

المتهم

- استجوابه - اعترافه - تلبسه بالجريمة - القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه - حبه - حقه في الدفاع - زوال صفته وعودتها
- ماله وما عليه - القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه *
- سلطات مأمور الضبط القضائي عليه في احوال التلبس - طلب الحضور - الامر بالضبط والاحضار - الحبس الاحتياطي : شروطه وضوابطه وبطلانه وانتهائه - الافراج المؤقت - طبيعة الاستجواب وانواعه وضمائنه والجهة المختصة به وما يثار حوله من تساؤلات - شروط صحة الاعتراف والتأثير المادي والادبي عليه وما يثار حوله من تساؤلات - الامر بالالوجه - انقضاء الدعوى الجنائية - التماس اعادة ر - حق المتهم في الدفاع - احكام النقص *



الم

المتهم

- استجوابه - اعترافه - تلبسه بالجريمة - القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه - حقه في الدفاع - زوال صفة وهونها •
- ما له وما عليه - القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه •
- سلطات مأمور الضبط القضائي عليه في احوال التلبس - طلب الحضور - الامر بالضبط والاحضار - الحبس الاحتياطي : شروطه وضوابطه ويطلانه وانتهائه - الافراج المؤقت - طبق الاستجواب وانواعه و ضماناته والجهة المختصة به وما يثار حوله من تساؤلات - شروط حجة الاعتراف والتأثير المادي والادبي عليه وما يثار حوله من تساؤلات - الامر بالالوجه - انقضاء الدعوى الجنائية - التماس اعادة النظر - حق المتهم في الدفاع - احكام النقص •



بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل ربي زدني علما »

صدق الله العظيم

الاهـداء

الى روح أبى الذى اعطى بلا حدود
وامسى نبع الحب انذى لا ينضب ابدا
وزوجتى رفيقة درى لآخر عمرى
الى ابنى محمد وابنتى رانا

بسمه الحاضر

وامل المستقبل

نور العين

وقرة الفؤاد

رب احفظهما

وباركهما

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لننتهدى
لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على أشرف خلقه ونبيه وحبيبه محمد
صلى الله عليه وسلم .

المتهم هو الطرف الثانى فى الدعوى الجنائية وهو الذى تقدمه
النيابة العامة حين تقيم الدعوى أمام القضاء على أساس أنها تتهمة
بارتكاب الجريمة ولقد حرصت خلال هذا الكتاب على تناول المتهم
بماله وما عليه ماله من حقوق وما عليه من التزامات وواجبات فثبوت
صفة المتهم فى حق شخص معين يترتب عليه عدة واجبات وحقوق .
حرصت من خلال هذا الكتاب على تناول موضوع المتهم من جوانبه
المختلفة حتى تكون الصورة كاملة أمام السيد القارئ وأدعو الله أن
أكون قد وفقت فيما قدمت .

وستناول هنا المتهم من الجوانب الآتية .

- تعريف المتهم ماله من حقوق وما عليه من واجبات .
- القبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه .
- سلطات مأمور الضبط القضائى على المتهم فى أحوال التلبس .
- استجواب المتهم .
- اعتراف المتهم .
- الاجراءات الاحتياطية التى تملكها النيابة فى مواجهة المتهم .
- حق المتهم فى الدفاع .
- زوال صفة المتهم .

والله ولى التوفيق ،،،

أحمد أبو الروس

الباب الاول

تعريف المتهم والقبض عليه

وتفتيشه وتفتيش مسكنه

الباب الأول

تعريف المتهم والقبض عليه

وتفتيشه وتفتيش مسكنه

منبداً في هذا الباب بتناول المتهم الذي يعد الطرف الثاني في الدعوى الجنائية وهو الذي تقدمه النيابة العامة حين تقيم الدعوى أمام القضاء باعتبار انها تتهمه بارتكاب الجريمة ، والنيابة العامة لاتقدمه على أساس انه مرتكب الجريمة يقينا بل على أساس انه يرجح لديها انه مرتكب الجريمة ويحدد القضاء بعد ذلك اذا كان المتهم الذي رفعت الدعوى الجنائية ضده هو مرتكب الجريمة أم لا وفي الحالة الاولى يصدر عليه الحكم بالادانة وفي الحالة الثانية يصدر الحكم عليه بالبراءة .

ثم ننتقل عقب ذلك الى الحديث عن القبض على المتهم الذي يعد اجراء خطير لما يتضمنه من اعتداء على الحرية الشخصية وقد حدد المشرع صراحة الاحوال التي يجوز فيها القبض وقصره كقاعدة عامة على سلطة التحقيق ومنحه استثناء لما موري الضبط القضائي فقط في احوال التلبس وقد جعل المشرع من القبض غير القانوني جريمة معاقب عليها بمقتضى قانون العقوبات وقد منح المشرع اعضاء النيابة العامة ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية والقضاء الاشراف على تنفيذ زياره السجون العامة في دوائر اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية والاطلاع على اوامر القبض والحبس وسماع الشكاوى المتعلقة بذلك .

ثم نتعرض عقب ذلك لتفتيش شخص المتهم وقد حصر المشرع تفتيش شخص المتهم في حالات معينة نص عليها على سبيل الحصر وذلك باعتبار ان ذلك الاجراء فيه اعتداء على الحرية الشخصية واذا لم يتوافر واخيرا نتناول بالبحث تفتيش مسكن المتهم وللمساكن حرمتها ومن اجل في التفتيش شرط من الشروط التي استلزمها القانون لصحته كان باطلا

ذلك قيد المشرع تفتيشها ومخولها نظرا لخصوصيتها وباعتبارها مستودع
سر صاحبها فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بناء على أمر قضائي
مسبب .

وستتناول موضوعات هذا الباب في عدة فصول على النحو التالي .

الفصل الاول : تعريف المتهم .

الفصل الثاني : القبض على المتهم .

الفصل الثالث : تفتيش شخص وممكن المتهم .

الفصل الأول

تعريف المتهم

يعتبر الشخص الذى أقامت سلطة التحقيق الدعوى الجنائية ضده أمام قضاء الحكم أو رفعت الدعوى الجنائية عليه متهما والنيابة العامة لا تقدم للقضاء مرتكب الجريمة بل تقدم من توافرت ضده أدلة وقرائن قوية كافية لتوجيه الاتهام اليه وتحريك الدعوى الجنائية قبله والقضاء الذى يحدد عقب ذلك اذا كان المتهم هو مرتكب الجريمة أم أن الجريمة قد وقعت من غيره وفى الحالة الاولى يصدر القضاء حكمه على المتهم بالادانة وفى الحالة الثانية يصدر القضاء حكمه على المتهم بالبراءة .

وقد قضت محكمة النقض فى حكم لها بان القانون لم يعرف المتهم فى أى نص من نصوصه فيعتبر متهما كل من وجهت اليه تهمة من أى جهة كانت ولو كان هذا التوجيه حاصلًا عن المدعى المدنى وبغير تدخل من النيابة ويأخذ قانون الاجراءات المصرى بالمفهوم الواسع للمتهم ومن هذا المفهوم يمكن تعريف المتهم بأنه كل شخص اتخذت سلطة سواء كانت النيابة العامة أو قاضى التحقيق اجراء من اجراءات التحقيق فى مواجهته أو اقيمت الدعوى الجنائية عليه قانونًا سواء من سلطة التحقيق أو من جهات القضاء أو المدعى المدنى أو اوجد نفسه فى حالة من الحالات التى يجيز فيها القانون التحفظ عليه أو اقتياريه أو القبض عليه أو تفتيشه أو تفتيش مكنه والمتهم هنا يختل فعن المشتبه فيه فلا يعتبر متهما كل من قدم ضده بلاغ أو شكوى أو أجرى بشأنه مامور الضبط القضائى بعض التحريات أو الاستدلالات بل يعد ذلك الشخص مشتبهًا فيه ويعتبر تحديد شخصية المتهم شرط جوهرى لاقامة الدعوى أمام القضاء سواء من قبل سلطة التحقيق أو جهات القضاء أو المدعى المدنى .

ويتم تحريك الدعوى الجنائية فى مواجهة المتهم اما أمام قضاء التحقيق بقرار من النيابة العامة بوصفها سلطة الاتهام وتحريك الدعوى

الجنائية أمام قضاء التحقيق يشمل كلا من الجنايات والجنح ويتم تحريكها في مواجهة المتهم بكل اجراء من اجراءات التحقيق يتخذ قبله وينطوى على توجيه التهمة اليه صراحة أو ضمنا ولا يشترط هنا ان تكون الدلائل من القوة بحيث تكفى لرفع الدعوى أمام المحكمة وقد يتم تحريك الدعوى الجنائية أمام المحكمة في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية مالم تكن الجريمة من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنح المضره باجراء الناس - فتحيلها النيابة الى محكمة الجنايات مباشرة وترفع الدعوى في مواد الجنايات بأحالتها من المحامى العام أو من يقوم مقامه الى محكمة الجنايات بتقرير اتهام تبين فيه الجريمة المسندة الى المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها وترفق بها قائمة بمؤدى أقوال شهوده وأدله اثباته .

وأوجبت المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على المحقق عند حضور المتهم أمامه لأول مرة أن يتحقق من شخصيته بأن يثبت اسمه ولقبه وسنه وما اذا كان ذكر أو أنثى ومكان مولده ومركزه الاجتماعى والعائلى وسوابقه القضائية ويرجع أهمية ذلك الى أنه يؤدى الى تأكيد المحقق من شخصية المائل أمامه حتى يتأكد أنه هو المتهم حتى لا يتخذ اجراء ضد برىء .

ويترتب على ثبوت صفة المتهم في شخص معين ترتيب عدة حقوق له أهمها :

١ - حق المتهم في حضور جميع اجراءات التحقيق الا اذا دعت الضرورة الى اتخاذها في غيبته بشرط اطلاعه على ماجرى في غيبته فور انتهاء تلك الضرورة (م ١٧٧ - ج) .

٢ - للمتهم حق الاستعانة بخبير استشارى (م ١٨٨ ج) .

٣ - يجوز له طلب نذب قاضى للتحقيق معه (م ٢/٦٤ ج ٠)

٤ - لايجوز للمحكمة أن تستجوبه الا اذا قبل ذلك .

٥ - لايجوز الفصل بينه وبين محاميه الحاضر معه اثناء التحقيق

(م ١٢٥ / ٢ ج ٠)

٦ - ويندب له المحامى العام من تلقاء نفسه محاميا اذا كان

متهما بجناية وصدر امر بالحالته الى محكمة الجنايات اذا لم يكن قد وكل

كل محاميا للدفاع عنه (م ٢١٤ ج ٠)

٧ - ولايجوز فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من

ضياع الادلة للمحقق فى الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من

المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة معامية للحضور أن وجد .

٨ - ولايجوز ابعاد المتهم عن الجلسة اثناء نظر الدعوى الا اذا

وقع منه تشويش يستدعى ذلك وفى هذه الحالة تستمر الاجراءات الى

أن يمكن السير فيها بحضوره وعلى المحكمة أن توقفه على ماتم فى غيبته

من اجراءات (م ٢٧٠ ج ٠)

٩ - يجب ان يكون المتهم آخر من يتكلم وللمحكمة أن تمنع

المتهم أو محاميه من الاسترسال فى المرافعة اذا خرج عن موضوع

الدعوى أو كرر اقواله (م ٢٧٥ ج ٠)

١٠ - للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة

الجنائية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه

اذا كان لذلك وجه (م ٢٦٧ ج ٠)

كما يترتب على ثبوت صفة المتهم في حق شخص معين أن يترتب عليه عده واجبات أهمها :

١ - عليه أن يلتزم بالخضوع لمتطلبات التحقيق معه ومحاكمته وانفاذ العقوبة فيه .

٢ - عليه أن يلتزم بالخضوع للأوامر الصادرة في النطاق وبالحدود المحددة قانونا بالقبض عليه .

٣ - عليه أن يلتزم بالخضوع للأوامر الصادرة في النطاق وبالحدود المحددة قانونا لضبطه واحضاره .

٤ - عليه أن يلتزم بالخضوع للأوامر الصادرة في النطاق وبالحدود المحددة قانونا بالتحفظ عليه .

٥ - عليه أن يلتزم بالخضوع للأوامر الصادرة في النطاق وبالحدود المحددة قانونا باقتياده وتفتيشه أو تفتيش مسكنه .

٦ - عليه أن يلتزم بالخضوع للأوامر الصادرة في النطاق وبالحدود المحددة قانونا بحبسه احتياطيا .

٧ - عليه أن يلتزم بالثول أمام المحكمة بمجرد اتصال علمه قانونا برفع الدعوى ومتابعة سير الدعوى أمامها .

٨ - عليه أن يلتزم بالخضوع للآثار القانونية التي رتبها الحكم الصادر ضده .

وسوف نتناول بالحديث هنا شروط المتهم :

شروط المتهم

يجب توافر عدة شروط في الشخص حتى يعد متهما وهذه الشروط هي :

- ١ - أن يكون انسان حي .
- ٢ - أن يكون معيناً .
- ٣ - أن يكون منسوباً اليه المساهمة في جريمة .
- ٤ - أن يكون خاضعاً للقضاء الوطني .
- ٥ - أن يكون متمتعاً بالادراك والشعور وقت تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها .

أولاً

أن يكون انسان حي

ترتبط المسؤولية الجنائية بالانسان الطبيعي ومن ثم فإنه يخرج من نطاق المسؤولية الجنائية الجماد والكائنات الحية الأخرى وينبغي أن يكون المتهم في الدعوى الجنائية شخصاً موجوداً ومن ثم فلا توجه إجراءات الدعوى الجنائية ضد شخص ميت ونجد أنه في حالة وفاة الشخص إذا كانت الوفاة قد حدثت قبل رفع الدعوى فإنه يتعين إصدار الأمر بحفظ الأوراق أو قرار بأن لاوجه لاقامة الدعوى أما إذا كانت الوفاة قد حدثت أثناء سير الدعوى الجنائية أمام المحكمة فإنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية .

وان كانت بعض التشريعات اقرت مبدأ مسؤولية الاشخاص الاعتبارية جنائياً فإنه في حقيقة الامر تحرك الدعوى الجنائية في هذه الحالة على مثل الشخص الاعتباري بصفته لا لشخصه وتتقرر مسؤولية الشخص

الاعتبارى هنا عن التصرفات التى تقع من ممثلى الشخص الاعتبارى
أثناء آدائهم لآعمالهم .

ثانيا

ان يكون معينا

وهنا لا يشترط ان يكون المتهم معروفا باسمه كاملا فقد يضبط
شخص متلبسا بارتكاب جريمة ويرفض الافصاح عن اسمه او تسمى
باسم شخص آخر كما قد يكون المتهم مهشحا فاقد النطق فذلك لا يمنع
من رفع الدعوى الجنائية ضده والحكم عليه كما وانه لا يشترط ان يكون
الشخص حاضرا فليس بذى أهمية فى هذا الصدر ان يغيب المتهم عن
المثول امام المحكمة .

ويفرق هنا بين مرحلة جمع الاستدلالات واثناء التحقيق الابتدائى
وبين المحاكمة فبينما يجوز ان تتحرك الدعوى الجنائية دون ان يكون
هناك متهما معينا بل قد تنتهى النيابة العامة من تحقيقاتها دون ان
تتوصل الى تعيين المتهم فتصدر فى الدعوى قرارا بالالوجه لاقامة الدعوى
فانه فى حالة رفع الدعوى امام المحكمة يشترط فيه ان يكون المتهم
محددا بشخصيته وذاته .

ويثور التساؤل فى حالة ما اذا اتضح ان المتهم الحقيقى شخصية
أخرى تحمل نفس اسم الشخص الذى اتهم بارتكابه جريمة ما وهنا نجد
انه هنا يمكن تدارك الخطأ دون اجراءات خاصة فى حالة ما اذا كانت
الدعوى الجنائية لم تزل فى مرحلة التحقيق أما اذا كان هذا الخطأ
قد رفعت به الدعوى الجنائية الى القضاء او صدر الحكم منطويا عليه
فانه اذا كانت الدعوى لاتزال منظوره امام قضاء المحكمة ودفع الحاضر

بأنفليس المتهم الحقيقى وان هناك خطأ فى شخصه او تبين للمحكمة
حدوث خطأ فى شخص المتهم فعليها ان توقف نظر الدعوى الى ان
تثبت من صحة شخص المتهم وشخصيته أما اذا كان الخطأ استمر حتى

صدور الحكم فان اى نزاع فى شخصية المحكوم عليه ينبغى ان يقوم بمعرفة النيابة العامة على وجه السرعة ويعلن ذوى الشأن بالجلسة التى تحدد لنظره وتفصل فيه المحكمة فى غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن وللمحكمة ان تجرى التحقيقات التى ترى لشرومها ولها فى كل الاحوال ان تأمر بوقف القضية حتى يفصل فى النزاع وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع الى المحكمة ان توقف تنفيذ الحكم مؤقتا .

ثالثا

ان يكون منسوبيا اليه المساهمة فى الجريمة

يشترط فى الشخص الذى يعد متهماً ان يكون منسوبيا اليه المساهمة فى جريمة بصفته فاعلا أصليا او شريك فافعال الغير وأن كان يمكن ان يترتب عليها مسئولية مدنية الا انه لا يترتب عليها مسئولية جنائية ومن ثم فان الدعوى الجنائية لاترفع فى جريمة يرتكبها صغير او مجنون على الولى او الوصى او القيم وانما ترفع عليه الدعوى المدنية بتعويض الضرر فى حين ترفع الدعوى الجنائية على مرتكب الجريمة لانه هو المتهم فيها .

رابعا

ان يكون خاضعا للقضاء الوطنى

فهناك بعض الاشخاص يتمتعون بالحصانة ولا يخضعون للقضاء الوطنى كرؤساء الدول الاجنبية والدبلوماسية وبالتالى لا يمكن توجيه الدعوى الجنائية نحوهم .

خامسا

ان يكون المتهم متمتعا بالادراك والشعور

وقت تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها

ففى حالة ما اذا طرأت على المتهم عاهة فى عقله بعد وقوع الجريمة فان اجراءات الخصومة الجنائية توقف قبله لحين عودته لرشده ويستوى فى ذلك ان تكون اجراءات اتهام او تحقيق او محاكمة .

ويثور التساؤل حول مدى التزام المتهم بوجوب الصدق فى البيانات الخاصة باثبات شخصيته :

وقد استقر جمهور الفقهاء فى هذا الصدد على ان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يبيح له غير اسمه فى التحقيق بالقدر الذى لاينطوى عليه اضرار بالغير بمعنى انه يتغير بحالة انتحال اسم خيالى وهى الحالة التى لا ترتب فيها على هذا الانتحال الحاق ضرر بالغير اما اذا انتحل المتهم ، اسما حقيقيا ولو لم يوقع بامضاء مزور فان هذا الانتحال يقع تحت طائلة العقاب لان عدم الاضرار بالغير يمثل السياج الموضوعى لحد الدفاع .

الفصل الثانى

القبض على المتهم

تعريف القبض :

القبض على المتهم عبارته عن حجزه لفترة قصيرة من الوقت بقصد منعه من الهرب . وتمهيدا لاستجوابه بمعرفة الجهة المختصة .

وقد عرفته محكمة النقض بأنه عبارته عن مجموعة احتياطات وقتية صرفه للتحقيق من شخصية المتهم واجراء التحقيق الاولى . . وهى احتياطات متعلقة بحجز المتهمين ووضعهم فى اى محل كان تحت تصرف البوليس ولو لمدة بضع ساعات كافية لجمع الاستدلالات التى يمكن ان يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطى وصحته قانونا .

كما عرفته بقولها انه تقييد حركة المقبوض عليه وحرمانه من حرية التجول دون ان يتعلق الامر على فترة زمنية معينة .

والقبض يختلف عن الحبس الاحتياطى فالقبض لايمتد لكثر من يومين يوم واحد قبل تحويل المتهم الى النيابة ويوم آخر بمعرفة النيابة فى حين ان الحبس الاحتياطى يكون لايام قد تصل الى شهور ويصدر الامر به من سلطات التحقيق دون الاستدلال وبشروط خاصة .

الحالات التى يجوز فيها القبض (١) :

يعد القبض اجراء خطير نظرا لما يتضمنه من اعتداء على الحرية الشخصية ولذلك حرص المشرع على تضيق نطاق القبض الى الحدود التى تقتضيها مصلحة المجتمع فى ملاحقة المجرمين .

(١) انظر مرجعنا شرح قانون الاجراءات الجنائية للدكتورة / فوزية عبد الستار ص ٢٧٠ وما بعدها .

وقد قصر المشرع الحالات التي يجوز فيها القبض على حالات التلبس بالجريمة وحالة النعيب من ملطة للتحقيق .

وقد نصت المادة (٣٤) إجراءات جنائية على أن « المأمور الضبط للقضائي في احوال التلبس بالجنايات أو الجرح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض عن المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

ويتضح من النص السابق أن القبض لايجوز لمأمور الضبط القضائي الا في حالات التلبس بجناية أو بجرح يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاث اشهر ومن ثم لايجوز القبض في احوال التلبس بمخالفة أو بجرح عقوبتها الغرامة أو الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبعد القبض على المتلبس بجرح عقوبتها الحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر قبضا قانونيا حتى لو حكم على المتهم فيما بعد بالغرامة .

وقد وضع المشرع العديد من النصوص التي تحول دون التعسف في توقيع القبض فنص في المادة (٤٠) إجراءات جنائية على أنه « لايجوز القبض على أي انسان أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ولايجوز ايزائه بدنيا أو معنويا . »

كما نصت المادة (٤٢) على أنه « لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صورا منها وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبديها لهم وعلى مدير وموظفي المسجون أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها . »

كما نصت المادة (٤٣) إجراءات جنائية على أنه « لإيجوز حبس أى إنسان إلا فى السجن المختصة لذلك وإيجوز لمأمور أى سجن قبول أى إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة والا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر » كما نصت على أن « لكل مسجون الحق فى أن يقدم فى أى وقت لمأمور السجن شكوى كتابية أو شفوية ويطلب منه تبليغها للنياحة العامة وعلى المأمور قبولها وتبليغها فى الحال بعد اثباتها فى سجل يعد لذلك فى السجن . ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية أو فى محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء النياحة العامة وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فوراً إلى المحل الموجود به المحبوس وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يأمر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية وأن يحرر محضراً بذلك » .

أحوال يجوز فيها لمأمور الضبط القضائى أن يأمر بضبط المتهم وإحضاره

يجوز لمأمور الضبط إذا لم يكن المتهم حاضراً فى أحوال التلبس أن يأمر بضبطه وإحضاره وينفذ هذا الأمر بواسطة أحد المحضرين أو رجال السلطة العامة ولم ينص القانون على المدة التى قد يبقاها نافذاً الأمر بالضبط والإحضار الصادر فى هذه الحالة فى حين أنه نص على أن الأمر بالضبط والإحضار الصادر من النيابة أو من قاضى التحقيق لا يكون نافذاً بعد مضى ستة أشهر من تاريخ صدور مالم يعتمد لمدة أخرى ولذا يجب تحديد مدة نفاذ أمر الضبط والإحضار الصادر من مأمور الضبط القضائى بالمدة التى قررها المشرع لنفاذ أمر الضبط والإحضار الصادر من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق وهى ستة أشهر من تاريخ صدوره مالم يعتمد لمدة أخرى إذ لا يعقل أن تتجاوز سلطة مأمور الضبط حدود سلطة التحقيق .

الإجراءات التحفظية التى يجوز لمأمور الضبط القضائى القيام بها

قبل المتهم :

نص المشرع من المادة ٢/٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية على

أنه لمأمور الضبط القضائي في غير أحوال التلبس - التي يجوز لمأمور الضبط القضائي فيها القبض على المتهم - إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة وإن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه .

فالقانون هنا يشترط لاتخاذ الاجراءات التحفظية قبل صدور أمر القبض أن تكون الجريمة جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف فضلاً عن توافر دلائل كافية على الاتهام .

ويقصد بالدلائل الكافية قيام شبهات مستندة الى ظروف الواقعة تثير الاعتقاد بارتكاب الجريمة وقد تتخذ صورة قول أو فعل أو مجرد تعبير على وجه المتهم ولا يشترط فيها أن ترقى الى مرتبة الادلة ويخضع تقرير مدى كفاية الدلائل على الاتهام لمأمور الضبط القضائي تحت اشراف سلطة التحقيق وقاضى الموضوع وتنفذ الاجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

التفرقة بين القبض والاستيقاف :

الاستيقاف لا يعدو أن يكون مجرد ايقاف الشخص الذى وضع نفسه طواعية واختياراً موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته .

أوجه الاختلاف بين القبض والاستيقاف .

تختلف القبض عن الاستيقاف من عدة نواحى :

أولاً : من حيث طبيعته .

ثانيا : من حيث نطاقه .

ثالثا : من حيث اثاره .

اولا : من حيث طبيعته :

الاستيقاف : لا يعدوا ان يكون مجرد ايقاف انمان وضع نفسه طواعية واختيارا موضع الريبة والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته وذلك لسؤاله عن اسمه وعمله ومحل اقامته ووجهته وهو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة وهو بسيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها اذا اشتبه فى الشخص اشتباها تبرره الظروف ويشترط الا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن ان يكون فيه مساس بحريته الشخصية او اعتداء عليها ولايعتبر اعتداء على الحرية الشخصية اقتياد المشتبه فيه الى مركز الشرطة للتحرى عن شخصيته اذا لزم الامر ذلك اذ ان ذلك من مستلزمات الاستيقاف ولايعتبر قبضا .

اما القبض : فهو تقييد حرية الانسان والتعرض له بامساكه وحجزه ولو لفترة بسيطة .

ثانيا : من حيث نطاقه :

الاستيقاف : يملكه اى رجل من رجال السلطة العامة ولو لم يكن من مامورى الضبط القضائى .

القبض : لايجوز الامن مامورى الضبط القضائى وفى حالات التلبس المنصوص عليها فى المادة ٣٤ اجراءات جنائية .

ثالثا : من حيث الاثار :

الاستيقاف : لايرتب المشرع على اسيقاف المشتبه فيه جواز تفتيشه ولايجيز اكثر من اقتياد المشتبه فيه الى اقرب مامور ضبط قضائى للتحرى عن شخصية .

القبض : يرتب المشرع على القبض للقانونى . على المتهم جواز تفتيشه كذلك فان القبض يجيز لمأمور الضبط القضائى احتجاز المقبوض عليه مدة لاتجاوز اربعا وعشرين ساعة .

في حال ما اذا توافرت على الاستيقاف حالة من حالات التلبس بالجريمة ينتج التلبس أثره في اباحة القبض والتفتيش لمأمور الضبط القضائى فاذا تخلفت مبررات الاستيقاف فانه يكون باطلا ويبطل كل اجراء يترتب عليه فاذا ادى الاستيقاف الباطل الى كشف حالة تلبس بالجريمة فان ما يتخذ بناء عليها من قبض أو تفتيش يكون باطلا .

التعرض المسادى :

نصت المادة ٣٧ اجراءات جنائية على ان « لكل من شاهد الجانى متلبسا بجناية أو بجنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطى ان يسلمه الى اقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج الى امر بضبطه »

ونصت المادة ٣٨ اجراءات جنائية على ان « لرجال السلطة العامة في الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس ان يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ولهم ذلك ايضا في الجرائم الاخرى المتلبس بها اذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم » .

نطاق الحق في التعرض المادى للمتهم بالنسبة للأفراد ورجال السلطة العامة .

يختلف نطاقحق الافراد في التعرض المادى للمتهم عن حق رجال السلطة العامة .

اولا : فبينما يشترط بالنسبة للأفراد مشاهدة الجانى متلبسا بالجريمة يجوز لرجال السلطة العامة التعرض في حالة الجريمة المتلبس بها ولو لم يشاهد الجانى .

ثانياً : اشتراط المشرع بالنسبة لحق الافراد أن تكون الجريمة يجوز فيها الحبس الاحتياطي بينما اكتفى بالنسبة لرجال السلطة العامة يكون الجريمة مما يجوز فيها الحبس ...

ونظراً لكون التعرض المادي لا يرقى الى مرتبة القبض فقد قصر المشرع حق الافراد على تسليم المتهم الى اقرب رجل من رجال السلطة العامة وقصر حق رجال السلطة العامة على تسليم المتهم الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

التفرقة بين القبض القانوني والتعرض المادي :

يتفق القبض القانوني مع التعرض المادي في أن كلا منهما يعتبر تقديراً لحرية الشخص ولكنهما يختلفان من حيث أن القبض القانوني يعتبر من اجراءات التحقيق يملكه مأمور الضبط القضائي في الأحوال التلبس والندب أما التعرض المادي فلا يعدو أن يكون وسيلة الى الحيلولة دون قرار شخص متلبس بجريمة لتسليمه الى السلطة المختصة بالتحقيق معه وهو اجراء تمتلزمه الضرورة . لعدم وجود من لهم سلطة القبض في مكان الجريمة وقد وضع المشرع هذه الوسيلة في يد الافراد ورجال السلطة العامة .

الاجراءات التي تلي القبض على المتهم :

يلزم مأمور الضبط القضائي بعد القبض على المتهم بأن يسمع اقواله فوراً أي أن يثبت روايته للواقعة المنسوبة اليه دون أن يواجهه بالادلة القائمة ضده أو يناقشه فيها تفصيلاً فإذا لم يأت المتهم بما يبرئه يرسله مأمور الضبط في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو باطلاق مراحه .

كذلك يجب ان يبلغ المقبوض عليه فوراً بامباب القبض عليه ويكون

له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام وإعلانه كل وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه .

ما يترتب على بطلان القبض :

يترتب على بطلان القبض على شخص المتهم بطلان محضر سماع أقواله كذلك بطلان تفتيشه أو اعترافه الذي قد يقع تحت تأثير بطلان القبض أو التفتيش الباطلين وإيضاً بطلان التلبس إذا أدى القبض الباطل إلى ظهوره وبطلان الحبس الاحتياطي إذا بنى على دليل أو أكثر من الأدلة الباطلة في الجملة يبطل كل ما يكون قد أسفر عنه القبض الباطل من أدلة إما كان سبب البطلان وبطبيعة الحال لا يؤثر بطلان القبض في الأدلة غير المترتبة عليه ما دامت صحيحة في ذاتها .

أحكام محكمة النقض

في القبض

أولا : الأحوال التي يجوز فيها القبض

- التلبس

- وجود قرائن قوية

- التفتيش

- حالات أخرى

ثانيا : ما لا يعتبر قبضا (الاستيقاف)

ثالثا : القبض الباطل

أولا

الاجوال التى يجوز فيها القبض

المتلبس

- حق رجل السلطة العامة في احضار المتهم وتسليمه الى اقرب مأمور ضبط قضائى في الجنج المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس .
- اعتبار هذا تعرضا ماديا وليس قبضا بالمعنى القانونى .

كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائى في الجنج المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس هو ان يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانونى بل هو مجرد تعرض ماذى فحسب .

(طعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١١ من ٧ ص ٦٥٩)

- ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لمأمور الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها القبض على كل من ساهم فيها .

التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ومن ثم فان ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهد وقوعها ان يضبط كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ ص

١١٠٠) .

- حالة التلبس بالجريمة تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية - مثال .

متى كان الثابت من الحكم ان الضابط الماذون له بالتفتيش كلف المخبر بالتحفظ على الغرفة التى يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهى تحمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه القت الدرج على الارض فتبعثرت محتوياته التى كانت بينها قطعة من الحشيش فقام المخبر بضبطها وجمع هذه المحتويات واعادة وضعها فى الدرج . فان هذا الذى اثبته الحكم يتحقق به حالة التلبس بالجريمة التى تجيز الضبط لغير رجال الضبطية القضائية .

(طعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ من ٧ ص ٧٦٩)

- مشاهدة الضباط المخدر عند قدمى المتهم - كفايته لقيام حالة التلبس - وجود القرائن وامارات كافية لدى الضابط تفيد صلته بهذا المخدر - من حقه القبض عليه وتفتيشه .

يكفى لقيام حالة التلبس ان يشاهد المخدر عند قدمى المتهم ، فاذا وجدت لدى الضابط قرائن وامارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا الى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢١ من ٩ ص ٨٤)

- قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذا لاتفاق سابق بين المتهم والمجنى عليه - عدم اعتبارها وليدة الاجراءات التى سبقتها والتى اتخذها ضابط البوليس الحرى - لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة - المادة ٣٧ من ق ٠ ج ٠

متى كانت حالة التلبس التى شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التى سبقتها والتى اتخذها ضابط البوليس الحرى ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحرى شهودها ، فان لهم وقد

شاهدوه متلبما بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص
المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

طعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٨/٢/٤ من ٩ ص ١٤١)

- اللقاء المتهم المخدر لجرد مراقبة رجال البوليس له وتتبعهم
حركاته خشية تعرضهم له - اعتباره تخليا عنه طواعيه - القبض عليه
وتفتيشه - صحيح في القانون .

متى كانت الواقعة التي صار اثباتها في الحكم تفيد حصول التخلي
عن الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طواعية واختيارا ،
ولم يكن نتيجة اجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يعد
منهم سوى مراقبة المتهم وتتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا
في امره ، فان القضاء يرفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون
صحيا في القانون ، اما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال البوليس
وتوهمه بأن احدثهم قد يقدم على القبض عليه او التعرض لحريته فلا
يصح اتخاذه ذريعة لازالة الاثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح
عن المخدر .

(طعن رقم ٤٣ لسنة ٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٢٩٠)

- سلطة مأموري الضبط في القبض على المتهمين وتفتيشهم عند
توافر التلبس - امثلة .

اذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمان
يركبان سيارة في طريق غير مالوف بالصحراء يعلمون أن تجار المخدرات
يسلكونه لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما
شاهدا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث اتيا .
ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة
التي كانا يحملانها في السيارة ، فالتقيا كيمس تبين لرجال القوة عند

التقاطه أن به أفبونا ، متعقبوبهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من المخدرات ، فان ما اثبته الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبىء بذاته عن وقوع جريمة ، وفيه مايكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة مما يبيح لرجال الضبط القضائى القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

(طعن ١٢١٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠٢٦)

(طعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ س ١٠ ص

٧٢) .

- لرجال السلطة العامة فى الجنج المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس وفى الجنائيات أن يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور ضبط قضائى - مثال .

تخول المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة فى الجنج المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس - وفى الجنائيات من باب اولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ، ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم فى حالة التلبس كى يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائى بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التى شاهدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .

(طعن رقم ٢٠٠٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٢ س ١٢ ص ٢٣٠)

- أمراك حالة التلبس بجريمة احراز مخدر عن طريق حاستى الشم والرؤية اثر استيقاف المتهم بعد أن وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات - القبض عليه - صحيح فى القانون - مثال

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه عليه من « الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضعها بأمانه وحاول ابتلاعها فانه يكون قد وضع نفسه بأرادته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة امره ، واذ كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت إثر هذا الاستيقاف بانبعث رائحة الافيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذى فى فمه انذى تنبعث منه رائحة الافيون، فان مايثيره المتهم فى شأن بطلان القبض لا يكون له اساس .

(طعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠)
(٤٢٧)

- سلطة مأمور الضبط عند توافر حالة التلبس بجريمة فى القبض على كل من يرى ان له اتصالا بهذه الجريمة - مثال .

إذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لامر صدر لهم ممن يملكه ، فان لهم فى سبيل تنفيذ هذا الامر أن يستوقفوا السيارات التى يشتهب فى أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فاذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مخبئا فيها ، فان جريمة احراز المخدر يكون متلبسا بها ايضا ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل منهم يرى ان له اتصالا بهذه الجريمة .

(طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١٤ ص ١٠)
(١٠٢٥ ص)

- اسراع المتهمة بالهرب ومحاولتها التوارى عن انظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدر يبرر متابعتها

باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف - تخلى المتهمه عن المنديل وظهور الاوراق التى تحوى المخدر يوفر حالة التلبس باحرزاه المبرر للقبض عليها .

اذا اثبت القرار فى مدوناته ان الضابط ومعه رجلين من البوليس الملكى كانوا يمشون بدائرة القسم فى منطقة اشتهرت بالاتجار فى المخدرات فابصروا بالمتهمه تقف فى الطريق وتمسك مندبلا فى يدها ، وما ان وقع بصرها عليهم اسرعت فى الهرب محاوله التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت المتهمه بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه ان يستوقفوها ليتحرروا امرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية واختيارا ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذى لايرقى الى مرتبة القبض - فاذا تخلت المتهمه طواعية واختيارا وهى تحاول الفرار عن المندبل الذى تضع فيه جانباً من المخدر والفته على الارض فانغط عقدته وظهرت الاوراق التى تحوى المخدر ، فان هذا التخلى لايعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة فى سبيل اداء واجبهم ولايقبل التنصل من تبعة احراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض او تفتيش بل هو نتيجة لالفاظها المندبل وما يحويه على الارض قبل ان يمسك بها احد ، ويعتبر هذا منها تخليا عن حيازتها بل اسقاطا لملكيتها فيها ، فاذا هم فتحوا الاوراق ووجدوا فيها المخدر فان المتهمه تكون فى حالة تلبس باحرزاه يبيح القبض وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لايمح الاعتماد عليه ولا على شهادة من اجرهه - قد اخطا فى تطبيق القانون وتاويله على الواقعة كما صار اثباتها فيه ويتعين الغاؤه واعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحالتها الى محكمة الجنايات المختصة .

(طعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٣٤) .

• حالات القبض والتفتيش بغير إذن - تلبس •

متى كان البين مما حوته الأوراق أن جريمة هرب المطعون ضده كانت في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها أن يقبض عليه وأن يفتشه تبعا لذلك عملا بالمادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .. وذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي ألقاها المطعون ضده ، فإن الامر المطعون فيه اذ خلاص الى بطلان القبض والتفتيش - دون نظر لجريمة هرب المطعون ضده وأثرها فيما اتخذته ضده من اجراءات يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد •

(طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٣١١) .

وجود قرائن قوية

- لرجل الضبطية القضائية بمقتضى م ١٥ ت • ج المراقبة للمادة ٣٤ ج • القبض على المتهم اذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جناية منه •

لرجل الضبطية القضائية ، بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات ، ان يقبض على المتهم ويفتشه اذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جناية منه • وتقدير كفاية تلك القرائن متروك لرجل الضبطية مادام من شأنها أن تموغ مارتب عليها •

(طعن رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٢٧)

• - مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه •

مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ماورد فيه ، فعندئذ يسوغ له في الحالات المبينة في المادة ١٥ أن يقبض على المتهم ويفتشه •

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

• - تقدير الدلائل ومبلغ كفايتها متروك لرجل الضبط القضائي
تحت رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع •

ان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهى التى تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى قد خولت لمأمور الضبط القضائي فى احوال معينة عددها غير احوال التلبس بالجنح ، وتوسعت فيها عما كانت تنص عليه المادة ١٥ السالف ذكرها ، ومن تلك الاحوال الجنح المنصوص عليها فى قانون المخدرات فخولت للمأمور المذكور حق اجراء القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فيها • وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على ان يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع ، واذن فمتى كان الحكم قد استخلص من وقائم الدعوى فى منطق سليم كفاية الدلائل التى ارتكن اليها رجل الضبط القضائي فى اجراء القبض على الطاعن وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع ببطلان القبض وصحة التفتيش فانه لا يكون هناك وجه للنعى عليه •

(طعن رقم ٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٣/٣/٣٠)

• - حق مأمور الضبط القضائي فى القبض على المتهم الحاضر متى
كان هناك دلائل كافية على اتهامه - المادة ٣٤ ٢٠٠ ج •

مؤدى نص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن القبض على المتهم الحاضر جائز قانونا لما مور الضبط القضائى سواء كانت الجناية متلبسا بها أو فى غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه .

(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/١١/٩٥٦ من ٧ ص (١١٦١) .

- صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه طبقا لاحكام المادتين ٣٤ ، ١٤٦ ج .

متى كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم هى انه عند دخول الضابط منزل الماذون بتفتيشه شاهد المتهم باحدى الغرف وبمجرد ان شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدمى شيئا تحت قدمه فطلب اليه النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط فى مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الافيون اعترف المتهم بانها له ، فان مؤدى ماتقدم يدل بذاته - بغض النظر عما اذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم ام لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائى القبض عليه وبالتالي تفتيشه مطبقا لاحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات .

(طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ من ٨ ص (١١١)

- ظهور الحيرة والارتباك على المتهم ووضع يده فى جيبه - عدم اعتبارها دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه - المادة - ٣٤ . ١ ج .

لاتعرف القوانين الجنائية الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين ، وليس فى مجرد مايبدو على الفرد من حيرة وارتباك أو وضع يده فى

جيبه .. على فرض صحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه مادام أن المظاهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من أفراد الناس القبض فيها .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ص ٧٦٥)

- مشاهدة الطاعن في منتصف الليل يحمل شيئا ويدعو جريا بعد أن خلع حذائه ليسهل عليه الجرى فور رؤيته سيارة البوليس تهدىء من سرعتها يوفر الدلائل الكافية للقبض عليه .

إذا استظهر الحكم أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل شيئا ما أن رأى سيارة البوليس تهدىء من سرعتها حتى قفل راجعا يدعو . وأنه خلع حذائه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت الدلائل الكافية التي تبرر القبض عليه طبقا للقانون .

(طعن رقم ١٣٤٧ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٩ س ٩ ص ١١٢٣) .

- لمأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في جنائية سواء كانت متلبسا بها أو في غير حالة التلبس .

تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهامه .

(طعن رقم ١٧٦٣ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٢) .

- مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليهم في جنائية قتل وارتيبائه عند رؤية رجال القوة وجريه عند مناداته لا يكفي لتوافر الدلائل الكافية التي تبرر القبض على المتهم وتفتيشه .

مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جنائية قتل وارتيبائه لما رأى رجال القوة وجريه عند ما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - أن جاز معه للضابط استيقافه ، فإنه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جنائية تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد 'خطأ' في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(طعن رقم ١٧٦٣ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٣) .

- تقدير الدلائل ومبلغ كفايتها للقبض على المتهم - امر متروك لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

لا تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لمامور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل اجازت له ذلك ايضا عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي ، على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ س ١٠ ص ٩٣٠) .

- المراد بحضور المتهم في عرف المادة ٣٤ ١٠ ج ٠ هو
الحضور الحكى لا الحضور الفعلى - مثال ٠

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الاول في اعترافه قد دل على
شخص المتهم الثانى ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد
المخدرة المضبوطة مع المتهم الاول - وقد وجد المتهم الثانى فعلا في هذا
المكان ٠ فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذى تجيز المادة ٣٤
من قانون الاجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو اراد الشارع
الحضور الذى يمثل فيه الحاضر امام رجال الضبط القضائى لما كان
متيسرا لهؤلاء أن يقوموا باداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم ،
من المبادرة الى القبض على المتهم الذى توفرت الدلائل على اتهامه -
وهو الامر المراد اصلا من خطاب الشارع لمأمورى الضبط في المادة ٣٤
المذكورة ٠

(طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ من ١٠
ص ٩٣٠) ٠

- صدور اذن النيابة بتفتيش شخص ومن يتواجد معه اثناء
التفتيش - تفتيش الغير انما يكون عند وجوده مع الشخص المذون
بتفتيشه - مشاهدته بباب منزل هذا الاخير ومحاولته الهرب عند رؤيته
رجال القوة ثم عودته الى غرفة الماذون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية
المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه - المادتان ٣٤ ، ٣٦ ١ ج ٠
لايؤثر في سلامة نتيجة الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع
الماذون بتفتيشه ، ولاخطؤه في وصف حالته عند مشاهدته من افراد
القوة ٠

إذا كان الثابت أن النيابة العامة اصدرت امرها بتفتيش شخص
ومن يتواجد معه اثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول
الهرب من منزل الشخص الماذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة

.. وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فان هذا الذى اثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التى تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر فى سلامة النتيجة التى انتهى اليها الحكم ما قاله من 'ن الطاعن من كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لايؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم فى الاسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عندما شاهده افراد القوة .

(طعن رقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٨٣) .

- لمامور الضبط القضائى حق القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا فى المادة ٣٤ ج٠١ ومنها الجنايات - حقه فى تفتيش الشخص فى هذه الحالة بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى أن تكون الجناية متلبسا بها - تقدير تلك الدلائل التى تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداعة لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع - مثال لتسبيب معيب .

لمامور الضبط القضائى وفقا للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها الشارع حصرا فى هذه المادة ومنها الجنايات ، وإن يفتشه فى هذه الحالة بغير اذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة الى أن تكون الجناية متلبسا بها . وتقدير هذه الدلائل التى تسوغ لمامور الضبط القضائى القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداعة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه اقتصر على القول بعدم قيام حالة التلبس دون أن يعرض بالبحث لتوافر الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافرها

ويقول كلمته فيها ، اذ لو توافرت يكون لماور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه بغير حاجة الى قيام حالة التلبس . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد ران عليه القصور الذى حجبته عن فحص موضوع الدعوى والادلة القائمة فيها .

(طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ س ٤١ ص

٥٩٩) .

(التفتيش)

- الامر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر اللازم لاجراء التفتيش .

اذا كان الثابت بالحكم ان معاون المباحث تنفيذا لامر النيابة بتفتيش المتهم وخوفا من عودته من طريق آخر قد احتاط للامر فقسم قوته قسمين احدهما تحت رياسته لمراقبة اول الطريق وقسم ثان لمراقبة مدخل الطريق الاخر وكلف الكونستابل الذى على رأس قوة هذا القسم اذا شاهد المتهم ان يضبطه ، فحضر المتهم من هذه الجهة تضبطه الكونستابل وقادة الى قسم البوليس واسرع المعاون الى هناك حيث وجده وسأله عما اذا كان معه ممنوعات فأجابه على الفور بالاجاب واخرج من جيبه لفافة من الورق تبين ان بداخلها حشيش ، فذلك مفاده ان ضبط المتهم وتوصيله الى مركز البوليس انما كان بقصد تنفيذ الامر الصادر من النيابة بتفتيشه لتعدد المسالك التى كان يحتمل حضوره منها واستحالة وجود الضابط الماذون في التفتيش على رأس الطريق في وقت واحد ، ويكون القبض الذى وقع قد حصل بالقدر اللازم لتنفيذ امر التفتيش فلا غبار عليه .

(طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/١٩)

- صدور اذن بتفتيش متهم - جواز القبض عليه ولو لم يتضمن

الاذن امرا صريحا بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم - لا وجه للقول ببطلان امر القبض لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من ق .

صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول ببطلان امر القبض في هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢ س ٨ ص ٥٩٠) .

(والطعن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ س ١٠ ص ٧٢) .

- اقرار المتهم بأنه يحرز مخدرا - يحيز القبض عليه وتفتيشه .

إذا كان المتهم قد اقر على اثر استيفائه بأنه يحرز مخدرا ، جاز لرجل السلطة العامة عملا بحكم المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، اقتياده الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي للحصول منه على الايضاحات اللازمة في شأن تلك الواقعة والتثبت من صحة ذلك الاقرار ، وكان المتهم عند مواجهة الضابط له باقوال رجلى السلطة العامة من انه اعترف لهما باحرازه مخدرا قد بادر الى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبابه الخارجى وهو ما ينبىء - في خصوص الدعوى المطروحة - بقيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر ، فان لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه طبقا لاحكام المادتين ٣٤ و٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ص ١٩ ص ٣٧٢)

- التفات الحكم عن الدليل المستمد من التفتيش اثر قبض

• صحيح

متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المتهم قد وقع منه المخدر
- وهو في حالة سكر بين وتعد شديد على رجل الشرطة ، فان ذلك
مما يجيز قانونا القبض على المتهم - ولو في غير حالة التلبس
بالجريمة - ومن ثم اذ التفت الحكم في قضائه عن الدليل المستمد من
التفتيش فانه يكون خاطئا منعيانا نقضه .

(طعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ص ٢٠ ص

حالات اخرى

متى يكون القبض مباحا قانونا لافردا الناس :

إذا كان الظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عندما قبضوا على المجنى عليهما بدعوى انهما ارتكبا جرائم تموينية لم يكن قصدهم من ذلك الا ابتزاز المال منهما ، فانه لايفيد هؤلاء المتهمين قولهم ان ارتكاب المجنى عليهما الجرائم التموينية يبيح لهم القبض عليهما ، ذلك لانه يفرض وقوع تلك الجرائم منهما فان القبض المباح قانونا هو الذى يكون الغرض منه ابلاغ الامر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لاحد رجال الضبطية القضائية .

(طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٠/١٥)

- اعتراف المتهم لرجلى البوليس السرى باحرازه مخدرا -
استصحابهما له الى اقرب مامور من مامورى الضبطية القضائية -
صحيح .

متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم اعترف لرجلى البوليس الملكى باحرازه المخدر واخفائه فى مكان خاص من جسمه ، فاستصحباه باعتبارهما من رجال السلطة العامة الى اقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فانه لايصح القول بانهما تعرضا لجريمة بغير حق .

(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ من ٩ ص

(٢٠٠)

مالا يعتبر قبضا (الاستيقاف)

- الاستيقاف لا يرقى الى مرتبة القبض .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الخفير قابل المتهمين راكبين دراجات فراه أمرهم لما يعلمه عن أحدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات فاستوقفهم فالتقى واحد منهم على الفور كيما به مادة مخدرة فامسك به الخفير وفر الباقيون فليس في ذلك ما يمكن عده من إجراءات القبض أو التفتيش قبل ظهور المخدر فإن مجرد الاستيقاف من جانب الخفير لا يعد قبضا والعتور على الحشيش لم يكن نتيجة أي تفتيش .

(طعن رقم ١٤٦٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١)

- وضع المتهم نفسه موضعا محوطا بالشبهات والريب يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف أمره

متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعا محوطا بالشبهات والريب ، فهذا يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع هو نفسه فيه طواعية واختيارا .

- الاستيقاف لا يرقى الى مرتبة القبض :

إذا قام المخبرون في غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهم في سيارة عامة وغيروا اتجاه السيارة وحالوا دون نزول المتهم مع باقى الركاب الى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الاجراء الذى اتخذوه أن هو الا صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض .

(طعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/١١)

- قيام الضابط باستيقاف سيارة المتهم للبحث عن الماذون بتفتيشه وتخلي المتهم بارادته عن المخدر - اعتبار الحكم ان هذا الاستيقاف لايرقى الى مرتبة القبض وانه تم بالقدر اللازم لتنفيذ اذن التفتيش واعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش - لا خطأ •

متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائغة وفي حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونسابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن الماذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لايرقى الى مرتبة القبض وان ذلك حصل بالقدر الذي يمتلزمه تنفيذ امر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه او يفتش مما يعد تخليا منه عن المخدر بارادته ، فان اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا •

(طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ من ٧ ص ١٩٧٨) •

- الاستيقاف - شروطه - ان يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الشبهات والريب - وان ينبىء هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته - مثال •

للاستيقاف شروط ينبغى توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء وهى ان يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الشبهات والريب وان ينبىء هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ، ومن ثم فتى كان المخبر قد أشتبه في أمر المتهم لمجرد تلفته وهو سائر في الطريق ، وهو عمل لايتنافى مع طبائع الامور ولا يؤدي الى مايتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره ، فان الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لايستند الى اساس في القانون فهو باطل •

(طعن رقم ١١٦٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ من ٨ ص ٩٩٨) •

- استيقاف الداورية الليلية لاشخاص سائرين على الاقدام في الليل لانحرافهم عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤيتهم افراد الدورية وظهورهم امامهم بمظهر الريبة - لايعد قبضا .

مجرد استيقاف الداورية الليلية لاشخاص سائرين على الاقدام في الليل انصرفوا عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية افراد الدورية وظهروا امامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الايقاف للتحرى عن امرهم ، لايعد قبضا .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ من ٩ ص ٨٩٤) .

- استيقاف المتهم والامساك بذراعية واقتياده على هذه الحال الى مركز البوليس - هو قبض بمعناه القانونى .

متى كان المخبران قد استوقفا المتهم وهو سائر في الطريق وامسكا بذراعيه واقتاده على هذا الحال الى مركز البوليس ، فان ما قاما به ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية فهو القبض بمعناه القانونى المستفاد من الفعل الذى يقارفه رجل السلطة في حق الافراد والذى لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائى وبالشروط المنصوص عليها فيها .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٦٥) .

- اقتياد رجل البوليس المتهم الى قسم البوليس للتحرى عنه بعد الاشتباه فيه - قيام الضابط بتفتيشه بعد اعترافه بان ما معه ليس مملوكا له - هو تفتش صحيح .

متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد ايقن بحق لظروف الحادث وملابساته أنه من واجبه ان يستوقف المتهم

ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصعبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما فى الحقيبة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فان الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٥٤) .

- اقتياد سيارة بها المتهم الى نقطة البوليس بعد هرب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا يعتبر استيقافا اقتضاه سير السيارة من غير نور - صورة من صور الاستيقاف اقتضته ملابس جديّة فلا يعد قبضا .

ان ما قام به رجال الهجانة من اقتياد السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الاخير الى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا فى وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف اقتضته بادىء الامر ملابس جديّة هى سير السيارة بغير نور فلا يرقى الى مرتبة القبض .

(طعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ ص ٨١٧) .

- تحقق القبض باستيقاف المخبرين المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس .

ان ما قارفه المخبران على الصورة التى أوردتها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس ، عمل ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانونى والذى لم تجزه المادة « ٣٤ » من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائى وبالشروط المنصوص عليها فيها ، واذا كان رجلا البوليس الملكى اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية

لاتعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشردين ولم يكن المتهم منهم ،
فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وانما هو مجرد
استيقاف لا يكون صحيحا فى القانون ولايؤدى الى تبرير القبض على
المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا .

(طعن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ م ١٠ ص
٦٠) .

- مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليهم فى جنائية
قتل وارتابكه عند رؤيته رجال القوة وجريه عند مناداته لايفى لتوافر
الدلائل الكافية التى تبرر القبض على المتهم وتفتيشه .

مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم فى
جنائية قتل وارتابكه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه
الضابط - على فرض صحة مايقوله الشهود فى هذا الشأن - أن جاز
معه للضابط استيقافه ، فانه لايعتبر دلائل كافية على اتهمه فى جنائية
تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة
القبض والتفتيش قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(طعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ م ١٠ ص
١٢) .

- الفرق بين القبض والاستيقاف - سلطة مامور الضبطية فى
استيقاف السيارة عند سيرها بمرعة ينجم عنها خطر على حياة الجمهور
او ممتلكاته .

ضباط البوليس فى المراكز والبنادر والاقسام بمقتضى المادة ٢٣ من
قانون الاجراءات الجنائية من مامورى الضبطية الذين لهم فى الدوائر
التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من
جنايات وجنح ومخالفات - فاذا كانت المحكمة قد اثبتت بما أورده من

ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح بسيره في شوارع المدينة بسرعة أكثر مما تستلزمه حسن القيادة في مثل هذه الظروف ، الامر الذى هو مما يجب على ضابط البوليس مراعاة تنفيذه فان استيقافه السيارة لاتخاذ مايلزم بشأنها يكون صحيحا .

(طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/٦ س ١٠ ص ٧٦٧) .

- حق رجل البوليس في استيقاف من تزى بزي المخبر وحمل مستلزماته واقتياده الى البوليس .

ارتداء المتهم الزى المألوف لرجال البوليس السرى وحمله صفارة تنبيه من النوع الذى يستعمله رجال البونيس واظهاره جراب «الطبنجة» من جيب جلبابه هو عمل يتنافى مع طبائع الامور ويدعو الى الريبة والاشتباه ، فمن حق رجال البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه واقتياده الى مركز البوليس لاستيضاحه والتحرى عن امره ولا يعد ذلك قبضا .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/١٢ س ٩ ص ٧٧٢) .

- جواز استيقاف الضابط في سبيل البحث عن مجرم فاز بتكليف من الجهة المختصة السيارات التى يشتبه في أن يكون هذا المجرم موجودا بها للقبض عليه .

اذا كان يبين ما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لامر صدر لهم ممن يملكه ، فان لهم في سبيل تنفيذ هذا الامر أن يستوقفوا السيارات التى يشتبه في أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فاذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود

المجرم الفار من المعتقل مختبئا فيها ، فان جريمة احراز المخدر يكون متلبما بها ، ويكون من حق الضابط ان يفتش الحقيبة وان يقبض على كل متهم يرى ان له اتصالا بهذه الجريمة .

(طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١٤ م ١٠ ص ١٠٢٤) .

- اسراع المتهمة بالهرب ومحاولتها التوارى عن انظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدرات يبرر متابعتها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف - تخلى المتهمة عن المنديل وظهور الاوراق التى تحوى المخدر يوفر التلبس باحرازه المبرر للقبض عليها .

اذل اثبت القرار فى مدوناته ان الضابط ومعه رجلان من البوليس الملكى كانوا يمرّون بدائرة القسم فى منطقة اشتهرت بالاتجار فى المخدرات فابصروا بالمتهمة تقف فى الطريق وتمسك مندبلا فى يدها ، ولما ان وقع بصرها عليهم اصرعت فى الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط. ومن معه ، ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه ان يستوقفوا ليتحرروا امرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية واختيارا ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد قرارها على هذه الصورة المريبة ان هو الا صورة الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض - فاذا تخلت المتهمة طواعية واختيارا وهى تحاول الفرار عن المنديل الذى تضع فيه جانبها من المخدر ولقته على الارض فانفرط عقدة وظهرت الاوراق التى تحتوى المخدر ، فان هذا التخلّى لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة فى سبيل اداء واجبهم ولا يقبل من المتهمة التنصل من تبعه احراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض او تفتيش بل هو نتيجة لالقائها المنديل وما يحويه على الارض قبل ان يمسك بها احد ، ويعتبر

هذا منها تخليا عن حيازتها بل اسقاطا للكيثها فيها ، فاذا هم فتحوا الاوراق ووجدوا فيها المخدر فان المتهمه تكون في حالة تلبس باحرازه يبيح القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار اثباتها فيه ويتعين الغاء وإعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحالتها الى محكمة الجنايات المختصة .

(طعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ ص ١٣٤) .

- استيقاف شخص لوضعه نفسه في موقف مريب يقتضي اقتياده الى الشرطة مما يصح به تفتيش حقيية كان يحملها بواسطة مأمور الضبط القضائي اذا وجد فيما ابلغ به الدلائل الكافية على اتهام باحراز مخدر .

اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن الحقيية التي كان يحملها ولما سئل عنها انكر صلته بها الامر الذي اثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه الى الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، واذا وجد الضابط أن فيما ادلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر اجري تفتيش الحقيية ووجد بها حشيشا وافيونا ، فان الحكم لا يكون مخطئا في تطبيق القانون ، وتكون الاجراءات التي تمت صحيحة ويكون الاستناد الى الدليل المستمد من هذه الاجراءات هو استناد سليم ولا غبار عليه ، ذلك بأن استيقاف المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي انما حصل في سبيل تأديبه رجال الشرطة لواجبهم ازاء الوضع المريب الذي وضع المتهم نفسه فيه .

(طعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢ ص ١١ ص

- استيقاف متهم لمجرد سيره في طريق سبق أن ضبطت فيه حقيبة
تحتوى ذخيرة ممنوعة - قبض ليس له ما يبرره .

الاستيقاف اجراء لايمكن اتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضع
الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع شبهة أو ريبة ظاهرة بما
يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره - أما والمتهم
وزميلاه لم يقوموا بما يثير عبهة رجل السلطة الذى ارتاب لمجرد سبق
ضبط حقيبة تحتوى على ذخيرة ممنوعة في نفس الطريق فسمح لنفسه
باستيقاف المتهمين والامساك باحدهم واقتياده وهو ممك به الى مكان
فضاء - فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولاسند له في القانون .
ويكون مذهب اليه الحكم من بطلانه وماتج عنه من تفتيش لا مأخذ
عليه من ناحية القانون مادام التخلّى قد حصل بعد ذلك القبض الباطل
- مالا يعد قبضا : استيقاف المخبر شخصا لتوافر مظاهر خارجية
تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة وللوقوف المريب الذى وضع نفسه فيه
طواعية واختيارا - احضاره حاملا آثار الجريمة الى مأمور الضبط
القضائى يوفر حالة التلبس عند مبادرة المأمور الى الانتقال الى محل
الواقعة اثر رؤيته هذه الآثار .

لاينفى قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائى
قد انتقل الى محل وقوعها بعد مقارفتها مادام أنه يادر الى الانتقال
عقب علمه مباشرة على أثر ضبط الشخصين اللذين احضرهما المخبر
اليه يحملان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه - مادام أن
ضبط هذين الشخصين في الظروف التى أوردتها الحكم قد تم سليما لما
نمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جنحة ذبح لحوم خارج
السلخانة والوضع المريب الذى وضع الشخصان المذكوران تقسيهما فيه
مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما وهو مالا
يعدو أن يكون تعرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانونى .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ س ١١)

ص ٦٨٣ ()

- استيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة - جوازه - عدم اعتباره تفتيشا .

فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها والتي تبيح له استيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشا .

(طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ من ١١ ص ٧١٥) .

- الامر بعدم التحرك - ماهيته - لا يعد قبضا ولا استيقافا .

الامر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط أو من الكونسابل الذي كان يرافقه . اجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها ، والتي كانت - في واقعة الدعوى - تفقد حالة الامن والبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهين .

(طعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٦ من ١٢ ص ١٧٠) .

- جريمة اخفاء مسروقات - لا يعيب الحكم عدم تحدده استقلالاً عن ركن العلم بالسرقة مادامت الوقائع التي اثبتتها تفيد بذاتها .

عدم تحديث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم باخفاء الاشياء المسروقة بالسرقة ، لا يعيبه مادامت الوقائع كما تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقة .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٢ ص ٣٣٩) .

استيقاف غير صحيح - اذا كان المتهم قد ارتبك - عندما رأى الضابطين - ومد يده الى صديريه ، وحاول مغادرة المقهى ثم عدل عن ذلك - هذا لايتنافى مع طبيعة الامور - القبض على المتهم وتفتيشه - في هذه الحالة اجراء باطل - انتهاء غرفة الاتهام الى التقرير بالالوجه - يكون صحيح في القانون .

متى كان الثابت من القرار المطعون فيه ان المتهم قد ارتبك - عندما رأى الضابطين - ومد يده الى صديريه وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله مايدعو الى الاشتباه في امره واستيقافه ، لان ما اتاه لايتنافى مع طبيعة الامور . ومن ثم فان استيقاف احد الضابطين له وأمسكه بيده وفتحها انما هو القبض الذى لايستند الى أساس . فاذا كانت غرفة الاتهام قد انتهت الى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من اجراءات ، فان قرارها بالالوجه لاقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحا في القانون .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ س ١٢ ص ٣٢٩) .

قبض - استيقاف - تلبس - مأمور الضبط القضائي .

متى كان الحكم قد استظهر ان الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الريبة بفتحه أحد دواليب العمال الموضوعة بفناء محطة القاهرة بعد أن تعددت شكاويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة امره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بالقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار فقد حق لرجل الضبط القضائي تفتيشه ، ومن ثم فان مايثيره الطاعن من قبض رجلى الشرطة الملكين عليه قبل القاء المخدر على خلاف ما اورده الحكم لايعير من الامر شيئا ، اذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجلى الشرطة اقتياده الى

مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضا .

(طعن رقم ٣٢٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ س ١٤ ص ٢١٠) .

- الاستيقاف - ماهيته ؟ - شرطة : الا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .

الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف إنسان وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التعرف على شخصيته . وهو مشروط بالألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .

(طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ٧ ص ٦١٣) .

- حالات الاستيقاف .

الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا كشف الاستيقاف أثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة ان يحضره ويسلمه الى اقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي عملا بحكم المادة ٣٨ من القانون المذكور .

(طعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ س ١٧ ص ٩٣٢) .

- مجرد إيقاف سيارة معدة للايجار وهى سائرة فى الطريق العام،
لاينطوى على تعرض لحرية ركابها ولايعد قبضا فى صحيح القانون .

مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للايجار وهى سائرة فى
طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى شأنها واتخاذ
اجراءات التحرى للبحث عن مرتكبى الجرائم فى دائرة اختصاصه ،
لاينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولايمكن أن يعتبر فى ذاته
قبضا فى صحيح القانون ، ومن ثم فان الحكم يكون قد اصاب فيما انتهى
اليه للأسباب السائغة التى اوردها - من رفض الدفع ببطلان القبض
والفتيش ويحق للمحكمة من بعد ، الاعتماد على الدليل المستمد من
هذا الاجراء .

(طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤ س ١٩ ص
٣٢٢) .

- تقدير قيام المبرر للاستيقاف - موضوعى .

الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه هو من الموضوع الذى
يستقل به قاضية بغير معقب ، مادام لاستنتاجه وجه يسوغه .

(طعن رقم ٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ص
٣٢٨) .

- حكم استثنائى خلو الحكم الابتدائى من تاريخ صدوره -
اثر ذلك .

متى كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه انه خلا من تاريخ صدوره ، وكان خلو الحكم المذكور من هذا
البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه ، وكان الحكم الاستثنائى اذا اخذ
باسباب الحكم الابتدائى ولم ينشئ لقضائه اسبابا جديدة قائمة بذاتها،

فانه يكون باطلا أيضا لاستناده الى اسباب حكم باطل مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ص ٥٨) .

- مبررات الاستيقاف - صورة قانونى صحيح .

يتحقق الاستيقاف بوضع المتهم نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره . فإشارة رجل الضبطية القضائية لقائد «الموتوسيكل» بالوقوف وعدم امتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولا الفرار مع علم الضابط بأنه يقوم بنقل كمية من المخدرات يعد استيقافا قانونيا له ما يبرره .

(طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١/٨ من ٢٢ ص ٦٣١) .

- تخلى المتهم عما فى حيازته وانكاره ملكيته - استيقاف رجل السلطة العامة له والتقاطه الشيء المتخلى عنه وتقديمه لمأمور الضبط القضائى الذى فتنس ذلك الشيء فوجد به مخدر - صحة الاجراءات .

تخلى المتهم عما فى حيازته وانكاره ملكيته له يخول لرجل السلطة العامة الذى يجد الشيء المتخلى عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ما تخلى عنه ويقدمه لمأمور الضبط القضائى . فإذا ما تبين أن ذلك الشيء يحوى ما يعد احراراه أو حيازته جريمة فان الاجراءات التى تمت تكون صحيحة ويكون الاستناد الى الدليل المستمد من هذه الاجراءات هو استناد سليم لا غبار عليه . واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم قد تخلى عن المقطف الذى كان يحمله وانكر صلته به فان أخذ الشرطى المقطف وتسليمه لضابط

المحطة الذي قام بتفتيشه وعثر فيه على المخدر لا يكون فيه مخالفة للقانون .

(طعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ من ٢٢ ص ٧٨٨) .

- حق رجل السلطة العامة في استيقاف من يضع نفسه موضع الريب والظنون - اقرار الطاعنة لمأمور الضبط القضائي اثر استيقافه اياها - بممارستها الدعارة - يجوز له القبض عليها - مادامت محكمة الموضوع قد اطمانت في حدود سلطتها التقديرية الى توافر مبرر الاستيقاف .

الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ، ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ماوضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقة . ولما كان مفاد ما اوردته الحكم ان مأمور الضبط القضائي . ضابط الشرطة قد استوقف الطاعنة والمتهمة الاخرى لمعرفة حقيقة امرهما بعد ان توافرت مبررات الاستيقاف وانهما اقرتا له اثر استيقافهما بأنهما مارستا الدعارة نظير اجر باحدى شقق المنزل وايد قاطن تلك الشقة هذا الاقرار فان القبض عليهما عقب ذلك بمعرفة الضابط يكون قبضا صحيحا في القانون ولا محل لما تثيره الطاعنة من منازعة في تصوير الواقعة وكيفية حصول الضبط طالما ان المحكمة قد اطمانت - في نطاق سلطتها التقديرية - الى ما اثبته الضابط في محضره في هذا الشأن .

(طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١ من ٢٥ ص ٤٨٠) .

- الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها - ويسوغه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بغير معقب - مادام لاستنتاجه ما يسوغه - جواز القبض على المستوقف وتفتيشه بمعرفة مأمور الضبط القضائى اتماما لاجراءات التحرى عنه عند توفر مبررات ذلك - جواز تفتيش المستوقف كاحد وسائل التوقى والتحوط اذا تطلب الامر احتجازه على ذمة اتمام التحرى عنه - علة ذلك - مثال •

الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو امر مباح لرجال السلطة اذا ماوضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية • والفصل فى قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه من الامور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مصادم لاستنتاجه مايسوغه ، واذا توافرت مبررات الاستيقاف حق لرجل الشرطة اقتياد المستوقف الى مأمور الضبط القضائى لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة امره دون أن يعد ذلك فى صحيح القانون قبضا - واذا كن ذلك - وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط اذ سال الطاعن للتحرى عن حقيقة امره اعترف بأن له سوابق مما وفر لدى الضابط دلائل كافية على كونه من المشتبه فى امرهم - وهو ما اقرته محكمة الموضوع فى منطق سائغ - ويجيز له القبض عليه وتفتيشه وفقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية تمهيدا لارساله الى قسم الشرطة المقيم بدائرته لاتمام التحرى عنه • هذا فضلا عن أن التفتيش فى حالة الدعوى أمر لازم لانه من وسائل التوقى والتحوط من شر من قبض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار ان يتعدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه لما كان ما تقدم فان مجادلة الطاعن فى صحة ضبطة وتفتيشه على غير اساس •

(طعن رقم ٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ ص ٢٥)
١١١) •

القبض الباطل

- عدم جواز الاستشهاد بالدليل المستمد من قبض باطل قانونا •

إذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذي كان معه الا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدر المضبوط ، فان ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق •

(طعن رقم ٤١١ سنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/١/١٣)

- عدم جواز دفع المتهم ببطلان القبض متى كان الدليل على ثبوت الواقعة ضده ليس مصدره القبض •

متى كان الحكم قد اثبت أن المتهم كان قد تخلى عن المخدر وحاول الفرار قبل القبض عليه فاضحى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض ، فان الحكم يكون سليما ويكون الطعن ببطلان القبض على غير أساس •

(طعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩)

- التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق - استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه •

التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعا لبطلان القبض ، وللمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش •

(طعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ من ٧ ص

١٢٣٨) •

- رجل البوليس من غير رجال الضبط القضائي - ليس له القبض
على المتهم واقتياده الى مركز البوليس في غير حالة التلبس بالجريمة -
مثال •

متى كان الحكم قد اورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس
فيها بقوله ان المخبر الذي قبض على المتهم بتهمة احرار مواد مخدرة
كان يعرف ان له نشاطا في الاتجار بالمواد المخدرة وانه عندما تقدم منه
او ما براسه للمتهمة الاخرى التي قالت له عندما تقدم المخبر منه
« انت وديتنى فى داهية » ثم قالت للمخبر انها تحمل حشيشا اعطاه
لها المتهم - فان هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما
هى معرفة به فى القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال
الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس اذ انه
لم يشم او يرى معه مخدرا ظاهرا قبل ان يتعرض له بالقبض •

(طعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ من ٧ ص

١٢٣٨) •

- مجرد وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام
وتناقضه في اقواله - عدم اعتباره في حالة تلبس بجريمة الاشتباه -
عدم جواز القبض عليه وتفتيشه •

وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه
في اقواله عند سؤاله عن اسمه وحرقته ، لا ينبئ بذاته عن تلبسه
بجريمة الاشتباه ولا يوحى الى رجل الضبط بقيام امارات او دلائل على
ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من
قانون الاجراءات الجنائية •

(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٩٥) .

- تعويل المحكمة في ادانة المتهم على اعترافه اثر القبض الباطل الذى وقع عليه - عدم تحديثها عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن اجراءات القبض - قصور .

متى كانت المحكمة قد عولت أيضا فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه اثر القبض الباطل الذى وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هى كشفت عن مدى استقلاله عنها فان الحكم يكون معيبا .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/١ س ٨ ص ٧٦٥) .

- لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .

(طعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢١ س ٩ ص ٨٣٩) .

- واقعة مشاهدة رجل الضبطية القضائية للمتهم يضع مادة في فمه لم يتبينها وظنها مخدرا لاتوفر حالة التلبس ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالاتجار في المخدرات - بطلان القبض الواقع عليه .

اذا كان مؤدى الواقعة التى انتهت اليها الحكم « أن الكونستابل اثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة في فمه لم

يتبين. ماهيتها فظنها مخدرا ، فأجرى القبض عليه وفتشه « فان هذه الواقعة ليس فيها مايدل على ان المتهم شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية، حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .

(طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ من ٩ ص ١١٠٩) .

- مجرد تلفت راكب قطار يمينة ويسره وارتيابه لرؤية رجال البوليس الملكى وعدم استقراره على رأى واحد عند سؤاله عن اسمه لايفى لخلق حالة تلبس بالجريمة التى تجيز لغير رجال الضبطية القضائية القبض فيها .

اذا كانت الواقعة التى اوردها الحكم هى « ان رجلى البوليس الملكى شهدا وهما يمران باحدى عربات القطار المتهم يتلفت يمينة ويسره وما ان وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتياكه ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يقبث على رأى واحد وحاول الهرب « فان هذه المظاهر - بفرض صحتها - ليست كافية لخلق حالة تلبس بالجريمة التى يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ١٠) .

تكليف ضابط البوليس الحرس بعض رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون ان يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة - اتيانه امرا خارجا عن اختصاصه - ليس لرؤوسيه اختصاص فى تنفيذ هذا الامر ..

يبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ -
بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي - انه
ليس لضابط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة الى ما يرتكبه
الافراد من جرائم طالما انهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات
المسلحة ، وبالتالي فان ضابط البوليس الحربي اذ امر اثنين من رجاله
بتسليم المتهم الى البوليس دون ان يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة
للقوات المسلحة يكون قد اتى امرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون
لمرؤوسيه اختصاص في تنفيذ هذا الامر.

(طعن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١ من ١٠ ص
٥٨٩) .

- متى لا يعيب الحكم القاضى ببطلان التفتيش اغفاله بحث ما
تناوله الاذن من القبض على المتهم الماذون بتفتيشه ومنزله ؟ اذا كان
ما اثبته الحكم لايبير دخول منزل المتهم والقبض عليه .

القبض على المتهم لا يكون الا في حدود القدر اللازم لاجراء
التفتيش - فاذا كان ما اثبته الحكم لايبير دخول المخبر منزل المتهم
والقبض عليه ، فلا يعيب الحكم اغفاله تناول ماتضمنه امر النيابة العامة
من القبض على المتهم علاوة على تفتيشه هو ومنزله .

(طعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٨ من ١١ ص
٧٩) .

- بطلان القبض - لا يستفيد منه الا من وقع عليه - لا شأن
لغيره في طلب البطلان .

لا يستفيد من بطلان القبض الا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض
عليه باطلا ، ولا شأن لغيره في طلب بطلان هذا الاجراء .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ من ١١ ص
٦٨٣) .

- الدفع ببطلان القبض - متى يكون موضوعيا - الرد الضمنى عليه .

إذا كان الثابت ان الدفاع لم يتقدم للمحكمة بدفع صريح ببطلان القبض لحصوله من المخبرين في غير اشراف الضابط الماذون بالتفتيش ، بل ساق التصوير الذى رواه الضابط في شأن حصول القبض في حضوره وتولييه التفتيش بنفسه - وهو ما اطمأنت اليه المحكمة واخذت به - ثم عرض للتصوير الذى رواه المتهم - والذى التفتت عنه المحكمة لما لها من سلطة وزن عناصر الدعوى ورد الحادث الى صورته الحقيقية حسبما يرتسم في وجدانها - فان مثل هذا الدفاع يعد دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا ، بل الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى اخذت بها المحكمة والتى مؤداها سلامة اجراءات القبض والتفتيش .

(طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٦١/٣/١٤ من ١٢ ص ٣٦٠) .

- بطلان القبض لعدم مشروعيته - اثره - عدم التعويل في الادانة على اى دليل يكون مترتبا عليه او مستمدا منه .

من المقرر ان بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبى عليه عدم التعويل في الادانة على اى دليل يكون مترتبا عليه او مستمدا منه . وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند اليه سلطة الاتهام ايا ما كان نوعه هو من المسائل الموضوعية التى يفعل فيها قاضيهما بغير معقب مادام التدليل عليها سائغا مقبولا . ولما كان ابطال القبض على المطعون ضده لازمة بالضرورة اهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به في ادانته ، وكان لاجدوى من التصريح ببطلان الدليل المستمد من العثور على مخدر في جيب المتهم بعد ابطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ما تلاه متصلا به مترتبا عليه ، لان ما هو لازم بالاقتضاء العقلى والمنطقى لايحتاج الى بيان ، ومن ثم فان الطعن يكون على غير اساس متعين الرفض .

(طعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ص ٢٥٥) .

- الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع - لاتجوز اثارها لاول مرة امام محكمة النقض مالم يكن تدفع بها امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته - علة ذلك ؟ انه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

من المقرر ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لاتجوز اثارها لاول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . واذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يشرح لقيام ذلك البطلان فانه لايقبل منه اثاره لاول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٩ س ٢٣ ص ٣٠) .

- الدفع ببطلان القبض والتفتيش - وجوب ابدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه - مثال لعبازات مرسلة لاتفيد الدفع به .

يجب ابداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه فانذا كان المدافع عن الطاعن قد ابدى فى مرافعته ان القضية مختلفة من اساسها وانه يراد تصويرها على انها حالة تلبس وان التصور المقول به مشوب بانه غير واقعى ، فان هذه العبارات المرسلة لاتفيد الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(طعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٩ س ٢٣ ص ٣٠) .

- الدفع ببطلان القبض والتفتيش لأول مرة امام النقض - غير جائز - مثال .

لما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه ابدى اى دفع ببطلان القبض عليه بقاله وقوعه من شرطى سرى - وهو من غير مامورى الضبط القضائى - وببطلان ما تلاه من اجراءات وكان من المقرر انه لا يجوز اثاره هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لاتحمل مقوماته لانه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به - وكان لمامور الضبط القضائى ان يستعين فى اجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى مادام يعمل تحت اشرافه - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة فان ما ينعه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سليم .

(طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ س ٢٩ ص ٧٣٨) .

- الدفع ببطلان القبض والتفتيش - لحصوله فى غير المكان المحدد باذن التفتيش - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض

متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه على الاساس الذى يتحدث عنه فى وجه طعنه لحصوله فى غير المكان المحدد باذن التفتيش لاجرائه . فانه لايقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض لانه فى حقيقته دفع موضوعى اساسه المنازعة فى سلامة الادلة التى كونت منها المحكمة عقيدتها والتى اطمأنت منها الى صحة اجراءات الضبط والتفتيش .

(طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩ س ٣٠ ص ٤٩٠) .

- رابعا -

قبض بدون وجه حق

- القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر - معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ ع ٠

ان المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح ، أما المادة ٢٨٢ فتنص في الفقرة الاولى على انه اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيا بدون وجه حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو ابرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة فانه يعاقب بالسجن كما تنص في الفقرة الثانية على انه يحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية . ولما كان القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكان حبس الشخص أو حجزه معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه الافعال تشتبك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتا طال أو قصر ، فانه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص في التحرك - سواء عند ذلك قبضا أو حبسا أو حجزا - معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فتوقع عقوبة الجنحة في الحالة المبينة في المادة الاولى وعقوبة الجناية في الاحوال المبينة في المادة الثانية . والقول بغير ذلك يتجافى مع المنطق . فانه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تغليظ العقوبة في حالة القبض فقط مع أنه اخف من الحجز والحبس .

- ادانة المتهم بالاشتراك فى القبض على المجنى عليه وحجزه -
تدليل الحكم على ذلك بطلب المتهم الفدية لاعادة المجنى عليه وقبضه
الفدية بالفعل او التراخى فى تبليغ الحادث - عدم قيام الاتفاق
والمساعدة فى مقارفة الجريمة •

الاشتراك فى الجريمة لايتحقق الا اذا كان الاتفاق والمساعدة قد
تما من قبل وقوع تلك الجريمة وان يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك
يستوى فى ذلك أن تكون الجريمة وقتية او مستمرة ، فاذا كان الحكم
قد دان المتهم بالاشتراك فى القبض على المجنى عليه وحجزه ودلل على
ذلك بطلب المتهم الفدية لاعادة المجنى عليه وقبضه الفدية بالفعل او
التراخى فى تبليغ الحادث ، فان ذلك لايسودى الى قيام الاتفاق
والمساعدة فى مقارفة الجريمة •

(طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ س ٧ ص
٢٦٤) •

- فرار المجنى عليه بعد اتمام جريمة القبض بدون وجه حق مع
التهديد او التعذيبات البدنية من تلقاء نفسه او بموافقة الجانى وارشاده
لا تاتير له على مسئولية المتهم الجنائية •

متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق
مع التهديد او التعذيبات البدنية التى دين المتهمان بها قد تمت
واكتملت عناصرها قبل قرار المجنى عليه فلا يؤثر فى مسئوليتهم
الجنائية ان يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه او بموافقة الجناة
وارشادهم •

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ س ٧ ص
٧٢٢) •

- استناد الحكم فى ادانة المتهم بالاشتراك فى جناية القبض على
المجنى عليه وتعذيبه ، الى وساطته فى اعادة المجنى عليه وقبض

الفدية - دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلى الجريمة أو يدلل على قصد الاشتراك لديه - قصور .

متى كان قوام الادلة التي اوردها الحكم فى حق المتهم بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة فى جناية القبض على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه هو الوساطة فى اعادة المجنى عليه وقبض الفدية . دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلى الجريمة أو يدلل على قصد الاشتراك لديه . وكانت هذه الافعال لاحقة للجريمة ويصح فى العقل أن تكون منفصلة عنها . فان الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٤ س ٩ ص ٣٩) .

- اعتراف المتهم لرجلى البوليس باحرازه مخدراً - استصحابهما له الى اقرب مأمور من مأمورى الضبطية القضائية صحيح .

متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى ان المتهم اعترف لرجلى البوليس الملكى باحرازه المخدر واخفائه فى مكان خاص من جسمه ، فاستصحابه باعتباره من رجال السلطة العامة الى اقرب رجل من رجل الضبطية القضائية ، فانه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته بغير حق .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/١٧ س ٩ ص ٣٠٠)

- عدم اشتراط القانون فى التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة - تقدير الجسامة امر موضوعى .

لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ، ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والامر فى ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص

- مثال للاصابات التى يتحقق بها التعذيب البدنى المقصود فى
المادة ٢٨٢ عقوبات .

الاصابات العديدة التى استعملت فى احداثها آلة صلبة راضية -
كالعضا الغليظة ، أو عقب « كعب » البندقية يتحقق بها التعذيب
البدنى بالمعنى المقصود فى المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ من ١٠ ص
٦٨٨) .

- تحقق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢ عقوبات
متى كان وقوعه مصاحبا للقبض - لا يشترط أن يكون تاليا له .

يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢ من قانون
العقوبات متى كان وقوعه مصاحبا للقبض ، ولا يشترط أن يكون تاليا
له .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ من ١٠ ص
٦٨٨) .

- ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة واثبانه عملا من
الاعمال المكونة لها مما تدخله فى نطاق الفقرة الثانية من المادة ٢٩
عقوبات يجعله فاعلا اصليا فى الجريمة التى دينوا بها - مثال - فى
جريمة قبض بظرفها المشدد .

ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة واثبانه عملا من الاعمال :
المكونة لها مما تدخله فى نطاق الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون
العقوبات ، يجعله فاعلا اصليا فى الجريمة التى دينوا بها - فاذا كانت
الواقعة الثابتة بالحكم انه بينما كان المجنى عليه عائدا فى الطريق الى
بلدته يتقدمه اخوه (الشاهد الثانى) اذ خرج عليهم المتهمون من
زراعة الذرة الواقعة على جانب الطريق وامسك المتهمان الثانى والثالث

باخ المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتها اعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب يعقب البندقية على رأسه وذراعه فأصابه ، بينما أمسك المتهم الاول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهددوه ببنادقهم وعذبوه بالتعذيبات البدنية وعصبوا عينه واقتادوه قسرا عنه الى مكان مجهول ، وكان المتهمان الثانى والثالث آنذاك مضمكين بالشاهد الثانى حتى اختفى الجناة ومعهم المجنى عليه ، فان الحكم اذ دان المتهمين كفاعلين اصليين فى جريمة القبض بظرفها المشدد ، يكون صحيحا فى القانون .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ٦٨٨) .

- الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس - عدم اشتراط وقوعه من موظف .

جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن الا بوسائل العنف الذى لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم فقد وردت هذه المادة ضمن الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس فى الباب السادس من الكتاب الثانى الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية ، أما المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق فى الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التى تحصل لاحاد الناس ، وفى هذه المفارقة بين العناوين التى اندرجت تحتها هذه المواد ما ترتسم به فكرة المشرع المصرى من انه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التى تقع اطلاقا من موظف أو غير موظف .

(طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٨٠٥) .

– التهديد بالقتل والتعذيب قسيماً بمنزلة واحدة من جهة توافر
الموجب لتغليظ العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة
٢٨٢ عقوبات .

اذ نص الشارع في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون
العقوبات على أن يحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على
من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات
البدنية – فقد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسيماً بمنزلة واحدة من
جهة توافر الموجب لتغليظ العقوبة . ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين
في المنازعة في توافر احد الطرفين متى توافر الآخر .

(طعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٥ ق – جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ من ١٦ من
٨٦١) .

– مثال لتسبب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه
حق مقترن بتعذيبات بدنية .

متى كان الحكم قد أثبت ان الطاعنين اقتادوا المجنى عليه الى
مبنى المدرسة حيث انهالوا عليه ضرباً فاحدثوا به الاصابات الموصوفة
بالتقرير الطبى الشرعى واوثقوا يديه من خلفه ثم اقتادوه الى مسكن
الطاعن الثالث حيث احتجزوه باحدى حجراته وان قصدهم لم ينصرف
الى اقتياده الى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به اركان جريمة القبض
بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية المنصوص عليها في المادتين
٢٨٠ ، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

الفصل الثالث

التفتيش

سنتناول أحكام التفتيش في مبحثين :

الاول : احكام التفتيش فيما يتعلق بالنيابة العامة .

الثانى : احكام التفتيش الذى يجربه مأمور الضبط القضائى استثناء

المبحث الاول

احكام التفتيش فيما يتعلق بالنيابة العامة

قد يتطلب التحقيق تفتيش شخص المتهم أو مسكنه أو تفتيش غير المتهم أو مسكنه لضبط الاثياء المتحصلة عن الجريمة أو جسم الجريمة نفسه أو الالة المستخدمة فى ارتكابها وسنتناول احكام التفتيش فيما يتعلق بالنيابة العامة فى اربعة مطالب :

الاول : خصائص التفتيش

الثانى : قواعد التفتيش

الثالث : تنفيذ التفتيش

الرابع : بطلان التفتيش

المطلب الاول

خصائص التفتيش

التفتيش ، هو ذلك الاجراء الذى رخص الشارع فيه بالتعرض لحرمة ما ، بسبب جريمة وقعت أو ترجح وقوعها ، وذلك تغليبا للمصلحة العامة على مصالح الافراد الخاصة ، واحتمال الوصول الى دليل مady يفيد فى كشف الحقيقة .

ويتضمن التفتيش خصائص ثلاثة : (١) .

١ - الجبر أو الاكراه :

فهو تعرض قانونى لحرية المتهم الشخصية أو لحرمة مسكنه بغير ارادته . ورغمما عنه ، فالقانون يوازن بين حق المجتمع فى العقاب دفاعا عن مصالحه التى تنتهك بارتكاب الجرائم ، وبين مدى تمتع الفرد بحريته أمام هذا الحق ، فيبيح اجراء التفتيش جبرا عن صاحب الشأن ورغم ارادته ، متى توفرت وروعيت ضمانات معينة ، ولذلك فان التفتيش يتخذ دون اعتداء باذعان من يقع عليه ودون اهمية لرضائه ، يمتوى فى ذلك أن يتعلق بالاجراء بشخصه أو مسكنه أو رسائله .

والقضاء المصرى مستقر على أن للقائم بالتفتيش اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لتحقيق غايته ، اذ أنه متى كان التفتيش ماذونا به قانونا ، فاتخاذ ما يلزم من طرق لاجرائه متروك لرأى القائم به . فله أن يدخل المنزل المراد تفتيشه من سطح منزل مجاور ولو كان باستطاعته دخوله من بابه ، متى قدر أن ذلك يمنعه من ضبط عناصر الدليل ، وصدر الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته

(١) راجع النظرية العامة للتفتيش رسالة دكتوراه للاستاذ الدكتور سامى حسنى الحسينى .

بالقدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض
لما بين الاجراءين من تلازم .

٢ - المساس بحق السر :

تفتيش الشخص يعد قيذا على حصانته أو حرمة الذاتية ،
وتفتيش المسكن يعد قيذا أو استثناء يرد على حرمة المسكن .

بمعنى ان التفتيش هو المساس بقاعدة الحرمة للشخص في ذاته أو
في مسكنه ، ويترتب على كون التفتيش يتضمن مساسا بحق السر انه
يخرج عن نطاقه كل إجراء لايمس سرا لاحد ، فلا يعد تفتيشا الاجراء
الذى يمس شيئا مكتوفا ظاهرا للعيان ، وإذا تخلى صاحب الشأن عن
الحفاظ على سره ، فكشف عن خبيثته ، فإن قواعد التفتيش لاتحميه

وإذا كان التفتيش اجراء يمس بحق السر من أجل مصلحة المجتمع
في الدفاع ضد الجريمة ، فإنه لايمكن المساس بهذا الحق الا اذ وجدت
المصلحة الاجتماعية التى تحرك وجوب المساس به ، وهى وقوع جريمة
ووجود قرائن قوية على أن صاحب حق السر فاعل أو شريك فيها .

٣ - البحث عن الادلة المادية للجريمة :

ان الوصول الى الادلة هو الغرض من التفتيش ، وتحقيق هذا
الغرض ، أى الوصول الى الدليل أمر حيوى في التحقيق الجنائى ، اذ
لايدان الشخص ولايجازى دون دليل ، ولذلك يخول القانون اتخاذ
الاجراء بما ينطوى عليه من مساس بحرية المتهم وبحقه فى السرية
لمصلحة المجتمع ، خاصة وإن عبء الاثبات يقع على عاتق سلطة
التهام ، اذ أن الاصل فى الانمان البراءة ، ومن ثم فإن اسناد
الجريمة الى شخص معين يقتضى اقامة الدليل على صلته بها .

فالتفتيش وسيلة للبحث عن الادلة المادية للجريمة وضبطها .

المطلب الثانى

قواعد التفتيش بمعرفة النيابة

أولاً : التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائى فهو ليس من اجراءات التحرى أو الاستدلال فهو يرمى الى تحقيق أدلة معينة ضد متهم معين فى جريمة معينة وقعت بالفعل فلا يجوز اجراء التفتيش لضبط جريمة مستقبله ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على انها ستقع بالفعل (١) .

والتفتيش لامتلكه بحسب الاصل الا سلطات التحقيق ويخضع للخصائص العامة التى تخضع لها كافة اجراءات التحقيق الابتدائى سواء فى وجوب تدوينها او سريتها على الجمهور وحضور الخصوم ووكلائهم كلما أمكن ذلك .

ثانياً : وقد نصت المادة ١/٩١ اجراءات على ذلك فيما يتعلق بتفتيش المنازل فنصت على أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولايجوز الالتجاء اليه الا بناء على تهمة موجهة الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو اذا وجدت قرائن على انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ويرى أستاذنا الدكتور رعوف عبيد أن تفتيش الاشخاص يختلف عن ذلك فكل الامرين من أعمال التحقيق بحسب الاصل وقد خص القانون المنازل بالذكر فى المادة ٩١ لانه اراد استبعاد تفتيش المحلات العامة من اعتباره كذلك واذا كان القانون قد سمح لرجال الضبط

(١) انظر مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى للدكتور رعوف عبيد ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) انظر النظرية العامة للتفتيش رسالة دكتوراه للاستاذ سامى حسنى الحسنى .

القضائي بالقبض على المتهمين في بعض الجرائم اذا ما توافرت قبلهم دلائل كافية ثم تفتيشهم تفتيشا صحيحا في غير احوال التلبس فهذا استثناء من القاعدة .

وقول المادة ٩١ أن التفتيش عمل من اعمال التحقيق لا يقتضى أنه لايجرى الا اثناء تحقيق تجرية سلطة التحقيق القضائي بالمعنى الضيق بل أن القضاء مستقر على أنه يجوز دائما أن يجرى صحيحا يعد تحقيق يتم ولو بمعرفة سلطة جمع الاستدلالات دون غيرها مادامت النيابة قد أخذت به بعد أن كشف محضر الاستدلالات عن توافر القرائن الكافية التي تبرر اجراءه .

ثالثا : والحكمة من استلزم قيام تهمه موجهة الى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه مع وجود قرائن على أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة هي أن يبين من هذا التحقيق ما اذا كانت هناك أية فائدة ترجى منه أم لا لان كل تفتيش يجرى بغير أن يستبين مقدما وجهه المصلحة فيه يكون اجراء تحكيميا باطلا . فعن طريق التحقيق السابق للتفتيش يستبين للمحقق ما اذا كانت هناك دلائل كافية على أن المتهم المراد تفتيشه او تفتيش منزله يحتمل أن يحوز اشياء تتعلق بالجريمة أولا يحتمل ذلك وأمر تقدير هذه الدلائل موكل للمحقق تحت اشراف محكمة الموضوع ولم يشترط الشارع للتحقيق السابق أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الاثبات أو أن يكون قد قطع مرحلة معينة كما لم يشترط فيه أن يجرى بمعرفة سلطة معينة دون أخرى .

وتقدير كفاية الدلائل من الامور الموضوعية لا القانونية فاذا كان المتهم يرى انعدام مبررات التفتيش فعليه أن يدفع بذلك واذا لم يدفع به أمام محكمة الموضوع ورات المحكمة من جانبها أن تلك الدلائل تبرر الاذن به فليس له أن يجادل في ذلك أمام محكمة النقض أما اذا دفع صاحب الشأن فعلا ببطالان التفتيش فله أن يثير هذا الدفع من جديد أمام محكمة النقض اذا كان رد محكمة الموضوع على الدفع لا

يقبله العقل ولا يقرها المنطق أو اذا أغلقت الرد على الدفع مع انه جوهرى يستوجب لوصح القول ببطلان التفتيش والدليل المستمد منه .

رابعاً : وسلطة التحقيق غير مطابقة باجراء التفتيش بنفسها ولها وهو الاغلب أن تندب لذلك أحد مامورى الضبط القضائى لاجرائه باعطائه مايسمى « اذن أو أمر التفتيش الذى ينبغى أن تراعى فى إصداره وتحريره جميع القيود الخاصة بالنذب ومع ذلك فينبغى ان يلاحظ أن استيفاء أمر النذب بالتفتيش لشرائطه الموضوعية والشكلية لايكفى لسلامة اجراء التفتيش بل يلزم لذلك أن تتوفر مبدئيا الشروط التى تجيز مباشرته أو الاذن به واهمها توافر الدلائل الكافية على اتهام الماذنون بتفتيشه .

خامساً : والتفتيش جائز فى الجنايات والجنح دون المخالفات لقلة شأنها وهو جائز لسلطة التحقيق ولو لم تكن الجريمة متلبسا بها بشرط توافر دلائل كافية .

سادساً : والتفتيش جائز لسلطة التحقيق سواء انصب على شخص المتهم ومنزله أم على شخص غير المتهم وغير منزله فالنيابة تملك دائما تفتيش شخص المتهم أو منزله وهى تملك ايضا تفتيش منزل غير المتهم أو شخص غير المتهم اذا اتضح من امارات قوية انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة ولكن يلزم هنا أن تستاذن القاضى الجزئى ويصدر القاضى هذا الاذن بعد اطلاعه على الاوراق وسماعه ان رأى لزوما لذلك اقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله .

واذا قامت الدلائل الكافية على صله المتهم بالجريمة وهو الذى أخفى بنفسه الاشياء المطلوب البحث عنها وكانت هذه متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بمصدرها فيعد بالتالى مرتكباً لجريمة المادة ٤٤ مكرر عقوبات ويجوز من ثم تفتيش شخصه ومنزله على اعتبار أنه متهم دون ما حاجة الى استئذان القاضى الجزئى وكذلك الشأن اذا

توافرت قبله أركان جريمة المادة ١٤٥ عقوبات الخاصة بإعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة أو باخفائه هو مع علمه بالجريمة التي وقعت .

سابعاً : نجد أن قانون الاجراءات الجنائية عندما تحدث عن سلطة المحقق في تفتيش شخص المتهم لم ينص على استلزام توافر إمارات قوية على أنه يخفى أشياء تفيد في كشف الحقيقة كما فعل بالنسبة لتفتيش غير المتهم بل نص على أن للمحقق أن يفتش المتهم ولم يزد على ذلك شيئاً ومن المتفق عليه أن شرط توافر الدلائل الكافية التي تسوغ التفتيش ينطبق على جميع حالاته بصفة عامة .

ويرى استاذنا الدكتور رعوف عبيد أنه في أغلب الظن أن المشرع قدر أن اتهام المتهم وما ينطوى عليه في حد ذاته من أدلة وقرائن يعد مسوغاً لتفتيشه دون انتظار تحقق أي اعتبار آخر فوصف متهم لا يطلق الا على شخص قد توافرت ضده على الأقل دلائل وإمارات كافية على صحة اتهامه خلاف الحال بالنسبة لغير المتهم إذ أوجب أولاً أن تتوفر ضده إمارات قوية أو دلائل ملموسة على أنه يخفى أشياء تفيد في كشف الحقيقة حتى يسوغ تفتيشه ثم سلب بعدئذ من النيابة سلطة تقدير مدى قوة هذه الامارات واعطاها الى القاضي الذي يجب استئذانه فيه .

ثامناً : لايجوز تفتيش مقر نقابة المحامين ونقاباتها الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع أختام عليها الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب المحامين أو رئيس النقابة الفرعية أو من يمثلها كما أنه لايجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة .

المطلب الثالث

تنفيذ التفتيش بمعرفة النيابة العامة

يتقيد عضو النيابة بالقيود التي يتقيد بها مأمور الضبط القضائي

عند تنفيذ التفتيش ويتمتع بنفس سلطاته فهو له مثله تفتيش المكان ومن قد يوجد به اذا قامت ضده قرائن قوية على انه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة .

وهو له مثله اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة او تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ان يضبطها .

وهو له مثله وضع الاختام على الاماكن التى بها اثار او أشياء تفيد في كشف الحقيقة وتعيين حراس عليها .

وهو مثله مقيد بعدم التعسف في التفتيش ولاتجاوز الغرض منه .
تعمدا ذلك ان عضو النيابة بوصفه سلطة تحقيق له ماتملكه سلطة الضبط القضائى من اختصاصات من باب أولى ومقيدا أيضا بما عليها من قيود في هذا النطاق .

وان كان القانون قد أوجب أن يحصل التفتيش في منزل المتهم بحضوره هو أو من ينبيه عنه أن أمكن ومنزل غير المتهم بحضور نفس صاحبه أو من ينبيه عنه أن أمكن الا انه لم يستوجب حضور شاهدين اذا تعذر حضور المتهم ومن ينبيه كما فعل بالنسبة للتفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائى اذا انه يرى أن اجراء التفتيش بمعرفة سلطة التحقيق يعد ضمنا كافيا للمتهم وحضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة واذا حضر أى شاهد التفتيش الذى تجريه النيابة لمنزل المتهم أو شخصية لا يترتب عليه أى بطلان .

ويجب على عضو النيابة تحرير محضرا بالتفتيش والا كان تفتيشه باطلا ولايلزم ان يكون مستقلا عن محضر التحقيق غير أنه يخضع لنفس الخصائص التى تخضع لها محاضر تحقيق النيابة من حيث التدوين بمعرفة كاتب مختص والسرية عن الجمهور دون الخصوم .

المطلب الرابع

بطلان التفتيش

سوف نتحدث في هذا المجال عن احوال البطلان ، وشروطه ،
واثاره ، وشرط المصلحة في الدفع ببطلان التفتيش .

أولاً : احوال للبطلان :

يخضع تحديد احوال التفتيش للقواعد العامة التي وضعتها المواد
من ٢٣١ الى ٣٣٦ من قانون الاجراءات ونتعرض هنا لاحوال البطلان
في قضاء النقض والبطلان في قانون الاجراءات الحالي .

(١) احوال البطلان في قضاء النقض :

يفرق بين نوعين من قواعد التفتيش القواعد الموضوعية وهي تلك
التي تحدد الاحوال التي يجوز فيها وبالتالي الشروط الموضوعية اللازمة
لامكان اجراء تفتيش صحيح وبمخالفتها نمس مشروعية الاجراء في
حد ذاته وهي سابقة له في المعتاد واخرى شكلية وهي التي تنصب
مباشرة على كيفية تنفيذه وهي معاصرة له في الغالب ومخالفتها تمس
الطريقة التي نفذ بها الاجراء .

فيما يتعلق بمخالفة القواعد الموضوعية :

كان كثير من قضاء النقض يميل الى القول بأنه يترتب عليها بطلان
جوهرى وانه من النظام العام يجوز التمسك به في أى حالة كانت عليها
الدعوى .

وكأنت المحكمة العليا تطبق على مخالفة قواعد الموضوع نظرية
البطلان الجوهري او الذاتى ومقتضاها وجوب القول بالبطلان كلما كان
الاجراء المعيب منطوياً بوجه عامة على اهدار القواعد الجوهرية وبخاصة
التي تتعلق فيها بضمانات الحرية الشخصية وحقوق الدفاع ودون ماخاجة
الى نص صريح يقرره .

ثم ذهب بعض قضاء النقض الى القول بأن البطلان حتى في مثل الاحوال السابقة لا يعد من النظام العام فيجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا يجوز أن يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

فيما يتعلق بمخالفة القواعد الشكلية :

لم يمر قضاء النقض على وتيرة واحدة يمكن القول معها بأنه قد اعتنق نظرية معينة دون أخرى في شأنها .

البطلان في قانون الاجراءات الحالى :

حاول قانون الاجراءات الحالى تنظيم احوال البطلان بقواعد عامة في المواد من ٣٣١ الى ٣٣٦ وقد تأثر فيها الى حد كبير بالمبادئ التى كانت قد استقر عليها قضاء النقض المصرى وفي بعضها بما جرى عليه القضاء الفرنسى وجمع بين الاخذ من كل من نظرتى البطلان الذاتى والبطلان القانونى وقد غلب نظرية البطلان الذاتى عندما نص في المادة ٣٣١ على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بأى اجراء جوهري كما غلب أحيانا أخرى نظرية البطلان القانونى عندما بين في المادة ٣٣٢ أحوالا معينة بالذات فيها البطلان يكون من النظام العام فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وليس في هذه الاحوال ما يتعلق بعدم مراعاة قواعد الشكل فى التفتيش أو فى التحقيق الابتدائى بوجه عام . بل على العكس من ذلك تضمنت المادة ٣٣٣ نصا عاما مقتضاه أنه فى غير الاحوال المشار إليها فى المادة السابقة يسقط الحق فى الدفع ببطلان الاجراءات بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائى أو التحقيق بالجلسة فى الجناح والجنايات اذا كان للمتهم محامى وحصل الاجراء فى حضوره بدون اعتراض منه أما فى مواد المخالفات فيعتبر الاجراء صحيحا اذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام بالجلسة وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنياحة العامة اذا لم تتمسك به فى حينه .

ثانيا : شروط بطلان التفتيش :

نسبية البطلان المترتب على مخالفة قواعد التفتيش الموضوعية أو الشكلية وهى التى استقر عليها قضاؤنا المصرى ثم تسريعا الاجرائى الحالى تقتضى فيما يتعلق بهذا البطلان ترتيب نتائج متعددة أهمها :

- ١ - أن الرضا بالتفتيش الباطل يسقط البطلان .
 - ٢ - أنه لايجوز الدفع بالبطلان الا من صاحب الشأن .
 - ٣ - أنه يجوز التنازل عن الدفع بالبطلان صراحة أو ضمنا .
- ١ - الرضا بالتفتيش الباطل يسقط البطلان :

استقر القضاء المصرى على أن رضا المتهم بتفتيشه أو بتفتيش منزله يسقط البطلان ويشترط فى الرضا أن يكون حاصلا قبل التفتيش لابعده وإذا تعلق بتفتيش منزل فينبغى أن يحصل قبل الدخول فيه وبعد الايام بظروف التفتيش وبالغرض منه وبعدم مسوغ فى القانون يخول من يطلبه سلطة اجرائه ومجرد السكوت لايكفى اذ قد يكون السكوت مبعثه الخوف أو الاستسلام خصوصا وإن التفتيش تصاحبه غالبا بعض مظاهر القوة أو العنف ولقاضى الموضوع أن يهتنتج حصول الرضا من وقائع الدعوى دون رقابة من النقض متى كان الاستنتاج سليما .

وإذا تعلق الامر بتفتيش منزل أو مكان وجب أن يصدر الرضا من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعدحائزا له فى غيابه . وتستلزم بعض الاحكام ان يكون الرضا بالتفتيش ثابتا بالكتابة من صاحب المكان أو باثباته فى محضر التحقيق وان كان اثباته فى المحضر لايلزم محكمة الموضوع بالتسليم به فلها اذا لم تطمئن الى حصول الرضا حرا وسابقا على التفتيش وبعد الايام بكافة عيوبه ان لاتعول على ما ثبت بالمحضر (١)

(١) نقض ١٩٣٩/٤/١٨ القواعد القانونية ج٤ رقم ٣٧٧ ص ٣٥٠ .

واذا استبان أن رضاء المتهم به واجب أن يكون ذلك مستمداً من وقائع الدعوى وظروفها ومؤسسا على أدلة تؤدي إليه . على أن تقديرها في شأن توافر هذا الرضا مسألة موضوعية لطبيعة الحال .

وفي كثير من المصانع والمعامل والملاجئ تقتضي اللوائح بتفتيش الصناع والعمال عند الخروج منها فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط شيء مسروق في حيازة أحد منهم كان الضبط صحيحا على أساس أن رضاء العامل أو الصانع بقبول الخدمة في المكان على مقتضى لائحته .

٢ - عدم جواز الدفع بالبطلان إلا من صاحب الشأن :

لا يقبل الدفع ببطلان التفتيش ممن لم يجر تفتيشه شخصا أو من غير حائز المنزل أو المكان الذي جرى تفتيشه حتى ولو كان صاحب مصلحة في الحكم كما لو كان متهما آخر في نفس الدعوى .

٣ - جواز التنازل عن الدفع بالبطلان هراحة أو ضمنا :

بطلان التفتيش يجب أن يدفع به حتى يقضى به فليس للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولن اعتدى على حرمة مسكنه أو شخصه بتفتيش باطل أن يتنازل عن الدفع بالبطلان وإذا حمل التنازل أصبح الاجراء صحيحا والتنازل قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا ويجب أن يصدر التنازل عن صاحب الشأن في التمسك بالدفع بالبطلان .

ثالثا : أثر بطلان التفتيش :

إذا كان التفتيش باطلا وتمسك بالدفع ببطلانه صاحب الحق فيه وجب الحكم به ومتى تبين بطلان أي إجراء فانه يتناول جميع الاثار التي ترتبت عليه مباشرة ويلزم اعادته متى أمكن ذلك فإذا لحق التفتيش أي بطلان قضى به وببطلان الدليل المستمد منه فحسب دون أن يؤثر ذلك في باقي إجراءات التحقيق وما تكون أسفرت عنه من أدلة مختلفة أما إذا كان دليل الاتبات مستقلا عن التفتيش الباطل فالمحكمة

إن تأخذ بمادام يصلح أن يكون من عناصر الاثبات وترى من وقائع الدعوى وظروفها أنه قائم بذاته .

الصلة بين التفتيش الباطل والاعتراف :

يعد اعتراف المتهم بالتهمة باطلا لايعول عليه اذا كان مترتبا على تفتيش باطل بما أسفر عنه من ضبط شيء ذي صلة بالجريمة وكذلك اذا كان مترتبا على قبض باطل . ولمحكمة الموضوع أن تعول على الاعتراف بوصفه دليلا مستقلا عن الاجراء الباطل حتى ولو عدل عنه المتهم فيما بعد وأنكر حدوثه اذا ما اقتنعت بصحة الاعتراف وبعدم صحة الانكار .

رابعا : شروط المصلحة في الدفع بالبطلان :

القاعدة العامة أن المصلحة مناط كل دعوى ودفع وطعن فتوافر المصلحة شرط الدفع ببطلان التفتيش ومناط مصلحة المتهم في الدفع ببطلان التفتيش اذا وقع باطلا هو توافر شرطين :

أولهما أن يكون التفتيش الباطل هو الاجراء الذي أسفر عن ضبط الدليل القائم قبله في الدعوى .

وثانيهما أن يكون الحكم قد عول على عملية الضبط الباطلة كدليل رئيسي في الدعوى ولو ضمن باقي ادلتها الصحيحة في الدعوى .

المبحث الثانى

احكام التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى استثناء

ماهية التفتيش :

التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق يهدف الى التوصل الى ادلة جريمة ارتكبت فعلا وذلك بالبحث عن هذه الادلة سواء جرى على شخص المتهم او فى منزله دون توقف على ارادته :

أوجه الاختلاف بين التفتيش ودخول الاماكن :

يختلف التفتيش عن دخول الاماكن سواء اكانت منازل او محال عامة اذ قد يتم التفتيش دون حاجة الى دخول الاماكن كما لو وقع التفتيش على شخص خارج مسكنه .

كما ان دخول الاماكن قد يكون لغير التفتيش كما اذا كان الدخول لتنفيذ امر بالقبض او لمعاينة مكان وقوع الجريمة .

ومن ثم نجد ان احكام التفتيش تحمى مستودع السر بينما احكام دخول الاماكن تحمى حرمة المساكن .

ودخول الاماكن قد يكون لدخول المساكن وقد يكون دخولا فى محال عامة وسوف نتناول الحالات التى نص عليها المشرع ويجوز فيها دخول المسكن وكذا الاحوال التى خول فيها المشرع رجال الشرطة دخول المحال العامة .

دخول المساكن :

نصت المادة ٤٥ اجراءات جنائية على انه « لايجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون الا فى الاحوال المبينة فى القانون أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك » .

وبناء على هذا النص نجد أنه لايجوز دخول المساكن الا في
الاحوال الاتية :

اولا : الدخول للقبض على شخص معين .

ثانيا : الدخول للضرورة .

ثالثا : الدخول باذن الحائز .

اولا : الدخول للقبض :

لرجال السلطة العامة دخول المسكن لتعقب متهم هارب أو القبض عليه ولايعتبر هذا الاجراء تفتيشا لان دخول المنزل يقتصر على البحث عن المتهم وتنفيذ القبض عليه دون أن يمتد الى غير ذلك والقول باعتبار هذا الدخول تفتيشا غير جائز يؤدي الى تمكين المتهم من تعطيل مفعول الامر بالقبض باختفائه في منزلة اما اذا اشتبه القائم بتنفيذ الامر في اختفاء المتهم في منزل شخص آخر فانه لايجوز له دخوله الا اذا ندب لذلك من سلطة التحقيق .

ثانيا : الدخول للضرورة :

يجوز لرجال السلطة العامة دخول المحل المسكون اذا كان هناك ضرورة ضرب لها نص المادة ٤٥ اجراءات جنائية مثلا حالة طلب المساعدة من الداخل وحال الحريق او الغرق أو ما شابه ذلك حتى يظل حق دخول المسكن قائما في أي حالة من حالات الضرورة .

ولايعتبر دخول المسكن هنا فيه مساس بحرمة المسكن لانه قرر لمصلحة اصحابه ويهدف حمايتهم والدخول في حالة الضرورة لا بعد تفتيشا لانه لا يهدف الى التوصل الى ادلة الجريمة .

(١) انظر مرجعنا شرح قانون الاجراءات الجنائية للدكتورة فوزية عبد الستار ص ٣٧٨ وما بعدها .

ثالثا : الدخول باذن الحائز :

يجوز لمامور الضبط القضائي ان يدخل الى مسكن اى شخص اذا اذن له هذا الشخص بذلك فيكون الدخول عندئذ مشروعا فاذا توافرت داخل المسكن حالة تلبس بجناية أو جنحة جاز لمامور الضبط القضائي القاء القبض على المتهم وتفتيشه .

- دخول المحال العامة :

خول المشرع لرجال الشرطة سلطة دخول المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها وإثبات ما يكتشفونه من مخالفات لهذه القوانين واللوائح ولا يعتبر هذا الدخول تفتيشا اذ لا يهدف الى البحث عن ادلة الجريمة ولذلك لايجوز لرجل السلطة أن يتجاوز به حدود الغرض منه .

والمحال التى يباح دخولها هى تلك المحال المفتوحة للجمهور أو تلك التى يضع لها القانون قواعد معينة يجب التزامها ويكون لمامور الضبط القضائي مراقبة تطبيقها فيها ولكن لايمتد نطاق هذه المحال الى الجزء الخاص منها كمكتب صاحب المحل أو مسكنه الملحق بالمحل دخولها .

أوجه الاختلاف بين التفتيش القضائي والتفتيش الوقائي والتفتيش الادارى :

والتفتيش الادارى :

يختلف التفتيش القضائي عن التفتيش الوقائي الذى لايعتبر عملا من أعمال التحقيق كما هو الحال بالنسبة للتفتيش القضائي بل يعد اجراء تقتضيه ضرورات الامن يتخذ لتجريد شخص مما قد يكون معه من اسلحة أو أدوات ربما يستعملها فى الاعتداء على غيره أو على نفسه فيستطيع رجل السلطة العامة عند ممارسة حقه فى احضار المتهم وتسليمه الى اقرب مأمور الضبط القضائي وذلك فى اللجنح المتلبس بها وفقا للمادة ٣٨ أجراءات جنائية أن يقوم بتفتيش المتهم تفتيشا وقائيا بل

يجوز ذلك للأفراد العاديين عند تسليم الجاني المتلبس بالجريمة الى اقرب رجل من رجال السلطة العامة وفقا للمادة ٣٧ اجراءات جنائية .

ويختلف التفتيش القضائي عند انتفتيش الادارى الذى يقوم به بعض الموظفين او من يقوم مقامهم بهدف الكشف عن وقوع جريمة او تجنب وقوعها او لتحقيق ضرورة عملية ومن أمثلة ذلك تفتيش الامتعة والاشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية او يخرجون منها او يمرون بها اذ يعتبر هذا التفتيش حقا لمامورى الضبط القضائي من موظفى الجمارك لمجرد قيام مظنة التهريب ، وتفتيش عمال بعض المصانع عند مغادرة أماكن عملهم على اساس موافقتهم على التفتيش عند الحاقهم بالعمل سواء اكانت ثابتة فى عقد العمل ام كانت بناء على ما جرى عليه الحال دون اتفاق صريح وتعتبر الموافقة رضاء من العامل بتفتيشه ومن أمثلة التفتيش لتحقيق ضرورة عملية تلك الذى يجريه رجل الاسعاف من البحث فى ملابس شخص غائب عن الوعى قبل نقله الى المستشفى لجمع ما فيها وتعرفه وحصره فهذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون اذ هو من الواجبات التى تمليها على رجال الاسعاف الظروف التى يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأنه ان يكون فيه اعتداء على حرية المريض او المصاب الذى يقومون باسعافه .

وعلى الرغم من أن كلا من التفتيش الوقائى والتفتيش الادارى ليس تفتيشا قضائيا الا أنه يعتبر عملا مشروعاً فاذا أسفر عن جريمة متلبسا بها كانت حالة التلبس صحيحة قانونا وتترتب عليها آثار التلبس القانونية .

موضوع التفتيش :

التفتيش بحسب موضوعه قد يكون تفتيشا للأشخاص او تفتيشا للمنازل .

أولا : تفتيش المنازل :

تفتيش المنازل هي البحث عن الحقيقة في مستودع السر وهو من إجراءات التحقيق ولايجوز الالتجاء اليه الابناء على اتهام موجه الى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو اشتراكه في ارتكابها أو اذا وجدت قرائن تدل على انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة (٩ - ١٩١ ج) .

ولما كان التفتيش عملا من أعمال التحقيق فانه يدخل اساسا في اختصاص سلطة التحقيق فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام به الابناء على اذن من هذه السلطة ويخضع التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نذب من سلطة التحقيق لاحكام المادة ٩٢ التي تنص على اجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك .

ويشمل منزل المتهم كل مكان يختص به المتهم ولايسمح بدخوله الا باذنه فيدخل في نطاقه المسكن الذي يقيم فيه ومبلقاته كالحديقة وحظيره الدواجن أو الماشية أو المخزن أو السيارة وكذا كل مكان معد لاقامة المتهم ولو لفترة قصيرة كمسكن باحد المصايف وكذا المسكن الخالي المعروض للايجار مفروشا أو غير مفروش وتلحق بالمساكن الحدائق والمزارع التي لايسمح بدخولها لاي فرد بشرط ان تكون مسورة اما اذا فقد المكان صفة الاختصاص به ففتحه صاحبه للجمهور فلا يعد منزلا بل يعد محلا عاما لاتحميه قواعد التفتيش مثل المقهى والمقهى والسينما مع مراعاة ان المحل العام يصبخ خاصا فيمتنع بحرمة المسكن في الاوقات التي يغلق فيها في وجه الجمهور أو في الاجزاء الخاصة منه .

حكم المحكمة الدستورية العليا لعدم دستورية

المادة ٤٧ ج ٢٠٢ لمخالفتها للمادة ٤٤ من الدستور

نصت المادة ٤٧ ج ٢٠٢ والتي تنص على ان « لمأمور الضبط في حالة

المتلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذ اتضح له من إمارات قوية أنها موجودة فيه .

فيشترط :

(أ) أن تكون الجريمة المتلبس بها جنائية أو جنحة ، فلا يجوز التفتيش في المخالفات وبالنسبة للجنح لم يشترط المشرع حدا خاصا ، فيجوز تفتيش مسكن المتهم في جنحة متلبس بها حتى ولو كان يعاقب عليها ، بالغرامة فقط .

(ب) أن توجد إمارات قوية لدى مأمور الضبط تفيد بوجود أشياء أو أوراق بمنزل المتهم تصلح لكشف الحقيقة ، وتقدير تلك الدلائل أو الإمارات القوية هو من اختصاص مأمور الضبط الذي يخضع فيه لرقابة محكمة الموضوع .

فإذا لم يكن هناك ما يبرر هذا التفتيش وقع باطلا وترتب عليه بطلان ماينتج عنه من آثار .

(ج) أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه عنه كلما أمكن ذلك والا وجب أن يكون بحضور شاهدين يكونان بقدر الامكان من أقارب المتهم البالغين أو القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران . ويثبت ذلك في المحضر ، وفقا للمادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية وقد رأى القانون في ذلك ضمانا للمتهم الذي قد يدفع بأن الأشياء المضبوطة قد دست عليه من القائم بالتفتيش ، مع أنها قد تكون من أقوى الأدلة قبله أو موضوع الجريمة نفسها .

وقد قضت محكمة النقض بأن هذا الاجراء جوهرى يترتب على مخالفته بطلان التفتيش بطلانا من النظام العام فيجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى . غير أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت

حكما في ٢ يونية ١٩٨٤ بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية لمخالفتها نص المادة ٤٤ من الدستور التي جاء نصها عاما مطلقا فلا يجوز تفتيش مسكن المتهم الا بصدر امر قضائي مسبب في جميع الاحوال حتى في حالة التلبس .

ونعرض فيما يلي لحكم المحكمة الدستورية العليا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق المدالة .

حيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في ان النيابة العامة اسندت الى المتهمين في الجناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازيكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة ارتكابهم جرائم صنع واحراز وحيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا ، واحيل المتهمون الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم حيث رأت المحكمة ان رجال الضبطية القضائية قاموا بتفتيش مسكني المتهمين الاول والثاني دون اذن من النيابة العامة استنادا الى قيام حالة التلبس اعمالا لنص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي اجازت للمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية وجنحة ان يفتش مسكن المتهم . واذا تراءى لمحكمة الجنايات بجلسة ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٨١ عدم دستورية نص هذه المادة - وهو لازم للفصل في الدعوى - تاسيما على ان ثمة تناقضا بين هذا النص وما تقضى به المادة ٤٤ من الدستور من عدم جواز دخول المساكن ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون ، فقد قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان ادارة قضايا الحكومة قد طلبت رفض الدعوى استنادا

الى ان المادة ٤٤ من الدستور وان نصت على عدم جواز دخول المنازل ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب كقاعدة عامة الا انها تركت بيان ذلك الى احكام التشريع العادى ، والى ان المادة ٤١ من الدستور تجيز تفتيش الشخص دون أمر قضائى فى حالة التلبس مما يجوز معه من باب اولى تفتيش مسكنه فى حالة التلبس بضبط الاشياء التى تفيد فى كشف الحقيقة باعتبار ان الحرية الشخصية اسمى من حرمة المسكن .

وحيث ان الدستور قد حرص - فى سبيل حماية الحريات العامة - على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فاكدت المادة ٤١ من الدستور على ان « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة تمس » كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على ان « للمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ منه بان « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير ان الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التى كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية وما تنزع عنها من حق الامن وعدم القبض او الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها او مراقبتها (المواد ٨ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤) تاركة للمشروع العادى السلطة الكاملة دون قيود فى تنظيم هذه الحريات ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمانات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية - ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه - حيث لايجوز للمشرع العادى ان يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا للشرعية الدستورية .

وحيث ان المشرع الدستورى - توفيقا بين حق الفرد فى الحرية الشخصية وفى حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع فى عقاب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد أجاز تفتيش

الشخص أو المسكن كإجراء من إجراءات التحقيق بعد أن أخضعه لضمانات معينة لايجوز إهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحدد الجرائم التى يجوز فيها التفتيش والاجراءات التى يتم بها ، ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على أنه « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لاتمس » وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو مذعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرور التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون ، ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا انه جمعهما فى ضمانات واحدة متى كانا يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التى قدسها الدستور .

ونحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتى الذكر ان المشرع الدستورى قد فرق فى الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش فى الحالىن بأمر قضائى ممن له سلطة التحقيق أو من القاضى المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص تفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبب امر القاضى المختص أو النيابة العامة بالتفتيش فى حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائى مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضى المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الامر بنفسه أم اذن لماور الضبط القضائى اجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار اليها عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصه أو يقيد به مما مؤداه ان هذا النص الدستورى يستلزم فى جميع احوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائى المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن

التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور - في الظروف التي صدر فيها - على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثن من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لاتجيز - وفقا للمادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد . يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير أن هذا الاستثناء قد اسقط في المشرع النهائي لهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ماتقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة - على ما سبق ذكره - على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردتهما - أي صدور أمر قضائي وأن يكون الامر مسببا - فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانه صدور الامر القضائي في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لايقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستوري الواضح الدلالة . ولايغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضمانتين بهالفتى الذكر من أن ذلك « وفقا لاحكام القانون » لان هذه العبارة لاتعنى تفويض المشرع العادى في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطا الدستور في المادة ٤٤ سالف الذكر والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أعمالهما على إرادة المشرع العادى وهو ما لا يقيده نص المادة ٤٤ من الدستور وإنما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى في تحديد الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتمييزه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش،

لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ - المطعون فيها - تنص على أن « لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في إجراء تفتيش مكسن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

ثانيا : تفتيش الاشخاص :

يقصد تفتيش الشخص البحث في جسده وملابسه بقصد الحصول على الشيء المراد ضبطه وقد جاز المشرع لمأمور الضبط القضائي في حالات معينة تفتيش شخص المتهم فاعلا كان أو شريك كما اجاز في نطاق ضيق تفتيش غير المتهم وسنعرض هنا أولا لتفتيش شخص المتهم ثم نتعرض لتفتيش غير المتهم .

(١) تفتيش شخص المتهم :

اجاز المشرع لمأموري الضبط القضائي تفتيش المتهم في حالتين :

الحالة الاولى : في الاحوال التى يجوز فيها القبض قانونا كنص المادة ٤١ اجراءات جنائية .

الحالة الثانية : اذا قامت اثناء التفتيش لمزول المتهم قرائن قوية ضد المتهم على انه يخفى شيئا يفيد في كشف الحقيقة جاز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه كنص المادة ٤٩ اجراءات جنائية .

(ب) تفتيش غير المتهم :

يتطلب جواز تفتيش غير المتهم أن يتوافر شرطان :

الاول : أن يكون تفتيش منزل المتهم بوجه قانونى لسبب التلبس او بناء على اذن من سلطة التحقيق .

الثانى : أن تتوافر قرائن قوية ضد الشخص الموجود فى المنزل على انه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة فى الجريمة التى يجرى التفتيش بشأنها .

المقصود بتفتيش الشخص :

تفتيش الشخص يشمل جسمه وملابسه وما قد يحمله من متاع أو حقائب أو مايكون فى حيازته منها فى الطريق العام أو المحال العامة أو السيارة الخاصة التى يستعملها سواء كانت ملكه أو مؤجره له ولم يتطلب المشرع وسيلة معينة لاجراء التفتيش كذلك لم يتطلب المشرع حضور شهود عند تفتيش الأشخاص كما هو الشأن بالنسبة لتفتيش المنزل وذلك تسهيلا لاجرائه .

تفتيش الانثى يكون بمعرفة انثى :

أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ أن يكون تفتيش الانثى بمعرفة انثى يندبها مأمور الضبط القضائى وقد حكم بأن اشتراط تفتيش الانثى بمعرفة انثى المراد به أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية

التي لايجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها وهى عورات المرأة
التي تخدش حياتها اذا مست .

الرضا بالتفتيش :

ليس هناك شك فى جواز تفتيش مأمور الضبط القضائي فى غير
الاحوال المصرح بها قانونا اذا كان ذلك بناء على موافقة صاحب الشأن
ويشترط لصحة الرضا ان تتوافر فيه شروط معينة :

١ - ان يكون صادر عن امرأة معتبرة قانونا أى ارادة حرة واعية

٢ - ان يصدر الرضا ممن له صفة فى اصداره فيصدر من الشخص
المراد تفتيشه بالنسبة للأشخاص ومن حائز المسكن بالنسبة الى تفتيش
المسكن فاذا لم يكن موجودا يمكن ان يصدر الرضا ممن يعد حائز
له وقت غيابه بأن يكون مقيما معه بصفة مستمرة وقت التفتيش كزوجة
او اولاده البالغين او أمه أو أخيه .

٣ - ان يكون الرضا صريحا وأن كان لايشترط فى الرضا الصريح
ان يكون ثابتا بالكتابة .

٤ - ان يصدر الرضا ممن يعلم بحقه فى رفض التفتيش .

ويجد الرضا بالتفتيش حدوده عند النظام العام فاذا رضيت المرأة
ان يقوم مأمور الضبط القضائي بتفتيشها فان رضاءها لايعتد به لمخالفته
للنظام العام .

الاذن بالتفتيش (١) :

الاذن بالتفتيش نفويض يصدر من سلطة التحقيق المختصة الى أحد

(١) النظرية العامة للتفتيش ،الاستاذ الدكتور سامى حسنى الحسينى
ط. ١٩٧٢ ، ص ١٠٠ ومابعدها .

مأمورى الضبط القضائى ، مخولا اياه اجراء التفتيش الذى تختص به تلك السلطة . وتسرى على الاذن بالتفتيش احكام النذب للتحقيق طبقا للمادتين ٧٠ ، ٢٠٠ ج .

والحكمة من النذب انه أمر تقتضيه مصلحة التحقيق ، فالمحقق لا يستطيع دائما القيام بنفسه بمختلف اجراءات التحقيق المسند اليه ، سواء اكان عدم قدرته متمثلا فى عائق مادى ، بسبب كثرة العمل ، أو قانونى ، كما لو كان ينبغى القيام بالاجراء خارج نطاق الاختصاص المكانى للمحقق ، فى هذه الاحوال يجوز للمحقق تفويض بعض سلطاته عن طريق النذب .

ولا يثير النذب لاجراء التفتيش ، خلافا فى القانون المصرى من حيث جواز تكليف مأمورى الضبط القضائى بالقيام بالتفتيش . فالمادتان ٧٠ ، ٢٠٠ ج صريحتان فى انه يجوز تكليف مأمورى الضبط القضائى بالقيام بعمل من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم .

واذا وجد عضو النيابة القائم بالتحقيق داعيا مباشرة التفتيش خارج دائرة اختصاصه ، فيندب لذلك أحد أعضاء النيابة بدائرة الاجراء المقصود ، كان لهذا الاخير ان يندب لاتخاذ التفتيش أحد مأمورى الضبط القضائى .

طبيعة الاذن بالتفتيش :

يكاد يجمع الفقه والقضاء على ان النذب لاجراء التفتيش عملا من أعمال التحقيق ، على اعتبار ان النذب لاي من أعمال التحقيق هو من حيث طبيعته عمل تحقيق .

شروط صحة الاذن بالتفتيش :

اولا : مصدر الاذن بالتفتيش :

لما كان اصدار الاذن بالتفتيش يعنى تفويض من صدر اليه فى

ممارسة اجراء من اجراءات لتحقيق ، كان من البديهي أن يشترط فيمن يصدر الاذن أن يكون مختصا أصلا بالتحقيق في الجريمة التي أصدر الاذن من أجل البحث عن أدلتها . ويتحدد الاختصاص بالتحقيق بمكان وقوع الجريمة ، ويمكن ضبط المتهم ، أو محل اقامته .

فاذا صدر الاذن بالتفتيش من محقق في غير دائرة اختصاصه كان باطلا .

وقضت محكمة النقض بأنه « اذا كانت النيابة العامة وحدة لاتتجزأ ، وكل عضو من أعضائها يمثل النائب العام ، والعمل الذي يصدر من كل عضو يعتبر كأنه صادر منه ، فان ذلك لا يصدق الا على النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام . أما النيابة بوصفها سلطة تحقيق ، فلا يصدق عليها ذلك . ولذلك فانه يجب أن يعمل كل عضو في ضرورة تلك السلطة مستمدا حقه من القانون ذاته لا من النائب العام .

ولما كان القانون قد نص فيه على ان أعضاء النيابة العامة يعين لكل منهم مقر لعمله ، فانه يجب ألا يعمل العضو خارج الدائرة التي بها مقر عمله ، والا عد متجاوزا اختصاصه .

ومن المقرر ان وكلاء النيابة الكلية الذين يمارسون أعمال وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون بمباشرة اجراءات التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية . فالامر الصادر من وكيل النيابة الكلية لتنفيذه في دائرة اختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحا صادرا ممن يملكه ، دون حاجة الى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة .

والاختصاص بالتحقيق لا يكفي ، بل لابد من الاختصاص بالاجراء ذاته الذي يندب المحقق مأمور الضبط القضائي لاجرائه . فلا يجوز للنيابة العامة ندب مأمور الضبط القضائي لتفتيش غير المتهم أو غير منزله ، حيث يخرج هذا الاجراء عن ولايتها ليدخل في اختصاص القاضي الجزئي .

وقد يدق الامر احيانا في شأن معرفة ما اذا كان اذن التفتيش يتعلق بمنزل المتهم او بمنزل غيره . فاذا كان المنزل في حيازة شخص واحد اعتبر منزله هو فحسب ، واذا كان في حيازة أكثر من شخص ، فهو يعد لكل منهم ولا يكون أيهم من الغير . غير أنه لا يكفي في هذا الشأن مجرد الإقامة العارضة . فوجود المتهم في زيارة حائز المنزل لا يخلو للنيابة العامة اصدار أمر بتفتيش هذا المنزل بوصفه منزل المتهم ، حتى ولو اقام فيه عدة أيام .

ويحدث ان تصدر النيابة العامة اذنا بتفتيش شخص معين او تفتيش مسكنه ، وبتفتيش من يتواجد معه عند التفتيش ، ولا يعتبر هذا اذنا بتفتيش غير المتهم ، باعتبار ان أساسه هو مظنة ان المتواجد مع المتهم مساهم معه في الجريمة .

والاصل في الاجراءات الصحة ، أي ان الاصل هو ان المحقق يباشر اعمال وظيفة في حدود اختصاصه ، فاذا أراد المتهم ان ينازع في صفة مصدر الاذن ، وجب عليه ان يدفع بذلك أمام محكمة الموضوع . اما اذا كان لا ينازع في تلك الصفة ، بل كان كل ما أورده من مجادلة في شأن اختصاص مصدر الاذن باصداره يقتضى تحقيقا موضوعيا لم يشتمله المتهم أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة الموضوع .

ثانيا : المندوب للتفتيش :

يجب ان يكون المندوب لاجراء التفتيش من مأمورى الضبط القضائي ، فلا يجوز نذب اعوانهم والا كان النذب باطلا . وينبغى ان يوجه اذن التفتيش الى مأمور مختص نوعيا ومحليا ، ولا يغنى عن ذلك ان يكون من اصدر الاذن مختصا باصداره .

وقد بينت المادة ٢٣ ج مأمورى انضبط القضائي ، فاوردتهم على سبيل الحصر .

ومتى كان مصدر الاذن بالتفتيش مختصا به وبالتحقيق ، وقد أصدره الى مأمور ضبط مختص نوعيا ومكانيا ، فانه لا يشترط بعد ذلك التزامه بنداب مأمور ضبط معين ، انما هو يملك كل من يستطيع تنفيذ الاجراء في دائرة اختصاصه . بل انه لا يشترط ان يعين في الاذن شخص من يقوم باجراء التفتيش من مأموري الضبط القضائي .

عدم تعيين المأذون له باجراء التفتيش لا يعيب الاذن . وحينئذ يمكن ان يقوم أى مأمور من مأموري الضبط بالتفتيش ، ولو كان غير من طلب الاذن به . وليس للمتهم حقا في ان يقوم بتنفيذ الاذن مأمور ضبط معين .

• نذب المأذون له غيره .

قد يجيز أمر النذب ان يندب مأمور الضبط القضائي غيره لتنفيذه فاذا صدر الاذن ممن يملكه الى أحد مأموري الضبط ، ومن يندبه ممن مأموري الضبط القضائي ، فان ذلك يعنى ان ينفرد مأمور الضبط المنتدب ادلا بالتفتيش ، او ان يشرك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك .

• استعانة المأذون له بغيره .

واذا تعين تنفيذ اذن التفتيش بمعرفة المأذون له ، لان الاذن لا يبيح له نذب غيره لتنفيذه ، فان ذلك لا يحول دون الاستعانة بكل من يستطيع مساعدته تحت اشرافه ورقابته ، ولو كان من يستعين بهم من غير مأموري الضبط القضائي ، غير ان ذلك مشروط بان يتم الاجراء تحت اشرافه ورقابته المباشرة ، والا كان العمل باطلا .

والقول بان الاجراء قد تم تحت اشراف مأمور الضبط أم لا مسألة موضوعية ، فاذا اقتنعت المحكمة بان التفتيش قد تم تحت اشرافه ورقابته ، فلا معقب عليها فيما ارتاتته .

ثالثا : شكل الاذن وبياناته :

يجب أن يكون الاذن بالتفتيش مكتوبا ومؤرخا ، وموقعا عليه ممن أصدره . ويجب أن يكون صريحا في الدلالة على التفويض في مباشرة التفتيش . وينبغي أن يتضمن من البيانات ما يحدد نوع الجريمة التي يهدف الى التوصل الى دليل بشأنها ، ويجب تحديد محل التفتيش شخصا كان أم مسكنا ، وأن يبين في الاذن الفترة الزمنية التي يقدر بقاءه سارى المفعول خلالها بمباشرة الاجراء .

أ - صدور الاذن كتابة :

يجب أن يكون اذن التفتيش بالكتابة . فلا يجوز على الإطلاق أن يصدر شفاهة ، ولا يغنى عن ذلك اقرار المحقق امام المحكمة بأنه اذن شفويا بالتفتيش ، فهذا الاقرار لا يصحح الاذن . ومتى كان الاذن مكتوبا ، فانه يمكن في حالة الاستعجال ابلاغه تليفونيا أو برقيا بشرط أن يكون للاذن أصل موقع عليه ممن أصدره . وعدم ارفاق أصل الاذن بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم سبق صدوره . فما دام لم ينازع المتهم في صدور الاذن بالتفتيش امام محكمة الموضوع فانه لايسوغ له من بعد المجادلة في ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

ومتى ثبت صدور الاذن بالكتابة فعلا من المحقق المختص فلا اهمية لاختلافه بعد ذلك من ملف الدعوى لضياعه أو لسبب آخر . إذ أن ماتستظهره المحكمة من سبق صدور الاذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها هو من صميم سلطتها التقديرية .

ب - التاريخ والتوقيع :

يجب أن يكون الاذن مؤرخا ، ومذكورا فيه اسم من أصدره ووظيفته ، وموقعا عليه منه . وتحديد تاريخ الاذن يفيد في التحقيق من وقت صدوره . فالنائب يفترض أن هناك جريمة محددة وقعت فعلا أو في سبيل ارتكابها ، وبالتالي لا يصح اصداره بضبط جريمة يحتمل

ان تقع . فتاريخ اصدار الاذن يفيد في تحديد مدى صحة اجراء التفتيش .

وتوقيع المحقق جوهرى ، يفيد في التعرف على من أصدر الاذن ويشهد بصحة صدوره منه .

ج - صراحة الاذن في النذب للفتيش :

يجب ان يكون الاذن متضمنا اسم الماذون له في التفتيش ووظيفته ، وأن يكون صريحا في التعبير عن نية المحقق تفويض الماذون له في اجراء التفتيش .

د - تحديد الاذن :

فيجب ان يبين فيه :

١ - نوع الجريمة . فيجب أن يذكر مصدر الاذن فيه ان التفتيش يتعلق مثلا بالبحث عن امتعة مسروقة او عن ادلة قتل او مواد مخدرة . وذلك ضمانا لتنفيذ التفتيش بالقدر الذى يقتضيه دون تعسف . فيجب اذن ان لا يكون النذب عاما . لان في مثل هذا الاجراء من شأنه وضع مساكن جميع المواطنين تحت رحمة مأمورى الضبط القضائى .

٢ - محل التفتيش :

يجب ان يبين في اذن التفتيش الشخص او المسكن المراد تفتيشه . وتحديد الشخص ينبغى ان يكون واضحا بشكل ناف للجهالة وقت صدور الاذن ، فاذا جاء الاذن جهلا خاليا من اية اشارة تحدد الشخص المراد تفتيشه والجهة التى يقع فيها منزله ، فانه لا يكون اذنا جديا ، ويكون التفتيش الذى حصل على مقتضاه باطلا .

ولا يشترط ان يكون تحديد اسماء الاشخاص المطلوب تفتيشهم مثبتا بذات الاذن الصادر بالتفتيش ، بل يكفى ان يذكر فيه ان يشمل

الأشخاص الموضحة أسماؤهم بمحضر التحقيق ، متى كان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منتظمة خالية من أى ما يريب .

ولا يبطل الاذن لمجرد اغفال اسم الشخص المراد تفتيشه ، اكتفاء بتعيين مسكنه ، متى ثبت أن الشخص الذى تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

وكذلك لا يبطل الاذن بمجرد الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه ، مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بالأمر .

غير أن الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه قد ينبىء عن عدم جدية التحريات التى بنى عليها الاذن ، اذ لو كان مأمور الضبط الذى استدعاه قد جار فى تحرياته عن المتهم لعرف حقيقة اسمه . أما وقد جهله فذلك يمكن أن يرجع الى قصور فى التحرى مما يبطل الاذن .
ويكفى أن يحدد اذن التفتيش الشخص المقصود باسم الشهرة ، ويكون التفتيش صحيحا متى استظهر الحكم بأدلة سائغة أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو المعنى فى أمر التفتيش .

ويجب أن يشمل الاذن على بيان المكان والاماكن التى يجرى تفتيشها وبيان الأشياء المراد ضبطها .

ووصف المكان لالتزم فيه أن يكون وصفا قنيا وأن تتبع فى شأنه دفعة شكلية ، فكل ما يتطلبه القانون هو تعيين المسكن على نحو مؤكد يستطيع معه القائم بالتفتيش أن يتعرف على المكان المقصود والأشياء التى ينبى البحث عنها .

ولا ينال من ذلك الخطأ المادى فى عنوان المحل المراد تفتيشه .
وأذا نص الأمر على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه دون أن يحدد مسكنا معينا ، فهو يشمل كل مسكن للمتهم مهما تعدد .

٣ - مدة سريان الاذن :

يشتمل الاذن عادة على تحديد مدة معينة ينبغي تنفيذ التفتيش خلالها . وعندئذ يجب على مأمور الضبط القضائي المنتدب لاتخاذ الاجراء - مراعاة تنفيذه اثناء سريان المدة المحددة . وينبغي عند تحديد مدة سريان الاذن ، الا تطول هذه المدة الى الحد الذي يجعل المتهم مهددا بالتفتيش لفترة طويلة .

غير ان انقضاء الاجل المحدد لاجراء التفتيش في الامر الصادر به لا يقترب عليه بطلانه ، وانما لا يصح تنفيذه الا اذا جدد لمدة اخرى كتابة .

وتحسب مدة الاذن وفقا لقانون المرافعات ، ومن ثم يبدأ حسابها منذ اليوم التالي لصدور الاذن .

ولم يلزم القانون سلطة التحقيق بضرورة تحديد مدة معينة لسريان اذن التفتيش . انما يجب ان ينفذ خلال مدة معقولة ، والامر كله يخضع لتقدير محكمة الموضوع .

تنفيذ الاذن بالتفتيش :

الامل ان تنفيذ التفتيش ينبغي ان يتم بطريقة معقولة ، وبالجوء الى الوسائل التي تتفق مع المرونة الواجبة في تنفيذ القانون . ولم يعرف القانون ماهية تلك الوسائل ، انما ينبئ مضمونها على المبادئ النابعة من اسس اللياقة المتمدنية ، التي تتعارض مع استخدام اساليب تصدير الضمير الانساني وتؤرق روح العدالة .

فيجب على من يقوم بالتفتيش الترفق بالناس ، فلا يتلف او يخرب ، ولا يلقي او يبعثر ، ولا يصادر الا لضرورة ، ولا يحيط اجراء التفتيش بالعنف والضجة ، ولا يباغت امرأة او طفلا في غفلة ، وعليه ان يتمهل كلما وجد نائما او مريضا ، وان يؤمن ان للمنازل حرمة ،

وإن القانون حينما أباح انتهاك هذه الحرمة لم يبح انتهاك حرمة الفضائل ولم يبح التجرد من عوامل الانسانية ، وليس التفتيش الا ضربا من التحرى ، فهو بقدر مايكشف عن التهمة قد يكشف عن البراءة ، وكم من ضعفاء عصفت بنفوسهم ظروف التفتيش . وعلى القائم بالتفتيش أن يدرك دقة المواقف ، وإن يرحم ضعف النفوس عند حلول المخاوف ... إن القانون ليس في الواقع الا بلورة أو ترسيباً تاريخياً لقواعد الآداب . وعلى هذا الاساس يأبى القانون أن تكون الوسيلة الى تنفيذه مخالفة للقيم الخلقية أو الانسانية في المجتمع .

وعلى ذلك فان طريقة تنفيذ اذن التفتيش يخضع لتقدير القائم به ، مادام لا يخرج في الاجراءات على القانون .

ومن ثم يجوز اللجوء الى القوة لدخول المنزل المراد تفتيشه ، حتى صادفت القائم بالتفتيش عقبة تحول دون الدخول اليه بالطريق العادى . فلا حرج عليه ان اقتحم منزل المتهم من الشرفة اذا تعذر دخول المنزل من بابه ، والقبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ امر التفتيش صحيح .

ولامور الضبط القضائى أن ينفذ الاذن الصادر اليه بالتفتيش ، اينما وجد المتهم ، ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في مكان آخر غير المحدد بأمر التفتيش . بشرط أن يكون هذا المكان في دائرة اختصاص الاذن والمندوب .

رقابة الامر بالنذب على تنفيذه :

ليس من شك في أن سلطة التحقيق الامرة باجراء التفتيش تملك توجيه المندوب في مباشرته ، والاشراف على تنفيذ الاذن الصادر به ، غير أن هذا التوجيه وذلك الاشراف إنما هما من الناحية القانونية

فحسب . أما الناحية الفنية التى تتعلق بأسلوب اجراء التفتيش وطريقة القيام به ، فلا تملك السلطة الامرة ازاءها توجيهها ولا اشرافها (١) .

الهدف من التفتيش :

يهدف التفتيش سواء كان واقعا على المنزل او محل الشخص الى ضبط الاوراق والاسلحة والالات وكل ما يحتمل ان يكون قد استعمل فى ارتكاب الجريمة او نتج عن ارتكابها او ما وقعت عليه الجريمة وكل مايفيد فى كشف الحقيقة والتفتيش لايحوز الا للبحث عن الاشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات او حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك اذا ظهر عرضا اثناء التفتيش وجود اشياء تعد حيازتها جريمة او تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة اخرى جاز لمامور الضبط القضائى ان يضبطها ويشترط فى هذه الحالة ان يكون الشيء دالا بذاته على ان حيازته تعد جريمة او على اتصاله بجريمة اخرى وان تكون رؤيته قد تمت بدورة عارضه خلال البحث عن دلة الجريمة التى يجرى التفتيش بشأنها ولما كان التفتيش يجرى للكشف عن الحقيقة فانه على مأمور الضبط القائم بالتفتيش ان يلتزم حدود الغرض فلا يضبط من الاشياء الا مايفيد فى كشف الحقيقة .

وقد اوجب المشرع ان تعرض الاشياء المضبوطة على المتهم ويطلب منه ابداء ملاحظاته عليها ويعمل بذلك محضر يوقع عليه من المتهم او يذكر امتناعه عن التوقيع وكذلك قرر المشرع انه اذا وجدت فى منزل المتهم اوراق مختومة او مغلقة بآية طريقة اخرى فلا يجوز لمامور الضبط القضائى ان يفرضها وان لمامور الضبط القضائى ان يضعوا الاختام على الاماكن التى بها اثار او اشياء تفيد فى كشف الحقيقة ولهم ان يقيموا حراسا عليها ويجب عليهم اخطار النيابة العامة بذلك فى الحال

(١) راجع مرجعنا السابق رسالة الدكتوراه للاستاذ الدكتور سلمى

وعلى النيابة اذا ما رأت ضرورة ذلك الاجراء أن ترفع الامر الى القاضي الجزئي لاققراره ولحائز العقار أن يتظلم امام القاضي من الامر الذى أصدره بعريضه يقدمها الى النيابة العامة وعليها رفع التظلم الى القاضي فوراً وتوضع الاشياء والاوراق التى تضبط فى حرز مغلق وترتبط كلما أمكن ويختتم عليها ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء ويشار الى الموضوع الذى حمل الضبط من أجله فاذا كان لمن ضبطت عنده الاوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى له صوره منها مصدق عليها من مأمورى الضبط القضائى ولايجوز فض الاختتام الموضوع طبقاً للمادتين ٥٣ ، ٥٦ إلا بحضور المتهم أو وكيله أو من ضبطت عنده هذه الاشياء أو بعد دعوتهم لذلك ثم قرر المشرع أن كل من يكون قد وصل الى عمله بسبب التفتيش معلومات عن الاشياء والاوراق المضبوطة وافضى بها الى أى شخص غير ذى صفة أو انتفع بها بأى طريقة كانت يعاقب بالعقوبات المقررة بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

بطلان التفتيش :

اذا لم تتوافر شروط التفتيش ولم يتوافر الرضا الصحيح به ترتب على ذلك بطلان التفتيش ولكن البطلان هنا بطلان نسبي لايتعلق بالنظام العام فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وانما يجب أن يدفع به من له صفة أو مصلحة فى ذلك والتنازل عن البطلان يصح التفتيش سواء كان تنازلاً صريحاً أو ضمناً وبطلان التفتيش يترتب عليه بطلان كل دليل استمد منه .

احكام النقض في التفتيش

اولا : في اجراء التفتيش

ثانيا : الاذن بالتفتيش

ثالثا : التفتيش الجائز بغير اذن

رابعا : التفتيش في حالة التلبس

خامسا : التفتيش في حالة القبض

سادسا : بطلان التفتيش

سابعا : تسبيب الاحكام

أولا

في اجراء التفتيش

- التفتيش الذى يباشره مأمور الضبط القضائى المنتدب لاجرائه من سلطة التحقيق - خضوعه للقواعد الوارد بالمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ اجراءات جنائية .

التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتي تنص على اجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه أن !مكن ذلك والمادة ١٩٩ من ذلك انقانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الاجراءات التى يتبعها قاضى التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التى تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من خصائصه ، وفيما عدا ماتقدم فللمأمورى الضبط القضائى ، كما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون فى اجراءاتهم على القانون .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ - ص ١٠٤٨) .

- استعانة مأمور الضبط القضائى المأذون له بالتفتيش بمرعوسيه مشروط بتميم اجراءات التفتيش والضبط تحت رقابته واشرافه - اغفال ذلك يبطل التفتيش .

مأمور الضبط القضائى المأذون له بالتفتيش وان كان له أن يستعين فى تنفيذ الاذن بمرعوسيه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى - الا أن ذلك مشروط بان تتم اجراءات الضبط والتفتيش

تحت رقابته واشرافه - فاذا كان ما اثبته الحكم واضح الدلالة في أن التفتيش والضبط الذي قام به المخبر لم يكن تحت اشراف الضابط الماذون له بالتفتيش فيكون ما انتهى اليه الحكم من قبول الدفع ببطلان التفتيش الذي اُنفِر عن ضبط « الحشيش » صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٨ س ١١ ص ٧٩) .

- تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة في غير اذن من سلطة التحقيق وفي غير حالة التلبس بالجريمة جائز عند خلوها مع تخلي صاحبها عنها .

لايجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير اذن من سلطة التحقيق وفي غير احوال التلبس الا اذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخلي صاحبها عنها .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٤ س ١١ ص ٣٠٨) .

- اجراءات البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات بما ليس فيه مساس بحرمة الشخص أو مسكنه - صحة الاستشهاد بهذه الاجراءات كدليل في الدعوى .

التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة في اثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرمة الافراد أو لحرمة المسكن اجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ س ١١ ص ٦٨٣) .

- تفتيش مالا يأخذ حكم المسكن - أمر لايحرمه القانون والاستدلال
به جائز :

التفتيش الذى اجراه الضابطان بشونة المتهم وهى مما لاينعطف
عليها حكم المهكن حسبما أورده الحكم من اعتبارات سائغة - أمر
لايحرمه القانون والاستدلال به جائز .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ س
١١ ص ٦٨٣) .

- تطبيق المادة ٥١ اجراءات جنائية - مجاله عند دخول رجال
الضبط القضائى المنازل وتفتيشها - التفتيش الذى يقوم به اعضاء
النيابة بانفسهم او مأمور الضبط القضائى بناء على ندبهم لذلك من
سلطة التحقيق - خضوعه لاحكام المادة ٩٢ اجراءات جنائية .

استقر قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من
قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائى المنازل
وتفتيشها فى الاحوال التى يجيز لهم القانون ذلك فيها - اما التفتيش
الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى بناء على ندبهم لذلك من سلطة
التحقيق فانه تسرى عليهم احكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات
الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق - والتى تنص على
أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه أن أمكن ذلك .

(الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ - جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ س ١١ ص
٧٩٦) .

(والطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٣ س ٧
ص ١٢٢٨) .

(والطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨٨
ص ٧٤٣) .

**- الاجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط - اثباتها فى المحاضر
- اجراء تنظيمى .**

تدعى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أنه « ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط. القضائى فى محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها ، مما يستفاد منه أن القانون وأن كان يوجب أن يحرر مأمور الضبط القضائى محضرا بكل ما يجريه فى الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها الا أنه لم يوجب عليه أن يحرر المحضر فى مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها . هذا فضلا عن أن مانحى عليه القانون فيما تقدم لم يرد الا على مبيىن التنظيم والارشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦
ص ٣٦) .

**- سلطات مأمورى الضبط القضائى فى تفتيش السيارات الخاصة
والاجرة .**

من المقرر أن التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى اجرائه - اعتداء على الحرية الشخصية 'و انتهاك لحرمة المساكن ، فيما عدا احوال التلبس والاحوال الاخرى التى منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة . على أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا فى الاحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة اصحابها ، اما بالنسبة للسيارات المعدة للايجار فان من حق مأمورى الضبط القضائى ايقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . ولما كانت المحكمة قد اطمانت الى اقوال ضابط المرور واخذت

بما قرره من أن ضبط المخدر انما وقع اثناء محاولة مشروعه للكشف عن حمولة السيارة ولم يكن نتيجة سعى من جانبه للبحث عن جريمة احراز المخدر وان امر ضبط هذه الجريمة انما جاء عرضا ونتيجة لما اقتضاه امر البحث عن الحمولة المخالفة مما جعله حيال جريمة متلبس بها ، فان الحكم يكون قد اصاب فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ من ١٧ ص ٩٥١) .

- لموظفى الجمارك تفتيش الامتعة والاشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية - عثورهم اثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام - جواز الاستدلال بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجرائم .

لموظفى الجمارك تفتيش الامتعة والاشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية ، فاذا هم عثروا اثناء التفتيش الذى يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجرائم لانه ظهر اثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .
(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ من ١٧ ص ١٠٣٧) .

- مامور الضبط القضائى - امر التفتيش .

لمامور الضبط القضائى أن يستعين في تنفيذ امر التفتيش الصادر من رئيس بمرعوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائى .

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ من ١٨ ص ٨٣٨) .

- كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبها يعتبر صحيحا منتجا لاثره مالم يتدخل بفعله في خلق الجريمة او التحريض على مقارفتها •

ان مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبها ، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثره مالم يتدخل بفعله في خلق الجريمة والتحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت ارادة الجانى حرة غير معدومة • ولا تثريب على مأمور الضبط ان يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارة ما يمس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع اخلاق الجماعة •

(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ص ٤٣٨) •

- جواز تفتيش المزارع بغير اذن من النيابة العامة مادامت غير متصلة بالمسكن - اعتبار هذا التفتيش من اعمال الاستدلال التى لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب •

من المقرر ان يجب اذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون انما اراد حماية المسكن فقط. ومن ثم فتفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمسكن فقيام مأمور الضبط بتفتيش الزراعة بغير اذن من النيابة ، يعد عملا من اعمال الاستدلال فما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب •

(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ص ٩٠٠) •

- الاجراء الذى يتخذه مأمور الضبط القضائى عند قيامه بضبط وتفتيش احد الاشخاص من جمع عام - المقصود بهذا الاجراء •

لايقدح في أن المتهم تخلى باختياره واراادته عما في حوزته من مخدر، عندها أمر الضابط لرواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهى من المهمة التى كان مكلفا بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - اذ المقصود بهذا الاجراء هو مجرد المحافظة على الامن والنظام دون تعرض لحرية المتهم أو غيره ، ومن ثم فان مايثيره المتهم من أن أمر الضابط بعدم التحرك يعد قبضا بغير حق ارهبه وجعله يلقى بالمخدر ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ ص ٢٠
ص ١٤٠٤) .

- دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - شرطة أن يكون الدخول فى الاوقات التى تبأشر فيها تلك المحال نأاطها - علة ذلك ؟ حق مأمور الضبط فى تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا - مشروط بأن يكون المصنع مدارا فى الواقع - بصرف النظر عن فتح الابواب أو غلقها - نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور - من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول فيه .

لئن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى الاوقات التى تبأشر فيها تلك المحال نشاطها عادة ، إلا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن فى الاوقات التى لايبأح فيها للجمهور أن يدخلها ، وليس فى عبارة المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ من النص على أن لمأمور الضبطية القضائية الحق فى تفتيش مصانع الدخان فى أى وقت - خروج على هذه القاعدة - اذ قصد الشارع بها أن يكون له حق الدخول للتفتيش الادارى ليلا أو نهارا طالما كان المصنع مدارا ، والعبرة فى ذلك بالواقع بصرف النظر عن فتح الابواب أو اغلقها ، ذلك بأن الشارع اذ أجاز لمأمورى الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، انما ابأح لهم الاهتطلاع بالقدر الذى يحقق الغرض المقصود

من بسط. هذه الرقابة ، ولا يتعداه بالاجازة الى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان الا اوقات العمل دون الاوقات التي تغلق فيها ولا من حيث الغرض الا بالقدر الذى يمكنه من التحقيق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للاشياء والاماكن الاخرى التي تخرج عن هذا النطاق ، وعلة الاجازة ان الحال فى الوقت الذى تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يعقل ان تغلق فى وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من احاد الناس .

(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩ من ٢١ ص

٢٦٠) .

- لأمور الضبط القضائى الماذون له بالتفتيش منزل المتهم للبحث عن اسلحة وذخائر ان يجرى التفتيش فى كل مكان يرى احتمال وجود هذه الاسلحة والذخيرة فيه - كشفه عرضا اثناء التفتيش جريمة اخرى متلبسا بها غير الماذون بالتفتيش من اجلها - عليه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

لأمور الضبط القضائى الماذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن اسلحة وذخائر ان يجرى التفتيش فى كل مكان يرى احتمال وجود هذه الاسلحة والذخيرة فيه ، فاذا ما كشف عرضا اثناء هذا التفتيش جريمة اخرى غير الماذون بالتفتيش من اجلها فانه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش . واذا كان الامر المطعون فيه لم يعرض لما ذكره انضابط من ان اللعبة المضبوطة كانت تكشف عما بداخلها من مخدر ، فانه يكون قد قرر ببطلان التفتيش الصادر لضبط اسلحة وذخائر دون ان يمحس كافة أدلة الثبوت فى الدعوى عن بصر وبصيرة وفى ذلك مايعيبه بما يستوجب نقضه واعادة الدعوى الى مستشار الاحالة للمسير فيها على هذا الاساس .

(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ من ٢١ ص

١٢٢٨) .

- ضابط مباحث التموين - حقه في دخول المحال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التموينية لمراقبة تنفيذ احكام الرسومين بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ سنة ١٩٥٠ - ما يظهر له اثناء التفتيش عن مواد تموينية من وجود اشياء محرمة حيازتها أو تفيد في كشف جريمة أخرى - له أن يضبطها مادامت ظهرت عرضا ودون سعى منه يستهدف البحث عنها .

من حق ضابط مباحث التموين وعلى ما نصت عليه المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ دخول المحال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التموينية لمراقبة تنفيذ احكام الرسومين بقانون رقمى ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ فاذا ماتبين له ارتكاب الطاعن جريمة تموينية بعدم الاعلان عن اسعار السلع وتخزين كمية من الفلفل الاسود ، الامر المحطور بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ كان له التفتيش عن تلك المواد داخل المحل للتحقق من وقوع هذه الجريمة فاذا ظهر اثناء هذا التفتيش الصحيح وجود اشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز له وهو من مأمورى الضبط القضائى أن يضبطها مادامت انها ظهرت عرضا اثناء التفتيش ودون سعى منه يستهدف البحث عنها .

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ من ٢٢ ص ٨٣٨) .

ثانيا

الاذن بالتفتيش

- اصدار الاذن بالتفتيش - تقدير جدية التحريات - سلطة التحقيق :

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن

بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/٢/٥ - الطعن ١٦٧٤ لسنة ٥٠ ق)

- مرور فترة زمنية بين تحرير محضر التحريات واستصدار اذن التفتيش - اثر ذلك :

مجرد مرور فترة زمنية طالت أو قصرت بين تحرير الضابط لمحضر التحريات واستصداره اذن التفتيش ، وبين استصداره للاذن وتنفيذه امرا متروكا لمطلق تقديره وليس فيه بذاته ما يحمل على الشك في صحة اقوال الضابطين أو يقدر في سلامة الاجراءات التي تمت ، فان الحكم اذ تظن الى اقوال الضابطين واستراب في صحتها تأسيسا على ذلك السبب وحده يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

(نقض ١٩٨١/٤/١ - الطعن ٢٥٩٤ لسنة ٥٠ ق)

- تقدير الظروف التي تبرر التفتيش - مسألة موضوعية :

من المقرر أنه وأن كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الامور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الامرة به تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع التي لها الا تعول على التحريات أو ان تطرحها جانبا ، الا أنه يشترط ان تكون الاسباب التي تستند اليها في ذلك من شأنها ان تؤدي الى مارتبته عليها .

(نقض ١٩٨١/٥/٣١ - الطعن ٧٧ لسنة ٥١ ق)

- لايلزم أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والابحاث التى يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش :

القانون لايجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والابحاث التى يؤسس عليها أنطلب بالاذن له بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المربين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات ولما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بما جاء بمحضر التحريات واقوال الضابط شاهد الاثبات بجدية هذه التحريات التى بنى عليها اذن التفتيش وتوافر مسوغات اصداره فلا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ، هذا الى انه لما كان من المقرر أن القانون لم يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ١٢١٨ لسنة ٥١ ق)

- الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط - دفاع موضوعى -
مايكفى للرد عليه :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها فى حقه أدلة مائغة من شأنها أن تؤدى الى ممارته عليها استمدها من أقوال شاهدى الضبط ومن تقرير المعمل الكيماوى ، وبعد أن أورد مؤداها فى عبارات كافية عرض لدفع الطاعن بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط وينبذه واطرحه بقوله « .. أن الثابت من الاطلاع على اذن

النيابة أنه صادر الساعة ١٢ر٥٠ مساء ١٩٧٥/٣/٤ بسرائ النيابة وان التفتيش تم في العاشرة مساء من نفس اليوم الامر الذي ايده شاهدا الاثبات المقدم حسن حسن المناخلي والمقدم عماد راشد مما لايدع مجالا للتشكيك في ساعة صدور الاذن وانه صادر بعد ظهر يوم ١٩٧٥/٣/٤ قبل اجراء التفتيش الذي تم مساء نفس اليوم قبل منتصف الليل في العاشرة مساء « . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي اورتها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة وان الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش استنادا الى اقوالهما وكان الطاعن لاينازع في أن ما حصله الحكم في هذا الخصوص له مأخذه الصحيح من الاوراق ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولايجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/٢/١٦ - الطعن ٤٥٩٣ لسنة ٥١ ق)

- صدور اذن النيابة بتفتيش متهم - لأمور الضبط القضائي
تفتيشه اينما وجد - مناط ذلك :

من المقرر أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه أن يفتشه اينما وجده ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من اصدر الاذن ومن قام باجراءات تنفيذة .

(نقض ١٩٨٢/٦/١٥ - الطعن ٢٠٨٦ لسنة ٥٢ ق)

- تغيير جدية التحريات وكفايتها لاصدار امر التفتيش -
موضوعي - لايشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش - انظر ذلك :

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع إذ إن القانون لا يشترط شيكلا معيناً لأذن التفتيش وكانت المحكمة قد افتتحت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وأقرت النيابة على تعرفها في هذا الشأن فإنه لمعقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سهغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لايتنازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق وكان خلو الأذن من بيان حالة المأذون بتفتيشه الاجتماعية أو صناعته أو محل إقامته أو سوابقه لايعيبه طالما أنه الشخص المقصود بالأذن . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان أذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ماينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً .

(نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٦٦٥ لسنة ٥٣ ق)

- أذن التفتيش - تقدير جدية التحريات اللازمة لإصداره - مالا
يقدر في صحته :

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته . فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان القانون لم يشترط شيكلا معيناً لأذن التفتيش وكل ما تطلبه في هذا الصدد أن يكون الأذن واضحاً ومحدداً بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بامضائه ، فإنه لايعيب الأذن عدم

تعيين اسم المأمور له بإجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش ان ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى مادام الاذن لم يعين مأموراً بصفته ، وقد أورد الحكم ان ذلك قد تحقق بالفعل بما اثبتته من ان الذى قام بتنفيذ الاذن ضابط قسم مكافحة المخدرات وهو من مأمورى الضبط المختصين ، فقد التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في رفضه للدفع ببطلان اذن التفتيش بشقيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٣/٦/١٤ - الطعن ١١٠٩ لسنة ٥٣ ق)

- اذن التفتيش - لا يشترط له القانون شكلاً معيناً - اثر ذلك -
تقدير جدية التحريات - الدفع ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور
الاذن لايجوز اثارته امام النقض لأول مرة :

لما كان القانون لم يشترط شكلاً معيناً لاذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة الماذون بتفتيشه او صناعته او محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن ، فضلاً عن ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتمويغ اجرائه فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الاذن به فانه لايجوز ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بأوجه الدفاع الموضوعية .

(نقض ١٩٨٣/١٠/٤ - الطعن ١٣٢٧ لسنة ٥٣ ق)

- مجال اعمال الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية :

من المقرر ان مجال اعمال الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون

الاجراءات الجنائية ان يكون تفتيش الانثى بمعرفة انثى مثلها هو ان يكون مكان التفتيش في المواضع الجسمانية التى لايجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها وهى عورات المرأة التى تخدش حيائها اذا مست فان منعها في هذا الشأن يكون غير سليم .

(نقض ١٨/١٠/١٩٨٣ - الطعن ١٣٨٢ لسنة ٥٣ ق)

- الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لايبطل التفتيش - مناط ذلك -

مثال :

من المقرر ان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لايبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر ان الشخص الذى حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش وكانت المحكمة قد افصحت بما أورده في مدوناتها من اطمئنانها الى ان الطاعن هو الذى انصبت عليه التجريات وهو المقصود في الاذن الصادر بالتفتيش - استنادا الى العناصر الصحيحة التى ساقتها في هذا الصدد وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى قام عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك ومن ثم فان مايثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ٢٢/١١/١٩٨٣ - الطعن ١٨٥٧ لسنة ٥٣ ق)

- تفتيش الانثى بمعرفة اخرى . علة ذلك . عدم خدش حياء

الانثى - امباك ضابط اثبوليس ليد الانثى التى تمسك بها المخدر .
ليس فيه اهدار للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات :

لما كان الحكم قد اثبت ان الضابط الماذون له بالتفتيش قد وجد الطاعنة بمسكنها وما ان شاهده حتى هبت واقفة ممسكة بيدها كيمس

من القماش فقام بضبطه وهى مممكة به ، لما كان ذلك وكان مراد القانون من اشتراط تفتيش الانثى بمعرفة أخرى هو ان مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لايجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى تخدش حيائها اذا مست . ومن ثم فان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو امسك بيد المتهمه واخذ الكيس الذى كانت تمسك به على النحو الذى اثبته الحكم ، ويكون النعى عليه بأنه اهدر نص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب تفتيش الانثى بمعرفة انثى مثلها ، هو نعى على الحكم بما ليس فيه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٧ - الطعن ٥٧٨٣ لسنة ٥٣ ق)

- شروط صحة اصدار الاذن بالتفتيش . وقوع جريمة . متهم معين . توافر الدلائل :

الاصل فى القانون ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لايمح امداره الا لضبط جريمة « جنائية او جنحة » واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين ، وان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه او لحريته الشخصية .

(نقض ١٩٨٤/٢/٨ - الطعن ٦٤٠٨ لسنة ٥٣ ق)

- تقدير جدية التحريات التى ابنى عليها التفتيش . موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . لايجوز المجادلة فى مدى جدية التحريات امام محكمة النقض . لايشترط لصحة اجراء التحريات ان تتم بمعرفة رجل الضبط القضائى بنفسه :

لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت للاسباب التى

أوردتها بجدية التحريات التى أبنى عليها صدور الاذن بالتفتيش وأقرت سلطة التحقيق فيما ارتأته فإنه لايقبل من الطاعن المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض هذا الى ما هو مقرر من أن القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والابحات التى يؤسس عليها الطلب بالاذن بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات وابحات أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولى ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة مانقلوه اليه ويصدق ما تلقاه من معلومات . لما كان كل ماتقدم ، فان مايثيره الطاعن لا يكون له محل ويكون الطعن برمته على غير أساس مما يتعين معه رفضه موضوعا .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٢٣٢٢ لسنة ٥٣هـ)

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع :

لما كان اذن التفتيش فى خصوصية الدعوى المعروضة قد صدر بناء على تحريات قام بها رئيس مكتب مكافحة مخدرات القنطرة شرق عن المتهم المقيم بذات دائرة المركز بعد مراقبة له دامت مدة زمنية كافية قبل الضبط . وكان الضابط مستصدر الاذن قد ألم بشخص المتهم ومحل أقامته على النحو الثابت بحضر التحرى المحرر بمعرفته - الامر الذى تستخلص منه المحكمة جدية هذه التحريات ومن ثم يكون النعى على الاذن بمقولة البطلان لعدم جدية التحريات على غير سند وصحيح القانون والواقع وتلتفتت عنه المحكمة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأنه منى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات

التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه وأثبتت أن التحريات سبقت صدور ذلك الاذن وانها جدية فان النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٦٠١٠ لسنة ٥٣ ق)

- ما يشترط قانونا لصحة اذن التفتيش - مثال لتسبيب سائح :

لما كان من المقرر ان كل ما يشترط لصحة اذن التفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . وكان ما أثبتته الحكم في مدوناته من أن العقيد قد استصدر اذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة وأنه يتردد على مدينة المنصورة لتوزيعها على تجار التجزئة وأنه يحتفظ بها معه وبالسيارة رقم ملاكى التي يستخدمها في ذلك . فان مفهوم ذلك أن اذن التفتيش قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة . واذ انتهى الحكم الى أن الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على الاذن بالبطلان لصدوره معلقا على جريمة مستقبلية في غير محله .

(نقض ١٩٨٤/١٠/٣٠ - الطعن ٨٠٨ لسنة ٥٤ ق)

- ما يتطلبه القانون لصحة الاذن بالتفتيش :

كل ما يتطلبه القانون لصحة الاذن بالتفتيش أن يكون واضحا

ومحددًا بالنسبة الى تعيين الاشخاص والاماكن المراد تفتيشها ، وإن يكون مصدره مختصًا مكانيًا باصداره وإن يكون مدونًا بخطه وموقعًا عليه بامضائه ...

(نقض ١٩٨٤/١١/٦ - الطعن ٦٧٤ لسنة ٥٤ ق)

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش - مسألة موضوعية - تختص بها سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - مؤدى ذلك :

لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا ما اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تعريفها في هذا الشأن ، فانه لامعقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وعرضت لما اثاره المدافع عن الطاعن من عدم ملكيته للمخبز الذي تم فيه الضبط ولم تر فيه دفاعًا جديًا يشهد له الواقع فردت عليه بأنه مجرد قول مرسل بغير سند من الاوراق ، فان ماينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدًا .

(نقض ١٩٨٥/٢/٥ - الطعن ٣١٩٦ لسنة ٥٤ ق)

- اذن التفتيش - اشتراط تنفيذه خلال مدة معينة - غير لازم - صدور الاذن خلوا من تقييده بمدة معينة - لايمنع من تنفيذه في أي وقت طالما كانت الظروف التي اقتضته لم تتغير .

عدم جواز اعادة التفتيش استنادا لاذن سبق تنفيذه - اساس ذلك؟

لما كان الشارع لم يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الذي تصدره النيابة العامة أن يكون تنفيذه خلال مدة محددة ، فاذا مارأت النيابة تحديد

المدة التي يجب اجراء التفتيش خلالها فان ذلك منها يكون أعمالا لحقها في مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهدها بالتفتيش الى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد واذا لم تحدد النيابة اجلا لتنفيذ الاذن الذي أصدرته فان هذا الاذن يعتبر قائما ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحا قانونا طالما ان الظروف التي اقتضته لم تتغير وأن تنفيذه تم في مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاذن الذي تصدره النيابة العامة لاحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهى مفعوله بتنفيذ مقتضاه فتمت أجرى الملمور المنتدب التفتيش فليس له أن يعيده مرة ثانية اعتمادا على الاذن المذكور - ولما كان المطعون ضده لم ينازع في أن تنفيذ الاذن كان المرة الاولى وفي تاريخ معاصر لصدوره - اليوم التالي - فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده على أساس أن اذن التفتيش صدر باطلا لعدم تحديد مرات استعماله يكون قد جانب صحيح القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٨٠/١/٣ - السنة ٣١ - ص ٣٢)

- ذكر الضابط الماذون له بالتفتيش انه هو الذي قام بالتحريات ومراقبة المتهم - ثبوت انه لم يكن يعرف المتهم عند ضبطه - ابطال اذن التفتيش لعدم جدية التحريات - سائق .

اذا كان الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدفع ببطلان اذن التفتيش وما ترتب عليه وقضى ببراءة المطعون ضده بناء على ما نصه « واذا كان الثابت بمحضر التحريات الذي صدر الاذن مستندا اليه ان رئيس وحدة مباحث مركز شربين هو الذي قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمتهم حتى نأكد انه يحوز المخدر ويتجر فيه بينما اثبت هو نفسه بمحضر الواقعة أنه انتقل وبرفقته قوة من الشرطة السريين لتنفيذ الاذن وخلف مقهى بإشارع أمام المستشفى العام من الناحية الشرقية وجد شخصا جالسا بمفرده وعندما سألته عن اسمه تبين له أنه الشخص

الذى استصدر اذن النيابة بضبطه وتفتيشه وقد ردد ذلك واكده فى اقواله بتحقيق النيابة واضاف أن التحريات التى اجراها مصدرها سرى وأنه لايعرف شخص المتهم الامر الذى يحض مذكره بمحضر التحريات الذى صدر الاذن استنادا الى ما جاء به من أن التحريات التى اجراها ومراقبته المستمرة للمتهم اكدت له حيازة المتهم للمخدر وتضحى هذه التحريات مجرد ابلاغ تلقاه من مرشد سرى أو شخص ما بأن المتهم يحوز مخدرا بقصد الاتجار وهو مالا يصلح بحال لاصدار اذن بالتفتيش لانعدام للتحريات الجدية ومن ثم يكون الدفع ببطلان الاذن بضبط المتهم وتفتيشه قد استقام على سند صحيح من الواقع والقانون ويكون الاذن وماتلاه وترتب عليه باطلا ، واذا كان مفاد ذلك أن المحمة انما ابطلت اذن التفتيش تأميسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من عدم صحة ما اثبته الضابط بمحضر التحريات من أنه هو الذى قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمطعون ضده ولم تبطل الاذن لمجرد عدم قيام الضابط بالتحريات والمراقبة بنفسه ، وهو استنتاج سائع تملكه محكمة الموضوع . لما هو مقرر من أن جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، ومن ثم يكون الطعن على غير اساس .

(نقض ١٦/١/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٨٥)

- الاستمرار فى تفتيش متهم برشوة مأذون بتفتيشه - بعد ضبط مبلغ الرشوة معه - بحثا عن أدلة او اشياء اخرى متعلقة بجريمة الرشوة - حق لأمور الضبط القضائى .

تنص المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « لايجوز التفتيش الا للبحث عن الاشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات او حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود اشياء تعد حيازتها جريمة أو وتفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لأمور الضبط ان يضبطها » . ولما كان البين من مدونات الحكم

المطعون فيه أن الورقة البيضاء التي كانت بداخلها لفافة المخدر قد ضبطت مع الطاعن عرضا أثناء تفتيش جيب مئزره الايسر نفاذا للاذن الصادر بذلك بحثا عن الاثبات الخاصة بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها فان مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ماكشف عنه هذا التفتيش فاذا كانت المحكمة قد أطمأنت الى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة احراز المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن مبلغ الرشوة . ذلك ان ضبط النقود على الصورة التي تم بها لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها .

(نقض ١٩٨٠/١/٢١ - السنة ٣١ - ص ١٢٠)

- وجوب تسبب الاذن بتفتيش المساكن - عدم لزوم ذلك في تفتيش الاشخاص - المادتان ٤٤ من الدستور ، ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

القانون لم يستلزم شكلا خاصا لهذا التسبب .

أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم ومتجره - لا موجب لتسببه

ان المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون » ، وما أورده في المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن « تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولايجوز الالتجاء اليه الا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه

بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو اذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لاثبات تتعلق بالجريمة وفي كل الاحوال يجب ان يكون أمر التفتيش مسببا « لم يتطنب تسبب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثه في هاتين المادتين من تسبب الامر بدخول المسكن او تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا للتسبب . والحال في الدعوى أن أمر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ومتجره دون مسكنه فلا موجب لتسببيه ، ومع هذا فان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت هذا الامر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من الضابط - طالب الامر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغا لاصداره وهذا حسبه كى يكون محصولا على هذه الاسباب بمثابقتها جزءا منه .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ - السنة ٣١ - ص ٢٧١)

- افراد محضر التفتيش ليس بلازم لصحته .

لاينال من سلامة التفتيش عدم قيام الضابط الذى اجراه بتحرير محضر بذلك ، اذ ان افراد محضر التفتيش ليس بلازم لصحته ولا يترتب على مخالفته البطلان .

(نقض ١٩٨٠/٦/٨ - السنة ٣١ - ص ٧٢٥)

- اجراء تفتيش مسكن المتهم في حضوره - غير لازم .

من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينبيه عنه - التفتيش الذى يجرى في مسكنه شرطا جوهريا لصحته .

(نقض ١٩٨٠/٦/٨ - السنة ٣١ - ص ٧٢٥)

- تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش الطاعنة بناء على

قرار النذب يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون - المادة ٢٠٠ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٨٠/٦/٨ - السنة ٣١ - ص ٧٣٥)

- استعانة رجل الضبط فيما يجريه من تحريات بمعاونيه -
جائزة .

تقدير جدية التحريات وكفايتها - موضوعي .

ايراد اسم الماذون بتفتيشه في محضر الاستدلالات خلوا من اسم
والده - لايقدر في جدية ما تضمنه من تحريات .

تسويغ المحكمة الامر بالتفتيش - بأدلة منتجة - عدم جواز
المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

لما كان القانون لايجب حتما ان يتولى رجل الضبط القضائي
بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له تفتيش
الشخص او ان يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له ان يستعين
فيما يجريه من تحريات او ابحاث او ما يتخذه من وسائل التنقيب
بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه
عما وقع بالفعل من جرائم ، مادام انه قد اقتنع شخصا بصحة مائقلوه
اليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، وكان من المقرر ان تقدير
جدية التحريات وكفايتها لاصدار امر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية
التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع،
فاذا كانت هذه الاخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها
امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه - فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه
بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان ايراد اسم الماذون بتفتيشه خلوا من
اسم والده في محضر قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع
ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها اصلها الثابت
في الاوراق . فانه لايجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٦/٩ - للسنة ٣١ - ص ٧٤٤)

• كفاية أن يبين الحكم أن الجرائم المسندة للطاعة كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليها وقت اصدار الاذن بالضبط والتفتيش .

اشتراط اجراء التفتيش والضبط حال وجود مخالفة للقانون لايجعل الاذن معلقا على شرط - ولا لضبط جريمة مستقبله •

لما كانت مدونات الحكم قد اُبانَت في غير لبس ان جرائم فتح وإدارة الطاعة مسكنها للدعارة وتسهيلها لباقي المتهمات واستغلال بغائهن كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليها وقت أن أصدرت النيابة العامة اذن الضبط والتفتيش ، وكان ما جاء بهذا الاذن من اجراء الضبط والتفتيش حال وجود مخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذي اوردته الحكم - لم يقصد به المعنى الذي ذهب اليه الطاعة من أن يكون الاذن معلقا على شرط وانما قصد به أن يتم التفتيش والضبط لهذا الغرض أى حال وقوع احدى الجرائم التى فتحت الطاعة مسكنها وإدارته من أجل اقترافها باعتبار أن هذه الجرائم من مظاهر هذه الإدارة وذلك الفتح بها مفهومة أن الاذن إنما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعة وليس ضبط جريمة مستقبلية أو محتملة فان النعى على الاذن بالبطلان لصدوره معلقا على جريمة مستقبلية يكون فى غير محله •

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٤ - السنة ٣١ - ص ١٠٣١)

• وجود قرائن قوية على اخفاء الشخص الموجود فى المكان المأذون بتفتيشه لشيء يفيد فى كشف الحقيقة - سلطة مأمور الضبط القضائى فى تفتيشه •

لمأمور الضبط القضائى ان يفتش المتهم أو غيره الموجود فى المكان المأذون له بتفتيشه اذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفى شيئا يفيد

في كشف الحقيقة وله تقدير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ من ٨ ص ٦٢٢) .

- لمأمور الضبط القضائي التحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشهم من أسلحة ، تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم بعد ذلك يقع باطلا .

لمأمور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل اداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع على المتهم بعد ذلك يكون باطلا .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٨١) .

- جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لاصداره .

لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم اعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور أمر التفتيش ، فيجوز للنياية أن تصدر امرها بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لاصدار الامر الذي يعد فتحا للتحقيق .

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٨ من ١٠ ص ٥٣٥) .

(والطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٥ من ١١ ص ٨٦٦) .

- ثبوت اطمئنان المحكمة الى جدية التحريات وكفايتها - وصدور
الاذن من النيابة العامة يكون صحيحا .

إذا كان الثابت من الحكم أن التحريات - التي اطمأنت المحكمة
الى جديتها وكفايتها - شملت نشاط المتهم في تجاره المخدرات في
قسمى الخليفة والسيدة زينب ، وأن مأمور الضبط القضائي الذي أجرى
تلك التحريات يتولى أعماله بدائرة هذا القسم الاخير والذي تم فيه
ضبط المتهم فعلا - فان التحريات التي قام بها رجل الضبط تكون
صحيحة وكذلك الاذن الصادر من النيابة العامة بناء عليها يكون صحيحا .
ولو كان محل اقامة المتهم يقع بدائرة أخرى خلاف الجهة التي وقعت
فيها الجريمة .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ س ١٢ ص
١٢٩) .

- رجل الضبط القضائي حريته في اختيار الطرف المناسب لاجراء
التفتيش المأذون به من النيابة بطريقة مثمرة مادام يتم خلال المدة
المحددة بالاذن .

لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير
الطرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسبا
مادام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالاذن .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ص
٧٥٩) .

- تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث اللازمة
لطلب الاذن بتفتيش الشخص او ان يكون على معرفة سابقة به -
لايوجبه القانون - له الاستعانة فيما يجريه منها بمعاونيه من رجال
السلطة العامة والمرشدين السريين والمبلغين مادام قد اقتنع بصحة ما
نقلوه اليه .

لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التى يؤسّس عليها انطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وابحاث أو مايتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين وما يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم. مادام انه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ من ٢٤ ص ٢٨٢) .

- نطاق حق موظفى مصلحة الجمرک وغيرهم ممن لهم صفة الضبط القضائي فى تفتيش الاماكن المنصوص عليها فى القانون المذكور - متى يتعين حصول هؤلاء على امر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص للقيام بالتفتيش .

لما كانت المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على انه « يكون لموظفى مصلحة الجمارک وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأمورى الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وفى سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأمورى الضبط القضائي فى أى وقت وبدون اجازات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها كما يجوز لهم ولسائر مأمورى الضبط القضائي فى حالة الاشتباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ ولايجوز للقيام بالتفتيش المشار اليه فى الفقرة السابقة الا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الاقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الاحوال

وللموظفين المذكورين في جمع الحالات أخذ العينات اللازمة لاجراء التحليل والمقارنات والمراجعات . « وكان يبين مـ ممدونات الحكم المطعون فيه انه رفض الدفع ببطلان للتفتيش تاسيسا على ان مراقب الجمارك بما له من سلطة خولها له نص المادة ٢٣ الانفة الذكر قد اصدر اذنه في حدود تلك السلطة لاحد مرعوسيه بالانتقال الى محل الطاعن لتفتيشه للاشتباه في قيامه بعمليات تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٦٥ من القانون ذاته ، وكان ماجرى تنفيذا لهذا الاذن لايخرج عن كونه نوعا من البحث والاستقصاء لايصل لمرحلة التحقيق القضائي الذي تتولاه النيابة العامة بصفتها سلطة تحقيق ، فان طعن الطاعن ببطلان التفتيش لعدم صدور الاذن به من النيابة العامة يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٦٢٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٨ م ٢٧

ص ١٧٨) .

- تقدير جدية التحريات المسوغة لاصدار اذن تفتيش لسلطة التحقيق
- تحت اشراف محكمة الموضوع - ورود خطأ في محضر التحريات -
بخصوص اسم الشارع الذي به سكن المتهم لاينال بذاته من جدية
التحريات .

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان مؤدى دفاع الطاعن هو النعى بعدم جدية التحريات التي صدر بمقتضاها اذن النيابة بتفتيش مسكنه ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق ثم تاشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويق اصداره واقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الامور بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات

التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ماتضمنه من تحرر .

(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦ م ٢٧ ص ٩٧٨) .

ثالثا

التفتيش الجائر بغير اذن

- في الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط ان يفتشه :

لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادة ٤٦ منه على انه في الاحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشه اعتبارا بانه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا ايا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص ، وكان البادى مما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحا - على ما سلف بيانه - فان تفتيشه قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيدا للتنفيذ عليه بالاكراه انبذني يكون صحيحا ايضا ذلك لان التفتيش من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه . لما كان ذلك ، فان ماأورده الحكم ردا على دفاع الطاعن بشأن بطلان القبض والتفتيش يكون سديدا ويضحي الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

(نقض ١٩٨١/٢/٢ - الطعن ٢٠٨١ لسنة ٥٠ ق)

- وجوب اذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش

المساكن وما يتبعها من الملحقات • تفتيش المزارع دون اذن لا غبار عليه
إذا كان غير متصل بالمسكن :

من المقرر ان ايجاب اذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون اراد حماية المسكن فقط ، ومن ثم فتفتيش المزارع دون اذن لاغبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون حين قضى بتبرئة المطعون ضده لعدم استئذان النيابة في التفتيش مما يستوجب نقضه •

(نقض ١٩٨١/١٠/١٣ - الطعن ١٤٣٦ لسنة ٥١ ق)

- حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص حائزها :

من المقرر أن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهى مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها •

(نقض ١٩٨٤/١/١٤ - الطعن ٦٠٦٢ لسنة ٥٣ ق)

- القيود الواردة على تفتيش المنازل تسقط حين يكون دخولها
بعد رضاء اصحابها :

من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التى احاطها بها الشارع تهبط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاء صريحا حرا لا لبس فيه حاصل منهم قبل الدخول وبعد المامهم بظروف التفتيش والغرض منه وعدم وجود مبرر يخول من يطلبه سلطة اجرائه ويستوى بعد ذلك أن يكون ثابتا بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها •

(نقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن ٢٧٥٠ لسنة ٥٣ ق)

- أذن التفتيش - متى يتعين إصداره - تفتيش المزارع غير المتصلة بالسكن - جوازه دون إذن - مثال :

لما كان الدفع ببطلان إذن التفتيش من الدفع القلونية التي تختلط بالواقع ، فإنه لاتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه يتطلب اجراء تحقيق تنحسر عنه وظيفتها مادامت مدونات الحكم لاتحتمل مقوماته . ولايغير من ذلك ان يكون الدفاع عن الطاعنين قد اثار امام المحكمة مقولة عدم جدية التحريات اذ ان هذه العبارة المرسله لاتفيد الدفع ببطلان الاذن الذي يجب ابداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن ان الثابت مما نقله الحكم المطعون فيه عن معاينة النيابة العامة لمكان الحادث ، انه ارض زراعية منزرعة بنبات الترمس الذي. تتخلله شجيرات الخشخاش ، واذ كان الطاعنان لا يذهبان في طعنهما الى ان تلك الارض متصلة بمسكن لهما ، وكان من المقرر ان ايجاب اذن النيابة العامة في تفتيش الاماكن ، مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون اراد حماية المسكن فحسب ، فان تفتيش المزارع لا يستوجب ابستصدار اذن من النيابة العامة بذلك متى كانت غير متصلة بمسكن - كما هو الحال في الدعوى - وبالتالي فلا تثريب على الحكم ان هو لم يرد على الدفع ببطلان اذن تفتيش حقل كل من الطاعنين - بفرض اثارته - لعدم جدواه ، مادام ان اجراء التفتيش لا يتطلب اذنا به ولم يكن من اجري الضبط في حاجة اليه .

(نقض ١٧/١٠/١٩٨٤ - الطعن ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق)

- عدم جواز دخول المنازل الا في الاحوال وبالكيفية المبينة بالقانون مخالفة ذلك بطلان - علة ذلك ؟

من المبادئ المقررة ان للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها من رجال السلطات العامة او المحققين الا في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وان دخولها في غير هذه الاحوال هو امر محظور

يقضى بذاته الى بطلان التفتيش وقد رسم القانون للقيام بتفتيش المنازل حدودا وشروطا لا يصح الا بتحققها وجعل التفتيش متضمنا ركنين أولهما دخول المسكن وثانيهما البحث عن الاشياء والاوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة ، وان الضمانات التى قررها الشارع تنسحب على الركنين معا بدرجة واحدة ، ذلك بأن تفتيش منزل المتهم يقوم على جملة أعمال تتعاقب فى مجراها وتبدأ بدخول الضابط القضائي فى المنزل المراد تفتيشه ويوجب الشارع فى هذه الاعمال المتعاقبة منذ بدايتها الى نهاية أمرها أن تتقيد بالقيود التى جعلها الشارع شروطا لصحة التفتيش ، ومن ثم اذا كان الموظف الذى دخل المنزل غير مآذون من سلطة التحقيق او غير مرخص له من الشارع بدخوله فى الاحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كافة مايلحق بهذا الدخول من أعمال الضبط والتفتيش .

(نقض ١٩٨٠/٤/٩ - السنة ٣١ - ص ٤٨٣)

ـ احضار المتهم المضبوطات ـ من تلقاء نفسه ـ مفاده ؟

لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التفتيش ورد عليه بقوله .
انه لما كان الثابت من محضر جمع الاستدلال وماقرره كل من العقيد . .
والضابط أمام محكمة أول درجة ان الاخير توجه مع المتهم الى منزله حيث وقف بصالة المسكن . . واحضر المتهم المضبوطات من تلقاء مما مفاده ان تفتيشا مالم يتم ولم يحصل من مأمور الضبط ثمة اجراء بمسكن المتهم ينم بذاته عن انه قام بالبحث والتقصى داخله بحثا عن المضبوطات ولما كان ذلك فان ماينعاه المتهم فى هذا الصدد يكون على غير أهاس خاصة وقد بان من الاوراق ان دخول الضابط مسكن المتهم كان برضاء من الاخير . وما قاله الحكم من ذلك مائخ وصحيح فى القانون ذلك بان الرضا بدخول المسكن وتفتيشه يكفى فيه ان تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها وان تنتجته من دلائل مؤدية اليه ، ومن ثم فان دخول ضابط الباحث الى مسكن

الطاعن وضبط المسروقات به يكون صحيحا ومشروعا ، وتكون المحكمة
اذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استنادا الى الدليل المستمد منه لم
تخالف القانون .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ - السنة ٣١ - ص ٥٣٦)

- استطراد الحكم الى تقارير قانونية خاطئة لاتؤثر في النتيجة
التي انتهى اليها - لايعيبه .

اذا كان البين من الحكم المطعون فيه ان المقدم ٠٠ ٠٠٠ ٠٠ من
ضباط الشرطة العسكرية هو الذى قبض على الطاعن وقتشه بعد ان
قامت دلائل كافية على اتصاله بجناية تزوير طلبات التكليف بالحضور
امام المدعى العسكرى التى كان الضابط المذكور قد أجرى فيها وقائع
الضبط وشرع في تحقيقها لاختصاص القضاء العسكرى بها وفقا لنص
المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الاحكام
العسكرية سالف الذكر اعتبارا بان المحكوم عليه الاول فيها من ضباط
الصف بالقوات المسلحة وهو ما اقرته عليه محكمة الموضوع ، فان ما
انتهى اليه الحكم من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون سديدا
ولايعيبه ما استطراد اليه بعد ذلك من تقرير قانونى خاطيء حين اعتبر
جريمة النصب في حالة تلبس .

(نقض ١٩٨٠/١٠/٨ - السنة ٣١ - ص ٨٤٤)

- ضباط الشرطة العسكرية - من مأمورى الضبط القضائى
العسكرى - وفقا للمادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم
التي تدخل في اختصاص القضاء العسكرى - حقهم في القبض والتفتيش
في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ذاته .

حق مأمورى الضبط القضائى العسكرى في اتخاذ الاجراءات التى
كانت تنص عليها المادة ٣٤ اجراءات قبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة
١٩٧٢ رغم خلو قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة
١٩٦٦ من النص على ذلك - اساس ما تقدم ؟

تقدير الدلائل التى تبيح لمأمور الضبط القضائى القبض والتفتيش

- حق له - تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع •

لما كان ضباط الشرطة العسكرية من مأمورى الضبط القضائى
العسكرى وفقا لنص المادة ١٢ من قانون الاحكام العسكرية الصادر به
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التى تدخل فى اختصاص
القضاء العسكرى ، وكانت المادة العاشرة من ذلك القانون قد نصت على
أن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص فيه النصوص الخاصة بالاجراءات
والعقوبات الواردة فى القوانين العامة ، واذ خلا القانون المذكور من النص
على احوال القبض على المتهم واكتفى فى المادة ١٩ منه بالقول بأنه فى
الاحوال التى يجوز فيها قانونا القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقائما
عند ضبطه ، مما مفاده أن القبض جائز لاعضاء الضبط القضائى
العسكرى فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات
الجنائية ، وكان لمأمور الضبط القضائى ، وفقا لما كانت تنص عليه
هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن يأمر بالقبض
على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها
الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنائيات وأن تفتيشه بغير اذن من
سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه والمادة ١٩ من قانون الاحكام
العسكرية وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلبسا بها ،
وتقدير الدلائل التى تسوغ لمأمور الضبط القضائى القبض والتفتيش
ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره
هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع •

(نقض ٨/١٠/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٨٤٤)

رابعاً

التفتيش في حالة التلبس

- كل ما يظهر من جرائم لمهندس ادارة الغاز والكهرباء اثناء فحص عداد النور يكون في حالة تلبس - لمامور الضبط القضائي الذي يرافقه التفتيش دون اذن من السلطة القضائية المختصة .

لمهندس ادارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور ، وكل من يظهر له من جرائم اثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ، ولمامور الضبط القضائي الذي يرافقه ويشاهد هذه الحالة ان يقوم بالتفتيش دون حاجة الى اذن من السلطة القضائية المختصة .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٥ من ٩ ص ٤٥٧) .

- التلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائي يخول لمامور الضبطية القضائية تفتيش منزل المتهم بغير اذن من النيابة .

التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لاشخص مرتكبها . فاذا كان الثابت من الحكم انه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التى يقيم بها الطاعن وتخترق الشارع فوق اسلاك الترام وتغذى أماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن اصحابها متعاقدين مع ادارة الكهرباء على استيراد النور ، وقد قرروا جميعا انهم انما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة لتيار الكهربائي المملوك لادارة الكهرباء تخول لمامور الضبطية ان يفتش منزل المتهم بغير اذن من النيابة .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/١ من ٩ ص ١٠٠٦) .

- كفاية المظاهر الخارجية المنبئة عن وقوع جريمة لقيام حالة التلبس مما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه .

إذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا التهمين يركبان سيارة في طريق غير مالوف بالصحراء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث اتيا ، لما شعر بتعقيب رجال البوليس لهما بدا يتخلصان من المواد المخدرة التي كان يحملانها في السيارة ، فالتقينا كيسا تبين لرجال القوة عند الالتقاطه أن به أفيونا ، فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من المخدرات ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبىء بذاته عن وقوع جريمة ، وفيه ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة مفا يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشها .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ - ص ١٠٢٦) .

- سلطة رجل البوليس عند توافر حالة التلبس بجريمة في التحفظ على جسم الذى يشاهده مع المتهم .

تخول المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة من باب اولى - ان يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى يشاهده مع المتهم في حالة التلبس كى يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التى تشاهدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة . والقول بغير ذلك يعرض ادلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .

(الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص

٢٣٠) .

• مأمور الضبط - سماع الحاضرين في محل الواقعة •

الخطاب الموجه الى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة ، انما يتعلق بحالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها - فاذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي ندب لها ، وهى مهمة الضبط والتفتيش المأذون بهما ، فان للمتهم ان يطلب من النيابة .- التي اخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق - ان تسمع من يرى لزوما لسماعهم من الشهود كما ان له ان يعلن شهوده بالحضور امام المحكمة فاذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم •

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٤ من ١٢

ص ٩٥٥) •

.. انتقال مأمور انضبط الى محل الحادث بعد وقوعه بزمان -
لاينفى قيام التلبس - مادام قد بادر بالانتقال عقب علمه مباشرة
وشاهد اثار الجريمة بادية •

لاينفى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل الى محل الحادث بعد وقوعه بزمان مادام انه قد بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام انه قد شاهد اثار الجريمة بادية •

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ من ٢٤ ص

٢٧٣) •

- حق رجال السلطة العامة في دخول المحال العامة - نطاقه ؟
مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض لحرية الاشخاص او
استكشاف الاشياء المغلقة - الا في حالة التلبس •

الاصل ان لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - وهو اجراء

ادارى مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه الى التعرض الى حرية الاشخاص او استكشاف الاشياء المغلقة غير الظاهرة مالم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل امر حيازتها أو احرازها تبيح التفتيش ، فيكون التفتيش فى هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ من ٢٧ من ٢٢٥) .

خامسا

التفتيش فى حالة القبض

- لأمور الضبط القضائى دون غيره تفتيش المتهم وفقا للمادة ٤٦ اجراءات جنائية .

نص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يخص مأمور الضبط القضائى دون غيره بحق التفتيش .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٦٥٩)

- صدور امر بضبط المتهم واحضاره ممن يملكه وحصوله صحيحا - لأمور الضبط القضائى تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق .

متى صدر الامر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لان الامر بالضبط والاحضار هو فى حقيقته أمر بالقبض ولايفترق عنه الا فى مدة الحجز فحسب ، وفى سائر الاحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لأمور الضبط القضائى أن يفتشه مهما كان

سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص
ص ١٢١٧) .

- قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر - لرجل
الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقا لاحكام المادتين
٣٤ ، ٤٦ اجراءات جنائية .

متى كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم هي انه عند دخول
الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم باحدى الغرف وبمجرد ان
شاهد القوة لاحظ الضابط ان المتهم يدس شيئا تحت قدمه فطلب اليه
النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه
اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الافيون اعترف المتهم بانها
له ، فان ما تقدم يدل بذاته - بغض النظر عما اذا كان امر التفتيش
يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة
احراز مخدر مما يدع لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي
تفتيشه طبقا لاحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ من ٨ ص
١١١) .

- التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض
عليه في احدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ اجراءات جنائية هو اجراء
صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقا لمادة
٤٦ اجراءات القول بأن المقصود به هو التفتيش الوقائي فيه خروج
بالنص عن المعنى الذى تدل عليه عبارته .

ان التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض

عليه في احدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية من اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور التى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الاول الذى عنوانه « فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » والقول بأن التفتيش المشار اليه فى هذه المادة قصد به التفتيش الوقائى هو خروج بالنص من مجال التعميم الذى تدل عليه عبارته الى نطاق التخصيص الذى لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التى اُحال فيها بصورة مطلقة على الاحوال التى تجيز القبض قانونا على المتهم .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٦١٦) .

- دخول المنازل لغير التفتيش - مادة ٤٥ اجراءات - علة الدخول - الضرورة جواز دخول المنزل لتعقب المتهم المأمور بالقبض عليه .

دخول المنازل وان كان محظورا على رجال السلطة العامة فى غير الاحوال المبينة فى القانون ، فى غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالتى الفرق والحريق - الا ان هذه الاحوال الاخيرة لم ترد على سبيل الحصر فى المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل اُضاف النص اليها ما شابهها من الاحوال التى يكون اساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٣١ س ١٠ ص ٣٩١) .

- نص المادة ٤٦ اجراءات نص عام يجيز لمأمور الضبط القضائى التفتيش فى كل الاحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم .

نص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية هو نص عام لا يقتضى الخصوص بجيز لمأمور الضبط القضائي فى كل الاحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم ، وقد ورد هذا النص فى الفصل الرابع الذى عنوانه « فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الاشخاص » ، ولا يستقيم أن يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزا وهو بعيد عن منزله وغير جائز عند وجوده فيه مادام الدخول الى المنزل لم يكن مخالفا للقانون وكان التفتيش لازما بقاء على دلائل صريحة وكافية لاتهام شخص بجريمة احرار المخدر ، يؤيد ذلك ما جاء بالمادة ٤٩ من اجازة التفتيش لمأمور الضبط القضائي عند وجود قرائن قوية ضد المتهم او شخص موجود فى منزله على أنه يخفى معه اشياء تفيد فى كشف الحقيقة .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٩ س ١١ ص

١٥٨) .

- تفتيش جندى الجيش عند القبض عليه لمخالفة التعليمات العسكرية هو اجراء تحفظى يسوغ القيام به من أى فرد من افراد السلطة العامة المنفذه لامر القبض للتحوط من استعمال الشخص ما عساه يكون معه من اشياء فى ايذاء نفسه او غيره او من يتواجدون معه فى محبسه .

إذا كان القبض الذى وقع على احد جنود الجيش قد تم بناء على امر الضابط المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والعاشرة من قانون الاحكام العسكرية فان التفتيش الذى يجرى عليه بعد ذلك وقبل دخوله الى المكان الذى يعد للتحفظ عليه هو امر يسيغه القانون، لان هذا التفتيش وان لم يكن نظير التفتيش الذى عده القانون من اجراءات الاستدلال التى تجوز لمأمورى الضبط القضائي بالمعنى المشار اليه فى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، إلا أن سند اباحته كائن فى انه اجراء تحفظى يسوغ لاي فرد من افراد السلطة المنفذه لامر

القبض القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم اذى بشخصه من شيء يكون معه ، أو أن يلحق مثل هذا الاذى بغيره ممن يباشرون القبض عليه ، أو يوجدون معه في محبسه اذا اُودع فيه .

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٦٩٩) .

.. مامور الضبط القضائي - سلطتهم في القبض والتفتيش :

خول الشارع في المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية مامور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه باحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الاولى ومنها جريمة السرقة وأن يفتشه بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي ، على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢ ص ١٣٣٠) .

- حق مامور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه - قبل ايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . مادام يجوز له القبض عليه قانونا - مثال لتسبيب سائح في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .

من المقرر أنه مادام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون . ومتى كان الحكم قد اُورده قوله

» وحيث ان ايداع أى شخص حجز المركز أو القسم تمهيدا لعرضه على النيابة يقتضى تفتيش هذا الشخص قبل ايداعه دون حاجة فى ذلك الى الحصول على اذن من الجهة المختصة وتكون الاجراءات التى تمت فى الدعوى صحيحة ولا مطعن عليها ، فان ذلك كاف فى الرد على الدفع ببطلان التفتيش .

(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ من ٦٨٢) .

- حق رجال الضبط القضائى فى القبض على المتهم وتفتيشه - فى حالة التلبس - مثال - على مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة احراز مواد مخدرة .

لما كان من المقرر قانونا ان حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة الى من توجد امارات او دلائل كافية على ارتكابهم لتلك الجناية ، وكان الثابت من مدونات الحكم ان الضابط ما ان تقدم من الطاعنة عقب اتمامها الاجراءات الجمركية - وكان باديا عليها التعب والارهاق - وواجهها بما اسفرت عنه التحريات من حملها مواد مخدرة فى مكان حساس من جسمها حتى اعترفت له بذلك فان المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها بارتكاب للفيل الذى تتكون منه الجريمة تكون قد توافرت بما يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح لرجل الضبط حق القبض على الطاعنة وتفتيشها .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٤ من ٢٧ من ٩) .

سادسا .

بطلان التفتيش

- الدفع ببطلان التفتيش - دفع قانونى يختلط بالواقع - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض مالم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام البطلان - علة ذلك :

لما كان الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لاتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مالم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظرا لانها تقتضى تحقيقا ينحصر عن وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش - خلافا لما يثيره بوجه طعنه - وكانت مدونات الحكم تدخلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان حيث افصححت عن أن تفتيش مسكن الطاعن الذى أسفر عن ضبط السلاح والخزيرة - قد تم بناء على اذن النيابة على اثر ما تجمع لدى مامور الضبط القضائى من تحريات على جدية اتهام الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨١/٤/١٩ - الطعن ٢١٩٧ لسنة ٥٠ ق)

- عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص فى الامر الصادر بتفتيشه لايبنى عليه بطلانه . مناط ذلك .

عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص فى الامر الصادر بتفتيشه لايبنى عليه بطلانه اذا اثبت أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(نقض ١٩٨١/١١/٢١ - الطعن ١٢١٨ لسنة ٥١ ق)

- الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه - أثره :

من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به . وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره باسم غير الاسم الحقيقي للمتهم وقد عرض الحكم بهذا الدفع وانتهى الى رفضه في قوله « وحيث أنه عن المنطلق الاول وهو الدفع ببطلان التفتيش فإن المقرر قانوناً أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى استظهر أن الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بالأذن وكان المتهم قد قرر بتحقيقات النيابة أنه مشهور باسم الهبوب وأنه صاحب مقهى بناحية ميت عنتر . وكان الأذن قد تضمن اسم الشهرة للمتهم ومهنته باعتباره صاحب مقهى بناحية ميت عنتر وعلى هذا فمادام الأذن الصادر من سلطة التحقيق قد ورد به اسم الشهرة المنزه عنه آنفاً وعين مقهاه بالذات في المدينة التي يقيم بها والسابق بيانها فإن المتهم يكون هو المقصود بالتفتيش بغض النظر عن الخطأ في اسمه » . وإذا كان ما أورده الحكم من ذلك كاف وماتع ، فإن ما ينعاه الطاعن من دعوى القصور يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٣ - الطعن ٨٤٢ لسنة ٥٢ ق)

- تقدير جدية التحريات - سلطة محكمة الموضوع - خلو الأذن

من بيان الماذون بتفتيشه كاملاً - لاينال من صحته :

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لأذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم الماذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ - الطعن ١٨٦٣ لسنة ٥٢ ق)

- بطلان القبض والتفتيش يستطيل الى كل اجراءات الضبط -

مثال :

لما كانت الطاعنة لاتجادل في صحة ما انتهى اليه الحكم من بطلان القبض والتفتيش ، وكان هذا البطلان يستطيل الى كل اجراءات الضبط لما هو مقرر من أن مابنى على الباطل فهو باطل فان ما خلص اليه الحكم من استبعاد الدليل المستمد مما كُشف عنه التحليل من وجود فتات من مخدر الحشيش بجيوب صديري المطعون ضده يكون صحيحا في القانون لان هذه الفتات تمثل بعض ماضبط وكان ضبطها متفرعا على القبض الباطل .

(نقض ١٩٨٣/١٠/١١ - الطعن ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق)

- تقدير جدية التحريات من سلطة محكمة الموضوع لا يجوز الدفع ببطلان اذن التفتيش لأول مرة امام محكمة النقض :

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم جدية التحريات ورد عليه ردا سائغا سئما - وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فانه لامعقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون فان ماينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد - لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثير شيئا بشأن الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية فانه لايجوز له أن ينعى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره أمام المحكمة كما لايقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر

عنه وظيفة محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد .

نقض ١٩٨٤/٢/٧ - الطعن ٦٤٠٣ لسنة ٥٣ ق)

- تقدير جدية التحريات موكولا لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع . الدفع ببطلان التفتيش دفع جوهرى . عدم تعرض المحكمة لهذا الدفع يجعل الحكم معيبا بالقصور .

٤- نالمقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة واذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها رغم انه اقام قضاءه بالادانة على الدليل المستمد مما استقر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٨ - الطعن ٦٤٠٨ لسنة ٥٣ ق)

- الدفع ببطلان القبض والتفتيش . لايجوز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . سببه . هذا الدفع من الدفوع القانونية التى تقتضى تحقيقا موضوعيا :

لما كان لايبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه أبدى اى دفع ببطلان القبض والتفتيش بمقولة وقوعه بدون امر من النيابة العامة وانتفاء حالة التلبس ، وكا نمن المقرر انه لايجوز اثاره هذا الدفع لاول مرة امام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لاتحمل مقوماته لانه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شان لمحكمة النقض به .

(نقض ١٩٨٤/٢/١٢ - الطعن ٤٦٠٢ لسنة ٥٢ ق)

- غياب المتهم عن منزله أثناء حصول التفتيش • لايجعل التفتيش باطلا :

من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينوب عنه - التفتيش الذي يجرى في مسكنه شرطا جوهريا لصحته واذا كان هذا الدفاع ظاهر البطلان وبعيدا عن مخبة الصواب فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها •

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٩ - الطعن ٢٣٢٢ لسنة ٥٣ ق)

- إذا تعرضت المحكمة للرد على دفاع موضوعي أبداه الطاعن فعليها أن تستند في ردها الى ما له اصل في أوراق الدعوى • مثال • الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط •

لما كان من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي • وكان من المقرر أيضا أن المحكمة لتلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي يثيره المتهم اكتفاء باخذها بأدلة الادانة الا أنها اذا تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا مستندا الى ماله اصل في الاوراق وكان يبين من المفردات أن التفتيش تم وفق قول الضابطين الساعة ٧:٣٠ مساء نفس يوم صدور الاذن وكان الحكم قد عول في رده على الدفع على ساعة تحرير محضر الضبط وهي بلا خلاف ساعة اجراء التفتيش التي قال بها الشاهدان وتساند اليها الطاعن في التدليل على سلامة الدفع فان الحكم يكون قد استند اطراحه لدفاع الطاعن الى مالا يصلح لذلك مما يصمه بعيب الفساد في الاستدلال ويوجب نقضه •

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٩ - الطعن ٦٤١٢ لسنة ٥٣ ق)

- بطلان التفتيش لايحول دون اخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه :

بطلان التفتيش - بفرض صحته - لايحول دون اخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التحقيق .

(نقض ١٩٨٤/١٢/٤ - الطعن ٢٥٠ لسنة ٥٤ ق)

- الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات - دفاع
جوهرى اغفال الرد عليه . قصور :

حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التى بنى عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وان كان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة واذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٥/٢/٦ - الطعن ٤٧٧ لسنة ٥٤ ق)

- م - الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات - مثال
لتسبب مانع فى الرد عليه :

حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها واقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى مارتبه الحكم

عليها ثم عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه في قوله : « ولما كان ذلك وإن الرائد سطر في محضر تحرياته المؤرخ ١٩٨١/١/٥ من أنه قد دلت تحرياته السرية التي قام بها على أن المتهم وهو يعمل صيدلى صاحب ومدير أجزخانة والمقيم يقوم بتصنيع مادة الماكستون فورت ويبيعها الى تجار تلك المادة لترويجها بالاسواق ومن ثم فإن المحكمة تطمئن الى جدية تلك التحريات وإنها كافية لاصدار اذن النيابة العامة بناء عليها لضبط وتفتيش المتهم ومسكنه ومن ثم يكون الدفع بعدم جدية التحريات على غير سند سليم من القانون ويتعين رفضه » . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصديقها في هذا الشأن فانه لامعقب عليها فيما ارتاتته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . واذا كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لاينازع الطاعن في ان لها أصل ثابت بالاوراق فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد ولايكون سديدا .

(نقض ١٩٨٥/٢/٥ - الطعن ٤٢٠٣ لسنة ٥٤ ق)

- تقدير اقوال متهم على آخر - وتحديد صلتها بتفتيش باطل -

موضوعي .

تقدير الاقوال التي تصدر من متهم على آخر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذه الاقوال بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذ قدرت ان هذه الاقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا

الاجراء الباطل - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - جاز لها اخذ بها .

(نقض ١٥/٦/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ٧٧١)

سابعاً

تسبيب الاحكام

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش مرده الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع . الدفع ببطلان هذا الاجراء . دفع جوهرى يتعين على المحكمة ان تعرض له :

من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء ، فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بالعبرة المار ببيانها التى اقتصرمت على ايراد القاعده العامة وان تقدير جدية التحريات مرده الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع - دون ايراد المسوغات التى بنيت عليها المحكمة اطعنائها الى جدية التحريات اذ لم تبد رايها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش مع أنها اقامت قضاها بالادانة على الدليل المستمد مما اسفر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فان الحكم يكون معيباً بالقصور .

(نقض ٨/١٢/١٩٨١ - الطعن ١٨٨٧ لسنة ٥٢ ق)

- الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً - مايكفى للرد عليه - مثال :

لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصدور الاذن بعد الضبط، والتفتيش بقوله : « اما القول بحصول القبض والتفتيش قبل استصدار الاذن فلا يسانده دليل في الاوراق لان الثابت فيها ان الاذن صدر في التاسعة مساء والضبط في التاسعة وأربعين دقيقة ولم يتضح على اى وجه ان المتهم كان في قبضة ضابط الواقعة قبل استصدار الاذن . . » واذ كان من المقرر الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطعنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السائغة التى اوردها وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لاطراحه ، فان مايثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٣/٩ - الطعن ٤٨٦٨ لسنة ٥١)

- تقدير جدية التحريات موكولا لمحكمة الموضوع . الدفع ببطلان التفتيش دفع جوهري يتعين على المحكمة ان تعرض له :

من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وان تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائغة .

(نقض ١٩٨٤/٢/٧ - الطعن ٥٧٨٠ لسنة ٥٣ ق)

- تقدير جدية التحريات وكفايتها . مسألة موضوع :
الخطأ في العنوان . جدل موضوعى لاينال من جدية التحريات .
سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وتجزئته . مناط ذلك :

لما كان الحكم قد رد على الدفع بعدم جدية التحريات في قوله :
« اما ما قرره المتهم من انه يقيم بالقبارى منطقة ٨ بلوك ٥ محخل

٢ شقة ٨٨ في حين أن محضر التحريات أورد أنه يقيم ببلوك ١ مدخل ٥ من هذا العنوان فإن هذا الخطأ بفرض وقوعه لاينال من جدية التحريات سيما وانها انصبت على نشاط المتهم بدائرة قسم اللبان الذي يعمل به الشاهدان الاول والثانى ولم تنصرف الى محل اقامته بحى القبارى والذي يتبع دائرة قسم آخر ٠٠٠ » وكان من المقرر أن تقرير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع، وأنه ليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الدليل وتجزئته أن ترى في تحريات واقوال ضابط الشرطة مايسوغ الاذن بالتفتيش وكفى لاسناد واقعة كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها ، فإن مايثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٥/٢/٦ - الطعن ٤٧٧١، لسنة ٥٤ ق)

سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع - مثال لتقدير سائغ :

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوين اجرائه ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولايؤثر في عقيدة المحكمة في هذا أن تكون قد صرفت عبارات المدافع عن الطاعن عن اختلاف الزمن الذى حرر فيه محضر التحريات عن الزمن الذى اثبت به ، الى الاذن بالتفتيش ذاته ، لانه خطأ غير مؤثر فيما استرسلت المحكمة بثقتها اليه من جدية التحريات .

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٠ - الطعن ٤٨١٣ لسنة ٥٤ ق)

- حرية محكمة الموضوع في تجزئة ما جاء في التحريات تاخذ منه ماتراه وتطرح ماعاده تكوينا لعقيدها - لاتناقض - مثال :

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد أقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ أجراءاته ، فان مجادلة الطاعن في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة ، ولاينال من ذلك أن الحكم لم يقيد بتلك التحريات في شأن قصد الاتجار الذي نفاه عن الطاعن ، لانه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في التحريات مايسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتنعها بأن احراز الجوهر المخدر كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها .

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٠ - الطعن ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق)

الباب الثانى

سلطات مأمور الضبط القضائى

على المتهم فى احوال التلبس

الباب الثانى

سلطات مأمور الضبط القضائى

على المتهم فى أحوال التلبس

نصت المادة ٣٠ اجراءات جنائية على أنه « تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهه يسيره وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تتبع المجنى عليه مرتكبها أو تتبعه العامة مع الصباح أثر وقوعها أو اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو اسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو اذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » .

والتلبس حالة تلازم الجريمة نفسها فهو وصف ينصب على الجريمة دون فاعلها فقد تشاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلها .
وحالات التلبس ذكرها القانون على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها .

وسوف نتناول التلبس بالجريمة فى عدة فصول :

الاول : تحديد حالات التلبس

الثانى : شروط التلبس .

الثالث : الآثار التى تترتب على التلبس

الفصل الاول

حالات التلبس

وفقا للمادة ٣٠ اجراءات جنائية هناك أربع حالات تكون الجريمة متلبسا بها فيها وهى :

١ - مشاهدة الجريمة حال ارتكابها

٢ - مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهه يسيره

٣ - تتبع الجانى اثر وقوع الجريمة •

٤ - وجود الجانى بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا أشياء
أو به آثار يستدل فيها على أنه فاعل أو شريك فى الجريمة •

ثولا

مشاهدة الجريمة حال ارتكابها

تمثل هذه الحالة التلبس بمعناه الحرفى الصحيح ويقصد بها أن تكون المشاهدة قد وقعت فى لحظة ارتكاب الجريمة وقبل الانتهاء منها ويكفى أن تتحقق المشاهدة فى أى مرحلة من مراحل ارتكابها حتى ولو كانت المرحلة النهائية •

ولا تقتصر هذه الحالة على رؤية الجريمة بل تمتد الى كل حالة يتم فيها ادراك ارتكاب الجريمة عن طريق أى حاسه من الحواس متى كان هذا الادراك على سبيل اليقين ولا مجال للشك فيه •

التلبس وصف ينصب على الجريمة لاشخص مرتكبها فيعتبر التلبس بالجريمة متوافرا فى حالة مرقة التيار الكهربائى بمشاهدة نور كهربائى وهو مضىء من منزل شخص غ يرمتعاقد مع مؤسسة الكهرباء أو مشاهدة أسلاك كهرباء منزل متصلة بأسلاك المؤسسة •

ولا يلزم لتوافر التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها بل يكفى لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبىء بذاتها على وقوع الجريمة وتقدير كفاية هذه المظاهر موكل لمحكمة الموضوع وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن مشاهدة المتهم ومعه السلاح النارى فى يده دون أن يقدم الرخصة التى تجيز له حمل السلاح الى مأمور الضبط

القضائي الذي شاهدة يعتبر تلبسا بجريمة حمل السلاح يسمح بالقبض عليه وتفتيشه ولو استطاع المتهم فيما بعد أن يقدم الرخصة .

ثانيا

مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهه يسيره

ويقصد بهذه الصورة مشاهدة الآثار الناشئة عن الجريمة والتي تفيد أنها قد ارتكبت منذ لحظات سابقة مثل مشاهدة جثة المجرى عليه تنزف منها الدماء وهى بذلك تختلف عن الحالة الاولى من حيث موضوع المشاهدة فبينما هو فى الحالة الاولى الركن المادى للجريمة فإنه فى الحالة الثانية موضوعها وآثارها .

ولم يحدد القانون الوقت الذى يضى بين الجريمة ومشاهدتها ولكن تعبير القانون عقب ارتكابها ببرهه يسيره يدل على أنه الوقت اليسير اللاحق مباشرة على وقوع الجريمة وتقدير هذا الامر متروك لقاضى الموضوع .

ثالثا

تتبع الجانى اثر وقوع الجريمة

وتعتبر الجريمة فى حالة تلبس اذا تتبع المجرى عليه الجانى او تتبعه الناس مع الصياح اثر وقوعها .

فيلزم لقيام التلبس فى هذه الحالة توافر عدة شروط :

١ - أن يكون هناك تتبع للجانى من قبل المجرى عليه أو العامه

٢ - أن يكون هذا التتبع قد وقع اثر ارتكاب الجريمة

٣ - أن يكون لهذا التتبع مظهر خارجى متمثل فى الصياح

رابعاً

وجود الجانى بعد وقوع الجريمة بوقت

قريب حاملاً أشياء أو به آثار

يستدل منها على أنه فاعل الجريمة أو شريك فيها

تتحقق هذه الصورة من صور التلبس بوجود المتهم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملاً آلات أو اسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه هو فاعل الجريمة أو مساهم فيها سواء كانت قد استعملت في ارتكاب الجريمة كالسلاح الذى قتل به أو نتجت عن ارتكاب الجريمة كالاشياء المسروقة .

كما تتحقق هذه الصورة من صور التلبس اذا وجد بالمتهم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب آثار أو علامات تدل على أنه فاعل الجريمة أو شريك فيها كما لو ضبط وملابسه ملوثة بدماء المجرى عليه .

وتحديد الوقت القريب الذى تضبط فيه أدلة الجريمة يخضع لتقدير قاضى الموضوع .

وينجد هنا انه يلزم لقيام التلبس فى هذه الحالة توافر شرطان :

١ - أن يكون ضبط الجانى قد تم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب .

٢ - أن توجد مع الجانى أشياء يستدل منها على أنه مرتكب الجريمة أو مساهم فيها أو أن يشاهد به آثار أو علامات تفيد ذلك .

الفصل الثانى

شروط صحة التلبس

يجب توافر شرطان حتى ينتج التلبس بالجريمة اثره القانونى المتمثل فى اعطاء سلطات واسعة لمأمور الضبط القضائى .

الاول :- أن يشاهد مأمور الضبط بنفسه حالة التلبس .

الثانى : أن تتم هذه المشاهدة بطريقة مشروع .

أولا

أن يشاهد مأمور الضبط بنفسه حالة التلبس

فيشترط أن يكون مأمور الضبط قد شاهد الجريمة فى حالة التلبس فلا يكفى أن يكون قد سمع عن التلبس من شخص آخر شاهده ولو كان موضع ثقته بل ولو كان أحد رجال السلطة العامة وتطبيقا لذلك قضى بأنه إذا أرسل مأمور الضبط القضائى أحد الشرطة السريين للايقاع بالمتهم بطلب شراء مخدر منه فإن ورقة المادة المخدرة التى أحضرها الشرطى السرى لاتعتبر اثرا من آثار الجريمة يكفى لقيام حالة التلبس

ثانيا

أن تتم المشاهدة بطريقة مشروع

لايكفى أن يشاهد مأمور الضبط القضائى الجريمة فى احدى حالات التلبس المنصوص عليها بل يلزم علاوة على ذلك أن تكون مشاهدته لها قد تمت بطريق مشروع .

العبرة فى مشروعية او عدم مشروعية وسيلة الكشف عن حالة التلبس هى أن يكون سلوك مأمور الضبط الذى عن طريقه شاهد حالة

التلبس مطابقا للقانون فاذا كان مخالفا للقانون وما يقضى به في هذا الشأن كان الاجراء باطلا ولايرتّب اى اثر قانونى حتى وان كانت الجريمة من حيث الوقائع تكون حالة من حالات التلبس ولذلك لايجوز اثبات التلبس من مشاهدة الجناة خلال ثقوب ابواب المساكن لما في هذا من المساس يحرمه المساكن والمنافاه للاداب كما لايجوز اثبات قيام حالة التلبس باقتحام المسكن بغير اذن قانونى باعتبار ان هذا مخالفا للقانون .

لايجوز لمأمور الضبط القضائى التحريض على ارتكاب جريمة بقصد ضبط مرتكبها متلبسا بها .

الفصل الثالث

آثار التلبس

اذا توافرت حالة التلبس بالجريمة فانه يترتب عليها آثار قانونية تتمثل في تخويل مأمور الضبط القضائى اتخاذ بعض اجراءات التحقيق على سبيل الاستثناء وستعرض هنا لهذه مأمور الضبط القضائى في الاستدلال المترتبة على توافر التلبس وكذا سلطته المترتبة على توافر التلبس في اجراء بعض اجراءات التحقيق .

أولا

سلطات مأمور الضبط القضائى في الاستدلال

المترتبة على توافر التلبس

٢ - الانتقال الى مكان الواقعة والتحفظ عليه

٢ - التحفظ على الحاضرين والشهود بمكان الحادث

- ١ -

الانتقال الى مكان الواقعة والتحفظ عليها

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة أن ينتقل فوراً الى محل الواقعة ويعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الاماكن والاشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ويسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها .

ويجب عليه ان يخطر النيابة العامة فوراً بانتقاله ويجب على النيابة العامة بمجرد اخطارها بجناية تلبس بها الانتقال فوراً الى محل الواقعة .

- ٢ -

التحفظ على الحاضرين والشهود بمحل الحادث

لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة والابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر .

وللمأمور الضبط القضائي أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة فإذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي أو أمتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر ويحكم على المخالف بغرامة لاتزيد على ثلاثين جنيهاً ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي -

ثانياً

سلطات مأمور الضبط القضائي المترتبة على توافر

حالة التلبس في اجراء بعض اجراءات التحقيق

واجراءات التحقيق التى يمكن أن يباشرها مأمور الضبط القضائي
في احوال التلبس هي :

١ - القبض على المتهم .

٢ - التفتيش .

- ١ -

القبض على المتهم

لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات أو الجنح
التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ان يأمر بالقبض
على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه فاعلا كان او
شريك فاذا لم يكن المتهم حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائي ان يأمر
بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر فاذا كانت الجريمة التلبس بها
مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم
الا اذا صرح بالشكوى من يحق له تقديمها .

- ٢ -

التفتيش

لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في حالة التلبس بجناية او
بجنحة يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر اذا وجدت
دلائل كافية على اتهمه .

كذلك كان لمأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ١٤٧ اجراءات

جنائية في حالة التلبس بجناية أو بجنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة فيه الا أن تفتيش المسكن أصبح غير جائز الآن بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

احكام النقض في التلبس

أولا : تعريف التلبس وشروطه

ثانيا : حالات التلبس

ثالثا : وقائع تتوافر معها حالة التلبس

رابعا : وقائع لا تتوافر فيها حالة التلبس

خامسا : تقدير قيام حالة التلبس

اولا

ماهية التلبس بالجريمة وشروطه

- تلبس - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة

- كاف .

يكفى في التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي اليه التحقيق بعد ذلك .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧)

- التخلّي الذي ينبني عليه قيام حالة التلبس بالجريمة - شرطه .

يشترط في التخلّي الذي ينبني عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطوعية واختيار فإذا كان وليد اجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له ، واذن فمتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المرووق الا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء فانه لا يصح الاعتداد بالتخلّي ويكون الدليل المستمد منه باطلا .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧)

- امساك المتهم بالشيشة في يده وانبعاث رائحة الحشيش منها

تحليل العينة المضبوطة وثبوت أن بها حشيشا - اعتبار الجريمة في حالة تلبس .

يكفى لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وعنئى ذلك فإن امساك المتهم بالشيشة في يده وانبعاث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر ، فإذا ثبت من فحص هذه العينة أن بها حشيشا فإن جريمة احراز المخدر يكون متلبسا بها .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/٦/٢٤ ص ٧)

- ضبط المخدر مع المتهم - اعتباره في حالة تلبس تبيح لأمور
الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها القبض على كل من ساهم فيها .

التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين
فيها ومن ثم فإن ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احراره متلبسا
بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يقبض
على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ ص ١١٠٠)

- قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذا لاتفاق سابق بين المتهم
والمجنى عليه - عدم اعتبارها وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي
اتخذها ضابط البوليس الحربي - لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال
السلطة العامة .

متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة
الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي ، بل
وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة
الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها ، فإن لهم وقد شاهدهوه
متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة
٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٤ من ٩ ص ١٤١)

- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة - كفايتها
في حالة التلبس - لايلزم أن يشاهد رجل البوليس المادة المخدرة .

يكفى للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية
تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولايشترط في التلبس بالحرار المخدر

أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي يحرقها
المتهم .

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٣٤)
- التلبس هو وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

أن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها فيمكن أن
يشاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلها .

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٣٨)

- صور قواقعة يتوافر بها حالة تلبس بجريمة سرقة تيار كهربائى
- حق مأمور الضبط القضائى فى تفتيش مسكن المتهم فى هذه الحالة
بغير استئذان النيابة .

التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لاشخص مرتكبها فاذا كان الثابت
من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التى
يقيم بها الطاعن وتخترق الشارع فوق أسلاك الترام وتغذى أماكن
مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائى ينبعث من مصابيح
كهربائية ولم يكن أصحابها متعاقدين مع إدارة الكهرباء على استيراد
النور ، وقد قرروا جميعا أنهم إنما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه
حالة تلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائى المملوك لإدارة الكهرباء
تخول لمأمور الضبطية القضائية أن يفتش منزل المتهم بغير إذن النيابة .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١ من ٩ ص ١٠٠٦)

- كفاية التواجد بمكان الجريمة ومشاهدة أثر من أثارها لتوافر
حالة التلبس بها .

ليس من الضروري أن يشاهد رجل الضبطية الطاعن أثناء ارتكابه

الجريمة فعلا ، ويكفى أن يكون قد حضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهه يمسرة وشاهد اثرا من آثارها .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ من ٩ ص ١٠٧٢)

- يتحقق التلبس بادراك وقوع الجريمة بأى حاسة من الحراس متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لاحتتمل شكا م ٠ ٨ ق تحقيق الجنايات وم ٣٠ فج .

أورد الشارع فى المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظ. «الرؤية» فى مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيرا عن الاغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد فى المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وانما عنى ببيان الحال التى ترتكب فيها تلك الجريمة جناية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب إيهما ببرهه يسيرة ، ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء - حتى فى ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هى الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسه من حواسه تستوى فى ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لاحتتمل شكا فيكون ما انتهى اليه الحكم - من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية - منطويا على تاويل خاطيء للقانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٠/١٩ من ١٠ ص ٧٩٢)

- شروط التلبس - مجيئة عن سبيل قانونى مشروع - ليس منه الدخول غير القانونى منزل المتهم .

التلبس الذى ينتج اثره القانونى مشروع بأن يجيء اكتشافه عن

سبيل قانونى مشروع ، ولايعد كذلك اذا كان قد كشف عنه اجراء باطل كالدخول غير القانونى لمنزل المتهم .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١٨ من ١١ ص ٧٩)

- استيقاف المخبر شخصا لتوافر مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وللموقف المريب الذى وضع نفسه فيه طواعيه واختيارا - احضاره حاملا آثار الجريمة الى مأمور الضبط القضائى يوفر حالة التلبس عند مبادرة المأمور الى الانتقال الى محل الواقعة اثر رؤيته هذه الآثار .

لاينفى قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائى قد انتقل الى محل وقوعها بعد مقارفتها مادام انه بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة على اثر ضبط الشخصين الذين احضرهما المخبر اليه يحملان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه - مادام ان ضبط هذين الشخصين فى الظروف التى اوردها الحكم قد تم سليما لما نمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جنة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذى وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما - وهو - مالا يعدو ان يكون تعرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانونى .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ من ١١ ص

٦٨٣) .

- ماهية التلبس بجريمة الرشوة - التفرقة بين انعقاد الرشوة بحصول اتفاق الطرف بنعليها وبين التدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم مبلغ الرشوة - توافر حالة التلبس بمشاهدة مأمور الضبط القضائى واقعة تسلم المبلغ .

ما اثبتته الحكم في صدد توافر حالة التلبس انما عنى به ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بان جريمة الرشوة قد انعقدت قانونا بذلك الاتفاق الذى تم بين الراش والمرتشى ولم يبق الا اقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه . يتسلم الرشوة .

(الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ من ص ١١ ص ٧٠٦) .

- انتقال مأمور الضبط القضائي الى محل الحادث اثر علمه بوقوعه ومشاهدته آثار الجريمة بادية - قيام حالة التلبس .

لاينفى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل الى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن - مادام أنه يادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة ، ومادام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٤ من ص ١١ ص ٧٨٢) .

- التلبس - طبيعته - سلطة مأمور الضبط القضائي في تقدير حالة التلبس بالجريمة .

من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بالجريمة سواء كان فاعلا أم شريكا ، وتقدير الدلائل على صلة للتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع - ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط لم يقبض على الطاعن ويفتشه الا عندما تحقق من اتصاله بجريمة احراز المخدر المتلبس بها لوجوده في مجلس واحد مع المتهم الثالث - صاحب المقهى - الذى شوهد بتعاطى الحشيش وعلى صورة تنبؤ عن أن

الغاية من المجالسة هي المشاركة في التعاطى وهو استخلاص سائغ اقرته عليه محكمة الموضوع ورات كفايته لتسويغ القبض والتفتيش فهذا منه صحيح . ولاتثريب على الحكم اذا هو عول في الادانة على الادلة المستمدة من تلك الاجراءات .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ س ١٦ ص ٣٨٤) .

- التلبس - مايكفى لقيامه .

من المقرر انه يكفى لقيام حالة التلبس ان يكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفى في ذلك لتحقيق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لاتحتمل شكاً . ، يستوى في ذلك ان يكون المخدر ظاهراً او غير ظاهر ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ماشهد به رجال مكتب مكافحة المخدرات من رؤيتهم للمتهمين - ولولهما دلت تحرياتهم على اتجاره في المواد المخدرة وثانيهما صدر قرار من وزير الداخلية باعتقاله لليلة ذاتها - وببذ كل منهما تربة حشيش بتفحصها بما يكفى لتوافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة احراز جوهر مخدر فان ما انتهى اليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً في القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ص ١١٢٩) .

- التلبس - ماهيته ؟ ابحاثه اتخاذ اجراءات القبض والتفتيش في حق كل من اتصل بالجريمة فاعلا كان ام شريكاً - ولو لم يؤد الى ثبوت الجريمة .

من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت في جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء كان فاعلا أو شريكا . هذا ولا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها .

(الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ من ٢٠ ص ٥١٤)

- حالة التلبس - شروطها - الجريمة المتتابعة الافعال .

من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتمالحى آثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها . اللهم الا اذا كانت الجريمة متتابعة الافعال مما يقتضى المضى فيها تدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه .

(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ من ٣٠ ص

ثانياً

حالات التلبس واثـر توافرها

- حالات التلبس واردة في القانون على سبيل الحصر .

ان حالات التلبس واردة بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات على سبيل الحصر فالقاضي لا يملك خلق حالات تلبس جديدة غير الحالات التي ذكرها القانون بالنص . ولكي يمكن القول بتوفر شرط التلبس الذي يفسح لماموري الضبطية القضائية في سلطات التحقيق التي فصلها الباب الثاني من الكتاب الاول من قانون تحقيق الجنايات - ومنها دخول منزل المتهم وتفتيشه بغير حاجة الى استئذان النيابة - يجب ان يكون مأمور الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في احدى حالات التلبس التي عدتها المادة ٨ مابقة الذكر . فاذا لم يكن قد شاهد الجاني اثناء ارتكابه الجريمة فعلا ، فيجب على الاقل ان يكون قد حضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيره وشاهد اثار الجريمة وهي لاتزال قائمة ومعالمها بادية تنبئ عن وقوعها . فاذا لم يكن هذا ولا ذاك فلا اقل من ان يكون شاهد المجنى عليه عقب وقوع الجريمة بزمان قريب وهو يعدو خلف الجاني لملاحقته والقبض عليه ، او شاهد عامة الناس وهم يشيعون الجاني بصياحهم ، او رأى الجاني عقب وقوع الجناية بزمان قريب وهو حامل الالات او اسلحة او امتعة او أوراق او اشياء أخرى يستدل منها على انه مرتكب للجريمة او مشارك في ارتكابها . وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة تبيح لمامور الضبطية القضائية الاستمتاع بتلك السلطات الواسعة السابقة الاشارة اليها ، ان يكون ذلك المأمور قد تلقى نبا التلبس من طريق الرواية ممن شاهده ، على حين ان لا يكون هو نفسه قد شاهد صورة من صورة المتقدمة الذكر .

- انتقال رجل البوليس الى محل الحادث بعد وقوعه بزمن
ومشاهدته آثار الجريمة بادية لاينفى قيام حالة التلبس .

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد بلغ
بحادثة القتل عقب وقوعها فبادر الى محل القتل وتحقق من وقوعها
قبيل ابلاغه عنها فأسرع الى منزل المتهم لتفتيشه فإن هذا التفتيش
يعتبر حاصلًا في حالة تلبس ويكون صحيحًا قانونًا وليس ينفي قيام
حالة التلبس كون العمدة قد انتقل الى محل الحادثة ، وبعد وقوعها
بزمن مادام الثابت أنه بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة وإذا لم
يكن قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(جلسة ١٦/٣/١٩٣٦ طعن رقم ٤٠ سنة ٦ ق)

- التلبس بالجريمة يبيح لرجل الضبطية القضائية تفتيش المتهمين
فيها الحاضرين والغائبين بغير إذن .

لا يشترط لتفتيش منزل متهم في أحوال التلبس أن يشاهد هذا
المتهم في حالة من هذه الحالات ، كما قد يلوح من النص العربي للمادة
١٨ من قانون تحقيق الجنايات بل يكفي - كما هو مفهوم من النص
الفرنسي لهذه المادة - أن تكون الجريمة مما ينطبق عليه وصف التلبس ،
وإن توحيد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها .

(جلسة ١٥/٢/١٩٣٧ طعن رقم ٧٣٩ سنة ٧ ق)

- المقصود بعبارة « جميع الأحوال الماثلة » .

إن المقصود بعبارة « جميع الأحوال الماثلة » الواردة في الفقرة
الثانية من المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات عقب عبارة
« التلبس بالجناية » هو أحوال التلبس الأخرى الواردة على سبيل
الحصر مع حالة التلبس الحقيقي في المادة الثامنة من هذا القانون .

(جلسة ١/١/١٩٣٨ طعن رقم ٢٥٩ سنة ٨ ق)

• وجوب مشاهدة الجريمة في حالة تلبس قبل التفتيش •

ان مشاهدة الجريمة وهى فى حالة تلبس يجب ان تسبق التفتيش فلا يجوز خلق حالة تلبس باجراء تفتيش غير قانونى ، وحكم الجريمة المستمرة فى ذلك هو حكم باقى الجرائم ، فجريمة احراز المواد المخدرة ، وهى جريمة مستمرة ، لاتبيح التفتيش فى غير الاحوال المنصوص عليها قانون .

(جلسة ١٩٣٨/١/١٠ طعن رقم ٢٥٩ سنة ٨ ق)

– انتقال رجل البوليس الى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ومشاهدته آثار الجريمة بادية لاينفى قيام حالة التلبس •

ان حالات التلبس واردة فى القانون على سبيل الحصر – ويجب ، لكى يخلو فى هذه الحالات لرجال الضبطية القضائية حق التحقيق وما يستلزمه من قبض وتفتيش ، فى الحدود التى رسمها القانون ، ان يكون مأمور الضبطية قد شاهد بنفسه أنجاني وهو فى احدى الحالات المذكورة . أما اذا كان غيره هو الذى شاهد حالة التلبس ، فيجب ان يكون مأمور الضبطية قد انتقل الى محل الواقعة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة وعين آثارها ومعالم وقوعها •

(جلسة ١٩٣٨/٥/٢٣ طعن رقم ١٥٥٢ سنة ٨ ق)

– عدم جواز اجراء التفتيش استنادا الى ان حالة المتهم اقرب ماتكون الى حالة التلبس الاعتبارى •

ان القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتمثيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب • واذا فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية – مادام المتهم لم يكن فى احدى حالات التلبس المذكورة – اجراء التفتيش استنادا الى ان حالته اقرب ماتكون الى حالة التلبس الاعتبارى •

(جلسة ١٩٣٨/٦/٣٠ طعن رقم ١٥٢٧ سنة ٨ ق)

- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة كاف لقيام حالة التلبس ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك انه لا جريمة .

إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة فذلك يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك انه لا جريمة . فإذا اعتبر ضابط البوليس المتهم فى حالة تلبس بناء على انه عثر عرضاً على مادة بيضاء فى أثناء تفتيشه عن مسروقات بمقتضى إذن من النيابة ظن انها هيرون ، وتأييد الظن عنده بمحاولة أخى المتهم خطفها لاختفائها ، فإن الاجراءات التى يتخذها فى هذه الحالة على أساس هذا الاعتبار من قبض وتفتيش تكون صحيحة وإن اتضح من التحليل أن المادة ليست بمخدر .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٢٠ طعن رقم ١١٦٥ سنة ١٠ ق)

- التلبس بالجريمة يخول لرجل الضبط القضائى بدون إذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلاً أو شريكاً .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن البوليس بعد أن استصدر إذن النيابة بتفتيش المتهم وجده فى مقهى وبجواره شخص فى يده صندوق كبير مفتوح بادر الى اقفاله عندما وقع نظره على رجال البوليس ، فلما أخذ منه رجال البوليس هذا الصندوق وتبين أن به افiony قال انه اشترى هذا الافيون من المتهم فان ضبط هذا المخدر معه يجعل الواقعة فى حالة من حالات التلبس جائز فيها تفتيش كل من ساهم فى الجريمة ولو بدون إذن من النيابة .

(جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٦ طعن رقم ١٤٨١ سنة ١٢ ق)

- تلقى المأمور نبأ التلبس عن طريق الرواية ممن شاهده لايييح له التفتيش بدون إذن .

أنه يجب لكي يخول المأمور الضبطية القضائية بعض ملطة التحقيق أن يكون قد شاهد بنفسه الجريمة وهى فى حالة من حالات التلبس التى عدتها المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، فلا يكفى أن يكون المأمور قد تلقى نبا التلبس من طريق الرواية عمن شاهده .

(جلسة ١٩٤٣/١١/١٥ طعن رقم ٢٠٦٧ سنة ١٢ ق)

سمى بتحقيق حالة التلبس بمشاهدة الجانى متلبسا بالجريمة .

ان المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت كما جاء فى صيغتها العربية - على أن مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية هى رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . الخ . وهذا النص يقابله فى النص بالفرنسية : « تكون الجريمة متلبسا بها متى كان الفعل الاجرامى لايزال يرتكب أو كان قد ارتكب منذ برهة يسيرة » . ويلاحظ على النص العربى انه يتكلم عن مشاهدة الجانى متلبسا بالجريمة فى حين أن المقصود هو وجود الجريمة فى حالة تلبس أى أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، لاشخص مرتكبها الذى هو مصدر المادة ٨ المذكورة ، وكما هو ظاهر من النص ، الفرنسى لهذه المادة ، وهو ما استقر عليه القضاء والحالة الاولى التى تشير اليها هذه المادة هى التى يفاجأ فيها الجانى حال ارتكاب الجريمة فيؤخذ ابان الفعل وهو يقارف اثمة ونار الجريمة مستعرة فى الشارع يعتبر مفاجأة الجانى وهو يرتكب جريمته دليلا قويا على اجرامه ولذلك فقد أباح لمأمور الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة الى اذن من النيابة (المادتان ١٥ و ١٨ تحقيق) . بل لقد اجاز لاي فرد من الافراد ان يقبض عليه ويحضره امام احد اعضاء النيابة العمومية أو يسلمه الى احد رجال الضبط (المادة ٥) . والمفاجأة اغلب ما تكون من طريق الرؤية وهذا - على ما يظهر - هو ما حدا على استعمال كلمة « رؤية » فى النسخة انعربية . لكن الرؤية ليست شرطا فى كشف حالة

التلبس ، بل يكفي أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه (كان ذلك من طريق البصر أو السمع أو الشم . على أنه ينبغي أن تتحرز المحاكم فلا تقر القبض أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذي أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك .

(جلسة ١٦/١٠/١٩٤٤ طعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٤ ق)

- عدم مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو عند العثور على شيء معين مادامت حالة التلبس قائمة .

متى كانت جريمة احراز السلاح منلبسا بها ، فان هذا يجيز لمأمور الضبطية القضائية القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان مادامت حالة التلبس قائمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو عند العثور على شيء معين . ومن ثم فالدليل المستمد من هذا التفتيش يكون صحيحا .

(جلسة ٢١/١٢/١٩٤٨ طعن رقم ١٩٠٨ سنة ١٨ ق)

- تخويل كل من شاهد الجريمة في حالة تلبس احضار المتهم وتسليمه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

متى كان الحكم قد اثبت على الطاعن أنه كان في حالة تلبس بجريمة احراز المخدر اذ شوهد حال ارتكابها ، فان ذلك يخول لرجل السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية ولغيرهم ممن عاينها أن يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي أو لاحد رجال الضبط بدون احتياج لامر بضبطه ، وذلك حسب نص المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساري المفعول وقت وقوع الحادث - ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن من أن قاموا بضبط الواقعة وطلبوا الاذن من النيابة بالتفتيش هم من

رجال مكتب المخدرات الذين لم يكونوا وقت مباشرتهم هذه الاجراءات في الدعوى من رجال الضبط القضائي .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١٦ طعن رقم ١٠١١ سنة ٢٢ ق)

- انتقال رجل البوليس الى الحادث بعد وقوعه بزمن ومشاهدته آثار الجريمة بادية لاينفى قيام حالة التلبس .

لاينفى قيام حالة التلبس كون رجل البوليس قد انتقل الى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام أنه بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ طعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق)

- توافر حالة التلبس تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم .

توافر حالة التلبس تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم فاذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المتهم تخلى طواعية واختيارا عن كيس ولغافة ثم حاول الهرب ولما التقطها المخبر وتبين كنه محتوياتها تبعه حتى تمكن من ضبطه واقتاده الى مركز البوليس فان ما قام به من ذلك يكون مطابقا للقانون .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ عن ٦٣٤)

- القبض على المتهم الحاضر في جنائية عند توافر الدلائل الكافية سواء كانت الجنائية متلبسا بها ام في غير حالة التلبس . م ٢٤ ج١

تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لمامور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم العاشر الذى لوجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز لمامور الضبط القضائي سواء

كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .

(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١١٢) .

- سلطة رجل البوليس عند توافر حالة التلبس بجريمة . ماتقصيه هذه السلطة - التحفظ على جسم الجريمة - م ٣٨ ج٠

تخول المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في الجرح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس - وفي الجنائيات من باب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كى يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التي شدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو مايتجافى ومراد الشارع .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ص ٢٣٠) .

- تلبس - المظاهر الخارجية التي تنبئ بوقوع الجريمة - يستوى في تبينها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الشخص تلقائيا أو أنه تعتمد اسقاطها .

حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعتمد اسقاطها مادام انفصالها عن شخص من القاهها يقطع صلته بها ويبيح لمأمور الضبط القضائي أن

يلتقطها ، ومن ثم فإن مايقوله المتهم من أنه لم يمسك المخدر وإنما سقط منه - بفرض صحته - لا يؤثر في سلامة إجراءات الضبط .

(الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ من ١٢ ص ٢٨٠) .

- تلبس - مضى الوقت بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها -
أثره على قيام حالة التلبس - تقدير ذلك .

إذا كان الثابت أن مأمور الضبط القضائي - اذ عين الجنيه الزائف في يد المبلغ - فإن حالة التلبس تكون قائمة كما عاينها مأمور الضبط ، مما يجيز له الانتقال الى مسكن المتهم وتفتيشه وضبط ما به من الاشياء المثبتة للجريمة ، وليس في مضى الوقت الذى مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تنفي به حالة التلبس كما هى معرفة في القانون مادام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ٦٢٢)

- الاذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن اسلحة وذخائر - حقه في اجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الاسلحة والذخائر به - كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة اخرى - تلك جريمة متلبس بها - يجب ضبطها .

لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن اسلحة وذخائر - ان يجرى التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الاسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة اخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ماكشف عنه هذا التفتيش - فاذا كانت المحكمة قد اطمانت الى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش

عن الاسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة معى رجل الضبط القضائى للبحث عن جريمة احرار المخدر ، وإن أمر ضبطها كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، وكان وصف المحكمة للفاقة بما يسمح بفضها على اعتبار انها تحتوى على مقذوف للمسدس المضبوط قد بنى على نتيجة معاينتها الحرز الذى به قطعة الحشيش - على ماهو ثابت بجلسة المحاكمة - فلا يصح مجادلتها فى ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحا فى القانون .

(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢ س ١٢ ص ٦٢١) .

٠ - التلبس - حالته - مالبس كذلك .

حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت أن جريمة اخفاء الاشياء المسروقة المسندة الى الطاعن لم تكن فى احدى حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ٣٠ اجراءات والتى تجيز لمأمور الضبط القضائى تفتيش منزل المتهم بدون اذن من النيابة فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من هذا القانون ، فان ما قاله الحكم من قيام حالة التلبس - لان جريمة السرقة كانت متلبسا بها - لاسندله من القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٤٢)

٠ - تلبس - قبض - تفتيش .

من المقرر فى صحيح القانون أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبها ، وإن قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم فى ارتكابها ويجيز تفتيشه - واذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن السائق المبلغ ساير الطاعنين تظاهرا منه وبعلم رياسته وبالاتفاق مع رجال للقوة حتى تم تسليم المخدرات له ، فنقلها الى رجال القوة وتم ضبطها ، واستدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة

التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٨ من ١٤ ص
٢٩٥) .

- التلبس - أباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه .

إذا كان الثابت مما أورده الحكم بيانا للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهم - الصادر اذن النيابة بتفتيشها هي ومسكنها - وجدها جالسة ومعها المطعون ضده وعثر أمامها على أرضية الحجرة على قطعة أفيزون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فعثر بجيب «بنطلونه» على لفافة بها افيزون ، فان قيام الضابط بهذا الاجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون اجراء صحيحا في القانون ، ذلك لانه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجرة في مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وجود المطعون ضده مع المأذون بتفتيشها في مسكنها الصادر اذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة اثناء التفتيش ووقت عثور الضابط على المخدر وقول المأذون بتفتيشها أن المخدر المضبوط يخص المطعون ضده إنما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا الى توافر حالة التلبس من جهة ومن جهة أخرى الى حكم المادتين ٤٦، ١/٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أباحت المادة ٣٤ لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها حصرا ومنها الجنائيات

ومؤدى ماتقدم ان القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها وليس من ريب في انه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الاحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا اعمالا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون .

(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٧٨) .

- التخلي الذي ينبني عليه قيام حالة التلبس بالجريمة - شرطه .

يشترط في التخلي الذي ينبني عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن ارادة وطوعية واختيار فاذا كان وليد اجراء غير مشروع فان الدليل المستمد منه يكون باطلا لا اثر له . ولما كان الحكم قد عول في ادانة الطاعنة على الدليل المستمد من تخليها عن المخدر دون ان يمحس دفاعها بان التخلي كان وليد اكراه وقع عليها من الضابط بما ادخله في روعها من وجوب تفتيشها وارسالها الى المستشفى لاجرائه أو يرد عليه بما يسوغ به اطراحه . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٧٥)
- وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة - كفاية ذلك لقيام حالة التلبس .

من المقرر انه اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبىء بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة ، فان ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق أو تمفر عنه المحاكمة ، ذلك بانه لايشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، واذا كان ذلك ، وكان الضابط قد شاهد المتهم محرزا سلاحا ، فانه يكون من حقه أن يفتش المطعون ضده ، فاذا عثر

معه عرضا على مخدر اثناء بحثه عن السلاح وخيبرته ، وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ من ٢٠ ص ١٤٢٢) .

- التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها - انتقال الضابط لتفتيش الطاعن الذي دل عليه المحكوم عليه الاخر والذي ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمخدر - اجراء صحيح - علة ذلك ؟ ضبط المحكوم عليه الاخر متلبسا بجريمة احراز المخدر يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وتفتيشه .

- من المقرر ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها فاذا كان الثابت من الحكم ان المحكوم عليه الاخر في الدعوى قد ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فان انتقال الضابط الى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون اجراء صحيحا ، اذ ان ضبط المخدر مع المحكوم عليه الاخر يجعل جريمة احرازه المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وان يفتشه .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٣ ص ١١٢١) .

- حق مأمور الضبط القضائي في القبض في حالات التلبس بالجناح - عليه تحرير محضر بالاجراءات - قبض المأمور على المتهم متلبسا بجناحة مخالفة شروط المراقبة وتحرير محضرا بذلك - صحيح .

ان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لرجل الضبط

القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجرح عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر - ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون المذكور توجب عليه - أي مأمور الضبط القضائي - أن يثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها في محضر، وكان الثابت مما أورده الحكم أن أحد الضابطين اللذين شاهدا الطاعن مخالفا شروط المراقبة - وهو معاون مباحث المركز - قام بضبطه متلبسا بهذه الجريمة وهي جنحة معاقب عليها بالحبس مدة لاتزيد على سنة وفقا لنص المادتين ٧/م و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٤ فإن القبض على الطاعن يكون قد وقع صحيحا كما أن قيام الضابط المذكور بتحرير محضر ضبط الواقعة يكون قد تم وفقا للقانون ولا يؤثر في ذلك أن يكون الضابط قد مارس عمله في الوقت المخصص لراحته طالما أن اختصاصه لم يكن معظلا بحكم القانون .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ من ٢٤ ص ١٠٢٣) .

- التلبس - المقصود به - اذن التفتيش - عدم ضرورته - علة ذلك .

التلبس حالة تلازم الجريمة لاشخص مرتكبها ، ومادام الثابت فيما أورده الحكم من وقائع الدعوى أن الطاعن ضبط مع المتهم الاول مرتكب الحادث (قتل مقترن بسرقة) محرزا لمبالغ من الاموال المسروقة من منزل القتيلين فهذه حالة تلبس بجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جنائية كشف عنها اجراء مشروع جرى في نطاق المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فقد حق لمأمور الضبط القضائي دون حاجة الى اذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب هذه الجريمة لان تفتيش المنزل الذي لم يسبق النيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقق انما يستند الى الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ من القانون المشار اليه ، ولان تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام - يؤدي

الى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف المحيطة بالحادث ان لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضة عليه القانون وخوله الحق في استعماله وهو أمر لم يخطيء الحكم تقديره ويكون الاستشهاد في الدعوى بما أسفر عنه التفتيش كدليل على الطاعن دحيحا في القانون .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ص ١١٧٦) .

ـ عدم ضرورة حضور المتهم للتفتيش في احوال التلبس .

لم يجعل القانون حضور المتهم شرطا جوهريا لصحة التفتيش في احوال التلبس .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ص ١١٧٦ :) .

ـ عمل الطاعن في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها ـ اثره ـ خضوعه في ذلك لقانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ـ وجوده في حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول ـ جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة اعضاء الضبط القضائي العسكري ـ

اذا كان الثابت ان الطاعن يعمل في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها فانه يخضع لقانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقا للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه ، ومن ثم فان جريمة الاختلاس التي ارتكبها بسبب تأديته اعمال وظيفه تسرى عليها احكام هذا القانون وفقا لما تقضى به الفقرة الاولى من المادة السابعة منه ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التي اوردها الحكم تعتبر في حالة تلبس بجريمة اختلاس البترول فانه يحق لضباط القوات المسلحة بوصفهم من اعضاء الضبط القضائي العسكري القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادتين ١٣ ، ١٦ من القانون المذكور واذا ظهر

عرضا أثناء التفتيش أن الطاعن يحرز مادة مخدرة جاز لهم ضبطها عملاً بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون .

(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ١٩٧٤/٥/٥ من ٢٥ ص ٤٥٤) .

- تلبس - مواد مخدرة - التخلّي الاختياري عن حيازة المخدر - أثره .

متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والمفردات المضمومة أن المتهم المطعون ضده ما أن شاهد الضابط داخلًا مقهاه حتى هم واقفاً والقي من يده اليمنى بقطعتين عاريتين من الحشيش التقطهما الضابط بينما قام زميله بضبط المتهم وتفتيشه بما مفاده أن المطعون ضده تخلّى عن حيازته للمخدر من تلقاء نفسه طواعية واختياراً مما يجعل الجريمة في حالة تلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يقبض عليه ويجري تفتيشه - بغير إذن من النيابة العامة - وهو ما غاب أمره عن الحكم المطعون فيه الذي رتب بطلان إجراءات ضبط الواقعة على بطلان إذن النيابة لعدم تسببه على الرغم من توافر حالة التلبس التي تبرر ضبط المطعون ضده وتفتيشه قانوناً فضلاً عن أن تفتيشاً لم يجر بمسكنه حتى يثار الحديث عن تسبب إذن التفتيش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ من ٢٦ ص ٥٧٥) .

- تخلّي المتهم عما تكشف أنه مخدر - تلبس - حق مأمور الضبط في القبض عليه وتفتيشه - عدم الجدوى من الدفع ببطلان إذن التفتيش في حالة التلبس .

لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن هو الذى القى بالكيسين واللفافة عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء ، فتخلى بذلك عنهم طواعية واختيارا ، فاذا ما التقطهم الضابط بعد ذلك وفتحهم ووجد فيهم مخدرا فان جريمة احرازه تكون فى حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة . ومن ثم فلا جدوى مما يثيره حول بطلان إذن النيابة بتفتيشه لعدم جدية التحريات وعدم تسببيه .

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ من ٢٧ ص ٤٥٣)

٠ تلبس - التفتيش بغير إذن - مأمور الضبط القضائى - سلطاته

التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها ، كما أن حالة التلبس بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائى - طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من هذا القانون - أن يقيض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الامور الموضوعية البحتة التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب - مادامت النتيجة التى انتهت اليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى اثبتتها فى حكمها . ولما كانت المحكمة قد حصلت واقعة الدعوى - بما مؤداه ان حالة التلبس بجناية احرار جواهر مخدر قد توافرت باخراج المحكوم عليه الاخر قطعة الحشيش من جيبه - كعينة - وأن الدلائل الكافية قد توافرت كذلك على اتهام الطاعن ، المرافق له باحرار باقى كمية المخدر التى ابرزت منها تلك العينة ، فان المحكمة اذ انتهت الى رفض الدفع ببطلان اجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه - تأسيسا على توافر حالة التلبس التى تبيحها - تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى على حكمها فى هذا الخصوص غير مديد .

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ من ٢٨ ص
١٥٩) .

- تلبس - ارتياد المحال العامة حق لرجال السلطة العامة -
تفتيش .

من المقرر أن لرجل السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول
المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .
وهو اجراء ادارى اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في
شأن المحال العامة بيد انه مقيد بالغرض سالف البيان ولايجاوزه الى
التعرض لحرية الاشخاص او استكشاف الاشياء المغلقة غير الظاهرة مالم
يدرك مأمور الضبط القضائى بجسه قبل التعرض لها كنيه ما فيها
مما يجعل امر حيازتها او احرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش
في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة
والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ من ٢٨ ص
٥٩١) .

ثالثا

صور وقائع تتوافر معها حالة التلبس

- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر ولم لم يتبين من شهد هذه المظاهر ماهية المادة التي شاهدها .

إذا اذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها وفي أثناء التفتيش أتى أخو هذا المتهم المقيم معه في هذا المسكن فجأة وخلسة عملا يريب في أمره (هو في هذه القضية أنه ألقى شيئا من يده في الشارع ، ففتشه معاون الادارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه « دخان حسن كيف » ثم ظهر أن الشيء الذي ألقاه في الشارع هو مادة مخدرة (حشيش) فلا شك في أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذي لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة الى اذن النيابة لان هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس .

(جلسة ١٩٣٣/١١/٢٧ طعن رقم ١٢ سنة ٤ ق)

- ضبط المتهم وهو يقدم بارادته واختياره المخدر الى المرشد أو المخبر .

إذا كان الثابت أن الذي شاهد المتهم في حالة التلبس بالجريمة - وهي جريمة بيع مواد مخدرة - هو المرشد الذي أرسله ضابط البوليس لشراء المادة المخدرة فلما حضر الضابط الى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع ضابط البوليس ملاحظته والاستدلال به على قيام حالة التلبس فلا يمكن عند حضور الضابط اعتبار هذا المتهم في حالة تلبس . ولا يمكن اعتبار ورقة المادة المخدرة التي حملها المرشد الى الضابط عقب البيع أثرا من آثار الجريمة يكفي لجعل حالة التلبس قائمة فعلا وقت انتقال الضابط . لان الآثار التي يمكن اتخاذها دليلا على قيام حالة التلبس هي الآثار التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في الانباء عن ذلك الى شهادة شاهد .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٢٧ طعن رقم ١١٢٤ سنة ٥ ق)

ـ رؤية المتهم يسرع الى دكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقى فيه شيئا .

اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن رجل الحفظ رأى المتهم يسرع الى دكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقى فيه شيئا فادرك ان المتهم انما اراد اخفاء مادة مخدرة فسارع الى ضبطها وضبطها فعلا فهذه الحالة هى من حالات التلبس التى يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .

(جملة ١٩٣٦/٤/٦ طعن رقم ٧١٦ سنة ٦ ق)

ـ مشاهدة نور كهربائى منبعث من مصابيح كهربائية بمنزل لم يكن صاحبه متعاقدا مع شركة الكهرباء ومشاهدة اسلاك هذا النور متصلة باسلاك الشركة .

التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها . فاذا شوهد نور كهربائى منبعث من مصابيح كهربائية بمنزل لم يكن صاحبه متعاقدا مع شركة الكهرباء على استيراد النور كما شوهدت اسلاك هذا النور متصلة باسلاك الشركة ، فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائى المملوك لشركة النور .

(جملة ١٩٣٧/٤/٥ طعن رقم ٩٤٣ سنة ٧ ق)

ـ القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

ان ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والاشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذى يقع على الاشخاص أو فى منازلهم على خلاف الاوضاع التى رسمها . أما اذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض . كان يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشئ كان يحمله عندما شعر بقدوم رجل البوليس للقبض عليه . فان ضبط هذا الشئ يعد القائه . ثم الاستمهاد به فى الدعوى كدليل على المتهم

الذى كان يحمله يكون صحيحا لابطالان فيه حتى ولو لم يكن المتهم فى احدى حالات التلبس او غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه . فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين هما اللذان القيا من تلقاء نفسيهما ما كانا يحررانه عن مادة مخدرة بمجرد أن رأيا رجال البوليس قادمين نحوهما لضبطهما، وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك وهى ملقاة على الارض . فلا يصح توجيه أى عيب الى الحكم فى استشهاده بضبط المواد المخدرة على هذه الصورة . والقبض على المتهمين بعد ذلك عقب القائهـا بالمادة المخدرة وتفتيشها يكون صحيحا قانونا . لانهما بالقائهما المخدرات على الارض فى حضرة رجل البوليس يعتبران وقتئذ فى حالة تلبس تجيز القبض عليهما وتفتيشهما .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/١٩ طعن رقم ١٠١ سنة ٩ ق)

ـ عثور الماذون بالتفتيش للبحث عن مسروقات على مخدر .

الاذن الصادر من النيابة لاحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل للبحث عن متهم هارب ومصوغات مسروقة يسوغ تفتيش المنزل بجميع محتوياته فاذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه فى دولاى بالمنزل على مخدر فان من واجبه أن يضبطها ، لا اعتمادا على الاذن الذى اجرى التفتيش بمقتضاه ، بل على أساس حالة التلبس بجريمة احراز المخدر التى انكشفت نه وهو يباشر عمله فى حدود القانون .

(جلسة ١٩٣٩/٥/١ طعن رقم ١٠٠٩ سنة ٩ ق)

ـ وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز

مخدر ولو لم يتبين من شهد هذه المظاهر ماهية المادة التى شاهدها .

يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية من شأنها فى حد ذاتها أن تنبئ عن وقوع الفعل المكون للجريمة بصرف النظر عما يؤدى اليه التحقيق الذى يعمل فيها . فاذا كان الثابت أن ضابط

المباحث المأذون من النيابة بتفتيش المتهم ومحله لما دخل المحل أبصر
أخا المتهم يضع شيئا في فمه ثم يمضغه كما أبصر المتهم يلقي شيئا
على الأرض فاتجه الى الاخ وأخرج من فمه قطعة صغيرة من مادة تبين
فيما بعد أنها حشيش كما اتجه الجاويش المرافق له الى مكان المتهم
فوجد قطعة من مادة تبين أنها حشيش أيضا فتفتيش الاخ يعتبر أنه قد
أجرى في حالة تلبس بجريمة احراز الحشيش ولو لم يكن الضابط قد
تبين وقتئذ ماهية المادة المضبوطة .

(جلسة ١٢/٢٣/١٩٤٠ طعن رقم ١١٥ سنة ١١ ق)

- مشاهدة الجاني يحمل مخدرا -

إذا كانت الواقعة التي اثبتتها الحكم هي أن رجال خفر السواحل ،
وهم من مأموري الضبطية القضائية عند قيامهم بتفتيش كوم من القش
بجوار منزل المتهم عثروا على مواد مخدرة ، فانقلوا بعد ذلك الى
المنزل وفتشوه من غير إذن النيابة فوجدا به مواد مخدرة أيضا فلا
مخالفة للقانون في ذلك . لان تفتيش انقش لا يقتضى استئذان النيابة إذ
القانون لا يتطلب اذنها الا فيما يتعلق بالمنازل والاشخاص ضمانا لحرمة
المساكن وحرية الافراد ، ولان تفتيش المنزل انما أجرى على أساس
أن المتهم كان في حالة تلبس بالعثور على المخدر في القش المملوك له .

(جلسة ٣/٣١/١٩٤١ طعن رقم ١٠٨٤ سنة ١١ ق)

- سماع العيارات النارية من الجهة التي شوهد المتهم قادما يجرى

منها عقب ذلك مباشرة .

أن سماع العيارات النارية من الجهة التي شوهد المتهم قادما يجرى
منها عقب ذلك مباشرة يعتبر من حالات التلبس بالجناية الوارد ذكرها
في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات والتي تخول ، وفقا للمادة
٧ من هذا القانون ، أى انسان أن يقبض عليه ثم يفتشه .

(جلسة ١٢/١٤/١٩٤٢ طعن رقم ٩٤٨ سنة ١٢ ق)

٠ مشاهدة الجاني يحمل مخدرا ٠

إذا كان ضابط المباحث عندما دخل منزل مومس ، في سبيل أداء وظيفته ، قد رأى المتهم ممسكا بقطعة من الحشيش ظاهرة من بين أصابعه ، فإن هذه الحالة تعتبر تلبسا بجريمة أحرار الحشيش ٠ ويكون القبض على المتهم وتفتيشه صحيحين ٠ ولا يقال أن الضابط وقد دخل المنزل لغرض معين هو مراقبة الامن والاشراف على تنفيذ اللوائح الخاصة بالمحال العمومية لم يكن له أن يضبط فيه غير ما هو متعلق بالغرض الذى دخله من أجله فإن الضابط بعد دخوله المنزل لذلك الغرض المعين يكون من واجبه قانونا إذا ما شاهد وقوع جريمة فى هذا المنزل أن يتخذ فى حق الجاني الاجراءات القانونية التى له أن يتخذها لو أنه شاهد الجريمة تقع فى أى مكان آخر ٠

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢٣ طعن رقم ٢٢٤٧ سنة ١٢ ق)

٠ ابلأخ حادث الشروع فى القتل اثر وقوعه نقطة البوليس ثم النيابة ومباشرة التحقيق بمكان الحادث عقب وقوعه بوقت قصير ٠

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أنه على اثر اطلاق العيار النارى على المجنى عليه بقصد قتله ابلغ الحادث الى نقطة البوليس ثم الى النيابة ، ويوشر التحقيق بمكان الحادث عقب وقوعه بوقت قصير ، فالواقعة على هذا الاساس تعتبر جناية متلبسا بها ٠ واذا فالتفتيش الذى يكون معاون البوليس قد أجراه يكون صحيحا ولو لم يكن قد صدر به اذن من النيابة ٠ فإن رجال الضبطية القضائية لهم بمقتضى القانون فى احوال التلبس بالجناية أن يقبضوا على المتهم ويفتشوه ٠

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ طعن رقم ١١٣٣ سنة ١٢ ق)

٠ ابلأخ أحد المشتركين فى الاتفاق الجنائى عن الاتفاق ودخوله بعلم البوليس بالمهمات المتفق على سرقتها فى المنزل الذى اعد للاجتماع

ان ابلاغ أحد المشتركين في الاتفاق الجنائي عن الاتفاق ، وهو جريمة مستمرة ، ثم دخوله بعلم البوليس بالمهمات المتفق على سرفتها في المنزل الذي أعد لاجتماعه فيه مع من تأمروا معه ، وحصول ذلك على مرأى من رجال البوليس - كل هذه مظاهر خارجية تنبعث عن الرقعة الجنائية ذاتها ، وتكشف لمن بدت لهم عن أن تلك الجريمة المستمرة ترتكب في الوقت نفسه ، وهذا تلبس يجيز لرجال الضبطية القضائية تفتيش المتهمين .

- نظر الشرطى خلال ثقب باب المحل المخصص لعمل القهوة بديوان البوليس لمعرفة سبب الضوء المنبعث منه ورؤيته المتهم يعد كوبونات الكيروسين المسروقة .

إذا كان الثابت من الحكم إن المكان الذى حصل فيه التفتيش لم يكن مسكنا للمتهم بل هو المحل المخصص لعمل القهوة بديوان البوليس ، وإن الشرطى الذى نظر خلال ثقب بابه لم يكن بقصد التجسس على من به اذ لم يكن يعرف أن المتهم مختبئ فيه ، بل كان يستطلع سبب الضوء المنبعث منه ، فرأى المتهم منشغلا بعد كوبونات الكيروسين المسروقة ، فإن حالة التلبس تكون قائمة والتفتيش يكون صحيحا .

(جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨ طعن رقم ٤٧٦ سنة ٢٤ ق)

- انبعاث رائحة المخدر من المتهم او ما يحمله .

إذا كان الثابت بالحكم ان المتهم كان مارا امام عسكرى وإن هذا العسكرى أمكنه أن يدرك أن الرائحة التى كانت تنبعث مما كان يحمله المتهم ان معه مادة مخدرة ، فإن الواقعة تكون جريمة احرار مخدر متلبسا بها ويكون للعسكرى ان يقبض على المتهم ويحضره الى أحد رجال الضبط. بدون حاجة الى اذن النيابة ومادام القبض عليه يكون صحيحا ، فإن تفتيشه لضبط المواد المخدرة يكون صحيحا أيضا لان تفتيش الشخص من توابع القبض عليه ومستلزماته .

/ جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦ طعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٤ ق)

- مشاهدة المتهم حائزا لبعض المرووق عن طريق وجوده في الغذاء
امام الطاحونة التي في حيازته .

متى كان المتهم قد شوهد حائزا لبعض المرووق عن طريق وجوده
في الفضاء امام الطاحونة التي في حيازته ، فانه يكون بمقتضى المادة
٨ من قانون تحقيق الجنايات ، في حالة من حالات التلبس بالجريمة
تخول ضابط البوليس بناء على المادة ١٨ من القانون المذكور ، تفتيش
الطاحونة والمخزن اللذين عثر فيهما على باقى المرووق .

(جلسة ١٤/٥/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٢١ سنة ١٥ ق)

- مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده وعدم تقديمه للضابط
الذى شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح .

ان مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده ، وعدم تقديمه
لمأمور الضبط القضائي الذى شاهده الرخصة التى تجيز له حمل السلاح
.. ذلك يعتبر تلبسا بجنحة حمل السلاح ولو استطاع المتهم فيما بعد ان
يقدم الرخصة . اذ لا يشترط في التلبس ان يثبت ان الواقعة التى اتخذت
الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة او ان المتهم هو
الذى قارفها . واذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحا وتفتيشه ،
سواء لداعى مجرد القبض عليه او للبحث عن ادلة مادية متعلقة بالجريمة
كالخرايطيش الخاصة بالسلاح الذى ضبط معه ، صحيح كذلك . ومتى
كان التفتيش صحيحا فان مأمور الضبط القضائي الذى باشره يكون له
بمقتضى القانون ان يضع يده على مايجده في طريقه اثناء عملية
التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التى يعمل على كشف
حقيقة أمرها او بأية جريمة أخرى لم تكن وقتئذ محل بحث . اذ لا
تصح مطالبته ، وهو بحكم القانون اذا علم عن اى طريق ، بوقوع
جريمة مختص بتحري حقيقتها ، ان يغض بصره عن دليل يكشف عن
جريمة وقعت ، والحال ان هذا الدليل هو الذى قابله مصادفة اثناء
مباشرته عملا مشروعا ولم يكن في الواقع وحقيقة الامر ناتجا عن اى

اجراء امر عمل مما يصح وصفه في القانون بالصحة او البطلان . اما الضبط . - وهو عمل من أعمال التحقيق كالتفتيش وأن كان اهون منه على الناس في خطره . - فانه يكون صحيحا على أساس التلبس اذا كان ما شوهد أثناء التفتيش تعد حيازته جريمة كالمخدر مثلا فاذا لم يكن الا دليلا كشف عن جريمة سبق وقوعها فان هذا الدليل يكون بمثابة بلاغ عنها يدخل مأمور الضبط القضائي ان يثبت حالته في محضر يحرره ويسير في التحري عنه ثم يتحفظ عليه مؤقتا حتى يقدمه لسلطة التحقيق المختصة بضبطه قانونا كما هو مقتضى المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات واذا نفي كل الاحوال يكون الاستدلال بالشئ المضبوط أثناء التفتيش الصحيح سائغا جائزا .

(جلسة ٢٩/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٢٦ سنة ١٥ ق)

٠ القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

اذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس ومعه عسكريان حينما كانوا يمرون في داورية ليلية راوا شبحين قادمين نحوهم . فتناداهما الضابط فلم يجابا ، ثم لما اقترب ومن معه منهما صوب الضابط نحوهما نور بطاريته فراوا أحدهما قد وضع يده في فتحة جيبه ثم أخرجهما ، وعندئذ سمعوا صوت شئ سقط على الارض بجوارهما ، فامسكه الضابط فوجده حافظة نقود . فسالهما عنها فانكر كل منهما ملكيته أيها ، ثم فتحها فوجد فيها مبلغا من النقود . . . وعبئتين من الصفيح بها نفيون ، فالدليل الحاصل من تفتيش هذه الحافظة لا يعتبر وليد قبض او تفتيش ، لان التهم هو الذي القى من تلقاء نفسه بالحافظة على الارض وتخلى عنها قبل ان يتصل الضابط بها .

/ جلسة ١٢/١/١٩٤٨ طعن رقم ٢٢٤١ سنة ١٧ ق)

- ضبط الراشئ حال تقديمه المبلغ للموظف •

ضبط الراشئ حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف لجريمة الرشوة وقت ارتكابها فيباح لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ويفتشه ، ولايقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها تقديم مبلغ الرشوة أن رفضت الاذن في التفتيش لعدم تعيين المراد تفتيشه •

(جلسة ١٩٤٨/٦/١ طعن رقم ٦٩٨ سنة ١٨ ق)

- ارتكاب فعل السرقة قبل تفتيش المتهم ببرهه يسيرة •

إذا كان ما أوردته المحكمة بصدد بيان الواقعة مفيدا أن فعل السرقة كان قد ارتكب قبل تفتيش المتهم ببرهه يسيرة فان الجريمة تكون متلبسا بها جائزا لكل فرد من الافراد أن يقبض على من قارفها وبالتالي أن يفتشه على أساس أن ذلك من توابع القبض ومستلزماته •

(جلسة ١٩٤٨/٦/١٤ طعن رقم ١٢٠٢ سنة ١٨ ق)

- دخول الضابط مقهى ورؤيته زجاجة بها بعض الخمر في مكان

البيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه •

إذا ما أوردته الحكم من واقعة الدعوى مفيدا أن دخول ضابط المباحث المقهى انما كان بسبب مشاهدته من وجود اشخاص يلعبون الورق به وانه لما دخل رأى عرضا ومصادفة زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع ببيع الخمر فيه بمقتضى القانون فان هذه الجريمة الاخيرة تكون في حالة تلبس بغض النظر عن أن الضابط لم يشاهد بيعا ، اذ لايشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة •

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ طعن رقم ١٥٨٣ سنة ١٩)

• - عثور الماذون بالتفتيش للبحث عن مسروقات على مخدر •

إذا كان ما اوردته الحكم عن واقعة الدعوى مفيدا أن دخول ضابط المباحث المقهى انما كان بسبب مشاهدته من وجود اشخاص يلعبون الورق به وأنه لما دخل رأى عرضا ومصادفة زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه بمقتضى القانون فإن هذه الجريمة الاخيرة تكون في حالة تلبس بغض النظر عن أن الضابط لم يشاهد بيعها ، اذ لايشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التى اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة ، وادن يكون للضابط أن يجرى التفتيش وان يضع يده على ما يجده في طريقه اثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التى يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ ، فاذا هو عثر في هذه الائناء على مخدر كان للمحكمة أن تعتمد على ذلك في ادانة المتهم باحرازه •

(جملة ١٤/٣/١٩٥٠ طعن رقم ١٥٨٣ سنة ١٩ ق)

• - ضبط المخدر بسيارة المتهم •

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم اتفق مع اعرابى لم يتوصل التحقيق لمعرفة على جلب مادة مخدرة (حشيش وأففيون) الى داخل البلاد ، واستخدم في ذلك جنديا بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمها اليه في مدينة الاسماعيلية ، وأن المتهم قابل هذا الجندي في المكان المعين بينهما ببلدة الاسماعيلية وصعد الى السيارة التى كانت تحمل المادة المخدرة ، ثم تحصس تلك المادة بيده ، وبعدئذ استقر بجوار السائق لكى يصل بتلك المادة الى مقرها الذى اراده لها وهو مقهى ابيه ، ولكنه فوجيء قبل تحرك السيارة ويضبط هو والمخدر على تلك الصورة ، فان الحكم يكون على حق اذ اعتبره متلبسا باحراز المادة المخدرة واذا قضى ترتيبا على ذلك بصحة ما وقع

شرطى المرور هذه الرائحة وانتهاء ذلك الى الضابط الذى تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته اياهما على تلك الحال ، وهو ما تنوافر به حالة التلبس كما هى معرفة به قانونا .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٤ من ١١ ص ٣٠٨)

- مشاهدة المتهم محرزا سلاحا - تنوافر حالة التلبس باحرازه .

ان مجرد رؤية المتهم لمطعون ضده حاملا سلاحا ، يجعله فى حالة تلبس باحراز السلاح حتى ولو تبين بعد ذلك انه غير معاقب على حيازته .

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ من ٢٠ ص ١٤٢٢)

- تقديم المتهم بطاقته - طوعية واختيارا الى مساعدة الشرطة - للتأكد من شخصيته - عثوره - على مخدر داخلها - تنوافر به حالة التلبس - يستوى ان يكون المخدر ظاهرا ام غير ظاهر .

متى كان الحكم قد امتظهر ان الطاعن هو الذى قدم بطاقته العائلية الى مساعدة الشرطة للاستيثاق من شخصيته حين سماع اقوال الطاعن كشاهد فى واقعة تعد ، وبفتحه اياها عثر فيها على المخدر ، وبيان الحكم ان تخطى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد معنى مقصود او اجراء غير مشروع بل كان عن طوعية واختيار اثر تخطى الطاعن عن البطاقة فان الجريمة تكون فى حالة تلبس تبسح القبض والتفتيش يستوى فى ذلك ان يكون المخدر ظاهرا من البطاقة او غير ظاهر مادام ان الطاعن قد تخطى عنها باختياره .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٢ ص

• - اللقاء المتهم المخدر قبل القبض عليه •

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور اثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجرى في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصباح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي اليه وامسك به وعندئذلقى بورقة على الارض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده الى مركز البوليس ، فقام الضابط بتفتيشه فعثر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر ، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس ازاء جريمة سرقة متلبس بها بغض النظر عما تبين بعدئذ من حقيقة الامر عنها ، ولذا فقد كان له أن يقبض على المتهم ، واذا ما القى هذا ما بيده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الاساس فان الحكم يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون •

(جلسة ١٩٥٢/٣/٤ طعن رقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق)

• - اشتباه الدورية في المتهم اشتباها تبرره الظروف فاستوقفته فلم يذعن وحاول الهرب فتبعه احدهم فشاهد المتهم يحمل في يده سلاحا نارية بشكل ظاهر •

إذا كان الواضح مما اثبته الحكم أن رجلى البوليس اذ كانا يمران في دورية ليلية قد اشتباها في الطاعن اشتباها تبرره الظروف فاستوقفاه فلم يذعن بل حاول الهرب فلما تبعه احدهما وقف وعندئذ ظهرت حالة التلبس بادية اذ كان يحمل في يده السلاح الناري بشكل ظاهر ، فان الحكم اذ ادانته في جريمة حمل السلاح بدون رخصه تاسيما على قيام حالة التلبس لا يكون مخطئا •

(جلسة ١٩٥٢/٦/٩ طعن رقم ٥١٧ سنة ٢٢ ق)

• - اللقاء المتهم المخدر قبل القبض عليه •

إذا كان الثابت بالحكم أنه اثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب

مقهى بناء على ندبه لذلك من النيابة شاهد الطاعن يمد يده الى جيب صديريه ويسقط على الارض علبة فاسرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشه فوجد معه مطواه تبين من التحليل وجود اجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة بملاحتها - فهذا الذى اثبتته الحكم يجعل الطاعن فى حالة تلبس تجيز للمأمور الضبطية القضائية تفتيشه .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ ق)

- القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

لا حرج على الضابط المندوب لتفتيش منزل المتهم ، اذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابه او اذا خشى ان هو طلب الى ساكنيه ان يفتحوا له ان يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المندوب هو للتفتيش عنه ، لا حرج عليه اذا هو كلف المخبر الذى يرافقه بان يفتح الباب من الداخل . واذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى تنفيذا لامر رئيسه المندوب للتفتيش قد اقلت بالعلبة التى كانت فى يدها ، فانها تكون قد تخلت عنها ، ويكون مباحا للمخبر ان يلتقطها ويكشف عما فيها ، فاذا ما وجد بها مخدرا فهذه حالة تلبس تجيز الضبط .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طعن رقم ٦١٦ سنة ٢٢ ق)

- انبعاث رائحة المخدر من المتهم او ما يحمله .

اذا كان الضابط قد شاهد جريمة احرار المخدر متلبسا بها عندما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى فانه يكون من حقه ان يفتش المقهى ويقبض على كل متهم يرى ان له اتصالا بها .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١ طعن رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ ق)

- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احرار مخدر ولو لم يتبين من شهد هذه المظاهر ماهية المادة التى شاهدها .

يكفى للقول بقيام حالة التلبس بأجزاء المخدر ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

- توافر حالة التلبس بالجريمة يجيز لغير رجال الضبطية القضائية

• القبض

متى كان الثابت من الحكم أن الضابط الماذون بالتفتيش كلف المخبر بالتحفظ على الغرفة التي يمكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الارض فتبعثرت محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش فقام المخبر بالقبض عليها ويجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج . فـ هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية .

(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ ص ٧ ص ٧٦٩)

- العثور عرضاً أثناء التفتيش الماذون به على مخدر . اعتبار

الجريمة متلبساً بها .

متى كان لمأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فان هذا لا امر يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه وباية طريقة يراها موصلة لذلك . فاذا هو تبين عرضاً أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢١ ص ٧ ص ٢٦٩)

- مشاهدة المخدر عند قدمي المتهم - وجود قرائن وإمارات على

صلة المتهم بهذا المخدر - توافر حالة التلبس .

يكفى لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قدمى المتهم ، فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وإمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢١ من ٩ ص ٨٤) .

- إلقاء المتهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى اجراء - عدم اعتبار تخليه عن المخدر نتيجة عمل غير مشروع .

متى كان الثابت أن المتهم هو الذى ألقى بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى اجراء فإنه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزة من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس ، ومن ثم فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانته بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى ألقاه يكون سليما لم يخالف القانون فى شيء .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ من ٨ ص ٤١٤)
- شم الضابط رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة - تلبس -
يجيز له تفتيش السيارة والقبض على كل متهم يرى اتصاله بالجريمة .

متى كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر متلبسا بها عندها اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة ، فإن من حقه أن يفتش السيارة ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بها .

(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٨ ص ٧٣٧) .

-مشاهدة الضابط حالة التلبس - سلطة فى منع الحاضرين من
مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره - م ٣٢ إج .

- متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم الاول بجريمة احراز المخدر أمر مرافقيه من رجال القوة بمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره ، فإن هذا الاجراء منه يكون مشروعاً يخوله له القانون ، فإن تخلى آخر اثر ذلك عما يحزره من مخدر بالقائه على الارض للتخلص منه طواعية واختياراً تقوم به حالة التلبس بالجريمة .

(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٨ ص ٨٥١)

- اللقاء المتهم المخدر لمجرد مراقبة رجال البوليس له وتتبعهم حركاته خشية تعرضهم له : اعتباره تخلياً عن طواعية .

متى كانت الواقعة التي صار اثارها في الحكم تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طواعية واختياراً ، ولم يكن نتيجة اجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا في امره ، فإن القضاء برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون صحيحاً في القانون ، أما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحريته فلا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الاثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٣٩٠)

- اللقاء المتهم لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين له - اعتباره تخلياً عن طواعية .

متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي اوردها ان المتهمه اقلت بالمتنديل وما فيه وتخلت عنه طواعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهمه من أن تخليها عما معها انما كان لخشيته من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها ، ذلك أن حمل رجال

البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامة ، وأداؤهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوى على معنى الاكراه الذى يعطل الارادة ويبطل الاختيار .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ٤٢٦)

- اعتبار كل ما يظهر من جرائم لمهندس ادارة الغاز والكهرباء اثناء فحص عداد النور في حالة تلبس - سلطة مأمور الضبط القضائي الذى يرافق مهندس ادارة الكهرباء والغاز عند فحص عداد النور في القيام بالتفتيش ودون حاجة الى اذن في حالة التلبس .

لمهندس ادارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور ، وكل ما يظهر له من جرائم اثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ، ولما مور الضبط القضائي الذى يرافقه ويشاهد هذه الحالة ان يقوم بالتفتيش دون حاجة الى اذن من السلطة القضائية المختصة .

(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٥ من ٩ ص

٤٥٧) .

- صحة القبض عند سقوط ما كشف عن محتويات اللقافة التى كان يحملها الطاعن لتوافر حالة التلبس - منازعة المتهم في واقعة فراره وطريقة استيقافه لاتتعدى الجدل الموضوعى - عدم جواز اثارها امام محكمة النقض .

اذا اثبت الحكم انه عندما تم استيقاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات اللقافة التى يحملها فقد دل بهذا على قيام التلبس ، ولايؤثر في ذلك ماذهب اليه الطاعن من المنازعة في واقعة فراره وما تعرض به للطريقة التى تم بها الاستيقاف لان ذلك لايعدو في حقيقته ان يكون جدلا موضوعيا لايقبل منه امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٩ من ٩

ص ١١٢٢) .

- استيقاف من يضع نفسه موضع الريبة والشبهة - اسراع المتهم
- اثر رؤيته المخبر - بوضع مايشبه عليه من الصفيح في فمه ومضغها
بأسنانه - ادراك حالة التلبس بجريمة احراز مخدر عن طريق حاستي
الشم والرؤية .

اذا كان الثابت من الحكم ان المتهم أسرع بوضع مايشبه عليه من
« الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه وحاول
ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب
والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة امره ،
واذ كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بأنبعاث
رائحة الافيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتها
له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تتبعث منه رائحة الافيون
فانما يثيره المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له اساس .

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص

٤٣٧) .

- شم رائحة المخدر اثر قيام الضابط بفتح حقيبة سيارة استوقفها
في سبيل البحث عن مجرم فار بتكليف من الجهة المختصة - توفر حالة
التلبس باحراز مخدر .

اذا كان يبين مما أورده الحكم ان رجال مكتب المخدرات كانوا
يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من
المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لامر صدر لهم ممن
يملكه ، فان لهم في سبيل تنفيذ هذا الامر ان يستوقفوا السيارات التي
يشتبه في أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فاذا ما شم
الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود
المجرم الفار من المعتقل مختبئا فيها ، فان جريمة احراز المخدر يكون
متلبسا بها ، ويكون من حق الضابط ان يفتش الحقيبة وأن يقبض على
كل متهم يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٤/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٠٢٤) ٠

- صورة واقعة تتوافر بها المظاهر الخارجية المنبئة عن واقعة الرشوة والكاشفة عن ارتكابها - سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التلبس - القبض على المتهم في غير اذن من سلطة التحقق بأي مكان وفي أي وقت مادامت حالة التلبس قائمة ٠

ابلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهمه عن الرشوة، ثم حضور المتهمه واخيها يوم الحادث ومقابلتهما للموظف في مبنى المحكمة وخروج هذا الاخير برفقيهما ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصر الضابط الى مكان خارج المحكمة ليكونوا بمنأى عن مشاهدة الاخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئا في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى اخيها - كل هذه مظاهر خارجية تبعث عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت وهذا تلبس يجيز له القبض على المتهمه في أي وقت وفي أي مكان مادامت حالة التلبس قائمة - ولو غير اذن من سلطة التحقيق

(الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١١/١/١٩٦٠ م ١١ ص ٣٣) ٠

- محاولة المتهم التوارى عن انظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدر يبرر متابعتة - القاء المتهم منديلا ظهرت منه الاوراق التي تحوى المخدر - توافر حالة التلبس ٠

إذا اثبت القرار في مدوناته أن الضابط ومعه رجلان من البوليس الملكى كانوا يمرون بدائرة القسم في منطقة اشتهرت بالاتجار في المخدرات فابصروا بالمتهمة تقف في الطريق وتمسك منديلا في يدها ، ولما أن وقع بصرها عليهم اسرعت في الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت المتهمه بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكتفوا

عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية واختيارا ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض - فاذا تخلت المتهمه طواعية واختيارا وهى تحاول الفرار عن المنديل الذى تضع فيه جانبا من المخدر واللقته على الارض فانفرط عقده وظهرت الاوراق التى تحوى المخدر ، فان هذا التخلّى لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة فى سبيل اداء واجبهم ولا يقبل من المتهمه التنصل من تبعة احرار المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف . وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض او تفتيش بل هو نتيجة لالقاتها المنديل وما يحويه على الارض قبل ان يمسك بها احد ، ويعتبر هذا منها تخليا عن حيازتها بل اسقاط للمكيثها فيها ، فاذا هم فتحوا الاوراق ووجدوا المخدر فان المتهمه تكون فى حالة تلبس باحراره ببيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار اثباتها فيه ويتعين الغاؤه واعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحتالتها الى محكمة الجنايات المختصة .

(الطعن رقم ١٤٤٤٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٢ س ١١

ص ١٣٤) .

- تحقق مامور الضبط القضائى بنفسه من قيام حالة التلبس عن طريق متابعة العامة المتهمين بالصياح ورؤيته ذلك - توافر حالة التلبس - لاينفى ذلك تلقى النبأ عن طريق الرواية ممن شاهده .

ليس فى القانون ما يمنع المحكمة - فى حدود سلطتها فى تقدير ادلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من اقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من للسيارة التى فى حوزة المتهمين وتجمع العامة حولهما مع صيلحهم بأن السيارة بها مخدرا وشم

من قبض وتفتيش تطبيقا للمادتين ٥٠ و ٥٣ من قانون تحقيق الجنايات المختلط .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٩ طعن رقم ٤١٠ سنة ٢٠ ق)

- تخلى المتهم عن حيازة الحقيبة ووجود الشيء المسروق بها .

إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة تدعو الى الاشتباه اذ كان يتلفت يمنه ويسره ويمجرد رؤيته لهم ترك العربية التي كان يجلس فيها وانتقل الى أخرى فلما تنبعوه الى بالحقيبة التي كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهوما بالقبض عليه فهذا يعد تخليا منه عن حيازتها وتركها للمكيته فيها ، يخول كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص فإذا ما فتحت ووجد فيها الشيء المسروق فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالسرقة فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما من ملطة التحقيق .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٠ طعن رقم ٢٦٨ سنة ٢١ ق)

- رؤية ابن المتهم في اثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئا محاولا القاءه والتخلص منه .

متى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذي اختاره ضابط المباحث للانتقال الى مقهى المتهم الذي صدر الاذن من النيابة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى ابن المتهم في اثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئا منه محاولا القاءه والتخلص منه ، فهذه الواقعة تفيد قيام حالة التلبس بجريمة في حكم المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات، وذلك بغض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء .

(جلسة ١٩٥٢/١/٧ طعن رقم ١٥٨٧ سنة ٢١ ق)

- تلبس باحراز مخدر - المساهمة في الجريمة - ما يجيزه من اجراءات .

من المقرر قانونا أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها ، لا شخص مرتكبها واذا كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليها الاخرى ضبطت ضبطا قانونيا محرزة مادة مخدرة وقد دلت على زوجها المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة فان انتقال مأمور الضبط القضائي الى المطعون ضده وضبطه وتفتيشه يكون اجراء صحيحا في القانون اذ بضبط المخدر مع تلك المحكوم عليها تكون جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة ، واذا كانت الحال في الدعوى الماثلة - أن مساهمة المطعون ضده في هذه الجريمة قد قامت الدلائل الكافية عليها - لدى المأمور من اقرار المحكوم عليها على اثر ضبطها في تلك الجريمة المتلبس بها ، فان الحكم المطعون فيه اذا أهدر الدليل المستمد من تفتيشه بدعوى بطلانه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون بما يستوجبه نقضه . ولما كانت المحكمة بهذا التصوير القانوني الخاطيء قد حجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وادلتها فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

/ الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٢٦

من ٨٦٧ () .

رابعاً

صورة وقائع لاتتوافر معها حالة التلبس

ـ مجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الافراد دون مشاهدتها .

التلبس لايقوم قانونا الا بمشاهدة الجانى حال ارتكاب الجريمة او عقب ارتكابها ببرهه يسيرة الى آخر ما جاء بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الافراد لايدخل تحت هذا التعريف .

/ جملة ١٩٣٥/٢/١١ طعن رقم ٤٢٤ سنة ٥ ق)

ـ مسارعة المتهم الى وضع يده فى جيبه عند رؤيته لرجال البوليس

انه وإن كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقا لللائحة المحال العمومية دخول تلك المحال لاثبات ما يقع فيها مخالفا لاحكام هذه اللائحة ومنها مايتعلق ببيع الحشيش او تقديمه للتعاطى او ترك الغبر ببيعه او يتعاطاه بأية طريقة كانت . فان ذلك لايدخل لهم ، فى سبيل البحث عن مخدرات ، تفتيش اصحاب تلك المحال او الاشخاص الذين يوجدون بها ، لان احكام اللائحة فى هذا الشأن لايتيح تفتيش الاشخاص ولان التفتيش الذى يقع على الاشخاص لايجوز اجراؤه الا فى الاحوال التى بينها قانون تحقيق الجنايات وهى حالات التلبس بالجريمة والحالات التى يجوز فيها القبض . فاذا لم يكن الشخص الذى يوجد بالمحل العمومى فى احدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه . واذا كان كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان الكونستابل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذى يديره المتهم فوجدوا به اشخاصا يلعبون الورق ، ووجدوا المتهم واقفا ينظر اليهم فلما رأهم سارع الى وضع يده فى جيبه فلفتت هذه الحركة انظارهم فاسرع اليه المخبر واحتضنه وفتشه الكونستابل فوجد بجيبه ورقة فيها مواد مخدرة ، فليس فى هذه الواقعة ما يفيد ان المتهم كان فى حالة تلبس ، اذ ان احد لم ير معه المخدر قبل تفتيشه ،

واذن فلم يكن للكونستابل أن يفتشه على أساس التلبس بالجريمة اما ما بدأ من المتهم من وضع يده في جيبه فليس الا مجرد قرينة ضده ، وهى لا تكفى للقبض عليه وتفتيشه ، لان جريمة احرار المخدر ليست من الجرائم التى يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها في غير حالات التلبس وفقا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(/ جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طعن رقم ٤٤ سنة ٨ ق)

- مشاهدة رجل المباحث المتهم وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات يمشى واحدى يديه قابضة على شيء .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان عسكري المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشى واحدى يديه قابضة على شيء فامسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الهوريين ، فهذه الواقعة لاتفيد أن المتهم كان في حالة من احوال التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات ولا من الحالات الاخرى التى تجيز القبض ثم التفتيش طبقا ١٥ من هذا القانون .

(جلسة ١٩٣٨/١/١٠ طعن رقم ٢٥٩ سنة ٨)

- اللقاء المتهم وقت القبض عليه من رجل البوليس المادة المخدرة لكيلا تضبطه معه عند تفتيشه .

اذا كان ما وقع من المتهم هو أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد القى أمامه المادة المخدرة لكيلا تضبطه معه عند تفتيشه لا أنه القاه في حضرفته قبل أن يقبض عليه فهذه الواقعة لايجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس لان المتهم لم يكن في حالة من حالاته

(جلسة ١٩٤٠/٦/٣ طعن رقم ١٣١٨ سنة ١٠ ق)

مشاهدة المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه •

ان حالات التلبس مبينة على سبيل الحصر في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات • فاذا شوهد المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه ففتشه الضابط وقطع جيبه فشاهد به بقعا سوداء اثبت التحليل فيما بعد انها من افيون فهذه الحالة لاتعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها • كما ان جريمة احراز المخدرات ليست من الجرائم المبينة في المادة ١٥ من القانون المذكور حتى كان يجوز فيها اجراء التفتيش بناء على وجود قرائن تدل على وقوعها من المتهم •

(جلسة ١٩٤١/١/٢٧ طعن رقم ٦٤٨ سنة ١١ ق)

- اخراج المتهم المخدر من جيبه مدفوعا الى ذلك بعامل الخوف من تفتيشه قهرا عنه •

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان ضابط المباحث عندما ذهب الى المنزل الذي اذن له من النيابة في تفتيشه لم يجد صاحب المنزل ، وانما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ولما رآه من انها كانت تضع احدى يديها في جيبها وتمسكه بالاخري فطلب اليها ان يفتشها فلم تقبل واذا حضر على اثر ذلك وكيل شيخ الخفراء دست اليه في يده شيئا اخرجته من جيبها فتسلمه منه الضابط فاذا به مادة اتضح من التحليل انها افيون فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر • اذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على ان المتهمه شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات حتى يجوز للضابط التفتيش • والاذن الذي صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لايمكن ان ينصرف الى تفتيشها هي - لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التي كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم ان المتهمه اذ اخرجت المادة المخدرة من جيبها انما كانت مكرهه مدفوعة الى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها قهرا عنها •

(جلسة ١٩٤١/١/٢٧ طعن رقم ٥٣٩ سنة ١١ ق)

- مشاهدة الخفير للمتهمين وهم يتعاطون الافيون من ثقب باب المنزل .

لايجوز اثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختلسها رجال الضبط من خلال ثقب ابواب المساكن لما في هذا من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للآداب وكذلك لايجوز اثبات تلك الحالة بناء على اقتحام المسكن فان ذلك يعد جريمة في القانون فان كان الظاهر مما ذكره الحكم ان مشاهدة الخفير للمتهمين وهم يتعاطون الافيون بواسطة الحقن كانت من ثقب الباب ، وان أحد الشهود احتال عليهم لفتح الغرفة التى كانوا فيها على هذه الحالة ثم اقتحمها الخفير وضبط المتهمين وفتشهم فعثر معهم على المخدر . فان حالة التلبس لاتكون ثابتة ويكون القبض والتفتيش باطلين .

(جلسة ١٦/٦/١٩٤١ طعن رقم ١٦٢٥ سنة ١١ ق)

- رؤية المتهم يجرى لاتكفى لاثبات قيام حالة التلبس اذا كان انتقال الضابط الى مكانة قد حصل بناء على مجرد شبهات وظنون .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أنه وصل الى علم المحقق من رجال المباحث أن المتهم يتجر بالمخدرات فذهب ومعه من أخبره بهذا الى دكان المتهم الذى اعتاد الجلوس امامه فلما رأى المحقق ومن معه قام وجرى يريد الاختفاء أو الهرب ، فتبعوه هم وأمسكوه ، وفتشوه الضابط. وضبط معه المخدر - فهذه الواقعة لاتدل على قيام حالة التلبس الا اذا كان انتقال ضابط البوليس الى دكان المتهم حصل بناء على أن احدا شاهد المتهم يبيع المخدرات ، اما اذا كان الانتقال قد حصل بناء على مجرد شبهات وظنون لدى رجال المباحث فان رؤية المتهم يجرى لاتكفى لاثبات قيام حالة التلبس قانونا ، ولذلك يجب أن يعنى الحكم ببيان المعلومات التى حصل الانتقال على أساسها ليتمكن التثبت من قيام حالة التلبس أو عدم قيامها .

(جلسة ٢٣/٥/١٩٤٨ طعن رقم ١٥٥٢ سنة ٨ ق)

- رؤية المتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق الرأى من كنهه بل ظنه مخدرا استنتاجا من الملابس .

ان رؤية المتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق الرأى من كنهه بل ظنه مخدرا استنتاجا من الملابس - ذلك لايعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به فى القانون .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طعن رقم ٢٣٨٨ سنة ١٨ ق)

- وجود شخص ممن اشتهروا بالاتجار فى المخدرات بين اشخاص يدخنون فى جوزة مطبقا بيديه على ورقة ومحاولته الهرب عند القبض عليه .

اذا كانت الواقعة - كما اثبتها الحكم - هى ان المتهم ، وهو ممن اشتهروا بالاتجار فى المخدرات وجد بين اشخاص يدخنون فى جوزة مطبقا بيده على ورقة ثم حاول الهرب عند القبض عليه ، فهذه الواقعة لايتوفر فيها قيام حالة التلبس ، كما هو معرف به فى القانون ، اذ ان احدا لم يكشف عن مخدر باية حاسة من حواسه قبل اجراء القبض والتفتيش .

(جلسة ١٩٤٩/٥/١٦ طعن رقم ٨٠٠ سنة ١٩ ق)

- مشاهدة رجل البوليس شخصا يدخن جوزة زعم انه اشتم رائحة الحشيش تتصاعد ثم تبين من التحليل خلو محتوياتها من المخدر .

اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهدا مصادقة اثناء مرورهما شخصا يجلس امام محله يدخن فى جوزة زعما انهما اشتما رائحة الحشيش تتصاعد منها ، فتقدم الضابط منه وضبط الجوزة بمحتوياتها ، وفى هذه الاثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج علبة من جيبه فبادر واستخلصها منه وفتحها فعثر بها على قطعة من الحشيش ثم ما ضبطه بالعلبة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شم رائحة الحشيش ، ثم قضت بالبراءة فان قضاءها يكون سليما ذلك بان ضبط الجوزة وضبط العلبة التى كان المتهم

لا يزال يحملها في يده ، وهما من اجراءات التفتيش . ما كان يسوغ في القانون لرجلى الضبطية القضائية اتخاذها بغير إذن من النيابة العامة كما لو لم يتوفر في الجهة الاخرى حالة تلبس بالجريمة تبرر هذا الاجراء .

(جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ طعن رقم ٣١٨ سنة ٢١ ق)

- وجود المتهم في حالة ارتباك واخراجه من صدره لفافة ورق هم بالقائها دون ان يتبين الضابط محتويات اللفافة ودون ان توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها « قبل صدور قانون الاجراءات » .

متى كانت الواقعة كما اثبتتها الحكم المطعون فيه في ان ضابط البوليس استصدر اذنا من النيابة بتفتيش المتهم الثانى . ووقف ينتظره في ردهة المحطة فشاهده قبل قيام القطار بعشر دقائق مقبلا ومعه غلام صغير فاستوقفه وفتشه ولاحظ عند ذلك ان الغلام (المتهم الاول) في حالة ارتباك شديد . وانه وضع يده في صدره واخرجها بلفافة صغيرة من الورق يريد القاءها فامسك به ووجد بهذه اللفافة قطعا من الحشيش ، ولما كان ما اثبته الحكم من ذلك لا يفيد قيام حالة التلبس التى تجيز القبض والتفتيش قانونا ، ذلك ان الضابط قدلقى القبض على المتهم وفتشه بمجرد ان نظره وهو في حالة ارتباك يخرج يده من صدره بلفافة الورق ويهم بالقائها ، ومن قبل ان يتبين محتويات هذه اللفافة ودون ان توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها . كان يرى الضابط بعينه المخدر ظاهرا من الورقة او تنبعث رائحته منها بحيث يستطيع تعرفها بحاسة الشم ، اما مجرد اضطراب المتهم وارتبائه واخراجه اللفافة من صدره محلولا القاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقي القبض على اخيه الذى كان يسير في صحبته فلا ينبىء بذاته عن احرازه المخدر ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التى

تجيز القبض عليه وتفتيشه (١) .

(جلسة ١٩٥٣/١/٢٤ طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٢ ق)

- صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة التلبس .

متى كان الحكم قد أورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله أن المخبر الذي قبض على المتهم بتهمة احراز مواد مخدرة كان يعرف أن له نشاطا في الاتجار بالمواد المخدرة وأنه عندما تقدم منه أوما برأسه للمتهمة الأخرى التي قالت له عندما تقدم المخبر منه « أنت وديتنى فى داهية » ثم قالت للمخبر أنها تحمل حشيشا أعطاه لها المتهم - فإن هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هى معرفة به فى القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائى القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس اذ أنه لم يثم ووير معه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرض له بالقبض .

(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٣٨)

- ظهور الحيرة والارتباك على المتهم وضع يده فى جيبيه - عدم اعتبارها دلائل كافية على حالة التلبس بالجريمة .

لا تعرف القوانين الجنائية الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين، وليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك أو وضع يده فى جيبيه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه .

(١) يلاحظ أن واقعة هذه الدعوى حصلت قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية الذى يخول لرجل الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٣٤ منه القبض على المتهم الحاضر عند وجود دلائل كافية على اتهامه فى جريمة احراز مخدر .

- تلقى مامور الضبط القضائي نبا جريمة الرشوة عن الغير - عدم كفايته لقيام حالة التلبس بها - مادام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها - مثال .

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدفع عز الطاعن دفع ببطلان اذن الضبط والتفتيش ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تنطق بأن هذا الاذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة ، وهو ما ينبىء عن صدوره عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت فعلا وقت صدوره . وكان الحكم لم يعرض بالرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الاذن بالضبط والتفتيش أو عدم صحته فى هذه الحالة ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/١ من ١٧ ص ٢٢١)

خامساً

تقدير قيام حالة التلبس

- سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس مادامت

الاسباب التي بنت عليها تقديرها سائغة .

تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها 'و بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق . جملة ١٩٥٧/٤/١ من ٨ ص ٢٢٦)

- تقدير دلائل التلبس مسألة موضوعية - اطلاق يد القاضى الجنائى في تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد فيما عدا الاحوال المستثناة قانونا .

تقدير توافر حالة التلبس والدلائل التي تؤدي اليه هو - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - تقدير من صميم اختصاص قاضى محكمة الموضوع فلا يصح النعى على المحكمة - وهى بسبيل ممارسة حقها في التقدير - بانها تجاوزت سلطتها ، اذ في ذلك ما يجبر في النهاية الى توقيع العقاب على برئ ، وهو أمر يؤذى العدالة وتتأذى منه الجماعة ، مما يتحتم معه اطلاق يد القاضى الجنائى في تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد - فيما عدا الاحوال المستثناة قانونا .

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ من ١٠ ص ١٥٢٨)

- تقدير ظروف الجريمة والمدة بين ارتكابها واكتشافها لاستخلاص قيام حالة التلبس أمر موضوعى بشرط الاستناد الى ماله اصل في الاوراق لاسباب مؤدية .

تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها للفصل فيما اذا كانت الجريمة متلبسا بها أو غير متلبس بها موكول الى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه مادامت الاسباب التي استندت اليها لها أصولها في الاوراق وتؤدي قانونا الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢ من ١٠ ص ٨٣٩)

- حق المحكمة في تقدير قيام حالة التلبس من اقوال الشهود .

ليس في القانون ما يمنح المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من اقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي في حوزة المتهمين وتجمع العلة حولهما مع صياحهم بأن بالسيارة مخدرا وشم شرطى المرور هذه الرائحة وانهاء ذلك الى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته اياهما على تلك الحال وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانونا .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٤ من ١١ ص ٣٠٨)

- تقدير حالة التلبس والمدة التي مضت بين ارتكاب الجريمة واكتشافها - امر موضوعي موكول لمحكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه متى استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائغة .

تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها موكول الى محكمة الموضوع ، ولا معقب عليها في خصوصه متى كلنت المحكمة قد استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائغة ..

(اطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/١٤ من ١١ ص

- تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس بالجريمة ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها - أمر موكل لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ من ١٧ ص ١١٧٣)

- تقدير قيام حالة التلبس بالجريمة - أمر موضوعي - مثال لتسبب غير معيب .

من المقرر أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ، مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى قيام حالة التلبس استنادا إلى أن الطاعن تخلى عن حيازته للمواد المخدرة عن طواعية وإن استيقاف الضابط للدراجة كان مشروعا ، فإن واقعة ضبط المخدر على تلك الصورة لم تكن وليدة قبض أو تفتيش وقع على الطاعن ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧١٩)

- تقدير توافر حالة التلبس - تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب - ماعامت تقيمه على أسباب سائغة - كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وربما على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش كلف وسائغ . للجدالة فيه أمام النقض - لا تقبل .

من المقرر أن القول يتوافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة . ومتى كان ما أوردته الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعي لاتجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ص ٦٦٧)

- استدلال الحكم استدلالا سائغا على توافر حالة التلبس بالجريمة التي دان الطاعن بها اثره - صحه القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتفتيشه - استطرد الحكم بعد ذلك الى القول بأن الضابط الذي أجرى القبض والتفتيش كان في ظروف لاتمكنه من استصدار اذن من النيابة بالتفتيش لا اثر له - مثال في جريمة احراز مخدر .

لما كان مفاد ما اثبته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وايراد المؤدى ما شهد به لضابط الذي باشر اجراءاتها انه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة اتجار في المخدر وضبط المتهمين فيها وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي ، واذا نعى الى علمه من أحد المرشدين أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة وأنه اتفق مع المرشد على لقائه في وقت ومكان عينهما انتقل مع المرشد متظاهرا بأنه قائد السيارة الاجرة ولما حضر الطاعن وركب مع المرشد في سيارته وأخرج له طريقتين من الحشيش واطمان الى وجود العقود المتفق عليها اشار الى المتهم الثاني كي يحضر باقى المخدر عندئذ لقي الضابط القبض عليه - فان ما فعله يكون اجراء مشروعا يصح اخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة المنبى حصوله ، واذا كان الحكم قد استدل من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، ويتيح

تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة فإن ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش يكون كافيا وسائغا في الرد على الدفاع ويتفق وصحيح القانون ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استطرد الى القول بأن ظروف الواقعة لاتمكن الضابط من استصدار إذن من النيابة بالضبط لان ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا لا تأثير له على سلامة الحكم ولا يغير مما أثبتته من أن الضبط قد تم والجريمة متلبس بها .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٧ من ٢٥ ص ٢٨٦)

- تقدير قيام حالة التلبس - موضوعى - مادام سائفا .
عدم قبول التحدى بسبق تفتيش المتهم - مادام أن تفتيشه الاخير كان على جزء حساس من جسمه لم يجر تفتيشه من قبل .

أن تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس امر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها فانه لايقبل من الطاعنة ما تثيره من جدل فى هذا الصدد . ولا محل للتحدى بسبق تفتيش الطاعنة بالجمرك ، ذلك ان المكان الحساس من جسمها الذى كانت تخفى فيه المخدر لا يصل اليه تفتيشها ذاتيا بمعرفة رجال الجمارك اثر وصولها .

(طعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٤ من ٢٧ ص ٩)

- حالة التلبس - قيامها - شهادة الشهود .

متى اخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الضباط الثلاثة وصحة تصويرهم للواقعة - بما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة - فإن مايثيره

الطاعنون في ذلك انما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ من ٢٩ ص ٨٣)

- تلبس - محكمة الموضوع - سلطة في تقدير الدليل .

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة . ولا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها مادام ملاك الا مر كله يرجع الى وجدان قاضيه ، وما يطمئن اليه طالما أنه قام قضاءه على أسباب تحمله .

(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ ص ٢٠٤)

الفصل الأول

الاستجاب

الفصل الاول

الاستجاب

سوف نتناول الاستجاب بالبحث على النحو التالى فى عدة
مباحث :

المبحث الأول : تعريف الاستجاب

وستعرض من خلاله الى ما يلى

- ١ - خصائص الاستجاب
- ٢ - مضمون الاستجاب
- ٣ - شكل الاستجاب
- ٤ - ميعاد الاستجاب
- ٥ - مدى وجوب الاستجاب
- ٦ - طريقة الامتجاب
- ٧ - التفرقة بين الاستجاب والمواجهة
- ٨ - التفرقة بين الاستجاب والسؤال
- ٩ - استجاب المتهم الاجنبى
- ١٠ - اصابة المتهم بالجنون او العاهة العقلية وقت الاستجاب
- ١١ - استجاب المتهم الاصم البكم
- ١٢ - حظر الاستجاب امام المحكمة
- ١٣ - الاستجاب فى جريمة القذف بطريق النشر

المبحث الثاني : ضمانات الاستجواب

المبحث الثالث : بطلان الاستجواب

المبحث الأول

تعريف الاستجواب

يقصد بالاستجواب مواجهة المتهم بالتهمة المنسوبة اليه ومطالبته
بإبداء رأيه فيها ثم مناقشته تفصيليا في أدلة الدعوى اثباتا أو نفيًا
كمحاولة للكشف عن الحقيقة .

١ - خصائص الاستجواب

أولا : الاستجواب إجراء تحقيق (١) .

ثانيا : يجرى الاستجواب مع متهم

أولا

الاستجواب إجراء تحقيق

نظرا للنتائج الخطيرة التي تترتب على الاستجواب فقد اهتم
به المشرع ودعا الى ضرورة قصر الاختصاص به على سلطة التحقيق وقد
نص المشرع في المادة ٣٦/٢ ج من انه يجب على النيابة العامة ان
تستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه
او باطلاق مراحه .

ويجوز انتداب مأمور الضبط القضائي للقيام بالاستجواب في

(١) انظر مرجعنا ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي للدكتور

عبد الحميد الشواربي ص ٣٢٧ ومابعداها .

الحالات التى يخشى منها قوات الوقت خوفا من التأخير الذى قد يترتب عليه نتائج لاتتفق وصالح العدالة .

ثانيا

الاستجواب يجرى مع متهم

والمتهم هو من توافرت ضده أدلة وقرائن قوية كافية لتوجيه الاتهام اليه وتحريك الدعوى الجنائية قبله .

٢ - مضمون الاستجواب

يجب ان يتضمن الاستجواب بوصفه اجراء من اجراءات التحقيق العناصر الآتية : -

١ - التثبت من شخصية المتهم واثبات البيانات الخاصة به من حيث الاسم والسن وصناعته ومحل اقامته وأوصافه وذلك عند استجوابه لأول مرة فى التحقيق .

٢ - تحديد الوقائع المنسوبة الى المتهم تحديدا صريحا وتحديد وضعها القانونى كلما امكن ذلك .

٣ - مجابهة المتهم بالأدلة المثبتة ومناقشته تفصيلىا فيها ويجوز للمحقق مجابهة المتهم بمصادر أدلة الثبوت اذا لم يكن فى ذلك اضرار بمصلحة التحقيق .

٤ - دعوه المتهم الى ابداء دفاعه والاتيان بالأدلة المثبتة لبراءته .

(١) انظر مرجعنا السابق الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى للدكتور مأمون سلامة ص ٦٣٥ .

٣ - شكل الاستجواب

لم يحدد القانون شكلا معيناً للاستجواب وترك ذلك لتقدير المحقق والقضاء واجتهاد الفقه .

ويجرى الاستجواب شفاهة بالنسبة لاسئلة المحقق والاجابات التى يدلى بها المتهم .

ولا يوجد فى القانون نصوص خاصة بالقواعد الواجب مراعاتها فى تدوين محضر الاستجواب ولكن العرف القضائى جرى على الاخذ بما يتبع فى كتابتها .

فيجب ان يقوم المحقق بنفسه باملاء الكاتب السؤال ثم اجابة المتهم دون ان يترك له تدوين مايسمعه من تلقاء نفسه (١) .

ويجب ان تدون كل الاقوال التى ترد به على لسان اصحابها بصيغة المتكلم كلمة بكلمة على ان يكون ذلك بسمع من المتهم الذى له ان يبدى تعليقاته فى الحال .

ويجب ان يتجنب المحقق كل ايهام يمكن ان يشوب عباراته او اى غموض يكتنف الفاظه ويدون باللغة الرسمية للدولة ويجب ان يشمل بعض البيانات منها .

- التاريخ ويجب ان يذكر اليوم والشهود والسنة وان تحديد الساعة والتاريخ يساعد على اثبات ان الشكليات الخاصة بالاستجواب قد اتخذت فى الميعاد .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور عبد الحميد الشواربى ص ٣٣١ وما بعدها .

- الديباجة فيجب أن يشتمل المحضر على اسم وصفه واختصاص المحقق .

- مضمون المحضر يدون جميع الملاحظات الخاصة بالمتهم ووصفه وملابسه والاصابات والاثار التي به واسم المتهم الثلاثي .

- التوقيعات يجب أن يشتمل المحضر توقيع المحقق والكااتب والمتهم فإذا رفض الأخير يجب أن تكتب ملاحظه ، المحضر يجب أن يكون كافيا بذاته في تأكيد أن جميع الاجراءات والشكليات الخاصة بالاستجواب قد استوفيت على الوجه القانونى المطلوب ومع ذلك يظل خاضعا لتقدير المحكمة المختصة دون رقابة من محكمة النقض .

٤ - ميعاد الاستجواب

لم يقيد المشرع سلطة التحقيق باجراء الاستجواب في وقت معين وذلك كمقاعدة عامة فيجوز لسلطة التحقيق الالتجاء اليه في اى لحظة من مرحلة التحقيق (١) .

واذا كانت القاعدة العامة هنا أن الاستجواب غير مقيد بميعاد معين الا أن المشرع اوجب اجراءه خلال مدة أربع وعشرين ساعة اذا كان المتهم مقبوضا عليه .

٥ - مدى وجوب الاستجواب

القاعدة ان الاستجواب جوازى للمحقق في التحقيق الابتدائى دون توقف على ارادة المتهم على عكس الوضع في التحقيق النهائى الذى يتم اثناء المحاكمة (٢) حيث يقرر المشرع في المادة ٢٧٤ انه لايجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور مأمون سلامة ص ٦٣٥ ومابعدھا .

(٢) انظر مرجعنا السابق للدكتورة فوزية عبد الستار ص ٣٥٣ .

يوجب المشرع الاستجواب في مرحلة التحقيق الابتدائي في بعض الحالات فقد أوجب المشرع استجواب المتهم عند حبسه احتياطيا كما أوجب على المحقق أن يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه وإذا تعذر ذلك يوضع في السجن الى حين استجوابه ويجب الا تزيد مدة ايداعه على أربع وعشرين ساعة . فاذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة العامة وعليها أن تطلب في الحال الى قاض التحقيق استجوابه وعند الاقتضاء تطلب ذلك الى القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة أو أى قاض آخر يعينه رئيس المحكمة والا أمرت بإخلاء سبيله .

٦ - طريقة الاستجواب

حتى يحقق الاستجواب أثره القانونى يجب على المحقق أن يعمل على أن يتعاون معه المتهم وذلك بالطرق الآتية (١) .

أولاً - إزالة الشك وكسب ثقة المتهم بأمانة فلا يبدأ بتوجيه الاتهامات القاسية ولا يعامل المتهم بجفاء مما يجعله في موقف المعارضة أو المتحذر .

ثانياً : عدم استعمال الالفاظ العنيفة .

ثالثاً - تقدير دروف المتهم فيلزم توفير الشعور بالحريّة لديه

وقت الاستجواب فلا يكتل بالجديد ويعامل على وجه كريم مع الابتعاد عن كل ما من شأنه تحقيره أو إهانته .

رابعاً : تجنب تأثير المتهم فيجب على المحقق الا يخشى المتهم

أو أن يتأثر مهما كانت ظروفه .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور عبد الحميد الشواربى ص ٣٣٤ .

خامسا : طريقة السؤال لم ينص القانون على طريقة معينة لاجراء الاستجواب وترك لفظه المحقق واستعداده الشخصى .

والمدة التى يستغرقها المحقق فى اجراء الاستجواب تخضع لتقديره الخاص ولكن يشترط الا يطول عن الحد المعقول الذى يؤدى الى ارهاق المتهم .

٧ - التفرقة بين الاستجواب والمواجهة

فى الاستجواب يجابه المتهم بالادلة القائمة ضده ويناقش فيها تفصيلا أما فى المواجهة فيجابه المتهم بمتهم آخر أو شاهد آخر أو أكثر وبلاقوال التى أدلوا بها بشأن الواقعة أو ظروفها حتى يتمكن من تأييدها أو نفيها (١) .

ففى المواجهة لا يواجه المتهم بالادلة فحسب كما هو الحال فى الاستجواب بل يواجه بدليل معين أو أكثر وشخص قائله سواء كان متبهما آخر أو كان شاهد ولذا فأنها تأخذ حكم الاستجواب من حيث شروط سلامتها .

٨ - التفرقة بين الاستجواب والسؤال

الاستجواب يقصد به مواجهة المتهم بالتهمة المنسوبة اليه ومطالبته بابداء رايه فيها ثم مناقشته تفصيليا فى ادلة الدعوى اثباتا أو نفيا وهو بهذا المعنى يتميز عن سؤال المتهم الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى ويعتبر اجراء من اجراءات الاستدلال اذ يقتصر على مجرد سؤال المتهم عن التهمة المنسوبة اليه ومطالبته بالرد على ذلك وابداء ما يشاء من اقوال فى شأنها دون أن يناقشه تفصيلا أو يواجهه بالادلة القائمة ضده .

٩ - استجواب المتهم الاجنبى

يجب أن يتم الاستجواب بلغة الدولة الرسمية وإذا كان المتهم اجنبيا ويجعل اللغة التى يجرى بها التحقيق لزم أن يعين له مترجما لكى يساعده على فهم الاتهامات والاسئلة والملاحظات وينقل عنه اجاباته

ويتعين حلف المترجم اليمين ويتعين الا يكون المترجم من شهود الدعوى كما انه لايجوز للمحقق أن يقوم بهذه المهمة حتى يتفرغ لعمله

١٠ - إصابة المتهم بالجنون او العاهة

العقلية وقت الاستجواب

إذا طرأ على المتهم عاهة عقلية او جنون أثناء الاستجواب فيتعين أن يوقف الاستجواب حتى يعود الى رشده وليتمكن من الدفاع عن نفسه لانه هو صاحب الشأن الاول فى ذلك .

١١ - استجواب المتهم الاصم البكم

إذا كان المتهم بكم لا يستطيع التحدث فيتم الاستجواب بطريقة الإشارة إذا كان المحقق فى مكنته ذلك وكان فى وسع المتهم فهم مدلول هذه الإشارة وان تضرر ذلك فعلى المحقق الامتناع بوسيط .

١٢ - حظر الاستجواب امام المحكمة

اعتبر القانون استجواب المتهم فى مرحلة المحاكمة وسيلة للدفاع فحسب ولذا نصت المادة ١/٢٧٤ أ.ح أنه لايجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك وهذا النص عام يصر على التحقيق النهائى ايا كانت المحكمة التى تجرى فيستوى أن تكون محكمة الجنايات أو محكمة الجناح والمخالفات ويلاحظ أن الاستجواب المحظور هو مناقشة المتهم بالتفصيل فى الادلة القائمة فى الدعوى اثباتا ونفيا سواء كان ذلك من المحكمة او من الخصوم ومحاميهم فمثل هذا الاستجواب من شأنه أن يريك المتهم

وربما يستدرجه الى الادلاء بما ليس في صالحه أما مجرد توجيه سؤال على سبيل الاستعلام البسيط أو لفت نظره الى ما يقوله الشاهد فليس فيه ادنى خروج على القانون ولا مماس بحق الدفاع^(١) .

١٣ - الاستجواب في جريمة القذف بطريق النشر

نص المشرع في المادة ٢٢/١٢٣ - ج على انه « يجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريقة النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم الى المحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الايام التالية بيان الادلة على كل فعل اسند الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة والا سقط حقه في اقامة الدليل المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات » .

... فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلنه إلى النيابة والمدعى بالحق المدنى بيان الادلة في الخمسة الايام التالية لاعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه كذلك في اقامة الدليل ولايجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الاحوال أكثر من مرة واحدة كمدة لاتزيد على ثلاثين يوما وينطق بالحكم مشفوعا بأسبابه » .

وقد قدّم بهذا النص حماية المجنى عليه من القذف في حقه عن طريق النشر دون أن يكون هناك دليل على صحة ما ينسب اليه مما ينال من سمعته ويضر من خلال ذلك بالمصلحة العامة^(٢) .

(١) انظر مرجعنا الاجراءات الجنائية للدكتور ادوار على الرهى ص ٥٤٠ .

(٢) انظر مرجعنا السابق للدكتورة فوزية عبد الستار ص ٣٥٧ ومابعدها

المبحث الثانى ضمانات الاستجواب

اولا : قصره على سلطة التحقيق

ثانيا : دعوته محامى المتهم للحضور .

ثالثا : اطلاق المحامى على التحقيق

رابعا : عدم التأثير على المتهم

اولا

قصره على سلطة التحقيق

يجب ان يباشر الامتجواب المحقق ذاته سواء اكان قاضى التحقيق ام النيابة العامة فلا يجوز انتداب غير المحقق لاجراء الاستجواب على عكس الحال بالنسبة لاجراءات التحقيق الاخرى واذا كان قاضى التحقيق هو الذى يباشر التحقيق فلا يجوز له انتداب عضو النيابة او مأمور الضبط القضائى لاجراء الاستجواب واذا كانت النيابة العامة هى التى تباشره فلا يجوز لها انتداب احد مأمورى الضبط القضائى لذلك (٢) .
الا ان المشرع اجاز الخروج على ذلك حيث قرر للمندوب للتحقيق ان يستجوب المتهم فى الاحوال التى يخشى فيها فوات الوقت متى كان متصلا بالعمل المندوب له ولازما فى كشف الحقيقة .

ثانيا

دعوته محامى المتهم للحضور

يجب فى الجنايات دعوة محامى المتهم قبل اجراء الاستجواب او المواجهة وذلك باستثناء حالتى التلبس والمرعة بسبب الخوف من ضياع

(٢) انظر مرجعنا السابق للمكثور مامون بهامة ص ٦٣٨ .

الأدلة حيث يجوز الاستجواب دون دعوة محامى المتهم للحضور وتقتضى دعوة محامى المتهم للحضور أن يعلن المتهم اسم محاميه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الاقرار أو الاعلان .

والمرشح لم يتطلب شكلا خاصا لدعوة المحامى فقد تتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة ومادام المحقق قد دعا محامى المتهم للحضور فى الموعد المحدد فليس عليه أن ينتظره الى مابعد هذا الوقت كما أنه لايلزم بالاستجابة لطلب المحامى تأجيل الاستجواب .

وليس للمحامى الحاضر مع المتهم أن يتكلم الا اذا اذن له المحقق فاذا لم ياذن له وجب اثبات ذلك فى المحضر وللمحامى أن يعترض على توجيه بعض الاسئلة وأن يبدى ملاحظاته عليها ويثبت ذلك فى المحضر ولكن ليس له أن ينوب عن المتهم فى الاجابة على أسئلة المحقق .

ضمان دعوة المحامى للحضور مقرر لصالح المتهم فيجوز له أن يتنازل عنه كما يجوز له العدول عن هذا التنازل .

ثالثا

اطلاع المحامى على التحقيق

اذا كان المرشح قد ألزم المحقق بدعوة محامى المتهم قبل الاستجواب فى الجنايات فمن الطبيعى السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة حتى يمكن ابداء ملاحظاته للمحقق ويلاحظ هنا عدم التقيد بهذه الضمانه بالنسبة لتحقيق جنایات أمن الدولة .

رابعاً

عدم التأثير على المتهم

يجب أن يكون المتهم عند استجوابه متحرراً من أن ضغط أو تأثير خارجي سواء أكان مصدره المحقق نفسه أو شخص آخر ومواء كان ذلك في صوره وعد أو اكراه مادي أو ادبي .

ويتمثل الوعد في اعطائه الامل في ميزه معينة أو في البراءه ويتمثل الاكراه المادي في - التعذيب - تخدير المتهم أو تنويمه مغناطيسياً أو هجوم الكلب البوليسى عليه . أو استعمال جهاز كشف الكذب أو ارهاق المتهم باستمرار الاستجواب لمدة طويلة مما يؤدي الى التأثير في قواه الذهنية وبالتالي في ارادته ويتمثل الاكراه الادبي في تهديد المتهم أو تحليفه اليمين . ولايعتبر من قبيل الاكراه مجرد خشية المتهم من ضابط الشرطة الذى حضر التحقيق ولا خشية من سلطان الوظيفة ولا الايحاء من الضابط للمتهم بالاعتراف مادام سلطان الضابط لم يمتد الى المتهم بالاذى مادياً أو معنوياً .

وسوف نتعرض لما يلى بالتفصيل :

اولاً : الوعد والاغراء

ثانياً : الاكراه المادي

وفتناول عند التعرض له الى :

١ - تعذيب المتهم

٢- تخدير المتهم

٣ - تنويم المتهم مغناطيسياً

٤ - هجوم الكلب البوليسى على المتهم

٥ - استعمال جهاز كشف الكذب

٦ - ارهاق المتهم باستمرار الاستجواب فترة طويلة

ثالثا : الاكراه الادبى

ونتناول عند التعرض له الى :

١ - تهديد المتهم

٢ - تحليف المتهم اليمين

٣ - استعمال وسائل الحيلة والخدع

اولا

الوعد والاعضاء

الوعد هو تعمد بعث الأمل لدى المتهم فى شيء يتحسن به مركزه ويكون له اثره على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار والاعتراف وليس كل وعد أو اعضاء مبطلا للاستجواب فالوعد أو الاعضاء المبطل للاستجواب هو الذى يكون من الصعب على الشخص العادى مقاومته بحيث يكون من شأنه أن يدفعه الى الاجابة على الاسئلة التى توجه اليه أو يدفعه الى الاعتراف^(١) .

ومثال الوعد والاعضاء الذى يبطل الاستجواب وعد المتهم بعدم محاكمته أو بالعفو عنه أو بالافراج عنه أو بعدم تقديم الاعتراف كدليل ضده فى المحاكمة أو بتخفيف العقوبة التى ستوقع عليه أو التغاضى عن محاكمته عن بعض التهم اذا اعترف ببعضها الآخر أو وعد بعدم المماس بزوجه واولاده أو أى شخص عزيز عليه .

(١) انظر مرجعنا استجواب المتهم للمستشار عدلى خليل ص ١١٩ ومابعدها .

أما إذا كان الوعد أو الاغراء ليس من شأنه أن يدفع الشخص العادى الى اعتراف غير حقيقى فان هذا الوعد أو الاغراء لا يبطل الاستجواب وبالتالي الاعتراف الناتج عنه .

ومثال الوعد أو الاغراء الذى لا يبطل الاستجواب الوعد بمكافأة مالية أو عينية أو بتلطيف معاملته كما وإن التوهم بالوعد لا يبطل الاستجواب فاذا اعترف المتهم نتيجة لامل رواده فى احتمال العفو أو الافراج عنه دون أن يكون ذلك بناء على وعد من المحقق يعتبر الاستجواب صحيحا .

ثانيا

الاكراه المادى

أهم صور الاكراه المادى على ارادة المتهم وحرية اختياره عند الاستجواب هى العنف وتعذيب المتهم ، وتخديره ، وتنويمه مغناطيسيا ، واستخدام الكلب البوليس ، واستخدام جهاز كشف الكذب ، وارهاق المتهم باستمرار الاستجواب فترة طويلة .

١ - العنف وتعذيب المتهم

العنف هو كل قوة مادية خارجه عن المتهم تستطيل الى جسمه ويكون من شأنها تعطيل ارادته ويتحقق الاكراه المادى بأى درجة من العنف ومهما كان قدره طالما أن فيه مساس بسلامة الجسم ويمتوى أن يكون هذا الاكراه قد سبب ألما للمتهم أو لم يسبب شيئا من ذلك .

ومن أمثلة العنف تعذيب المتهم ، أو قص شعره أو شاربه أو طلاء وجهه أو جسمه بطلاء أو هتك عرضه أو دفعه بقوة أو دفعه من ملابس به شدة وتمزيقها أو حبسه وحرمانه من الاتصال بأهله أو حرمانه من الطعام أو الغطاء أو وضعه فى زنزانه مظلمة بمفرده قبل الاستجواب .

فإذا وقع على المتهم عنفا قبل الاستجواب وبسببه كان هذا الاستجواب باطلا ويمتد البطلان الى جميع الادلة المستمدة منه ومن بينها الاعتراف وتعتبر الاحكام الدستورية الاكراه المادى الواقع على المتهم جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية او المدنية فيها بالتقادم كما ان المادة ٢٦ من قانون العقوبات نصت على انه « كل موظف او مستخدم عمومى امر بتعذيب متهم او فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب » .

ويشترط لاستبعاد القول الناتج عن الاكراه المادى ان تكون هناك علاقة سببيه بين الاكراه والقول .

٢ - تخدير المتهم

العقاقير المخدرة هي مواد يتعاطاها الشخص فتؤدى الى حالة نوم عميق وتستمر فترة ثم تعقبها اليقظة ويظل الجانب الادراكى سليما فترة التخدير بينما يفقد الشخص القدرة على الاختيار والتحكم الارادى مما يجعله اكثر قابلية للايحاء فى المصارحه والتعبير عن مشاعره الحقيقية (١) .

ونظر لان هذه العقاقير تقلل من سيطرة الشخص على ارادته وتعطل ملكه الانتباه لديه بحيث تجعله يستسلم فى الكلام بغير قصد مما يشوب ارادته الحرة فانه يحظر على المحقق استعمال العقاقير المخدرة مع المتهم عند استجوابه والحصول منه على اى قول او دليل واذا تم الاستجواب بهذه الوسيلة كان باطلا وكذلك الادلة الناتجة عنه لان هذه الوسيلة تعتبر من قبيل الاكراه المادى التى تعطل ارادة المتهم الحرة . ولايجوز استعمال العقاقير المخدرة على الاطلاق ولو بموافقة

(١) الدكتور آمال عبد الرحيم عثمان « الخبرة فى المبادئ الجنائية
ربالة دكتوراه ص ١٦٢ .

المتهم لان حرية المتهم في ابداء اقواله تتعلق بحقوق الانسان وهى جزء من النظام العام كما لايجوز استجواب المتهم السكران سواء كان سكرًا اختياريًا أو غير اختياري لكون فاقد الشعور والادراك ولضعف سيطرته على ملكة الانتباه لديه .

٣ - التنويم المغناطيسى

التنويم المغناطيسى هو نوع من النوم لبعض ملكات العقل الظاهر يمكن احداثه صناعيا عن طريق الايحاء بفكره النوم وهو يستخدم منذ زمن بعيد فى علاج الامراض النفسية لحمل المريض يعد تنويمه على تذكر اسباب مرضه النفسى ومردده الى وعيه وشعوره والتاثير المباشر فى العقل الباطن وغرس المعتقدات الطبية فيه وبالتالى فان فائدة التنويم تنحصر فى تسهيل وتقوية عملية الايحاء فهو من العلاج بمثابة التخدير فى العملية الجراحية (١) .

وفى حالة التنويم المغناطيسى يضيّق نطاق الاتصال الخارجى للنائم ويقتصر على شخصية النائم وتحجب الذات الشعورية للنائم وتبقى ذاته اللاشعورية تحت سيطرة ذات أجنبية هى ذات النوم المغناطيسى وبذلك تثل الوظيفة الاساسية العقل الانسان .

ومما لاشك فيه ان التنويم المغناطيسى للمتهم يؤثر على ارادته بل يعدمها ويكون امتجوابه اثناء ذلك باطلا وكذلك كل دليل مستمد من هذا الامتجواب اذ ان المتهم فى هذه الحالة يكون خاضعا لتاثير من ينومه فتأتى اجاباته صدى لما يوحى اليه ويعتبر مكرها ماديا على ما ياتيه من افعال واقوال لذلك يحظر اللاتجاء الى التنويم المغناطيسى اثناء التحقيق .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور سامى صادق الملا ص ١٧٤ ومابعدها

ولايجوز للمحقق تنويم المتهم مغناطيسيا حتى ولو كان ذلك بباء على موافقة المتهم فرضا المتهم هنا ليس له أى أهمية قانونية لانه لا يستطيع ان يتنازل عن الضمانات الدستورية التى يجب ان يحيط بدفاعه لانها لاتخصه هو فقط بل تخص المجتمع .

٤ - استخدام الكلب البوليسى

أقرت محكمة النقض مشروعية استخدام الكلب البوليسى كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين وتعرف الكلب البوليسى على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التى يوجب القانون فيها شكلا خاصا ويعتبر استعرا ف الكلب البوليسى على المتهم مجرد قرينة يصح الاستناد اليها فى تعزيز الادلة الاخرى القائمة فى الدعوى ولا تلحق ان تكون وحدها دليل اساسى على ثبوت التهمة قبل المتهم .

وفى حالة ما اذا استجوب المتهم عند تعرف الكلب البوليسى عليه واعترف بالتهمة المسندة اليه فيفرق بين فرضين الاول الاعتراف الاختيارى الارادى وهذا يكون الاستجواب صحيحا وبالتالي الاعتراف صحيحا والفرض الثانى ان يكون الاعتراف وليد الخوف والرعب نتيجة هجوم الكلب البوليسى فان هذا الاستجواب يعتبر باطلا وكذا الاعتراف يعد باطلا .

ويرى الدكتور سامى صادق الملا ان استخدام الكلاب البوليسية للاعتراف على المتهمين يعتبر وسيلة من وسائل الاكراه تبطل الاعتراف الصادر من المتهم سواء هجم الكلب البوليسى على المتهم ومزق ملابسه واحداث به اصابات او لم يهجم عليه اطلاقا اذ يعتبر استخدام الكلاب البوليسية وسيلة من وسائل الاكراه الادبى او التهديد التى تمس نفعية المتهم ويتوافر التهديد على نحو ضمنى عن طريق الجو الارهابى الذى يحدثه وضع المتهم مع آخرين ومرور الكلب البوليسى ومديره امامهم للتعرف على الجانى وهذا الجو الارهابى يفقد اعتراف المتهم حتى ولو لم يهجم عليه الكلب البوليسى .

٥ - استعمال جهاز كشف الكذب

جهاز كشف الكذب هو جهاز أعد لرصد الاضطرابات أو الانفعالات النفسية التي تعتري المتهم إذا أثرت أعصابه أو نبهت حواسه لاي مؤثر قد يتأثر به كالخوف أو الخجل أو الشعور بالمسئولية أو الجرم ويقوم الجهاز برصد كل التغيرات التي تحدث في النفس وضغط الدم ودرجة مقاومة الجلد عند سريان تيار كهربائي ضعيف فيه .

وان صح الالتجاء لمثل هذه الوسائل في الأغراض العلاجية الا أنه لايجوز استعمالها للكشف عن الحقيقة في الخصومة الجنائية لأنها تعامل الإنسان على أنه محل تجربة في معمل وهي تهلب الإنسان شعوره وتحطم إرادته الواعية كما وأنه يتنافى مع قاعدة حق المتهم في الصمت ويعد مجرد اجراء لاثبات التهمة بل آداة من أدوات الاتهام (١) ومن ثم لا يجوز استعمال هذه الوسائل عند استجواب المتهم ولايعول على نتائجها سواء كان استعمالها كرها عن المتهم أو برضائه .

ويرى البعض أنه لامانع من استعمال سلطة جمع الاستدلالات لجهاز كشف الكذب لكي تسترشد به في تقصيها الحقيقة وبحثها عن المتهم الحقيقي أو جمع الأدلة الكافية ضده دون أن تقدم نتائجها الى القضاء .

٦ - إرهاق المتهم باستمرار استجوابه لفترة طويلة

قد يلجأ المحقق الى إرهاق المتهم بالاستجواب المطول حتى يضعف معنوياته ويقلل من حدة انتباهه أثناء الاجابة فيجمله على الاعتراف أو الادلاء باقوال ليست في صالحه ولاشك أن الاستجواب المطول يرهق المتهم ويستنفد قواه ويؤثر في إرادته ولذلك تبطل الاعتراف الصادر منه أثناء أو عقب هذا الاستجواب وليس هناك معيار زمني لطول

(١) الأستاذ فتحي سرور ص ٨٣٤ ومابعدها .

الاستجواب والعبرة بما يؤدي اليه من التأثير في قوا المتهم الذهنية على اثر ارهاقه .

ثالثا

الاكراه الادبى

ويتخذ الاكراه الادبى عدة صور منها التهديد وتحليف المتهم اليمين واستعمال وسائل الحيلة والخداع مع المتهم .

١ - تهديد المتهم

التهديد هو ضغط شخص على ارادة آخر لتوجيهها الى سلوك معين ويتميز بامرین صدره عن انسان وصدوره بقصد الحمل على فعل او امتناع عن فعل والاكراه هنا ينقص من حرية الاختيار لانه ينذر بالشر اذا لم يوجه الخاضع له ارادته الى السلوك المطلوب منه .

ولايجوز للمحقق ان يستعمل التهديد مع المتهم عند استجوابه والا وقع الاستجواب باطلا ومما ينتج عنه من أدلة مستمدة منه ومن بينها الاعتراف .

وصور التهديد المبطل للاستجواب منها تهديد القاتل بالشنق او الضرب بالرصاص او تهديد المتهم بالقبض على زوجته او والدته او أى شخص عزيز لديه او تهديده بهتك عرضه او بحرمانه من الطعام او بتسليمه لاهل القتل للانتقام منه .

٢ - تحليف المتهم اليمين

لايوجد نص صريح فى القانون يحرم تحليف المتهم اليمين الا ان المبتقر عليه تحريم هذا الاجراء ويطلان الاعتراف المترتب عليه فاذا وجه للمتهم اليمين وحلفها فان ذلك يعتبر من قبيل الاكراه المعنوى

على ذكر الحقيقة وهو ما يترتب عليه بطلان الاستجواب وجميع الأدلة المستمدة منه وهذا البطلان متعلق بالنظام العام ومن ثم فلا يجوز للمتهم أن يتنازل عنه .

٣ - استعمال وسائل الحيلة والتدليس

لا يجيز القانون استعمال وسائل الحيلة والخداع عند استجواب المتهم ولو كان الوصول الى الحقيقة متعذرا بدون استعمالها لان الحيلة تنطوي على نوع من التدليس الذى يوقع المتهم فى الغلط فيعيب ارادته وطالما كانت ارادته معيبة وقت الاستجواب فان هذا الاستجواب يقع باطلا وجميع الأدلة المستمدة منه ويشترط وجود علاقة سببية بين الحيلة غير المشروعة وبين الأدلة المستمدة من هذا الاستجواب ليتحقق البطلان .

ومن أمثلة التحايل الغير مشروع ان يوهم المحقق المتهم اثناء استجوابه بأن شريكه فى الجريمة قد اعترف أو شخصا معينا شاهده وهو يرتكب الجريمة أو اتهامه بوجود أدلة معينة .

المبحث الثالث

بطلان الاستجواب

لم يضع المشرع لبطلان الاستجواب والمواجهة نصا خاصا ومن ثم تخضع مخالفة ضمانات الاستجواب للقواعد العامة في البطلان ولما كان قصر الاستجواب على سلطة التحقيق أمر يتعلق بالولاية وكان ضمان عدم التأثير على المتهم أمر يتعلق بحرية الدفاع وكلا من الولاية وحرية الدفاع تتعلق بالنظام العام فانه يترتب على مخالفة أيهما البطلان المطلق فلا يصححه قبول الخصوم ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب (١) .

أما الضمان المتعلق بدعوه محامي المتهم أن وجد وما يترتب عليه من ضرورة السماح له بالاطلاع على التحقيق فهو ضمان يتعلق بمصلحة جوهرية ويترتب على مخالفته بطلان الاستجواب بطلانا نسبيا فيجب الدفع به أمام محكمة الموضوع ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ويترتب على بطلان الاستجواب بطلان الآثار التي تترتب عليه كالاعتراف والأمر بالحبس الاحتياطي دون ما سبقه من إجراءات أو مالحقه ولم يكن مترتب عليه .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتورة فوزية عبد الستار ص ٣٥٧ وما بعدها

أحكام محكمة النقض

في الاستجواب

أولاً : تعريف الاستجواب

ثانياً : ضمانات الاستجواب

ثالثاً : بطلان الاستجواب

اولا

تعريف الاستجواب

- تعريف الاستجواب : هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام المساقاة عليه دليلا ليسلم بها أو يدحضها - سؤال المحكمة للمتهم عن صلتة بشخص ادعى أنه ترك بجواره لفافة المخدر لا يعد استجوابا ولا يرد عليه الحظر .

الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها . ولما كان البين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها سألته عن صلتة بالشخص الآخر الذى يدعى الطاعن أنه ترك بجواره لفافة وعن اسم ذلك الشخص ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن فى التهمة المسندة اليه ، فان هذه المناقشة لاتعد فى صحيح القانون استجوابا ولا يرد عليها الحظر ولاتحتاج الى اقرار سكوتى فى قبولها أو اعتراض على اجرائها .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ ص ٢٣ ص ٣٦٩)

- الدفع ببطلان الاجراءات المبنى على استجواب المحكمة للمتهم - سقوطه اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا .

من المقرر ان حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات المبنى على ان المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه لان ذلك يدل على ان مصلحته لم تتأثر بالاستجواب . واذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن مناقشة المحكمة للطاعن تمت باختياره فى حضور محاميه الذى لم يعترض على هذا الاجراء فانه لايجوز له أن يدعى ببطلان الاجراءات .

(طعن رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ ص ٢٣ ص ٣٦٩)

الاستجواب معناه • مناقشة المتهم تفصيلا في أدلة الدعوى اثباتا
أو نفيا •

تنص المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الاولى على انه « لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك » بما مفاده ان الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الادلة القائمة في الدعوى اثباتا أو نفيا اثناء نظرها سواء كان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو المدافعين عنهم - لما له من خطورة ظاهرة - لا يصح الا بناء على طلب المتهم نفسه يبدية في الجملة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الاصلى في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة - واذا كان ذلك - وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة استجوابه فيما نسب اليه بل اقتصر على انكار التهمة عند سؤال عنها وهو لا يدعى في طعنه ان المحكمة منعت من ابداء اقوال او دفاع ، فان ما ينعاه على الحكم من اخلال بحق الدفاع بقاله ان المحكمة لم تقم من تلقاء نفسها باستجوابه في التهمة المسندة اليه يكون غير سديد •

(طعن ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٧٩ من ٣٠ ص ٦٨٥)

سؤال المحكمة الذى لا يعد استجوابا :

ما توجهه المحكمة الى المتهم من أسئلة عن سوابقه لا يعدو استجوابا بالمعنى الذى قصده الشارع في المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية، وانما هو استعلام بما ورد في صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى •

(طعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ١٩٩)

سؤال المحكمة للطاعن عن هيلته بالشخص الآخر الذى يدعى الطاعن انه ترك بجواره اللقافة وعن اسم ذلك الشخص ، فان هذه

المنافشة لاتعد في صحيح القانون استجوابا ولايرد عليها الحظر ولاحتجاج الى اقرار سكوتى في قبولها او اعتراض على اجرائها .

(طعن ١١٨ لسنة ٤٢ قى جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٣٦٩) .

اذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان المتهم فى دعوى الجئحة المباشرة المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المسنده اليه فانكرها وقال انه لم يات شيئا مما اتهم به ، ثم قال محاميه ان لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها امام المحكمة المدنية ثم اخذت المحكمة بهذا الدفع فانه لايقبل من المدعى بالحق المدنى ان يطعن فى هذا الحكم بمقولة ان المتهم لم يتقدم بالدفع الا بعد ان تكلم فى موضوع التهمة ، اذ المتهم وقد فوجيء بالسؤال عن تهمته لم يكن فى وسعه الا ان يجيب ، ومحاميه قد بادر الى ابداء ذلك الدفع على اثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدنى لم يبد منه وقتئذ اعتراض على ان الدفع لم يبد فى الوقت المناسب ، ومتى كان الامر كذلك فان استخلاص المحكمة ان المتهم لم يتنازل عن الدفع قبل ابدائه يكون سائغا .

(جلسة ١٥ / ١ / ١٩٤٥ طعن رقم ٦٤ سنة ١٥ ق مجموعة القواعد

القانونية فى خمس وعشرون عاما ص ٦١٢ قاعدة ٧٦) .

عدم سؤال المتهم عن التهمة لايبطل المحاكمة :

عدم سؤال المتهم عن التهمة المسنده اليه لايبطل المحاكمة مادام فى مقدورة ان يتكلم عندما يكون ذلك فى صالحه .

(طعن ١٤٦٠ لسنة ٢٦ قى جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ١٩٠) .

الاستجواب المحظور قانونا فى طور المحاكمة . ضرورة موافقة المتهم . قاعدة حظر الاستجواب شرعت لمصلحته .

ان الاستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالادلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندھا

ان كان منكرا للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف . واذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهن الطاعنة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيلاً لما أبدينه أمامه واعتراف من اعترفت منهن في حقها وحق غيرها من المتهمات في نطاق ادلائها بأقوالها مما لا يعد استجواباً ولا يخرج عن حدود مانيط بأمور الضبط القضائي فان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون سديداً .

(طعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ من ٢٣ ص ١٣٦٧) .

من المقرر أن القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم إلا اذا قبل ذلك ، فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها أما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه على استجوابه واجابته على الاسئلة التي توجهها المحكمة اليه ، فاذا ما أجاب المتهم بمحض اختياره ، على ماتوجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالامتجواب وبالتالي فلا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات . ولما كان اعتراض ما - سواء كان من الطاعن أو من المدافع الحاضر معه - لم يثبت بمحضر الجلسة ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد بطلان استجوابه لا يكون له محل .

(طعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ من ٢٢ ص ٤١٧)

استجواب المتهم الاجنبى :

الاصل ان الاجراءات قد روعيت ، كما أن الاصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة وهي اللغة العربية مالم يتعذر على المحكمة مباشرة الاجراءات دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، واذا خلا محضر الجلسة

مما ينبىء عن حاجة المحكمة أو الطاعن الذى يوجه الفاظ الاهانة باللغة العربية الى ذلك ، فان هذا النص يكون غير مديد .

(طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩ من ٣٠ ص ٧٦٢) .

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة واجهت الطاعن بالتهمة المسندة اليه فاجاب باللغة العربية ولم يدع انه لم يفهم مضمون ما واجهته به المحكمة ، ولم يثر الطاعن أو المدافع عنه شيئاً عن صحة أو بطلان اجراءات التحقيق الابتدائى امام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثاره شئ من ذلك لاول مرة امام محكمة النقض .

(طعن ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٧١ من ٢٣ ص ٤٨٧)

ان الاستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالادلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها ان كان منكراً للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف . واذ كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ما اثبتته مأمور الضبط القضائى فى محضر ضبط الواقعة من اقوال المتهمات بما فيهن الطاعنة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيلاً لما اُبدية أمامه واعتراف من اعترفت منهن فى حقها وحق غيرها من المتهمات فى نطاق ادلائها بأقوالها مما لا يعد استجواباً ولا يخرج عن حدود ما ينيط بمأمور الضبط القضائى فان ماتثيره الطاعنة فى هذا الصدد لا يكون سديداً .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٣٦٧) .

المواجهة كالاستجواب . من اجراءات التحقيق . يحظر قانوننا على مأمور الضبط القضائى اجراؤها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه ساق واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة الاشتراك في السرقة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدله من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . أما ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهته بباقي المتهمين . فلما كان من المقرر أن المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المنحطور قانونا على مأمور الضبط القضائي اتخاذها ، وانه لا الزام على الحكم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان ، فان هذا النعى من الطاعن يكون غير سديد .

(طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ ص
١٠١٢) .

المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المنحطور على مأمور الضبط اتخاذها ، ومن ثم فان ماتثيرة الطاعنة بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهتها ببقية المتهمات هو دفع ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(طعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص
١٠٥٣) .

لم توجب المادة ١٢٣ اجراءات على المحقق أن يفصح عن شخصيته للمتهم .

لما كان النعى بخطأ الحكم في الاسناد حين رد على الدفاع ببطلان الاعتراف لصدوره قبل أن يكشف وكيل النيابة المحقق عن شخصيته بما يناقض هذا الثابت بالاوراق ، مردودا بأن الفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت أقواله في المحضر » ومفاد ذلك أن المحقق هو الذي يتثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون واجبا على المحقق

أن ينهى عن شخصيته كما لم يرتب بطلاناً لاغفاله ذلك ، طالما أن الذى أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو مالايمارى فيه الطاعن ، ومن ثم فلا يجديهِ رُمى الحكم بالخطأ فى الاسناد فى هذا المقام اذ أن من المقرر أنه لايعيب الحكم الخطأ فى الاسناد - بفرض صحته - طالما أنه لا أثر له فى منطقة ولا فى النتيجة التى انتهى اليها .

(طعن ٣١١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ من ٢٩ من ٦١٩) .

مضى كان الاقرار الذى حرره الطاعن بخطة باللغة الانجليزية كان ضمن اوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة ولم ينازع الطاعن أو محاميه فى صحته أو يدفع ببطلان الدليل المستمد منه - على ما جاء فى وجه النعى - أو يبدى أنه فى حاجة الى ترجمته الى اللغة العربية ليعلم فحواه أو يناقشه ، فلا تثريب على المحكمة اذا كانت قد استندت اليه فى ادانة الطاعن ولا تأثير لذلك فى سلامة حكمها .

استجواب المتهم الاصم والابكم :

ادراك المحكمة لمعانى اشارات الاصم والابكم أمر موضوعى يرجع اليها وحدها فلا تعقيب عليها فى ذلك ، ولا تثريب أن هى رفضت تعيين خبير ينقل اليها معانى الاشارات التى وجهها المتهم اليها ردا على سؤال عن الجريمة التى يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم فى طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما اراده من انكار التهمة المسندة اليه ، وفضلاً عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى فى ذاته لانتظام امور الدفاع عنه وكفالتها ، فهو الذى يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من اوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط .

(طعن ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ من ١١ من ٨٤٨)

ادراك معانى اشارات الاصم الابكم موضوعى •

لما كان الثابت بمحضر الجلسة ان المجنى عليه قد شهد بالإشارة بما يفيد أن المتهم ضربه بمكين فإن إدراك المحكمة لمعانى الاشارات أمر موضوعى يرجع اليها وحدها فلا معقب عليها فى ذلك ، ولا تثريب ان هى رفضت تعيين خبير ينقل اليها معانى الاشارات التى وجهها المجنى عليه لها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع الطاعن فى طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالفا لما اشار به الشاهد ، ومادام هذا الطلب قد قصد به بمجرد التفاهم بين المحكمة والشاهد دون أن يمتد الى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير فى نتيجة الفصل فلا يعد من الطلبات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بالرد عليها فى حالة رفضها •

(طعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ س ٣١ ص

٣٠٧) •

حدوث عاهة عقلية او جنون للمتهم وقت الاستجواب او المحاكمة :

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بمدوناته - فى مجال تقديره للعقوبة التى تستحقها الطاعنة - « انه ثبت للمحكمة من التقارير الطبية العديدة المتعلقة بحالتها الصحية وخاصة التقرير المؤرخ ٢/٢٥ ١٩٧٤ والذي يستفاد منه أن بالكشف الطبى عليها أثناء وجودها بمصحة النيل للأمراض العصبية والنفسية ، ثبت منه من الناحية العضوية انها تعاني ... ومن الناحية النفسية أنها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية فى هيئة اضطراب وظيفى فى الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامة » • ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « اذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله ، طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود اليه رشده ، ويجوز فى هذه الحالة لقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة

العامة أو مستشار الاحالة أو المحكمة المنظورة أمانها الدعوى اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ، اصدار الامر بحجز المتهم فى احدى المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن يتقرر اخلاء سبيله « فقد كان لزاما على المحكمة مادامت قد اطمأنت - على ما افصحت عنه فيما تقدم بيانه - الى التقارير الطبية المتعلقة بحالة الطاعنة الصحية واخصها التقرير المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٤ - وهو لاحق على رفع الدعوى - الذى يستفاد منه أن الكشف الطبى عن الطاعنة اثناء وجودها بمصحة للأمراض العصبية والنفسية اثبت أنها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحويلية النفسية فى هيئة اضطراب وظيفى فى الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامة ، كان عليها أن تثبت - عن طريق المختص فنيا - من أن هذا الذى تعاني منه الطاعنة لا يعد عاهة فى عقلها تجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها ابان المحاكمة ، ولا يعفى المحكمة من القيام بواجبها هذا كون الطاعنة قد مثلت بين يديها ومعها محامون تولوا الدفاع عنها فى موضوع الجرائم التى اديننت بها ، وذلك لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الاول فى الدفاع عن نفسه فيما هو مسند اليه ، فلا تسوغ محاكمته الا اذا كان فى مكنته هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن يسهم معه محاميه - الموكل أو المنتدب - فى تخطيط الملوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية ، اما والمحكمة قد قعدت عن النهوض بذلك الواجب وخلا حكمها فى الوقت ذاته مما ينفى طروء عاهة فى عقل الطاعنة .. رغم اصابتها بحالة الاكتئاب مع الاضطراب الوظيفى فى الذاكرة والاحساسات التى سجلها الحكم - او مما يثبت زوال هذه الحالة عنها ، فان الحكم يكون منطقياً على اخلال بحقها فى الدفاع وقصور فى البيان يتسع لهما وجه النعى ، اذ كلاهما مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى التزام الحكم للقانون والفصل فيما هو مثار بشأن انطباق الحكم الوارد بالفقرة الاولى من المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة البيان ، الذى يلزم محكمة الموضوع بوقف محاكمة لطاعنة حتى يعود اليها رشدها - دون توقف على ارادة المدافعين عنها

ولا على طلب تصريح منها - وذلك فيما لو ثبت من حالتها الصحية الموصوفة في الحكم انها غير قادرة على الدفاع عن نفسها بسبب عاهة في عقلها طرات بعد وقوع الجريمة - لما كان ماتقدم ، فان الحكم يكون معيبا بما يهتوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث في ما تثيره الطاعنة في طعنها .

(طعن ١٣٣ سنة ١٩٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ من ٢٩ ص ٥٤٦) .

المتهم هو دباحب الشأن الاول في الدفاع عن نفسه ، وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنائيات وأجازة ذلك في مواد الجرح والمخالفات الا لمعاونته ومساعدته في الدفاع فحسب ، وبالتالي فاذا ما عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المبنية له ، فانه ولو ان مسؤوليته الجنائية لاتتقط في هذه الصورة ، الا انه يتعين ان توقف اجراءات التحقيق او المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود اليه رشده ويكون في مكانته المدافعة بذاته عن نفسه فيما اسند اليه وان يسهم مع موكله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو تمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية .

(طعن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ من ٢٦ ص ٥٨٠)

ان القانون وان كان قد حظر استجواب المتهم الا بناء على طلبه فان هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته هو ، فله ان يتنازل عنها اما بطلبه صراحة من المحكمة ان تستجوبه واما بعدم اعتراضه على الاستجواب والاجابة على الابطال التي توجهها اليه . وقد اهتقر قضاء هذه المحكمة على ان المتهم اذا ما اجاب بمحض اختياره على ما توجه اليه المحكمة من أسئلة دون ان يعترض المدافع عنه فذلك منه يدل على ان مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي لايجوز له ان يدعى البطلان في الاجراءات ، واذا كان محضر الجلسة لم يثبت به ان المتهم او المدافع عنه قد اعترض على الاستجواب بل كان الحكم - وهو يكمل

محضر الجلسة - قد ذكر صراحة أن المتهم لم يعترض على الاستجواب فلا يقبل من هذا المتهم أن يطعن على الحكم في خصوص ذلك .

(جلسة ١١/٢٧/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٥٩ سنة ١٥ ق مجموعة

القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠٢ قاعدة ٧٩) .

الاستجواب الذى يحظره القانون فى المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات هو مناقشة المتهم على وجه مفصل بمعرفة المدافع عنه والنيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمحكمة فى التهمة الموجهة اليه وظروف ارتكابها ، ومجابهته بأدلة الإثبات القائمة عليه . ومناقشته فى كل ما يجيب به للوصول منه بناء على ما يصدر على لسانه هو إلى حقيقة ما وقع . وهذا الاستجواب الذى يماثل تماما مناقشة الشهود هو الذى لا يجيزه القانون إلا بناء على طلب المتهم . أما توجيه بعض أسئلة من المحكمة إلى المتهم للاستفسار عن بعض نقاط متعلقة بأدلة الثبوت فجازر بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التى تقول « وأذ ظهر فى أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضى منه الالتفات إليها وترخص له فى تقديم تلك الإيضاحات » . ولا يؤثر فى ذلك أن يكون توجيه هذه الأسئلة عند البدء فى نظر الدعوى ، قبل سماع الشهود وقبل المرافعة والمناقشة ، مادام سببه سبق اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى المعروضة عليها لامتثال ما ترى استخلاصه منها للمتهم أو عليه . كذلك لا يؤثر أن لا تطلب المحكمة إلى المتهم الالتفات المشار إليه ، لأن هذا الالتفات من واجب المتهم فى حق نفسه ، فإغفاله له من جانب المحكمة لا يمكن أن يترتب عليه البطلان بعد أن يكون المتهم قد أجابها طواعية واختيارا دون أن يبدو منه أو من المدافع عنه أى اعتراض ، وأذن فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة سألت المتهم عن تهمته فأنكرها وقص روايته عن الحادث فوجهت إليه بعض أسئلة فاجاب عليها دون اعتراض من أحد ، فلا يقبل النعى عليها بأنها خالفت حكم المادة ١٣٧ المذكورة » .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ طعن رقم ٢١٥ سنة ١٦ ق مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠١ قاعدة ٧٢) .

الاستيضاح الذي لا يندرج في مفهوم الاستجواب :

الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليميا بها أو دحضاً لها بهذا والبين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها إنما هالته عن صلة المتهم الثاني في الدعوى بالمخبر ، وهل هو مدير له أو كاتب فيه ، ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن في التهمة المسندة اليه . ومن ثم فإن هذه المناقشة لاتعد في صحيح القانون استجوابا ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج الى اقرار سكوتي في قبولها أو اعتراض على اجرائها .

(طعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ ص ١٧ من ٢٧٣)

ان المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات على ما يبين من عباراتها ، قد تحدثت عن أمرين : استجواب المتهم واستيضاحه . فالاستجواب هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الادلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في اثناء نظرها ، مهوء كان ذلك من المحكمة أو من المحامي عنه أو من المدعى بالحقوق المدنية أو من المسئول عن هذه الحقوق . وهذا لما له من الخطورة الظاهرة غير جائز الا بناء على طلب من المتهم نفسه يتقدم به ويبيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . اما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر اثناء سماع أدلة الدعوى والمرافعة فيها وعما يرى تحقيقا للعدالة سماع كلمته في شأنه قبل الاخذ به عليه أولا . وهذا يجوز للمحكمة أن تتقدم به فتطلب الى المتهم أن يبيد لها ملاحظاته اذا ما اراد .

(جلسة ١٩٤٥ / ١٢/ ١٧ طعن رقم ١٤٣٥ سنة ١٥ ق مجموعة القواعد في خمس وعشرون عاما ص ١٠١ قاعدة ٧١) .

استجواب المحكمة للمتهم في حالة اعترافه امامها بالتهمة :

لا نزاع في أنه لايجوز للمحاكم استجواب المتهم الا اذا طلب هو هذا الاستجواب ، فكل ما لها هو أن توجه اليه التهمة فان اعترف بها وصح اعترافه لديها تحكم عليه طبقا للقانون ، وان أنكر فليس لها الا أن تلفته الى الوقائع التي ترى لزوم استجلائها لظهور الحقيقة وترخص له في تقديم مايريد من الايضاحات غير أن تحريم الاستجواب لم يقرر الا لمصلحة المتهم فله أن يتنازل عنه ويطلب استجوابه اذا رأى هو ان في استجوابه مصلحة له ، واذا أجاب المتهم على أسئلة المحكمة راضيا مختارا ولم يعترض الدفاع على ذلك عد تنازلا عن التمسك بما ينهى عنه القانون في هذا الشأن ولا يستطيع بعد ذلك ان يدفع ببطلان الاجراءات .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٢٣ طعن ١٠٠٥ سنة ٤ ق مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠٢ قاعدة ٧٪) .

اذا مهالت المحكمة المتهم عما نسب اليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفصيلات الحادثة فناقشته المحكمة في اعترافه فاجابها على ما وجهت اليه من الاسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا مخالفة للقانون فيما فعلت بل هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سؤال المتهم عن تهمته اجمالا ويحولها الحق في الاخذ باعترافه اذا اقتنعت به ولايتم ذلك الا باستيضاح المتهم عما غمض في اعترافه .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٩ طعن ١٨٤٦ سنة ٣ ق مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠٣ قاعدة ٨١) .

ثانيا

ضمانات الاستجواب

الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختياريًا وصادرا عن

ارادة حرة وقت الاستجواب .

من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل اثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائننا ما كان قدره .

(طعن رقم ٥١٢٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩ لم ينشر بعد ، طعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ من ٣١ ص ٨٠٠ ، طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ٨٠٥) .

الاعتراف يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائننا ما كان قدره ، والاصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهمين والاصابات المقلوبة بحصولها لاكراههم عليه ونفى قيامها في استدلال سائغ أن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه .

(طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ من ٢١ ص ٨٩٠) .

إذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا ، تعين اطراح الاقاويل التي جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأى وجه ، ولا يباح التعويل على هذه الاقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو اكراه أيما كان قدره من الضوولة ، أما إذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الاخذ بتلك الاقاويل .

(طعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ من ٢٠ ص ١٥٠٦) .

من المقرر أن الاعتراف يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائننا ما كان قدره ، ومن ثم كان يتعين على المحكمة الاستتافية وقد فتح امامها ببطلان الاعتراف وقدم لها الدليل عن وجود اصابات بالطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه وتبحث هذا الاكراه وسببه

وعلاقته بالاقتوال التي قيل بصورها منه ، اما وقد نكلت عن ذلك فان حكمها يكون قاصرا متعينا بنقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ من ١٦ ص ٢٩٨) .

يجب ان يكون التهديد او الخوف وليد امر غير مشروع .

من المقرر ان الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختياريًا ، ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت التهديد او الخوف ، وانما يجب ان يكون التهديد او الخوف وليد امر غير مشروع ، فلا يكفي التذرع بوجود المقر في السجن تنفيذًا لحكم صادر ضده ، حتى يتحلل من اقراره ، متى كان حبسه وقع صحيحًا وفقا للقانون .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ٩٠٥)

ان مجرد وجود المتهم في السجن تنفيذًا لحكم ، لا اثر له في صحة اغترافه .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ٩٠٥ مالف الذكر) .

الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختياريًا ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد او الخوف ، انما يجب ان يكون التهديد والخوف وليد امر غير مشروع فلا يكفي التذرع بالخوف من القبض او الحبس حتى يتحلل المقر من اقراره اذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين وفقا للقانون .

(طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦ من ٨ ص ٣٨٨)

من المقرر ان الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختياريًا ، ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه او التهديد او الخوف

الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . والاصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائغ أن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه . ولما كانت المحكمة قد هلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب « الكلب البوليسى » عليهما واعترف الطاعن الاول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحت الدفع ببطلان اعترافه استنادا الى تفاهة الاصابة المتخلفة به وإن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصاباتهما ، فان حكمها يكون عندئذ قاصرا متعينا نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة أخرى اذ أن الادلة في المواد الجنائية متباعدة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ من ١٦ ص ٧٣٩) .

الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، أما مايثيره الطاعن من بطلان ذلك الاعتراف بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية (١) فانه لاجدوى له من اثارها ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده فى الفصل التامع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولايترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للاجراءات ، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل الى محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٢ ص ٣٢٤) .

استناد الحكم في القضاء بالادانة الى ما قرره الضابط من أن الطاعن قد اعترف له بحيازته الاسلحة المضبوطة يكفى وحده لحمل قضائه طالما أن المحكمة قد اطمأنت الى هذا الاعتراف وصدفته . ولا يؤثر في ذلك ما يقول به الطاعن من أن الاعتراف المذكور كان مبعثه الخوف من الاعتداء والاهانة مادام أنه لا يدعى أن هذا الخوف كان وليد امر غير مشروع .

(طعن ١١٢٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ من ١٣ ص ٦٦٠)
لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير ما يدعيه المتهم من أن أقواله انتزعت منه بطريق الاكراه .

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع بطريق الاكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لامعقب عليها . ولما كانت المحكمة بعد أن استعرضت وقائع الدعوى ومجرياتها والمراحل المختلفة التي ردد فيها الطاعن اعترافه وظروف ادلائه به ، أفصحت عن اطمئنائها الى أن هذا الاعتراف إنما كان عن طوعية واختيارا ولم يكن نتيجة أي اكراه واقتنعت بسلامته وصحته فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لاعادة الجدل في تقدير الدليل مما لاتجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٦٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ ص ٣٦٧) .

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الامةبتلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .
فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى

اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحقق أنه اعترف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه نفسه له أن يأخذ به ، وهو في ذلك لايكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ من ١٣ ص ٧٠ ، طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ ص ٥٧) .

تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف . جنائية . تقدير المحكمة أن المكتوب الذي حرره المتهم اعترافا بجنائية تخابر وليد جريمة تعذيب موضوعي .

لما كان الحكم قد أشار الى أن ما قرره المجنى عليه عن ضبطه في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا ، بتاريخ ٦٥/٧/٢١ أو عند استجوابه لايرقى الى مرتبة الاعتراف بجريمة التخابر ، ولايخرج في مجموعة عن اقراره بالتكليف الصادر له من المسؤولين بالاتصال بالهجرة الامريكية وتبليغهم بما يحدث عليه من معلومات دون ثم اشارة مما قدمه هو من معلومات الى ضابط المخابرات الامريكية حتى يمكن تقويمها من حيث مدى مماسها بمركز البلاد ، وذلك على نقيض اقراره الكتابي الذي تضمن بامتنافاضه كل ما دار بينه وبين الضابط الامريكي مطابقا في ذلك فحوى التهجلات الصوتية التي كانت في حوزة جهاز المخابرات وتراخى تقديمها الى ما بعد تقديم هذا الاقرار لتحصيلها عن البطلان ، وهو ما يؤكد قاله المجنى عليه بأنه كان يدون ما يملأ عليه ، حتى أعجب هذا الاقرار لايتفق سواء من حيث مظهره وطريقه كتابته وما حواه باطناب مع القول بأنه كان تسجيلا لتوبه أو التماسا لصفح ، وقد خلص الحكم مما أسلفه من الظروف والقرائن الى القول « ان الالتماس المذكور ضاهو في حقيقته الا اقرارا صريحا لا لبس فيه من المجنى عليه - المتهم في القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ جنائيات أمن دولة - على نفسه باتصاله بأجنبي ومده بمعلومات اعتبرها الحكم الصادر في القضية المذكورة ضارة بالمركز السياسي والدبلوماسي والاقتصادي

والحرى للبلاد ، مما يعتبر نصا على اقرار الجريمة وليس قاصرا على واقعة التكليف والعلم دون غيرهما ، وقد وصفه الحكم المذكور بأن المجنى عليه يعترف فيه صراحة بكل ما حدث بينه وبين وهذا دليل قد جاء على لسانه بأنه كان يتخابر ولا يعتقد في هذا المقام بما قرره المجنى عليه من أن السبب في تعذيبه كان بقصد ألا يذكر علم المسؤولين باتصالاته طالما أنه قد ثبت للمحكمة أن فكرة تحرير الاقرار لم تنبع أصلا من المجنى عليه وإنما كانت بناء على طلب المتهم الاول « الطاعن » على أن يكون في صورة التماس الى الرئيس السابق وأن المجنى عليه لم يحرره طواعيه واختيار بمطلق إرادته وإنما كان تحريره له رضوخا منه ودفعاً لما وقع عليه من تعذيب لم يطقه ثم بأمر المتهم الاول الذى يعلم بالاتهام المسند الى المجنى عليه ، لما كان ذلك وكان توافر القصد الجنائى مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكثف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فان الحكم المطعون فيه يكون ، للأسباب السائفة التي أوردها - استخلاصا من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها قد أصاب صحيح القانون إذ دان الطاعن بجناية الامر بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف وهو ما لا محل معه من بعد للتحدى بأن ما اقره هو جنة استعمال القسوة التي سقطت بالتقادم .

(طعن رقم ١٢ السنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ ص ٤٥٧)

حضور محامى مع المتهم عند استجوابه بمعرفة النيابة لاينفى

حصول التعذيب .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أن أورد ما جاء في المحضر رقم ١ لسنة ١٩٦٥ حصر تحقيق نيابة غرب الاسكندرية الذى طلب الدفاع عن الطاعن ضمه لما تضمنه من وقائع التعذيب والاكره التى تعرض لها الاشخاص الذين سئلوا فى ثكنات « مصطفى كامل » بمعرفة المباحث العسكرية قال ما نصه : « وحيث أنه وإن كانت المحكمة قد أمرت بضم المحضر الادارى الخاص بواقعة شروع « محمد يحيى رضوان » فى الانتحار وما جاء فى ذلك المحضر على لسان المستجوبين بأن التحقيقات أجريت فى بادىء الامر فى مقر المباحث العسكرية على أن التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة قد اتضح منها أن محامين حضروا فيها ساعة استجواب موكلهم بل كان منهم من صرح له بمناقشة الشاهد حتى يقول وفى حرية ولهذا تطمئن المحكمة الى التحقيقات وما ورد فيها معبرا عن الحقيقة والواقع . وقد شهد الشهود بمضمون تلك الشهادات أمام هذه المحكمة بما يطمئن الى صدق أقوالهم » . وهذا الذى ذكره الحكم لايصلح ردا على ما دفع به الطاعن من حصول الاكره ، لانه لم يبين ما اذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا أم لا ، فاذا كانت الاولى، تعين اطراح الاقاويل التى جاءت على ألسنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا له بأى وجه لانه لايصلح التعويل على هذه الاقاويل ولو كانت صادقة مطابقة لحقيقة الواقع متى كانت وليدة تعذيب أو اكره أيا كان قدره من الضوولة ، أما اذا كانت الثانية صح الاخذ بها . كما أن حضور محامين فى تحقيق تجربة النيابة العامة فى الثكنات التى شهدت وقائع التعذيب لاينفى أنها وقعت .

(طعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ص

١٠٥٦) .

حضور المحامى التحقيق الذى تجريه النيابة . وعدم ملاحظة وكيل النيابة المحقق وجود اصابات ظاهرة بالمتهم لاينفى وجودها .

الاعتراف يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكره كائنا ما كان قدره ، والاصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث

الصلة بين اعتراف المتهمين والاصابات المقول بحصولها لآكراههم عليه ونفى قيامها فى استدلال سائغ أن هى رأت التعويل على الدليل المستمد منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطلان الاعتراف على النحو السابق ذكره بما لايسوغ الرد عليه ، ذلك بأن عدم ملاحظة وكيل النيابة المحقق وجود اصابات ظاهرة بالمتهمين ، لاينفى وجود اصابات بهم ، كما أن حضور محامين مع المتهمين فى تحقيق تجربة النيابة العامة لاينفى وقوع التعذيب ، وإذا ناظر القاضى الجزئى الطاعنين اثبت - حسبما سلف البيان - تعدد اصاباتهم وأنه ندب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى لبيان مسبب هذه الاصابات بيد أن قراره لم ينفذ ، فانه كان لزاما على المحكمة - قبل أن تقطع براءة فى سلامة الاعتراف - أن تتولى بنفسها تحقيق ما أثاره الطاعنون فى هذا الشأن وأن تبحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات ، أما وقد نكلت عن ذلك وعولت فى ادانة الطاعنين على الدليل المستمد من اعترافهم ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال فضلا عن اخلاؤه بحق الدفاع . ولا يغنى عن ذلك ماذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا مقط أحدھا أو استبعد تعذر التعرف على الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت المحكمة اليه .

(طعن ٧٥٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ م ٣١ ص ٨٩٠) .

الطعن بعدم قيام النيابة العامة بأحالة المتهم المقال بأن الاعتراف المعزو اليه وليد آكراه الى الكشف الطبى . غير سديد . عله ذلك .

لما كانت المحكمة قد اطعنت الى اعتراف الطاعن الاول - والمقال ان الاعتراف المعز اليه وليد آكراه - ، فان لها أن تأخذ الطاعن الثانى به ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، لما كان ذلك ، وكان مايثيره الطاعنان فى تقرير الطعن من

عدم قيام النيابة العامة بأحالة الطاعن الاول على الكشف الطبى فانه لايعتدو ان يكون تعيبيا لتحقيق النيابة بما ارتأياه فيه من نقص دون ان يتمسكا بطلب استكمالهم ومن ثم فان هذا الوجه من الطعن يكون غير
سديد .

(طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٣ ص
١٢٠١) .

اثر وجود ضابط الشرطة فى مجلس التحقيق . مثول المتهم أمام
رجل الشرطة وخشيته منه لايعد اكراها .

للمحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة
متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل
للتحقيق الاخرى دون بيان السبب ، واذا كان البين من المفردات
المضمومة ان كل ما ضمنه الطاعن مذكرة دفاعه المقدمة للمحكمة
الاستثنائية فى امر تعيب اعترافه هو ما سطره منها من قول «اعتراف
المتهم بمحضر ضبط الواقعة قد أخذ عليه بالتهديد والحيلة لانه وجد
نفسه أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم فى يوم من الايام »
وكان مجرد القول بأن الاعتراف وليد التهديد والحيلة لوجود المتهم
أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم من قبل لايشكل دفعا ببطلان
الاعتراف لان مجرد تواجده أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لايعد
قرين الاكراه المبطل لاعترافه لاعمى ولاحكما مادام سلطان رجال
الشرطة لم يستطل الى المتهم بالاذى ماديا كان او معنويا وهو ما لم يجنيه
الطاعن فى كافة مراحل الدعوى .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ من ٣٠ ص
٩٨٩) .

حضور ضابط الشرطة للتحقيق لايعيب اجراءاته . سلطان الوظيفة
ذاته لايعد اكراها . شروط ذلك .

. من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد إكراه أو خداع أو تضليل مادامت تقيمه على أسباب سائغة ولا يقدر في هذا ما أثاره الدفاع عن الطاعن في جلسة المرافعة من وجود أحد ضباط الشرطة لدى سؤال الطاعن بتحقيق النيابة ، ذلك أن من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته ، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراها مادام لم يستغل إلى المتهم بالإذى ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد استخلصت سلامة اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة وترديده هذا الاعتراف لدى سماع أقواله أمام القاضي الجزئي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ ص ٢٨ ص ٧١٣)

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة ، إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته - كوظيفة رجل الشرطة - بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها مادام هذا السلطان لم يستغل في الواقع بإذى ماديا كان أو معنويا إلى المدلى بأقواله أو بالاعتراف إذ الخلية في ذاتها مجردة لاتعد إكراها لامعنى ولا حكما إلا إذا ثبت أنها قد أثرت فعلا في إرادة المدلى فحملته على أن يدلى بما أدلى ،

فعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه وأن تقيم قضائها على أسباب سائغة .

(طعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ص ٢٧ ص

١٢٨) .

اجراء التحقيق في قسم الشرطة لا يسلب المتهم ارادته . شروط

ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن الثانى بهما واورد على ثبوت هذه الواقعة في حقه ماينتجه من وجوه الادلة ، وبينها اعتراف الطاعن الاول في التحقيقات حصة الحكم بما مؤداه ان الطاعن الثانى احضر له البندقية المضبوطة وقاما سويا باخفائها وعهد اليه امر التصرف فيها بالبيع وقد باعها فعلا للمحكوم عليه الثالث بمبلغ ٢٧ جنيها واخذ الطاعن الثانى نصيبه في الثمن . . وعرض الحكم الى ما اثاره الطاعن الاول - عريف بفرق امن اسوان - بجلسة المحاكمة من ان الاعتراف المنسوب صدره اليه بالتحقيقات كان وليد اكراه ورد عليه في قوله « لا يوجد بالاوراق ما يدعم هذا الادعاء بل انه يبين من استقراء الاعتراف وتفاصيل ماتضمنه انه كان وليد ارادة حرة ورغبة في ترديد الوقائع تنويرا للحقيقة » ثم «ضاف الحكم الى ذلك ما نصه . . » والقول من الدفاع ان التحقيق مع المتهم المذكور (الطاعن الاول) وقد تم في قسم الشرطة حيث يتواجد رؤساء المتهم يجعل المتهم مسلوب الارادة مما يهدر ما جاء على لسانه من اعتراف ، هذا القول لاتقره المحكمة اذ مكان التحقيق وتواجد رؤساء المتهم لا يؤثران بحال على حرية المتهم في الاعتراف من عدمه هذا الاعتراف الذين تطمئن اليه المحكمة سواء بالنسبة لمن صدر عنه هذا الاعتراف او بالنسبة للمتهمين الثانى (الطاعن الثانى) والثالث . . . » وما اورده الحكم فيما تقدم سديد في القانون ، ذلك بان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراها مادام لم يستطل

الى المتهم بالاذى ماديا كان أو معنويا ، اذ مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولاحكما ، ما لم تستخلص ، المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه . ومرجع الامر فى ذلك لمحكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ من ٢٠ ص ٢٠٧)

القول بان الاعتراف موحى به من الضابط الذى حضر التحقيق لا يعد قرين الاكراه .

الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة مايدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الحيلة والاكراه ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها . أما مجرد القول بان الاعتراف موحى به من الضابط فانه لا يشكل دفعا ببطلان الاعتراف ولا يعد قرين الاكراه المبطل له لا معنى ولاحكما مادام سلطان الضابط لم يستطع الى المتهم بأذى ماديا كان أو معنويا .

(طعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص

١٠٥٣) .

لاينال من استجواب المتهم اجراءه فى حضور مخبرى المباحث المكلفين بحراسته .

الاعتراف فى المواد الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، فلها دون غيرها البحث فى صحة مايدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه - لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف فى قوله : « والمحكمة تطمئن الى سلامة الاعتراف الذى أدلى به المتهم - الطاعن - سواء

في محضر الضبط أو بتحقيقات النيابة وألى أنه صدر عن طوعية وإرادة حرة دون إكراه أو ضغط وإن الإصابة التي حدثت به لعلاقة نها بالاعتراف الذي أدلى به وتأخذ المحكمة في هذا الصدد بأقوال ضابط الواقعة الذي قرر بأن تلك الإصابة قد حدثت للمتهم أثناء مقاومته لاجراء الضبط الذي تم دحيا ووفقا للقانون » . فإن المحكمة اذ تحققت ، للأسباب السائغة التي ساققتها على النحو المتقدم ، من أن إصابة الطاعن منبئة الصلة تماما باعترافه الذي أدلى به في كل من محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة ، واطمأنت الى أن هذا الاعتراف سليم مما يشويه ، تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب . ولو صح مايثيره الطاعن من أن استجوابه قد تم في حضرة جندي المباحث المكلفين بحراسته ، لان مجرد حضورهم وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولاحكما .

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦ س ٢٩ ص ٧٢٧) .

تواجد ضابط المخابرات أثناء التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته

ان مجرد حضور ضابط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته ، اذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسيغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد إكراها مادام هذا السلطان لم يستطل على المتهم بالاذى ماديا كان أو معنويا ، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولاحكما .

(طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ س ٢٨ ص ٣٩٣)

الحديث الذي يجري تسجيله في مكان عام - مشروع .

لا مجال للطاعن إثارة النعى المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم المشروعية ، طالما أن الحديث جرى في محل مفتوح للكافة دون ثم اعتداء على الحرمات .

(طعن ٧١٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ ص ٨٢٧) .

تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التى
يوجب القانون فيها شكلا خلاصا • جواز الاستاذ اليه كقرينة تعزز
ادلة الثبوت •

لما كان الحكم لم يعول بصفة أصلية على أقوال الطاعن الاول
وفضلا عن ذلك فان دعوى وقوع اكراه عليه أفسد اعترافه يعوزها
البرهان ولا تعدو أن تكون مجرد دفاع ساقه بغير دليل ومن حق المحكمة
عدم تصديقه ، ذلك أن المثبت من المفردات على ما سلف بيانه أن
الطاعن الاول قد أدلى بأقواله التى استند الحكم اليها - فيما استند
اليه - فى ادانته قبل استعراق كلب الشرطة عليه ، وقد عزا الاصابات
التى أثبتتها محققا الشرطة والنيابة فى محضرهما الى اعتداء الاهالى
عليه ، كما انه لم يدع عند ادلائه بأقواله المتأخرة أن به اصابات أخرى
ظاهرة ، أو أن أحدا من رجال الشرطة قد أحدث به اصاباته الاولى
واقصر على تعليل اعترافه بالخوف من رجال المباحث دون أن يقدم
دليلا على ذلك ، وهو دفاع يخالف جوهر ما أبداه فى طعنه فى هذا
الشان • ومن ثم فان مفاد ما دل عليه الحكم واستقر فى يقين المحكمة
من انه لم يقدم دليل على انه أكره على اعترافه أو انه لم يدل للنيابة
بأن اكراهها وقع عليه أو انه لاينال من هذا الاعتراف ما ذكره من
قسوة كلب الشرطة ، لا مخالفة فيه لما ثبت بالاوراق ، لانه انما ينصرف
الى ما خلص اليه الحكم بحق من أن هذا الطاعن انما أدلى باعترافه
بارادة حرة قبل استعراق الكلب عليه وإلى ما قرره منذ مراحل التحقيق
الاولى من أن الاهالى هم الذين أحدثوا بـ متلك الاصابات وإلى انه لم
يذكر فى تحقيق النيابة الاول أو حتى بعد ذلك فى أقواله الاخيرة أن
أحدا من رجال الشرطة قد أحدثوها به ، هذا فضلا عن أن ما ذكره
الحكم فى هذا الشان انما يتناول واقعة فرعية لا أثر لها فى منطقة
والنتيجة التى انتهى اليها ولا ينال من جوهر الاستعراق واطمئنان
المحكمة له لما دلت عليه ماديات الدعوى من سلامته - لما كان ذلك وكان
تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التى يوجب

القانون لها شكلا خاصا . وكانت المحكمة قد استندت الى استعراض الكلب كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم تعتبر هذا الاستعراض كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل الطاعنين فان استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(طعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٣ من ١٦ ص ٨٩٩) .

ضرورة بيان الصلة بين المضبوطات التى اشتتمها الكلب البوليسى وبين المتهم .

متى كان الحكم قد عول فى ادانة الطاعنين على تعرف الكلب البوليسى اذ قال : « وثبت من تجربة الكلب البوليسى أنه تعرف على المتهمين الثلاثة بعد أن اشتهم المضبوطات التى وجدت بمنزل المتهم الاول » . وكان الحكم لم يبين مدى صلة هذه المضبوطات التى وجدت بمنزل الطاعن الاول بالحادث حتى يستقيم دليله فيما انتهى اليه ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٧ من ٢٢ ص ٤٤٨)

بطلان الاعتراف الناتج من وثوب الكلب البوليسى على المتهم .
على المحكمة ان رأت التعويل على الاعتراف ان تعرض للصلة بينه وبين
الاصابات الناتجة عن وثوب الكلب البوليسى وتنفى قيامها .

من المقرر ان الاعتراف الذى يعول عليه كدليل اثبات فى الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره . . . ولما كان الاصل أنه يتعين على المحكمة أن هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف فان تبحث الصلة بينه وبين الاصابات المقول بحصولها لأكراه الطاعن عليه ونفى قيامها فى استدلال سائغ . ولما كان الثابت أنه كان بالطاعن اصابات اشار اليها التقرير الطبى الشرعى

وقد جاءت نتيجة الكشف الطبى عليه فى ٧ يناير سنة ١٩٧٠ ، كما أنه كانت هناك إصابات أخرى به أشير إليها بالتحقيقات نتجت عن هجوم كلب الشرطة على الطاعن عند عرضه عليه فى ٨ يناير سنة ١٩٧٠ ، ولم يعرض الطاعن فى شأنها على الطبيب الشرعى أو أى طبيب آخر ، وقد كانت هذه الإصابات معاصرة لاعتراف الطاعن بما اعترف به فى أول مرة ، وكان اعترافه اللاحق فى اليوم نفسه تاليا للاعتراف السابق واثرا اتجاه كلب الشرطة نحوه فى عملية استعراق أخرى « فارتاع » - حسب تعبير المحقق بمحضر الاستعراض المشار إليه - فإذا جاء الحكم من بعد وكان من بين ما استند إليه فى أطراح دفاع الطاعن فى شأن وقوع اكراه عليه أدى به إلى الإدلاء بما أدلى به فى تحقيقات النيابة العامة يقول بأن الإصابات التى وجدت بالطاعن عبارة عن آثار سحجات بوجهه من أثر المقاومة التى أبدتها المجنى عليها والتى حدثت فى وقت معاصر للجريمة دون أن يفتن إلى أن الإصابات التى أشار إليها الطبيب الشرعى فى تقريره ليست هى الإصابات التى وردت بالتحقيقات أنها حدثت بالطاعن عند استعراق كلب الشرطة عليه ، فانه لا يكون قد ألم بعناصر الدعوى المأما كافيا واحاط بظروفها احاطة كاملة ، وقد أدى به ذلك إلى عدم العرض لمبلغ تأثير الإصابات التى نتجت عن وثوب كلب الشرطة على الطاعن - والتى علل بها ادلاءه بما أدلى - فى الأقوال التى صدرت منذ أثر ذلك مباشرة والصلة بينهما ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه . ولا يغنى فى ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

(طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢٢ جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ من ٢٣ ص

١٤٥٩) .

لايصح التعويل على الاعتراف متى كان وليد اكراه ، فإذا كانت

المحكمة قد عولت في ادانة المتهمين على اعترافهما عند استعرا ف الكلب البوليسى عليهما ثم في التحقيق الذى اعقب ذلك فى منزل العمدة . قائله أن الاعتراف الذى يصدر من المتهمين فى أعقاب تعرف الكلب البوليسى عليهم يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعريف ، سواء أهجم الكلب عليهم ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم اصابات أم لم يحدث عن ذلك كله شيء ، فهذا القول لا يصلح ردا على ما دفعا به من أن اعترافهما وليد ما وقع عليهما من اكراه ، اذ هى مع تسليمها بما يفيد وقوع اكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الاكراه ومبلغ تأثيره فى الاعتراف الصادر منهما سواء لدى عملية استعرا ف الكلب البوليسى أو فى منزل العمدة ، ولا يغنى فى هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف .

(طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢) .

الاعتراف الذى يصدر من المتهم أثر تعرف الكلب البوليسى عليه
يجب أن يكون عن طوعية واختيار وبعيدا عن كل الاكراه .

متى كان الحكم قد انتهى الى أن اعتراف الطاعن الثانى خالص من كل شائبه وأنه صدر عن طوعية واختيارا ، ودلل على ذلك بما ينتجه وخاصة أنه لم يدفع بأنه اكراه عليه فى المراحل السابقة التى مرت بها الدعوى وانما ساق الدفع به قولاً مرسلاً عارياً عن دليله أمام المحكمة عند اعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الاول الصادر بالادانة ، وكان هذا الرد يشمل دعوى الاكراه على أية صورة ممكنة ، وكانت العبارة المشار اليها فى الطعن وهى أن الكلب تعرف على المتهم المذكور وأمسك بتلابيبه فقرر المتهم أنه سيروى الحقيقة فابتعد الكلب عنه ، ليست نصا فى أن الكلب أعمل فى الطاعن الثانى أنيابه ، أو انشب أظافره ، أو أن ما رده من اعتراف أمام النيابة العامة كان وليد الاكراه أو الخوف من الكلب ولا تفيد حتما ، وكان الحكم قد خلاص .. كما سبق - الى أن الاعتراف برىء مما يقدح فى سلامته وصحته

وهو تقدير يستقل به قاضى الموضوع ، فلا محل لما اثاره الطاعنان
فى هذا الشأن ولا وجه لما ينعاه .

(طعن رقم ١٦٥ السنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ص
١٣٤٤) .

**ضرورة بحث الصلة بين أدلة الاثبات وبين الاصابات :للقول
بحصولها لامراه المتهم فيها .**

متى كان الثابت مما اورده الحكم المطعون فيه انه كان يوجد
بالطاعن اصابات تُسار اليها التقرير الطبى الشرعى الذى قدمه الى
معاصرتها لوقت الضبط ، وقد اطرحت المحكمة دفاع الطاعن ببطلان
اعترافه فى محضر الضبط استنادا الى مجرد القول باطمئنانها اليه
ولى شهادة شهود المجنى عليه دون أن تعرض للصلة بين هذا الاعتراف
وما وجد بالطاعن من اصابات فان حكمها يكون مشوبا بالقصور
المبطل له . ولا يعصمه من البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى اذ ان
الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ومنها
مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث اذا سقط أحدها او استبعد تعذر
التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى أنتهت
اليه المحكمة او الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو انها
فظنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

(طعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ص ١٠٠)

ان الاعتراف يجب الا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد
اكراه كائنا ماكان قدرة ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة وقد قدم
لها الدليل من وجود اصابات بالمتهم أن تتولى هى تحقيق دفاعه من أن
الاعتراف المسند اليه فى التحقيقات والذى استندت اليه المحكمة فى
حكمها قد صدر نتيجة تعذيب من رجال البوليس بأن تبحث هذا الاكراه
وسببه وعلاقته باقوال المتهم . فان هى نكلت عن ذلك واكتفت بقولها

أن هذا الادعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالاوراق فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى اذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة . والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان لهذا الدليل في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠١٧) .

حق المتهم في الامتناع عن الاجابة او الاستمرار فيها عند استجوابه .

ان تحريم استجواب المتهم الوارد في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه ، فله أن يتنازل عنه بطلب استجوابه او باجابه اختياريا عن الاسئلة التى توجهها اليه المحكمة ، كما أن له الحق اذا شاء فى أن يمتنع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده ، فاذا لم تجد المحكمة من جانب المتهم امتناعا عن الاجابة ولم تجد من جانب الدفاع عنه اعتراضا على مناقشته فاستوضحته عن بعض نقط فى الدعوى فأجاب عنها راضيا مختارا فليس له بعد ذلك ان ينعى على المحكمة استجوابها له .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٦ طعن ١١٠٧ سنة ٥٥ ق مجموعة القواعد القانونية فى خمس وعشرون عاما ص ١٠٢ قاعدة ٧٥) .

ان القانون المصرى يخطر على القاضى استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهمته اجمالا فاذا اعترف بها واقتنع هو بصفة اعترافه أخذ به ، اما اذا انكرها فلا يجوز للقاضى أن يمتجوبه عن أى أمر آخر بدون طلب منه . فاذا ظهر للقاضى فى اثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لاستجلاء الحقيقة فيلفت نظره اليها . ويرخص له فى تقديم تلك

الايضاحات اذا اراد ، تلك هى نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى امره أمام المحكمة ، واساسها أنه لايجوز أن يطلب من المتهم وهو فى موقف دفاع أن يبدى اجابات ربما أخذ منها ما يفيد ادانته مع أن سلطة الاتهام هى المكلفة قانونا باقامة الدليل التفصيلى على صحة التهمة . لذلك كان للمتهم الحق فى الامتناع عن الاجابة عن الاسئلة التى توجه اليه بلا طلب منه ، ودون أن يؤول ذلك لغير مصلحته أو أن يتخذ اساسا لاي قرينة أو أى دليل لمصلحة الاتهام ، لانه فى امتناعه عن الاجابة انما يستعمل حقا خوله له القانون . غير أنه نظرا الى أن تلك القاعدة انما وضعت لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنها اما بطلب صراحة من المحكمة أن تستجوبه مباشرة أو على الطريقة المبينة فى القانون . واما بعدم اعتراضه على الاستجواب وبالاجابة على الاسئلة التى توجهها اليه اذا رأى هو والدفاع عنه أن من مصلحته الاجابة عليها لظهور الحقيقة على أنه لايجوز مطلقا أن يستطيل الاستجواب الى تحقيق مطول على الشكل الذى تجريه النيابة العمومية أو قاضى التحقيق ولا أن يكون الغرض منه استدراج المتهم الى الاعتراف أو تقرير اقوال تؤيد الاتهام فاذا كان الاستجواب حصل بموافقه الدفاع وبقبول المتهمين باجاباتهم على الاسئلة التى وجهتها اليهم طائعين مختارين ولم يكن الغرض منه استدراجهم الى ابداء اقوال فى غير مصلحتهم كما أنه لم يكن له أى تأثير فى مركزهم فى الدعوى فلا عيب .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٩ طعن ٨٤٥ لسنة ٣ قى مجموعة القواعد

القانونية فى خمس وعشرون عاما ص ١٠٢ قاعدة ٧٣) .

ثالثا

بطلان الاستجواب

متى يكون الاجراء جوهريا ومتى يكون غير جوهرى • البطلان لا يترتب الا على مخالفة الاجراء الاول •

ان المادة ٣٣١ من قانون الاجراءات الجنائية قد رتبت البطلان على عدم مراعاة الاحكام المتعلقة باى اجراء جوهرى ، والاجراء يعتبر جوهريا اذا كان الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة او مصلحة المتهم او أحد الخصوم ، اما اذا كان الغرض منه ليس الا الارشاد والتوجيه فلا يكون جوهريا ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان . وما نصت عليه المادتان ٢٧١ ، ٢٧٢ من بيان ترتيب الاجراءات فى الجلسة وان كان بذاته مفيدا فى تنظيم سير الدعوى وتمهيل نظرها الا انه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به الى حماية مصلحة جوهرية للخصوم ، فاذا كان الاخلال المدعى بذلك الترتيب لم يحرم المتهم من ابداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يمس ما له من حق مقرر فى أن يكون آخر من يتكلم فانه لا يترتب عليه البطلان .

(جلسة ١٩٥٢/٦/١٤ طعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ ق • مجموعة القواعد • قاعدة ١٩٧ ص ١١٧) •

حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم ترد فى القانون على سبيل الحصر •

ان الشارع حاول تنظيم احوال البطلان فيما اورده من قواعد عامة فى المادة ٣٣١ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، الا ان هذه النصوص تدل فى عبارتها الصريحة أن الشارع لم يحصر ، وما كان فى مقدوره ان يحصر - والقوانين السياسية والادارية والمالية والجنائية ابدا متغيرة - المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه المسائل فى المادة ٣٣٢ وترك للقاضى استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر

منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التى يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه .

(طعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢ من ٩ ص ٦٠٩)

البطلان الذى يرجع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلق بتشكيل المحكمة او ولايتها او باختصاصها متعلق بالنظام العام .

ان المادة ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان البطلان الذى يرجع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة او بولايتها بالحكم فى الدعوى او باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها او بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ طعن رقم ٤٣٩ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد قاعدة ١٦٢ ص ١١٣) .

عدم مباشرة الاجراء فى الاعياد وايام العطلات الرسمية ليس متعلق بالنظام العام .

انه وان كان الاصل ان اجراءات المحكمة لاتجوز مباشرتها فى الاعياد وايام العطلة الرسمية الا ان ذلك ليس من النظام العام . فلا بطلان اذا باشرت المحكمة أى اجراء فى تلك الايام مادام الخصوم لم يعترضوا عليها .

(جلسة ١٩٤١/٥/٢٦ طعن رقم ١٢٧٥ سنة ١١ ق . مجموعة القواعد قاعدة ١٨١ ص ١١٥) .

آثار البطلان . البطلان لايلحق سوى الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون الاجراءات السابقة .

ان البطلان - طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لا يلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ،

وهو لا يعلّق بما سبقه من إجراءات ، كما أنّه لا يؤثر في قرار النيابة
بإحالة الواقعة الى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى
الى محكمة الجنايات ، ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان
أن صح إعادة القضية الى النيابة بل يكون للمحكمة أن تصحح الاجراء
الباطل طبقا للمادة ٣٣٥ إجراءات .

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ من ٧ ص ٣٦١) .
الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنائية وما استمد منه لعدم
دعوة محاميه للحضور جوهري .

الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنائية واعترافه المستمد منه
لعدم دعوة محامية للحضور - رغم عدم تنازله عن هذه الدعوة صراحة
- هو دفع جوهري لتعلقه بحرية الدفاع والضمانات الاصلية التي
كفلها القانون لحقوق هذا المتهم مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد
عليه بما يفنده ، فان هي اغفلت ذلك ، فان حكمها يكون معيبا
بالقصور في التسبيب .

(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ ص
٨٩١) .

عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط . لاول مرة امام النقض .
لأنه من الاجراءات السابقة على المحاكمة .

لما كانت الطاعنة لم تدفع امام محكمة الموضوع ببطلان محضر
الضبط فان هذا الوجه من النعي غير مقبول ما هو مقرر من أن الدفع
ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز اثارته لاول
مرة امام محكمة النقض . هذا فضلا عن انه ليس في اغفال اثبات محرر
محضر الضبط بعض بيانات البطاقة الخاصة بالشاهد ما يعيب المحضر .
ومن ثم فان ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له من وجه ولا
يعتد به .

(طعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٧ من ٢٧ ص ٢٨٨)

• عدم جواز الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقض •

من المقرر أن تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة العامة بدعوى أن من قام به لا يمكن مختصا مكانيا بأجرائه ، كما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة • ولما كان لايبين من محضر جلسة المحاكمة الطاعن أو المدافع عنه قد أثار إيهما شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل من الطاعن آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ من ٢٢ ص ٦٢٦)

لا بطلان في الاستجواب الذي تجريه النيابة العامة مع المتهم بعد احالة الدعوى الى محكمة الموضوع • شرط ذلك ان يكون التصرف خاص بمتهم آخر •

التحقيق الذي لاتملك النيابة اجراؤه هو الذي يكون متعلقا بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لانه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت اما اذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فان للنيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة • ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التي أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمة أخرى عن ذات الجريمة ، وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد الى شيء منها لا يكون له محل ، مادام الثابت ان الطاعن ساهم في ارتكاب الجريمة •

(طعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ من ١٤ ص

٢٣٥) •

ضرورة اصطحاب وكيل النيابة المحقق لكاتب التحقيق عند استجواب المتهم والتوقيع على المحضر •

مؤدى نصوص المادتين ٧٣ ، ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن القانون لا ميوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه الا فى اجراءات التحقيق اننى تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم واجراء المعاينة ، اذ أن هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لاتعوقه عن ذلك كتابة المحضر ، أما سائر اجراءات التحقيق كالالاوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهى بطبيعتها لاتستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الاصلية ولاتوجب بالتالى أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

(طعن رقم ٦١٢ لسنة ٣١ فى جلسة ١٩٦١/١٠/٣ من ١٢ ص ٨٤١)

ندب وكيل النيابة كاتب غير كاتب التحقيق لا يؤثر فى صحة الاجراءات . شرط ذلك .

تكليف وكيل النيابة عند انتقاله لشخص غير كاتب التحقيق ويعد تحليفه اليمين استثناء من حكم المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، أمر جائز قانونا مادام ما اتخذه وكيل النيابة من ندب وتحليف اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لندب كاتب غير كاتب التحقيق ، ولا يغير من الامر شيئا عدم بيان ظرف الضرورة الذى حدا بالمحقق الى ندب كاتب آخر غير كاتب المحكمة .

(طعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ فى جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ٦٢٢)

عدم اصطحاب مأمور الضبط القضائى المنتدب من النيابة لاجراء التحقيق كاتب لتكوين هذا التحقيق . اعتبار المحضر محضر جمع استدلالات . لاجدوى من التمسك بالبطلان .

يشترط القانون لاجراء التحقيق من الملطة التى تباشره استصحاب كاتب لتدوينه ، فاذا كان المحضر الذى حرره مأمور الضبط القضائى بانتداب من النيابة العامة ، ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا ، الا أن هذا المحضر لايفقد كل قيمة له فى الاستدلال ، وأتما

يؤول أمره الى اعتباره محضر جمع استدالات • ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في اصداره الى ما تذيمنه محضر جمع الاستدالات • فانه لاجدوى من تمسك الطاعن ببطلان المحضر الذي حرره الضابط المنتدب للتحقيق •

(طعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٣٣) •

لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما في الدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه • اساس ذلك •

من المقرر أن استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الاخذ بعناصر الاثبات الاخرى التي ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة بذاتها، كما أنه لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما في أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لان تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه • فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له محل •

(طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ من ٢٦ ص ٦٥٩) •

اذا كان أحد المتهمين قد استجوبته المحكمة في الجلسة فلا يحوز لغيره من المتهمين معه أن يطعن في الحكم استنادا الى ذلك ، فان هذا من شأن المتهم الذي استجوب وحده •

(طعن رقم ١٤٦٥ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد قاعدة ٨٤ ص ١٠) •

لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطلان اجراءات المحاكمة اذا كان سبب البطلان غير متعلق به بل بغيره من المتهمين ، واذن فاذا كان لاحد

اعضاء هيئة المحكمة صلة قرابة بمتهم فلا يجوز لمنهم آخر أن يطعن ببطلان اجراءات المحاكمة بناء على أن هذا العضو لم يعمل بمقتضى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠٩ مرافعات فيخبر زميله بغرفة المشورة بهذه الصلة ليتبين لزوم أو عدم لزوم امتناعه عن نظر الدعوى .

(جلسة ١٩٤٢/٢/٦ طعن رقم ٧٠٦ سنة ١٩٤٢ ق٠ مجموعة الاحكام قاعدة ١٦٧ ص ١١٣) .

الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهة المتهم بباقي المتهمين . دفع ظاهر البطلان لاتلتزم المحكمة بالرد عليه . علة ذلك .

اما ما تثيره الطاعنة الاولى بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهتها ببقية المتهمات فمردود بأن المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيقات المحظور على مأمور الضبط اتخاذها . ولايعيب الحكم خطؤه - بفرض صحة ما قالت به الطاعنة المذكورة - باعتبار النعى موجها الى التحقيق الذى أجرته النيابة العامة ، اذ أن الدفع لو توجه الى محضر الضبط لكان ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(طعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ - ص ٢٤٠) .

تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديه . طالما لاينازع في سلامة اعترافه في النيابة .

لا يجدى الطاعن ما تمسك به من بطلان استجوابه بمعرفة رجال الشرطة طالما أنه لاينازع في سلامة اعترافه في تحقيقات النيابة الذى استند اليه الحكم في قضائه .

(طعن ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ ص ٢٤ ص ٦٠٢ - ٩)

الدفع ببطلان اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة . سقوطه اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .

تنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية على انه «يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجرح والجنابات اذا كان لمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه » . ولما كانت الطاعنة تسلم في أسباب طعنها بأن التحقيق معها تم بحضور محاميها انذى لم يبين ثمة اعتراض على اجراءات التحقيق فان ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٣ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ص ١٣٠٩) .

عدم اعتراض محامى المتهم على اجرائه التجربة التى تمت بحضوره بحافضة أحد الحاضرين بالجلسة - وليس بالحفظة المضبوطة - يسقط حقه فى التمسك بالبطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة المشار اليها فى المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ق جلسة ١٩٦١/١/٢ من ١٢ ص ٢٨)
متى كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع اقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ص ٦٥٩) .

الفصل الثانى

الاعتراف

الفصل الثانى

اعتراف المتهم

الاعتراف هو اقرار المتهم على نفسه بصحة ارتكابه للتهمة المسندة اليه وهو يعد متى اطمأنت اليه المحكمة سيد الادلة واقواها ويجب ان يكون الاعتراف صريحا ونصا فى اقتراح الجريمة ولايعتبر اقرار المتهم بالتهمة المنسوبة اليه اعترافا مالم يقر صراحة بارتكابه الافعال المكونة لها ويعتبر اعترافا اقرار المتهم بارتكابه بعض الوقائع حتى ولو أنكر الوصف القانونى الذى ينطبق على هذه الوقائع والاعتراف قد يكون شفهيًا او مكتوبًا وفى الحالتين يخضع لسلطة تقدير المحكمة واقتناعها به .

ويترتب على الاعتراف الآثار القانونية التى يحددها القانون دون أن يكون للإرادة المعترف دورا فى ترتيب تلك الآثار ، ويعد الاعتراف مسألة شخصية تتعلق بالشخص المعترف نفسه ولايعد تسليم محامى المتهم بالتهمة المنسوبة الى موكله اعتراف حتى ولو سكت المتهم ولم يعترض على تسليم المحامى بالتهمة المنسوبة اليه ، وفى حالة صدور أقوال من المتهم على متهم آخر فان ذلك يعتبر شهادة منه عليه ولايعد اعتراف فتلك الأقوال تعد فى هذه الحالة من قبيل الاستدلالات التى يمكن للمحكمة أن تستند اليها لتعزيز ماديها من أدلة .

والاعتراف قد يكون كاملا يقر فيه المتهم بصحة اسناد التهمة اليه كما صورتها ووصفتها سلطة التحقيق وقد يكون جزئيا بأن يقر المتهم بارتكاب الجريمة فى صوره مخففه وتختلف عن التصوير المنسوب اليه او يعترف بمساهمته بوضعه شريك بالمساعدة وينفى قيامه بارتكاب السلوك الاجرامى المنسوب اليه كما قد يعترف المتهم بارتكاب الجريمة فى ركنها المادى وينفى مسئولية عنها وقد يصدر الاعتراف أمام المحكمة او قضاء التحقيق فيعد اعترافا قضائيا وقد يصدر أمام جهة أخرى غير جهات القضاء كالنيابة او مأمور الضبط القضائى أو أمام احد الاشخاص فيعد اعترافا غير قضائيا . ويتشابه الاعتراف والشهادة فى كون

كلا منهما دليل من أدلة الإثبات تساعد على كثف الحقيقة إلا أن هناك أوجه اختلاف بينهما تتمثل في أن الاعتراف يعد وسيلة للإثبات في الدعوى أو لدفاع المتهم عن نفسه في حين أن الشهادة تعد وسيلة للإثبات فقط بالنسبة للوقائع التي تتضمنها ، والاعتراف أقرار للشخص على نفسه في حين أن الشهادة ادلاء الشخص بمعلومات عن غيره ، والاعتراف يترك لتقدير المتهم فله الحق في الصمت في حين أن الشهادة واجبة على الشاهد فإذا أمتنع عنها في غير الأحوال التي يجيز له القانون فيها ذلك يعاقب ، ولا يجوز تحليف المتهم قبل الإدلاء بأقواله اليمين القانونية في حين أن تحليف الشاهد اليمين شرط أساسي وجوهري لصحة شهادته .

كما وأنه الاعتراف يختلف عن الأقرار المدني من عدة أوجه تتمثل في أنه في الأقرار المدني تتجه نية المقر الى تحمل الالتزامات وترتيب الآثار القانونية في حين أنه في الاعتراف لا دخل لهذه النية ، وتعتبر الأقرار المدني سيد الأدلة في المسائل المدنية في حين أن الاعتراف لا يعد حجة في ذاته ويخضع لتقدير المحكمة وللمتهم حق العدول عنه في أي وقت ، والأقرار المدني قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا في حين أن الاعتراف فيشترط أن يكون صريحا ، ويشترط في الأقرار المدني أن يكون للمقر أهلية التصرف فيما أقره في حين أن الاعتراف لا يتقيد بسن الرشد ، والأقرار المدني لا يتجزأ على صاحبه إلا إذا أنصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى في حين أن الاعتراف يجوز تجزئته وهو أمر متروك لمسلطة القاضي وتقديره .

وستقوم بتناول الاعتراف على النحو التالي :

أولاً : شروط صحة الاعتراف

ثانياً : تجزئة الاعتراف

ثالثاً : تقدير الاعتراف

رابعاً : آثار الاعتراف للصادر بعد الحكم

خامساً : أثر الاعتراف على العقوبة

سادساً : العدول عن الاعتراف

المبحث الأول

شروط صحة الاعتراف

نجد أن الاعتراف يجب أن يستوفى عدة شروط حتى يمكن أن يعد سيد الأدلة وأقواها تأثيراً في نفس القاضى ودعاها الى اتجاهه نحو الادانة وهذه الشروط هي :

١ - أن يكون اقرار المتهم بارتكاب التهمة المسنده اليه على نفسه

٢ - أن يكون الاعتراف صريحاً لا لبس فيه

٣ - أن يكون الاعتراف صادراً عن ارادة حرة

٤ - أن يكون اعتراف المتهم على نفسه صادراً في مجلس القضاء

٥ - أن يصدر عن متهم متمتع بالتمييز

أولاً

أن يكون اقرار المتهم بارتكاب التهمة

المسنده اليه على نفسه

يشترط في الاعتراف الذى يعتد به والذى يجيز للمحكمة الاكتفاء به والحكم على المتهم بغير سماع الشهود أن يكون من المتهم على نفسه أما ما جرى به التعبير الخاطيء من وصف أقوال متهم في الدعوى على متهم آخر فيها بأنه اعتراف من متهم على متهم فلا يعتبر اعترافاً صحيحاً بل يعد مجرد استدلال لاتزيد قيمته عن قيمة أى استدلال آخر في الدعوى ولايصح بالتالى أن يكون سبباً في عمم سماع الشهود وان كان

ليس هناك بداهه ما يمنع القاضى من التعويل عليه بوصفه امتدادا اذا اطمأن اليه ويستوى أن يكون المتهم الذى اخذ القاضى بأقوال زميله المتهم الآخر مقرا بالتهمة أو منكرها (١) .

ثانيا

أن يكون الاعتراف صريحا

لا لبس فيه

يشترط فى الاعتراف أن يكون صريحا لا لبس فيه ولا غموض فلا يستنتج من مثل هروب المتهم أو تغيبه أو تصالحه مع المجنى عليه على تعويض معين كما ينبغى أن ينصب على نفس الواقعة الاجرامية لا على ملابساتها المختلفة فلا يعد اعترافا بارتكاب القتل تسليم المتهم بوجوده فى مكان ارتكاب الجريمة أو بوجود خلاقات بينه وبين القتيل أو باحراز سلاحا من نوع ذات السلاح التى وقعت به الجريمة أو السابقة تهديده للمجنى عليه بالقتل فتلك لاتعدوا أن تكون مجرد دلائل موضوعية لاتكف للدانة الا اذا عززتها أدلة كافية .

ثالثا

أن يكون الاعتراف مبادرا عن ارادة حرة

يجب أن يكون الاعتراف صادرا عن ارادة حرة فينبغى أن يكون الاعترف حرا فى الاختيار وقت الاعتراف وأن يكون المتهم فى اعترافه غير واقع تحت أى تأثير سواء كان هذا التأثير أدبيا كالوعد والاغراء والتهديد وتحليف المتهم اليمين أو استعمال وسائل الحيلة والخداع معه أو كان هذا التأثير ماديا كالتعذيب والعنف وارهاق المتهم واستخدام كلاب الشرطة والتنويم المغناطيسى واستعمال العقاقير المخدرة وقد سبق وأن تحدثنا بالنفعيل عن ذلك عند تناول الاستجواب .

(١) انظر مرجعنا السابق الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى للدكتور رؤف عبيد ص ٥٧١ وما بعدها .

ويشترط لاستبعاد الاعتراف الناتج عن الاكراه الادبى او المعنوى ان تكون هناك رابطة سببية بين الاكراه وبين الاعتراف فاذا تبين للقاضى عدم وجود تلك الرابطة فلا تثريب عليه اذا استند فى حكمه الى الاعتراف بشرط أن يوضح انقطاع رابطة السببية والا كان حكمه ناقص البنين (١) .

واذا لم يثر المتهم كون الاعتراف المنسوب اليه صدر عن اكراه امام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لان الفصل فى هذه المسألة يقتضى تحقيقا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

رابعاً

ان يكون اعتراف المتهم على نفسه
صادراً، فى مجلس القضاء

لايعتبر اعترافاً إلا الاقرارات التى تصدر من المتهمين أما مجلس القضاء أما الاعترافات الصادرة أمام مامورى الضبط القضائى أو النيابة بمحاضر الاستدلالات والتحقيق الابتدائى فلا تعتبر الا مجرد اقوال وليست اعترافاً بالنص القانونى للكلمة ومع ذلك فهذه الاقوال تخضع لتقدير المحكمة ويمكنها الاستناد اليها كدليل بعد تحقيقها والاطمئنان اليها كما لايعتبر اعترافاً إلا قرار بارتكاب الجريمة أمام أحد الشهود طالما أن المتهم قد أنكر فى التحقيقات أمام سلطة التحقيق أو أمام المحكمة وان كان يمكن سماع شهادة الشاهد الذى أدلى أمامه بالاعتراف وذلك كدليل مستقل مستمد من شهادة الشاهد وليس من اعتراف المتهم (٢) .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور ادوار غالى الذهب ص ٥٤٣

(٢) انظر مرجعنا السابق للدكتور قانون سلامه ص ٧٦٩

خامساً

إن يصدر الاعتراف

عن متهم متمتع بالتمييز.

يعد الاعتراف عمل اجرائى يجب لصحته توافر شرطين هما أن يكون المعترف متهما بارتكاب جريمة وأن يتوافر لديه الادراك أو التمييز وقت الاملاء بالاعتراف. وذلك حتى تكتمل له الاهلية الاجرائية ومعنى الادراك والتمييز أن يكون لديه القدرة على فهم ماهية الافعال وطبيعتها وتوقع آثارها وعلى ذلك لا يتمتع بهذه الاهلية كلا من الصغير والمجنون أو المصاب بعاة عقلية والسكران وبالتالي لا يعتد بالاعتراف الصادر من مجنون حتى ولو كان وقت الجريمة متمتعاً بقواه العقلية ولا عبره كذلك بالاعتراف الذى قد يصدر تحت تأثير مسكر أو مخدر .

المبحث الثانى.

تجزئة الاعتراف

لا تشرى هنا قاعدة عدم تجزئة الاقرار المقرره فى المادة - ٢/١٠٤ من قانون الاثبات حيث أنه فى مجال الاعتراف يجوز للقاضى تجزئة اعتراف المتهم انطلاقاً من مبدأ حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته .

والاعتراف الذى تصح تجزئته هو ما يتضمن الاقرار بارتكاب الجريمة وينحصر انكار المتهم فى الوقائع المتصلة بظروف الجريمة أو بتقدير العقاب كما لو اعترف المتهم بأنه ارتكب جريمة القتل ولكن بغير سبق اصرار أو أنه ارتكب الجريمة مع غيره أو أنه ارتكب الجريمة فينجلوز بها حدود الذفاع الشرعى (١) . ونجد أنه فى حالة ما اذا كان الاقرار فى مجموعة نافيا للخطأ أو المسئولية فلا يعد اعترافاً ولا تجوز فيه التجزئة وإن كان للمحكمة أن تستند اليه فى تكوين عقيدتها .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور ادوار غالى الفهيمص ٤٤٧

المبحث الثالث تقدير الاعتراف

للقاضى الحرية فى تقدير حجية الاعتراف فالقاضى حر فى تكوين عقيدته فى المسائل الجنائية هــة أن يأخذ بالاعتراف متى اطمأن الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع .

ونجد أن الاعتراف حتى لو توافرت له كل شروط الاعتراف القضائى الا أنه قد يكون غير صحيح فقد يكون صادر عن دوافع متعددة ليست بينها الرغبة فى قول الصدق كالرغبة فى استدار العطف أو اخفاء جريمة أخرى يهمه اخفاؤها أو لرغبته فى تخليص الفاعل الحقيقى أو نتيجة سوء دفاع من المتهم أو نتيجة خداع من احد .

والقاضى يستبين قيمة الاعتراف من المطابقة بينه وبين الادلة الاخرى فاذا وجدها لا تفرزه كان له أن يسقط الاعتراف من ميزان حسابه هــة فى جميع الاحوال أن يأخذ به أو لا يأخذ سواء صدر فى التحقيقات أو فى الجلسة وسواء أصر عليه صاحبه أم عدل عنه وانما ينبغى دائما أن يبين رايه فيه حتى ولو صدر أمام الشرطة اذا رفض الاخذ به وبرأ المتهم من التهمة والا كان قاصرا معيبا .

المبحث الرابع العدول عن الاعتراف

القاعدة المقررة فى القانون المدنى عدم جواز العدول عن الاعتراف لاتطبق فى الاجراءات الجنائية اذ أن الاعتراف مجرد دليل وتقديره يخضع لمبدأ حرية القاضى فى الاقتناع فالقاضى يستطيع أن يرجح العدول فلا يعتد بالاعتراف الصادر من المتهم وله أن يرفض الاعتداء بالعدول ويبقى على الاعتراف .

المبحث الخامس آثار اعتراف المتهم المصادر بعد الحكم

يختلف اثر الاعتراف الصادر بعد الحكم غير البات عن اثر الاعتراف الصادر بعد الحكم البات (١) .

وسنتناول الموضوع هنا على النحو التالي :

أولا : اثر الاعتراف الصادر من المتهم بعد الحكم غير البات

ثانيا : اثر الاعتراف الصادر من المتهم بعد الحكم البات

أولا

اثر اعتراف المتهم بعد الحكم غير البات

نجد انه في حالة صدور اعتراف من المتهم بعد صدور الحكم غير البات وكان الحكم السابق على اعتراف المتهم قد صدر بالادانة فهنا لا يكون لهذا الاعتراف من اثر سوى تقويه أدلة الادانة في حالة ما اذا عرضت القضية على محكمة ثانية درجة .

اما اذا كان الحكم السابق على اعتراف المتهم قد صدر بالبراءة فنجد انه اذا استأنفت النيابة العامة الحكم فيجوز لمحكمة الجناح المستأنفة أن تستند الى اعتراف المتهم كدليل للادانة أما اذا كانت الدعوى معروضة على محكمة النقض لفساد الاستدلال أو لخطأ في الاسناد مما يصيب تسبیب الحكم ويشكل في صحة استخلاص المحكمة للواقعة أو اسنادها للمتهم فان الاعتراف يعتبر دليلا جديدا لايجوز أن يعرض على محكمة النقض أما اذا كانت الدعوى معروضة على محكمة

(١) انظر مرجعنا السابق اعتراف المتهم للمستشار عدلى خليل ص ٢٦٧ وما بعدها .

النقض لنظر الموضوع للطعن فيها للمرة الثانية فهنا يجوز لمحكمة النقض أن تستند الى الاعتراف وتعتد به كعنصر في تكوين عقيدتها لانها هنا تعتبر محكمة موضوع واذا رأت محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه فيجوز لمحكمة الاحالة أن تستند للاعتراف اللاحق باعتبار أن الدعوى الجنائية تنتقل لمحكمة الاحالة برمتها والمحكمة ان تفحصها من جديد دون أن تقيد بالادلة التي سبق وأن طرحت أمام المحكمة المطعون في حكمها .

ثانيا

اثر الاعتراف الصادر من المتهم بعد الحكم البات

في حالة ما اذا كان الحكم السابق البات قد صدر بالادانة فان اعتراف المتهم اللاحق له لا يكون له أي اثر وفي حالة ما اذا كان الحكم السابق البات قد صدر بالبراءة فان الحكم يكون هنا في مأمن من الالغاء لاكتساب المتهم بالحكم النهائي بالبراءة حقا وفي عدم العودة الى الدعوى حتى ولو اعترف بالتهمة بعد الحكم .

المبحث السادس

اثر الاعتراف على العقوبة

أي المشرع في بعض الجرائم التي يصعب اثبات التهمة فيها أن يتجوع بعض الجناة على كتمان الجريمة وارشاد السلطات الى المساهمين فيها فأعفى المتهم من العقوبة اذا اخبر أو ابل أو اعترف بشروط معينة وذلك على النحو التالي .

ففي جرائم الرشوة نصت المادة ١٠٧ مكرر عقوبات على أنه « يعفى الراشئ والوسيط من العقوبة اذا اخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها » فهنا يتعين الاعفاء في حالتين الاولى وهي حالة اخبار السلطات بالجريمة والحالة الثانية هي حالة الاعتراف بالجريمة اذ أنه

في هذه الحالة يمدد السلطات بالاحلة اللازمة لاثبات التهمة وتسهل مهمة السلطات في ادانة المتهم .

و في جرائم المسكوكات المقلدة او المزيفة او المزورة فقد نصت المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على انه يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٢ مكرر ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناه باخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة او المزيفة او المزورة وقبل الشروع في التحقيق ويجوز للمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة اذا حصل الاخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة او على مرتكبي جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

وفي جريمة الاتفاق الجنائي نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٤٨ عقوبات على انه يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناه باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع اى جنائية او جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن اولئك الجناه فاذا حصل الاخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الاخبار فعلا الى ضبط الجناه الآخرين .

وفي الجنايات والجنح المضره بامن الحكومة من جهة الخارج فقد تنص المادة ٨٤ (١) عقوبات على انه يعفى من العقوبة المقررة للجرائم المشار اليها في هذا الباب كل من بادر من الجناه بابلغ السلطات الادارية او القضائية قبل البدء في التحقيق ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا حصل الابلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق ويجوز لها ذلك اذا مكن الجاني في التحقيقات السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين او على مرتكب جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

وفي الجنايات والجنح المضره بامن الحكومة من جهة الداخل فقد

نصت المادة ١٠١ عقوبات على أنه يعفى من العقوبات المقررة للبغاه كل من بادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاغتصاب أو اعرض عليه وشاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث أو تفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاه وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش .

وفي جرائم التزوير نصت المادة ٢١٠ عقوبات على أنه الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور في المواد السابقة يعفون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

وفي جرائم المخدرات نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من بادر من الجناه بإبلاغ السلطات العامة في الجريمة قبل علمها بها فاذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناه .

احكام النقص في الاعتراف

اولا : شروط الاعتراف

ثانيا : الاعتراف اللاحق لاجراء باطل

ثالثا : تقدير الاعتراف

رابعا : تسبيب الاحكام

خامسا : مسائل متنوعة

الاعتراف والاقتراف

أولاً - شروط الاعتراف

- الاعتراف الوارد بالتحقيقات الابتدائية - قيمته .

إن محاضر التحقيقات الابتدائية وإن كانت لأوراقاً أميرية إلا أن المحاكم الجنائية غير ملزمة بالأخذ بما هو محون فيها على اعتبار أنها كسلر للأوراق الرسمية حجة بما فيها مادام لم ينع بتزويرها . فلهذه المحاكم متى اقتنعت من وقائع الدعوى أو من الأدلة التي قدمها المتهم إليها بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر عنه ، إلا تعتد بهذا الاعتراف بلا حاجة إلى الطعن بالتزوير . ولذلك فإذا أنكر المتهم صدور الاعتراف المعزى إليه في محضر تحقيق البوليس فإنه يجب على المحكمة أن تبحث هذا الدفاع وتقدره كما ترى وليس لها أن تطالب المتهم بوجوب الطعن في المحضر بالتزوير .

(طعن رقم ٥١٠ سنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/١/١٩)

- الاعتراف - مالميس كذلك .

متى كان المتهم إذ سلم بضبط السلاح في منزله قد تمسك بأن شخصاً آخر قد القاه عليه ليكيد له فهذا لا يصح عده اعترافاً منه بإحراز السلاح . فإذا كان الحكم قد عد ذلك اعترافاً فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يفد بعضها بعضاً فلا يعرف مكان يستقر عليه رأى المحكمة إذا ما استبعد دليل منها .

(طعن رقم ٢٤٩ قضية ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/٦/١٠)

- توقيع المتهم على الاعتراف الصادر منه بمحضر التحقيق غير ملزم .

لا يلزم أن يوقع المتهم على الاعتراف الصادر منه والمثبت بمحضر

التحقيق مادام المحضر موقعا عليه من المحقق والكاتب .

(طعن رقم ٨٣ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٥٥/١/١٢)

— اعتراف المتهم — شروط صحته — لئلا خوف .

تفريط المتهم في مكتون مرها والافضاء بذات نفسها لايعتبر وجهها للطعن على الدليل المستمد من اقرارها طواعية واختيارا . ولا تأثير لخوف المتهم في صحة اقرارها مادام هذا الخوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .

(طعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٦ من ١٢ ص ٣١١)

— الاعتراف — هو ما كان نصا في اعتراف الجريمة .

الاعتراف هو ما يكون نصا في اعتراف الجريمة .

(طعن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ من ١٩ ص ٣٢١)

(طعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ من ١٨ ص ٨٤٦)

— لا يصح تأييد انسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .

لا يصح تأييد انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .

(طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ٥٩٤)

(طعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ من ١٩ ص ٦٥٨)

— مجرد وجود المتهم في السجن — لا اثر له على اعترافه

ان مجرد وجود المتهم في السجن تنفيذا لحكم ، لا اثر له في صحة اعترافه .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ٩٠٥)

- الاعتراف - شرط التعويل عليه ان يكون اختياريا .

الاصل ان الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لايعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صد اثر ضغط أو اكراه كائنا ماكان قدره .

(طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ٨٠٥)

- حق محكمة الموضوع فى تقدير صحة الاعتراف وقيمتة فى الالاثبات

الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الالاثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة مايدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الحيلة أو الاكراه ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه لها أن تأخذ به بما لامعقب عليها . أما مجرد القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط فانه لايشتمل دفعا ببطلان الاعتراف ولايعد قرين الاكراه المبطل له لا معنى ولاحكما مادام سلطان الضابط لم يستطل الى المتهم بالاذى ماديا كان أو معنويا .

(طعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص ١٠٥٣)

- الاعتراف الذى يعول عليه - ماهيته .

الاصل فى الاعتراف الذى يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لايعتبر كذلك ولو كان صادقا اذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائنا ما كان قدره .

(طعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ من ٢٦ ص ٧٢٦)

- سلطان الوظيفة فى حد ذاته لايعد اكراها - مادام لم يستطل بالاذى ماديا أو معنويا الى المدلى بالاقتوال - مجرد حضور ضابط الشرطة التحقيق - لايعد اكراها .

من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال

التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في
الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة
إكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة ، إذ أن سلطان
الموظيفة في ذاته - كوظيفة رجل الشرطة - بما يسبغه على صاحبه من
اختصاصات وامكانيات لا يبعد إكراهها مادام هذا السلطان لم يستطل في
الواقع بأذى ماديا كان أو معنويا إلى الدلى بالأقوال أو بالاعتراف إذ
الخشية في ذاتها مجردة لاتعد إكراهها لامعنى ولاحكما الا اذا ثبت أنها
قد أثرت فعلا في إرادة الدلى فحملته على أن يدلى بما ادلى فعلى
المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتغاء الوقوف على وجه
الحق فيه وأن تقيم قضاها على أسباب سائغة .

(طعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ ص ١٢٨)

- الدفع بأن الاعتراف كان نتيجة إكراه - غير جائز لأول مرة
إمام النقض .

لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثالث أو
المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه
نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه ، فلا يقبل لمنه أن يثير هذا
الامر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ من ٢٨ ص ٧٥٩)

ثانيا : الاعتراف اللاحق لأجراء باطل :

- سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم ولو كان التفتيش باطلا :

أن اعتراف المتهم بوجود المخدر معه ، متى كان قد صدر عنه من
تلقته نفسه بالبطشة أمام المحكمة أثناء المحاكمة ولم يكن لأجراء
التفتيش تأثير فيه ، فله أن يكون حاسما ولا يثريب على المحكمة في أن
تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلا .

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢)

• سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته •

اذا كان الحكم مع قضائه ببطلان التفتيش قد اُدان المتهم في احرار مخدر مستندا الى اقواله في التحقيق وامام المحكمة بان مخدرا كان معه وفي بيته بعلمه فلا يصح القول بانه قد اخطأ لان هذه الاقوال يصح في القانون تصورهما هي في حد ذاتها دليلا مستقلا عن التفتيش وما اسفر عنه التفتيش ، فاعتماد المحكمة عليها وحدها ، بغض النظر عن التفتيش ، على اساس ما ارتأته من انها صدرت في ظروف وملابسات غير التي تم فيها التفتيش ، مما مفاده ان قائلها لم يكن وقت ان قالها متأثرا بعملية التفتيش وما نتج عنها - ذلك لا غبار عليه قانونا ، ولاتقريب على المحكمة فيه •

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١/١١)

- تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش من شؤون محكمة الموضوع •

ان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثيره بها ، كل ذلك من شؤون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها واذن فمتى كان ما ذكرته المحكمة من ان المتهم لم يدل باعترافه في البوليس الا متأثرا بالتفتيش الباطل الذي وقع عليه وبالنتيجة التي اسفر عنها هذا التفتيش قد استخلصته من وقائع من شأنها ان تؤدي اليه فانه لا يكون هناك محل لمجادلتها فيما ذكرته من انها لاتطمئن الى الاخذ بهذا الاعتراف •

(طعن رقم ١٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٣/١٧)

- اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة باحرار المخدر - جواز الاستناد اليه كدليل مستقل عن الدليل الذي اسفر عنه التفتيش الباطل •

لاجدوى للمتهم من الطعن ببطلان التفتيش اذا كان الحكم قد استند ضمن ما استند اليه - كدليل مستقل خلاف الدليل الذى اسفر عنه التفتيش - الى اعتراف المتهم فى تحقيقات البوليس والنيابة باحرازه للمادة المخدرة .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٤ من ٧ ص ١)
(وطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ من ٨ ص ٤٢٨)
(وطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٣٨)

- بطلان التفتيش لايحول دون اخذ القاضى بالاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الاشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه .

بطلان التفتيش لايحول دون اخذ القاضى لجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى اسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الاشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(طعن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١٠١٣)
(وطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٨ ص ٤٤٦)
(وطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٥ من ٩ ص ٤٥٠)

- بطلان الاعتراف الصادر فى اعقاب التفتيش الباطل لرجل الضبط

متى كان التفتيش الذى وقع فى جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط القضائى حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرية الشخصية فهو باطل هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر فى اعقاب لرجال الضبط .

(طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٨١)

- الاعتراف اثر قبض باطل - وجوب التحدث عنه فى الحكم كدليل قائم بذاته ومنفصل عن اجراءات القبض .

متى كانت المحكمة قد عولت أيضا فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه اثر القبض الباطل الذى وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هى كشفت عن مدى استقلاله عنها فان الحكم يكون معيبا .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ص ٧٦٥)

- على واقعة ضبط مبلغ ذكر فى الحكم الابتدائى خطأ انه وجد بمسكن المتهم + صحة هذا الحكم +

اذا كان الحكم المطعون فيه بعد ان احال فى بيان واقعة الدعوى الى الحكم الابتدائى ، عرض لما جاء فى هذا الحكم من ان تفتيش مسكن المتهم قد اسفر عن ضبط مبلغ ٧٢٤ ج و ١٥٠ م فصصح هذه الواقعة بما يفيد ان تفتيش مسكن المتهم الآخر هو الذى اسفر عن ضبط هذا المبلغ عنده ، وكان الحكم قد عول فى ادانة الطاعن على اعترافه بارتكاب الجريمتين المسندتين اليه ولم يستند الى واقعة ضبط هذا المبلغ ، فان ما ينهه الطاعن من انه لم يعمل لاثـر هذا التصحيح لايكون له محل .

(طعن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ص ٦٥٩)

ثالثا

تقدير الاعتراف

- سلطة المحكمة فى الاخذ باعتراف منسوب الى متهم وعدم التعويل على اعتراف آخر منسوب الى متهم آخر +

لقاضى الموضوع متى تحقق ان الاعتراف سليم مما يشوبه وأطمأنت اليه نفسه ان يأخذ به فى ادانة المتهم سواء اكان هذا الاعتراف قد صدر لديه لأول مرة أم كان قد صدر اثناء التحقيق مع المتهم ولا يخضع القاضى فى ذلك لرقابة محكمة النقض . وللقاضى أيضا السلطة المطلقة فى ان يأخذ باعتراف منسوب الى متهم ولايعول على اعتراف آخر منسوب الى متهم آخر تبعا لما يتحراه هو من ظروف الواقعة وقرائن الاحوال .

(طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٣٤/٣/٥)

- سلطة محكمة الموضوع في تقدير حجية الاعتراف وقيمتها التدليلية
على المعترف وعلى غيره .

من المقرر قانوناً أن الاعتراف في المواد الجنائية ، سواء أكان تاماً
صريحاً أم جزئياً ملتوياً لا يخرج عن كونه من عناصر الدعوى التي تملك
محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على
المعترف وعلى غيره ، فللمحكمة أن تأخذ من الاعتراف ما تطمئن إلى
صدقه وتترك منه مالا تلق به .

(طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٨ . جلسة ١٩٣٨/٣/٧)

- سلطة المحكمة في تجزئة اعتراف المتهم .

أن عدم تجزئة الاعتراف لا محل لنقول به في المواد الجنائية حيث
لا يفرض على القاضي أن يتبع قواعد الاثبات المقررة للمواد المدنية بالقانون
المدني ، بل له أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة تقدم إليه ،
مما تقتضاه أن يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم لاخذ ما
يراه صحيحاً منها والعدول عن المدلول الظاهر لهذه الأقوال إلى ما يراه
هو المدلول الحقيقي المقبول عقلاً أو المتفق مع وقائع الدعوى وظروفها .

(طعن رقم ٧٥٦ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٤٣/٥/٣)

- سلطة المحكمة في الاخذ باعتراف المتهم ولو عدل عنه فيما بعد .

أن تقدير قيمة الاعتراف فوق قيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية
التي يفصل فيها قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . فإذا
كانت المحكمة قد اقتنعت بصحة اعتراف المتهم في تحقيق البوليس ،
وبينت الوقائع التي أيدت لديها ذلك ، ولم تأبه بعدوله عنه أمام النيابة
وبجلسة المحاكمة لما ظهر لها من أنه عدول قصد به التخلص من المسؤولية
بعد أن تطورت حالة المجنى عليه وانتهت بوفاته ، فإنه لا يصح أن ينحى
عليها شيء من ذلك .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤)

• **عدم جواز التعويل على الاعتراف متى كان وليد الاكراه .**

- لا يصح التعويل على الاعتراف متى كان وليد اكراه . فاذا كانت المحكمة قد عولت في ادانة المتهمين على اعترافهما عند استعرا ف الكلب البوليسى عليهما ثم في التحقيق الذى أعقب ذلك في منزل العمدة قائلة ان الاعتراف الذى يصدر عن المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسى عليهما يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف ، سواء أ هجم الكلب عليهم ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم إصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء . فهذا القول لا يصلح ردا على ما دفعا به من ' اعترافهما كان وليد ما وقع عليهما من اكراه ، اذ هى مع تسليمها بما يفيد وقوع اكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الاكراه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر عنهما سواء لدى عملية استعرا ف الكلب البوليسى أو في منزل العمدة . ولا يغنى في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف .

(طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩ ق . جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢)

- **أخذ المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الاخرى - لا خطأ .**

اذا أخذت المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس واطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الاخرى فلا تثريب عليها في ذلك .

(طعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ٧٨٤)

- **اعتراف المتهم طوعية واختيارا . لا محل للطعن على الدليل المستمد منه .**

لا يعتبر تقييد المتهم في مكنون سره والاقضاء بذات نفسه وجهها للطعن على الدليل المستمد من اعترافه طوعية واختيارا .

(طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/١٢ س ٧ ص ٨٧٩)

اعتراف المتهم بإحدى التهم المسندة اليه لا يغنى عن سماع الشهود بالنسبة لباقي التهم •

اعتراف المتهم أمام المحكمة بإحدى التهم المسندة اليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواجهته ؟

(طعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٦ ق • جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ • س ٨ ص ١٨٠)

- الاعتراف يجب أن يكون اختياريًا • اعتباره غير اختياري إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف نتيجة أمر غير مشروع •

الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريًا - ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف إنما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع فلا يكفي التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقرر من إقراره إذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين وفقًا للقانون •

(طعن رقم ٩ لسنة ٢٧ ق • جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦ • س ٨ ص ٢٨٨)

- تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري موضوعي •

تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها •

(طعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ ق • جلسة ١٩٥٧/٦/١٧ • س ٨ ص ٦٧٠) •

- دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن التفتيش - اعترافه بعد ذلك أمام وكيل النيابة لا يكون وليد إكراه •

متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة إلى منزل

المتهمة مشروعا ، وكانت قد ادلت باعترافها امام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بمقولة أنه تولد عنه نوع اكراه يتمثل فيما تملك المتهمة من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

(طعن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ . ص ٩ ص ١٥١)

- انتفاء التعارض بين ما اثبته الحكم نقلا عن التقرير الطبى من وجود اصابة بكل من من المتهمين لامر عارض وبين ما انتهى اليه فى خصوص نفى وقوع تعذيب عليهما بناء على استخلاص سائغ وخلص الأوراق من دليل التعذيب .

اذا كان الحكم اذ عرض لدفاع الطاعن بشأن بطلان اقرار المتهمين الثانى والثالث عليه ونفى وقوع اكراه أو تعذيب من رجال البوليس عليهما قد استند فى ذلك الى التقرير الشرعى والى مطابقة فحوى اقرارهما لما استظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملابساتها ، والى ترديد المتهمين المذكورين لهذه الاقوال فى مراحل التحقيق وامام النيابة ، فان ما انتهى اليه الحكم من عدم وقوع تعذيب على المتهمين يكون مبنيا على استخلاص سائغ من وقائع الدعوى وليس ثمة تعارض بين ما اثبته الحكم نقلا عن التقرير الطبى من وجود اصابة بكل من المتهمين لامر عارض وبين ما انتهى اليه ما دام أنه لم يقد دليل على التعذيب .

(طعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ . ص ٥٩ ص ٩٦٥)

- اعتراف المتهم بعد تلاوة امر الاحالة وسؤاله عن التهمة يجيز اتخاذ به عند الاطمئنان اليه .

ما ورد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الاحالة ومن أن المتهم سئل

عن التهمة المسندة اليه فاعترف بها ما يصح به الاخذ بهذا الاعتواف
واعتباره حجة على الطاعن متى لطمانت اليه المحكمة .

(طعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/١٢ . ص ١٠
ص ١٥) .

- سلطة محكمة الموضوع في التعويل في ادانة المتهم على اقراره
في محضر ضبط الواقعة بارتكابه الجريمة ولو لم تسمعه بالجلسة .

لا يعيب الحكم انه عول في ادانة المتهم على اقراره في محضر ضبط
الواقعة بالتصرف في المحجوز دون ان تسمعه المحكمة ، ذلك لانه من
حقها ان تتزود بحكمها من ادلة الدعوى بما تطمئن اليه مادام ان الدليل
له اصله الثابت في الاوراق وكان مطروحا على بساط البحث بالجلسة .

(طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/٨ . ص ١١ ص
٢٩٢) .

- اعتراف متهم على متهم - جواز التعويل عليه .

من المقرر ان اساس الاحكام الجنائية هو حرية المحكمة في تقدير
ادلة الدعوى المطروحة عليها ، وللمحكمة ان تأخذ باعتراف متهم على
متهم في التحقيقات مادامت قد اطمانت اليه ولو عدل عنه بالجلسة .

(طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ . ص ١٦
ص ٣٠٨) .

- اعتراف بتحقيقات النيابة - الاخذ به - شرطه .

يصح قانونا الاخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبراءته مما
يشوبه من عيب الاكراه واطمئنانا من المحكمة الى صحته - ولو عدل عنه
المتهم بعد ذلك .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ . ص ١٨ ص
٨٠٢) .

• نطق الاخذ باعتراف المتهم على غيره •

إذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى اعتراف الطاعنة ، فان لها ان تأخذ الطاعن الثانى به ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع حرية مطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع - لما كان ذلك - فان ما يثيره الطاعنان من مجادلة فى هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير الادلة ما لايجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٥ ق • جلسة ١٩٧٥/١١/٢ من ٢٦ ص ٦٥٩) •

• اعتراف كاذب - تجزئته - مثال •

لما كلن ما يثيره الطاعن بأن كيفية تصويره لواقعة الدعوى ووقت ومكان حدوثها والآلة المستعملة فى طعن المجنى عليه قد عرض له الحكم المطعون فيه ورد عليه بقوله : « وحيث أن المحكمة لاتعول على ما قاله المتهم فى التحقيقات من أن طعنه للمجنى عليه حدث فى الساعة الثامنة والنصف مساء على سلم السينما كما لاتعول على ماقاله فى تلك التحقيقات من أن الطعن حدث به، كين المعجون بعد أن ثبت من أقوال الشهود والتقرير الطبى الشرعى من أنه حدث بمطواة وترى المحكمة أن المتهم عمد الى التضليل بهذا الاعتراف الكاذب فى هاتين الجزئتين وتأخذ بباقي اعترافه رغم عدوله عنه بالجلسة من أنه طعن المجنى عليه فى جسده لما لها من تجزئته للاعتراف والاخذ ببعضه دون البعض الآخر ولأن هذه الجزئية الاخيرة من الاعتراف تأيدت بأقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية » • لما كان ذلك، وكان من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها من أقوال الشهود ومصادر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى

أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما هي الحال في الدعوى الماثلة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى في الرد عليه ما أوردته المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى أطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وتجزئة الدليل ولو كان اعترافا والاخذ منه بما تطمئن اليه واطراح ما عداه ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما اخذ به الحكم من الاعتراف له أصله من الأوراق ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا في دفاعه بشأن تحديد شخصية المجنى عليه كما قصدها في اعترافه ، وكان ما اخذ به الحكم من اعتراف الطاعن يتفق وأقوال شهود الاثبات وتقرير الصفة التشريرية ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن من كان يقصده باعترافه ، ومن عدوله عن هذا الاعتراف بجلسة المحاكمة إنما ينحل الى جدل موضوعي لاتجوز أثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن منعه في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون حقيقا بالرفض .

(طعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/١٩ ص ٢٩

٢٩٥) .

٥ - تصديق اعتراف المتهم أو عدم تصديقه - موضوعي .

لما كان الدليل قبل المدعى عليه قد انحصر على ما أسند اليه من اعتراف في محضر الضبط ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن التحريات كانت قد أسفرت عن أن هو الذي يزرع الدخان

في الارض التي جرت فيها واقعة الضبط وكان طلب اتخاذ الاجراءات وطلب رفع الدعوى الجنائية وتقرير مفتش زراعة صدفا المهندس الزراعى ... وقرار المشرف الزراعى وكاتب الجمعية الزراعية بناحية الغنايم وقرار دلال المساحة ... جميع هذه الاجراءات كانت منصبة عليه من دون المدعى عليه الذى لم يظهر اسمه في واقعة الدعوى الا عندما استدعى والده لسؤاله فحضر هو ليدلى بتلك الاقوال مما ينبىء عن ان ما قاله في محضر الضبط انما استهدف به مجرد افتداء والده لاسيما وأنه قدم بطاقته الشخصية تبين منها انه من مواليد ١٦/٥/١٩٥٧ أى أن سنة كانت وقت ضبط الواقعة أربعة عشر عاما وشهرين وبضعة أيام ومن ثم فإن المحكمة لاتطمئن الى صدق ذلك الاعتراف .

(طعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٤/٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ من ٢٥ ص

٣١١) .

- اعتراف - اكراه - ما ليس كذلك -

الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها دون غيرها - البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما اشار المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف في قوله : « والمحكمة تطمئن الى سلامة الاعتراف الذى أدلى به المتهم - الطاعن - سواء في محضر الضبط او بتحقيقات النيابة والى انه صدر عن طوعية وارادة حرة دون اكراه او ضغط وإن الاصابة التي حدثت به لا علاقة لها بالاعتراف الذى أدلى به وتأخذ المحكمة في هذا الصدد باقوال ضابط الواقعة الذى قرر بأن تلك الاصابة قد حدثت بالمتهم أثناء مقاومته لاجراء الضبط الذى تم صحيحا ووفقا للقانون » فان المحكمة اذ تحققت ، للأسباب المأثفة التى ساققتها على النحو المتقدم - من ان اصابة الطاعن منبثة الصلة تماما بإعترافه الذى أدلى به في كل من محضر جمع الاستدلالات

وتحقيق النيابة ، واطمأنت الى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه ، تكون قد مارهت السلطة المخولة لها بغير معقب - ولو صح ما يثيره الطاعن من أن استجوابه قد تم في حضرة مخبري المباحث المكفلين بحراسته ، لان مجرد حضورهم وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لاعمى ولا حكما .

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ من ٢٩ ص ٧٢٧) .

- جواز الاخذ باعتراف المتهم في محضر الشرطة ولو عدل عنه بعد ذلك - شرطه .

للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الاخرى دون بيان السبب . واذا كان البين من المفردات المضمومة ان كل ما ضمنه الطاعن مذكرة دفاعه المقدمة للمحكمة الاستئنافية في أمر تعيب اعترافه هو ما سطره فيها من القول بأن : « اعتراف المتهم بمحضر ضبط الواقعة قد اخذ عليه بالتهديد والحيلة لانه وجد نفسه أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم في يوم من الايام » . وكان مجرد القول بأن الاعتراف وليد التهديد والحيلة لوجود المتهم أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم من قبل لا يشكل دفعا ببطالن الاعتراف لان مجرد تواجده أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لاعمى ولا حكما مادام سلطان رجال الشرطة لم يستغل الى المتهم بالإذى ماديا كان او معنويا - وهو ما لم يدعيه الطاعن في كافة مراحل الدعوى .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ من ٢٠ ص ٩٨٩) .

رابعاً

تسبيب الاحكام

- سلطة المحكمة الجنائية في اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والاوراق الرسمية .

ان محاضر التحقيق التي يجريها البوليس او النيابة ، وما تحويه هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومعاينات المحققين واقتوال الشهود ، وهى عناصر اثبات تخضع في كل الاحوال لتقدير القاضى ، وتحمل الجدل والمناقشة كسائر الادلة ، فللخصوص ان يفندوها دون ان يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير وللمحكمة بحسب ما ترى ان تأخذ بها او ان تطرحها . ولا يخرج عن هذه القاعدة الا ما استثناه القانون وجعل له حجية خاصة بنص صريح كمحاضر المخالفات التى نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات على وجوب اعتماد ما دون فيها الى ان يثبت ما ينفيه واذن فاذا انكر المتهم الاعتراف المعزى اليه ، فانه يكون من واجب المحكمة ان تحقق دعواه وتقدرها فتأخذ بالاعتراف اذا تبين صدقه وصدوره عنه ، وتطرحه اذا ثبت لديها انه فى الواقع لم يصدر عنه وذلك من غير ان تكون مقيدة بالقواعد المدنية التى توجب الاخذ بما تضمنه الاوراق الرسمية الا اذا ثبت عن طريق الطعن بالتزوير تغيير الحقيقة فيها فاذا هى لم تفعل به اعتبرت محضر البوليس حجة رسمية واجبا للاخذ بها وادانت المتهم بناء عليها فان ذلك منها يكون قصوراً يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٤٩ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٤٣/١/١٢)

- تسليم الحكم بان اعتراف المتهم صدر بعد تهديه ضابط البوليس ثم اعتماده على هذا الاعتراف وحده استنادا الى ان المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد - قصور .

اذا كان الحكم مع تسليمه بان ضابط البوليس هدد المتهم بالقبض على ذويه واقاربه ، وبان اعتراف المتهم لم يصدر الا بعد هذا التهديد ،

قد اعتد في ادانته على هذا الاعتراف وحده ولم يورد دليلا من شأنه أن يؤدي الى ما ذهب اليه من اعتبار هذا الاعتراف صحيحا سوى ما قلله من أن المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد لانه من المشبوهين ، فانه يكون قاصرا إذ أن ماقاله من ذلك لايمكن أن يكون صحيحا على اطلاقه فان توجيه انذار الاشتباه الى انسان ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والعواطف التي فطر الناس عليها .

(طعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٤٢/٣/٢٢)

- التزام المحكمة بالرد على دفاع المتهم بأن الاعتراف المنسوب صدوره الى بعض المتهمين والذي تأسست عليه ادانته كان نتيجة اكراه وقع عليهم .

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بأن الاعتراف المنسوب صدوره الى بعض المتهمين معه والذي تأسست عليه ادانته انما كان نتيجة اكراه وقع عليهم وكان الحكم قد أستند في الادانة بصفة أصلية على هذا الاعتراف دون أن يتعرض لما أثاره الدفاع حوله ، فانه يكون قاصرا في أسبابه . إذ هذا الدفع لو صح لترتب عليه استبعاد الاعتراف ولايبقى الحكم ما يصح أن يقوم عليه . ونقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة لجميع الطاعنين فيه حتى من لم يقدم منهم أسبابا لطعنه .

(طعن رقم ١٥٥٥ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٠)

- تسليم الحكم بوجوب استبعاد الاعتراف المنسوب الى أحد المتهمين وبعدم جواز التعويل عليه ثم اعتماده عليه في الادانة - قصور .

إذا كانت المحكمة قد سلمت بوجوب استبعاد الاعتراف المنسوب الى أحد المتهمين وبعدم جواز التعويل عليه كدليل من أدلة الثبوت في الدعوى ، ولكن كان الاستفادة مما أورده بعد ذلك في الحكم ايضاحا للدلالة التي قالت أنها تعتمد عليها في الادانة ، انها في الواقع لم تجر

على مقتضى اطراح الاعتراف المذكور بل أعملته واتخذته اساسا بنت عليه بصفة أصلية قضاءها بالادانة ، وأن باقى ما ساقته في مقام الاثبات لم يكن الا على سبيل تدعيم ذلك الاعتراف ، وليس فيه ما من شأنه أن يؤدى بذاته ومبتغلا عن الاعتراف ، الى الادانة فان حكمها هذا يكون متخاذلا قاصر البيان .

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١٢/٤)

- التزام المحكمة ببيان سبب اطراحها انكار المتهم اللاحق عند اخذها باعترافه في التحقيق .

اذا كان المتهم قد انكر الاعتراف المقول بصدوره منه أمام ضابط البوليس وتمسك بالدفاع عنه أمام محكمة الدرجة الاولى ثم أمام محكمة الدرجة الثانية باستدعاء هذا الضابط لسؤاله ومناقشته بالجلسة في صدد هذا الاعتراف ، ومع ذلك حكمت المحكمة الابتدائية بادانة المتهم بناء عليه وايدت حكمها المحكمة الاستئنافية دون أن تسأل ايتهما الضابط أو ترد على طلب استدعائه بما يبرر عدم اجابته فهذا قصور ويستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ١٨١٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨)

- اخذ الحكم المتهم باعترافه دون رد على دفاعه ببطلان اعترافه لانه وليد الاغراء أو الاكراه - قصور .

اذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة ببطلان الاعترافات الصادرة من المتهمين لانها وليدة الاغراء مستندا في ذلك الى ما شهد به أمام المحكمة مأمور المركز ومعاون مباحث المديرية من أنهما استدرجا المتهمين الى الاعتراف بالاحتيال عليهم فاعتبرت المحكمة دفاع المتهم مقصورا على اعتراف واحد من المتهمين فاستبعدت أقواله من أدلة الثبوت ثم استندت في ادانته الى اعترافات المتهمين الآخرين عليه ، فان حكمها يكون قاصرا ، اذ كان يتعين عليها مع تمسك المتهم امامها ببطلان

جميع الاعترافات الصادرة من المتهمين في الدعوى ، ان تضمن حكمها الرد عليه بالنسبة الى المتهمين الاخرين الذين اخذته بأقوالهم .

(طعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٩٤٧/١١/١٠)

- استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اقرار منسوب اليه دون ان تطلع عليه - قصور .

متى كان الثابت ان المجنى عليه قرر في التحقيق انه اخذ اقرارا على المتهم ببيان الاشياء التي بحددها ، وان المحكمة الاستئنافية قد كلفته بتقديم هذا الاقرار ولكنه لم يقدمه ومع ذلك قضت بتأييد الحكم الابتدائي ، وامتنعت فيها استندت اليه في ادانة المتهم الى هذا الاقرار دون ان تطلع عليه - فان حكمها يكون معيبا .

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥١/٢/٢٧)

- قول الحكم ببطلان الاعتراف لانه بنى على تفتيش باطل دون بيان منه كيف انه بنى على التفتيش الباطل - قصور .

اذا كان الحكم الذى قضى ببطلان تفتيش المتهم قد عرض للاعتراف المسند اليه في محضر البوليس وقال في شأنه « ان اعتراف المتهم في تحقيقت البوليس لا يكتفى وحده في ادانة المتهم اذ ان ما بنى على الباطل فهو باطل فضلا عن ان المتهم انكر ما نسب اليه امام النيابة وامام المحكمة » - فان ما قاله من بطلان الاعتراف قد ارمه ارسالا لايبين منه كيف انه بنى على التفتيش الباطل حتى يتيسر لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى مما يجعله قاصر واجبا نقضه .

(طعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢)

- استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اعترافه - في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف او سماع شاهد الاثبات الذى تمسك المتهم بسماعه - بطلان الاجراءات .

متى كان الحكم قد استند في القضاء بإدانة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في القمح المحجوز عليه دون ان تسمع هذا الاعتراف سواء امام محكمة لول درجة او امام المحكمة الاستئنافية او تحقق شفوية المرافعة بسماع شاهد الاثبات في الدعوى ، الذي تملك الطاعن بسماعه ، فإن الحكم يكون مشوباً ببطلان في الاجراءات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢ س ٨ ص ٥٧٩ /

١ - اعتراف احد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المتهمين في تقطير المواد الكحولية المضبوطة - القضاء بالبراءة ، استناداً الى بطلان التفتيش - دون التعرض لهذا الاعتراف والأدلاء برأى فيه - قصور .

من المقرر انه لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة ائناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت . غير ان ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين ادلة النفي فخرجت دفاع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لاعتراف المطعون ضده الثاني بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المطعون ضدهم في تقطير المواد الكحولية المضبوطة ، ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما يدل على انها اهدرت حكمها دون ان تحيط به وتمحصه ، فان حكمها يكون معيباً مستوجباً للنقض .

(طعن رقم ٣١٢٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٦ ص ٧٦٧)

٢ - الدفع ببطلان الاعتراف - دفع جوهرى - مؤدى ذلك .

من المقرر ان الاعتراف يجب الا يعول عليه - ولو كان صادقاً - متى كان وليد اكراه كائناً ما كان قدره . ومن ثم كان يتعين على

المحكمة الاستئنافية وقد دفع امامها ببطلان الاعتراف وقدم لها الدليل من وجود اصابات بالطاعن ان تتولى تحقيق دفاعه وتبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بالاقتوال التي قيل بصورها عنه ، اما وقد نكلت عن ذلك فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ من ١٦ ص ٢٩٨)

- الاعتراف - اثر الاكراه في الاعتراف .

من المقرر ان الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه او التهديد او الخوف الناشئين عن امر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد او ذلك الاكراه . والاصل انه يتعين على المحكمة ان تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه . ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب « الكلب البوليسى » عليهما واعتراف الطاعن الاول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحتم الدفع ببطلان اعترافه استنادا الى تفاهة الاصابة المتخلفة به وان اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماديات الدعوى دون ان تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصاباتهما ، فان حكمها يكون عندئذ قاصرا متعينا نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة اخرى اذ ان الادلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٩١٤١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ من ١٦ ص ٧٣٩)

- التقرير بعدم صدق الاعتراف - حكم - تبسيبه .

انه وان كان الاصل ان تقدير الاعتراف مما تستقل به محكمة

الموضوع وأن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم
نصه وظاهرة بل لها أن تجزئ هذا الاعتراف وأن تأخذ منه بما تطمئن
اليه وأن تطرح ما عداه لكي تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، الا
انه لما كان يبين من الوقائع ومؤدى اعتراف الطاعن كما اورده الحكم
انه يتعامل في النقد الاجنبى وانه لم يتفق مع المرشد على اجراء المقاصة
الا على سبيل المزاح حتى يحمله على شراء النقد الاجنبى الذى يحوزة ،
وكانت المحكمة بعد ان اوردت مؤدى اعترافه على هذا النحو انتهت في
التدليل على ثبوت تهمة الشروع في المقاصة التى أسندتها اليه ، الى
هذا الاعتراف وحده واخذت به جملة وتفصيلا دون أن تبين سبب
اطراحها لما قرره من أن هذا الاعتراف غير صادق أو تفصح عما أطمأنت
اليه وما لم تطمئن اليه منه ، ودون أن تقيم الدليل من واقع هذا
الاعتراف كما اوردته ، على الحقيقة التى استنتجتها منه حتى تستطيع
محكمة النقض ان تراقب سلامة هذا الاستنتاج وصحته ، ومن ثم فإن
الحكم يكون مشوبا بعيب القصور الذى يتسع له وجه الطعن وذلك فيما
قضى به في جريمة الشروع في المقاصة ، مما يتعين معه نقض الحكم
المطعون فيه بالنسبة لهذه الجريمة وحدها والاحالة .

(طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ من ١٩ ص ٨٥٢)

ـ اسناد الحكم خطأ للمتهم اعترافه بالجريمة - يعيبه .

اذا كان ما نقله الحكم عن محضر الشرطة من أن الطاعن اعترف
بـ هذا المحضر بأنه يعلم بتزوير رخصة القيادة ، لأصل له في الاوراق ،
كما ان عبارة « حاجة بأكل بيها عيش » لا تعد اعترافا اذ لم تصدر
منه بعد مواحهته صراحة بتزوير الرخصة ، بل انه على العكس من
ذلك نفى التزوير عندما ووجه به ، كما انه لا يعد اعترافا ما قرره أمن
النيابة من انه كان عاطلا وأن أحد المأثقين استحصل له على الترخيص
بعد ان قدم له البيانات وسلمه صورته ، ومن ثم فإن الحكم المطعون
فيه يكون قد انطوى على خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال مما

يعيبه ، ولا يؤثر في ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى ، لذا الأدلة في المواد الجنائية متساهلة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذي كأن للدليل المذكور في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/٢ نس ٢٠ ص ١١٩١)
- للمحكمة الاستناد في قضائها بالادانة الى اقرار محرر بخط المتهم باللغة الانجليزية كان في أوراق الدعوى - طالما انه لم ينازع في صحته او يدفع ببطلان الدليل المستمد منه .

متى كان الاقرار الذي حرره الطاعن بخطه باللغة الانجليزية كان ضمن أوراق الدعوى المطروحة امام المحكمة ولم ينازع الطاعن أو محاميه في صحته او يدفع ببطلان الدليل المستمد منه - على ما جاء في وجه النعى - أو يبدى أنه في حاجة الى ترجمته الى اللغة العربية ليعلم فحواه أو يناقشه ، فلا تثريب على المحكمة اذا كانت قد استندت اليه في ادانة الطاعن ولاتأثير لذلك في سلامة حكمها .

(طعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ نس ٢٢ ص ٤٨٧)
- عدم اشارة المحكمة عند القضاء بالبراءة الى القول المسند الى المتهم وهل يعد في رايها اعترافا بالواقعة ومدى استقلاله عن القبض والتفتيش الباطلين - قصور الحكم .

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن المطعون ضده قد اعترف في تحقيق النيابة في اليوم التالي لضبطه باحرازه المخدرات المضبوطة بقصد التعاطي ، وكانت المحكمة لم تشر في حكمها الى هذا القول المسند الى المطعون ضده وتبين رايها فيما اذا كان يعد اعترافا منه بالواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وهل هو مستقل عن اجراءات القبض والتفتيش التي قالت ببطلانها ، وكان من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش ،

(طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ من ٢٢ ص ٤١٨)
فإن الحكم اذ اغفل التحدث عن هذا الدليل يكون قاصر البيان -

- تبرئة المتهم - دون التعرض للدليل المستمد من اعترافه بمحض
الضبط - قصور - علة ذلك ؟

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده ، دون
أن يعرض للدليل المستمد من اعترافه بمحض الضبط المحرر بمعرفة
مأمور الجمرک ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه ، بما يفيد على
الاقول أنها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو غير صالح للاستدلال به
على المتهم ، فإن الحكم يكون قد جاء مشوبا بالقصور في التسبيب .

(طعن رقم ٩١٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ من ٢٢ ص ٥٨٠)
- التمسك ببطلان الاعتراف بسبب الاكراه - دفاع جوهرى -
مؤدى ذلك .

من المقرر أن القول ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه
هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى
فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى اثار البطلان أو أن يكون متهما
آخر فى الدعوى قد تممك به مادام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة
على هذا الاقرار ، لما كان ذلك ، وكان المحامى الحاضر مع المتهم
الاول (الطاعن الاول) دفع بأن اعترافه وليد اكراه ،
وكأن البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لانهائه بالحكم المطعون
فيه انه استند ضمن ما استند اليه - الى اقرار هذا المتهم - الطاعن
الاول - على نفسه وعلى الطاعنين الثانى والرابع ولم يعرض الحكم
المطعون فيه الى ما اثير فى صدد هذا الاعتراف ويقول كلمته فيه فانه
يكون معيبا بقصور فى التسبيب .

(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ من ٢٦ ص
٧٢٦) .

- خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً - لاينال من سلامة الحكم - طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف

لايقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه بالأدانة على أقوال الطاعن الثاني فحسب وإنما بنى اقتناعه كذلك استمداً من أقوال شهود الإثبات السالف الإشارة اليهم ولاعتراف الطاعنين الثالث والرابع والتقارير الطبية والمعاينة ، فإنه يكون سليماً في نتيجته ومنصفاً على فهم صحيح للوقائع ويضحي ما يثار في هذا الشأن لايعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد في هذا الخصوص على غير أساس .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٣١ ق . جلسة ١٨٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص
٢٨١) .

- اعتراف - تسمية الاقرار اعترافاً - لايعيب الحكم - شرط ذلك .

أن الاقرار في المسائل الجنائية بنوعيه - القضائي وغير القضائي - بوصفه طريقة من طرق الإثبات إنما هو العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها - دون غيرها - البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاقرار المعزى إليه قد أُنْزِعَ منه بطريق الإكراه ، لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد تحققت من أن اقرار الطاعن لرئيس المباحث سليم مما يشوبه وإطمأنت إلى مطابقته للحقيقة والوقائع فلا تثريب عليها إذ هي عولت عليه - بالإضافة إلى سائر الأدلة والقرائن التي ساقتها في حكمها وأن كان الطاعن قد عدل عنه بعد ذلك ، ولا يقدح في سلامة الحكم خطاه في تسمية الاقرار اعترافاً طالما أنه يتضمن ، ولايقدح في سلامة الحكم خطاه في تسمية الاقرار اعترافاً طالما أنه يتضمن من الدلائل ما يعزو

باقى الادلة والقرائن ، ومادامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الاثر القانونى وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود .
(طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ق . جلسة ١٠/٢/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٨٠٢)
(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٧٥٩)

خامسا

مسائل متنوعة

- اعتراف متهم على متهم مبالاة تقديرية متروكة لقاضى الموضوع

ان ما اشتهر من ان اعتراف متهم على متهم آخر لا يصح بذاته ان يكون دليلا على هذا الاخر ليس قاعدة قانونية واجبه الاتباع على اطلاقها . لان حجية هذا الاعتراف مسألة تقديرية بحته . متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده ، فله ان يأخذ باعتراف متهم ضد متهم آخر اذا اعتقد صدقه أو ان يستبعده اذا لم يثق بصحته .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٢ق . جلسة ٢٣/١١/١٩٣١)

- عدم جواز الاخذ بأقوال محامى متهم على متهم آخر .

انه ان غجاز قانونا الاخذ بأقوال متهم على آخر فانه لا يجوز مطلقا الاخذ بأقوال محامى متهم على متهم آخر مادامت هذه الاقوال لم تصدر ولم يؤد أقواله هذه بصفته شاهدا ، فإذا استندت المحكمة فى ادانة متهم الى عبارة صدرت من محامى متهم آخر بصفته محاميا لا بصفته شاهدا فى الدعوى فان هذا يعيب حكمها . ولكن اذا كان الحكم قائما على أدلة أخرى ناهضة بالادانة فان خطأ فى الاهتدال بمثل تلك العبارة لا يعيبه حيبا يبطله .

(طعن رقم ٢٦ سنة ٦ق . جلسة ٩/١٢/١٩٣٥)

- سلطة المحكمة فى الاعتماد على أقوال المتهم التى أدلى بها

فجأة وعلى غير انتظار واثبتها ضابط البوليس فى محضر .

لا مانع قانونيا يمنع ضابط البوليس من ان يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من اقوال أدلى بها فجأة وعلى غير انتظار في محضر مادامت الظروف التي حصل فيها الادلاء بتلك الاقوال كانت تقتضي المبادأة الى اثباتها ولم تكن تسمح للضابط بأن يتعمل بالنيابة ليتلقى رأيها في الامر ، وهذا المحضر يعتبر رسميا لصدوره من موظف مختص بتحريره ، فاذا وجد ضابط بوليس في مستشفى وطلب اليه مقابلة لحد المرضى (وهو متهم في جريمة) فادلى اليه باقوال عن هذه الجريمة وأيده في هذه الاقوال متهم آخر كان مريضاً بالمستشفى فيكون الضابط هذه الاقوال في محضر حرره خصيصا لذلك فاعتبرت المحكمة هذا المحضر رسميا واعتمدت على ما اثبت فيه من اقوال فليس في ذلك مخالفة للقانون .

(طعن رقم ١٤٢٣ سنة ٦ ق ٠ جلسة ١٩٣٦/٦/٨)

- سلطة المحكمة في الاخذ باقوال المتهم في الجلسة أو في التحقيق الابتدائي .

للقاضي ان يستند في حكمه الى الاقوال التي يدلى بها المتهم في محضر البوليس ، فان كون هذا المحضر غير معد الا لجمع الاستدلالات فقط لا يؤثر في قيمة ما يرد به من جهة الاثبات . ولا يعيب الحكم ان تكون هذه الاقوال هي منده للوحيد مادامت المحكمة قد اكتفت بها في الاقتناع .

(طعن رقم ٧٠٩ سنة ١١ ق ٠ جلسة ١٩٤١/٢/١٧)

- حق محكمة الموضوع في الاخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وحق غيره وان عدل عنه متى اطمانت اليه .

من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وان سلطتها مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في حق

نقضه في حق خيرة من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى أطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(نقض ١٩٨٠/١/٣ - السنة ٣١ - ص ٢٥)

٢ - حق محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف .

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ، التي يملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجتها وقيمتها التدليلية على المعترف .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٨ - السنة ٣١ - ص ١٣٦)

٣ - تسمية الحكم الاقرار اعترافا - لايحييه - مادام لم يرتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف .

بإذ كان خطأ الحكم في تسمية اقرار الطاعن بجلسة المحاكمة اعترافا لا يقدح في سلامة الحكم طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف فإن ما يثيره الطاعن بقالة الخطأ في الاسناد لا يكون له محل .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٧ - السنة ٣١ - ص ٢٤٦)

٤ - للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة - متى أطمأنت إلى صدقة ولو عدل عنه في مراحل أخرى .

من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى أطمأنت إلى صدقة ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهذه الأقوال التي - أطمأنت إليها .

(نقض ١٩٨٠/٣/٦ - السنة ٣١ - ص ٣٣٢)

- تقدير صحة الاعتراف - وقيمته في الاثبات وصدوره لاختيارا من
من عدمه - موضوعي .

من المقرر ان الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي
تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات
فلها - بهذه المثابة - ان تقرر عدم صحة ما يدعيه الطاعن من ان
الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها
مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة فان تعيب الحكم في هذا
الخصوص يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٠/٣/٩ - السنة ٣١ - ص ٣٤٥)

- الدفع بحصول الاعتراف نتيجة اكراه - لايقبل لاول مرة امام
النقض - علة ذلك ؟ .

اذ كان لايبين من محاضر جلسات المحاكمة امام درجتى التقاض
ان الطاعن دفع بان الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه
وقع عليه اثناء التحقيق معه فلا يقبل منه ان يثير هذا لاول مرة امام
محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحصر عنه وظيفة
هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨٠/١٤/٣ - السنة ٣١ - ص ٤٧٤)

- للمحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة .

لما كان من المقرر ان للمحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم ولو كان
واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل
عنه في مراحل التحقيق الاخرى دون بيان السبب ، وكان الحكم قد
خلص الى ان اعتراف الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات كان عن طواعية
واختيار ولم يكن وليد اجراء باطل وقد اقترن بارشاد الطاعن عن
المسروقات واحضاره اياها فانه يكون من غير المقبول ان يجادل الطاعن

في هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ - السنة ٣١ - ص ٥٣٨)

- وجوب بحث الصلة بين الاعتراف وبين الاصابات المقول بحصولها

لاكراه الطاعن عليه .

الاصل انه يتعين على المحكمة ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف ان تبحث الصلة بينه وبين الاصابات المقول بحصولها لاكراه الطاعن عليه ، ونفى قيامها في استدلال سائح .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٦ - السنة ٣١ - ص ٨٠١)

- ثبوت انه كان يوجد بالطاعن اصابات - تعاصر وقت ضبطه

- اطراح دفاعه ببطلان اعترافه - استندا الى مجرد القول باطمئنان

المحكمة اليه والى شهادة المجنى عليه - قصور مبطل - لايعصم منه

وجود ادلة اخرى .

متى كان الثابت مما اورده الحكم المطعون فيه انه كان يوجد بالطاعن اصابات اشار التقرير الطبي الشرعى الذى قدمه الى معاصرتها لوقت ضبطه ، وقد اطرحت المحكمة دفاع الطاعن ببطلان اعترافه في محضر الضبط استنادا الى مجرد القول باطمئنانها اليه والى شهادة المجنى عليه دون ان تعرض للصلة بين هذا الاعتراف وما وجد بالطاعن من اصابات فان حكمها يكون مشوبا بالقصور المبطل له ، ولايعصم من البطلان ما قام عليه من ادلة اخرى اذ ان الادلة في المواد الجنائية متباعدة يكمل بعضها البعض الآخر ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة او الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو انها فطنت الى ان هذا الدليل غير قائم .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٦ - السنة ٣١ - ص ٨٠١)

.. عدم التعويل على الاعتراف ولو كان صادقا متى كان وليد
اكراه - على المحكمة بحث الصلة بين الاعتراف والاصابات المقول
بحصولها لأكراه المتهم عليه ونفى قيامها في استدلال مائع ان هى رات
التعويل على الدليل المستمد منه - مخالفة ذلك - قصور وفساد في
الاستدلال .

الاعتراف يجب الا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد
اكراه كائنا ما كان قدره ، والاصل انه يتعين على المحكمة ان تبحث
الصلة بين اعتراف المتهمين والاصابات المقول بحصولها لأكراههم عليه
ونفى قيامها في استدلال مائع ان هى رات التعويل على الدليل المستمد
منه ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد طرأ الدفع ببطلان الاعتراف على
النحو السابق ذكره بما لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بأن عدم ملاحظة
وكيل النيابة المحقق وجود اصابات ظاهرة بالمتهمين ، لاينفى وجود
اصابات بهم ، كما ان حضور محامين مع المتهمين في تحقيق تجربة
النيابة العامة لاينفى وقوع التعذيب ، واذا ناظر القاضى الجزئى الطاعنين
اثبت - حسبما سلف البيان - تعدد اصاباتهم وانه ندب مفتش الصحة
لتوقيع الكشف الطبى لبيان سبب هذه الاصابات ، بيد ان قراره لم ينفذ ،
فانه كان لزاما على المحكمة - قبل ان تقطع برأى في سلامة الاعتراف -
ان تتولى بنفسها تحقيق ما اثاره الطاعنون في هذا الشأن وان تبحث
الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات . اما وقد نكلت عن ذلك وعولت
في ادانة الطاعنين على الدليل المستمد من اعترافهم ، فان حكمها يكون
معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن اخلاعه بحق الدفاع ،
ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة اخرى ، اذ ان الاحلة في
المواد الجنائية متساهلة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة
المحكمة بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على الاثر الذى
كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى انتهت المحكمة اليه .

— حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى — مثال لتسبب سائق في تحصيل اعتراف •

لما كان لمحكمة الموضوع ان تبتخلص من اقوال الشهود وبائير العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم انه حصل ما اعترف به . . . من انه خدش المجنى عليه بالمدية في كتفه مرتين ثم اطرح هذا الاعتراف لتناقضه مع ماديات الدعوى وما جاء بالتقرير الطبى وعلل اقواله برغبته في درء الاتهام عن ابن اخيه الطاعن الذي هب لنجدته — وهو تدليل سائق وكاف لاطراح هذا الاعتراف فضلا عن انه من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستملال التى تملك المحكمة كامل الحرية من تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها الا تعول عليها متى تراءى لها انه مخالف للحقيقة والواقع ، فيكون ما يحتج به الطاعن في هذا الصدد غير محيد .

(نقض ٢٧/١٠/١٩٨٠ — السنة ٣١ — ص ٩٢٠)

— للاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ، للمحكمة كامل الحرية في تقديره — اخذ المحكمة به — مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لعدم الاخذ به •
تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم — موضوعي •
محكمة الموضوع غير ملزمة — بحسب الاصل — ان تورده من اقوال الشهود الا ما نقيم عليه قضاها •

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ومتى حظت الى سلامة الدليل المستند من الاعتراف فان مفاد ذلك انها

أظهرت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به ، فإنه لا على الحكم أن هو أخذ باعتراف الطاعن في التحقيقات لبراءته مما يشوبه واطمئنانا من المحكمة لصحته ولو عدل عنه بعد ذلك ، ويتمخض من ثم مقولة الطاعن بعدم صدق اعترافه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى مما لا يقبل أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها ، واطمئنانا اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى اقوال شاهد الاتبات وأخذت بتصويره للواقعة بالنسبة لطاعن وحده دون شقيقه المتهم الآخر الذي قرر الشاهد أنه أسهم في الاعتداء وقضى ببراءته - فان ذلك من اطلاقاتها لما لها من حق تجزئة شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، ولما هو مقرر من أنها لاتلتزم بحسب الأصل أن تورد من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها ، وليس بالازم أن تطابق اقوال الشاهد مضمون اعتراف المتهم ، بل يكفي أن يكون جماع الشهادة كما أخذت بها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى - غير متناقضة مع ما عولت عليه من اعتراف المتهم وما حواه تقرير الصفة التشريعية .

(نقض ١١/٢٦/١٩٨٠ - السنة ٣١ - ص ١٠٤٣)

٣- محكمة الموضوع سلطة تجزئة أي دليل ولو كان اعترافا :

لمحكمة الموضوع سلطة تجزئة أي دليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليها اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام اجتخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(نقض ١/١٦/١٩٨١ - الطعن ٩٨٧ لسنة ٥٠ ق ٤)

— سلطة محكمة الموضوع في الاخذ باعتراف المتهمين ولو عدلوا عنه بعد ذلك :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة وفي الاخذ باعتراف المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدلوا عنه بعد ذلك ، والمحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهرة بل لها أن تجزئه وأن تأخذ منه بما تطمئن اليه واطراح ما عداه وإن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من اعتراف المتهمين الآخرين ، وكان الحكم قد اعتنق هذا النظر وجمع في بيان واحد مؤدى الدليل المستمد من أقوال المتهمين الأربعة الذين تطابقت أقوالهم فيما حصله الحكم واستند عليه منها فلا بأس عليه أن هو أورد مؤدى أقوالهم جملة ثم نسبها اليهم جميعا تفاديا لل تكرار الذي لا موجب له . ولما كان الخطأ في تسمية أقوال الطاعن اعترافا — على فرض حصوله — لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه الاثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددها ، فإن ما ذهب اليه الطاعن من تعيب الحكم بقالة القصور لعدم إيراد أقوال كل من المتهمين على حدة وجمعه بينهم باسناد واحد يكون غير سديد . هذا فضلا عن أن الطاعن لم يبين أوجه اختلاف المتهمين فيما اعترف به كل منهم بل جاء قوله في هذا الصدد مرملا غير محدد فإن ما ينهه في هذا الشأن لا يكون مقبولا لما هو مقرر من أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

(نقض ١٩٨٢/٦/٨ — الطعن ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق)

بأقى عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدره من كل من المتهمين طوعية وإختيار ، وكان الطاعن لا يزعم بأنه قدم للمحكمة أى دليل على وقوع اكراه عليه ، فإن ما يثيره في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى — لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة

• النقض

(نقض ١٩٨٢/٦/٨ - الطعن ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق)

• للاعتراف هو ما يكون نصا في اقتراح الجريمة :

الاعتراف هو ما يكون نصا في اقتراح الجريمة ، والمطعون ضده - طبقا لما أوردته الطاعنة بأسباب طعنها - قد اقتصر على الاقرار بملكيته الصديري ، ولم يذهب الى حد الاعتراف بوجود فتات من المخدر بجيوبه مما لا يتحقق به معنى الاعتراف في القانون ومن ثم فلا محل لما تنعاه الطاعنة في هذا الخصوص ، ويكون طعنها على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ١٩٨٣/١٠/١١ - الطعن ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق)

• تقدير الاعتراف - سلطة القاضي التقديرية - أخذ المحكمة به -

اثر ذلك :

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه حصل اعتراف زوجة الطاعن - الطاعنة الرابعة - فيما نصه « وأعترفت المتهمه على نفسها وزوجها المتهم ، بأن الكوب الذى يحوى المادة المخدرة قد ضبط بمسكنها وأن الضابط أفرغ محتويات الكوب فى برطمان من عندها وحزره وأن المادة المخدرة ملك لزوجها المتهم » واذا كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن هذا الاعتراف ومن أن له معينة الصحيح من الاوراق . واذا لم يحد الحكم فيما عول عليه منه عن نص ما اتبأ به أو فحواه ، فقد انحصرت عنه بذلك قالة خطأ التحصيل وفساد التدليل . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ومادامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطاعت فى حدود سلطتها التقديرية الى اعتراف زوجة الطاعن فلا تثير عليها

اذ هي لم تعرض في حكمها الى دفاع انطاعن الموضوعى الذى ما قصد به سوى اثارة الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الاقوال .

(نقض ١٩٨٤/٢/١٤ - الطعن ٦٠٧٠ لسنة ٥٣ ق)

- الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها ، وقيمتها فى الاثبات :

من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من ادوار التحقيق متى اطمانت الى صدقه ومطابقته للواقع وأن عدل عنه فى مراحل أخرى ، وكان لايبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه ، فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨٤/٣/٦ - الطعن ٦١٩٢ لسنة ٥٣ ق)

- لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى دور من ادوار التحقيق :

من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، وأن سلطتها مطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى دور من ادوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمانت الى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع .

(نقض ١٩٨٤/٣/١٣ - الطعن ٦٨٤٣ لسنة ٥٣ ق)

- الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها :

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ بما لا معقب عليها .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق)

- للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع .

من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع ولا عدول عنه في مراحل التحقيق الاخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بهذه الاقوال التي اطمأنت اليها .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق)

- تطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الفنى - ليس بلازم :

من المقرر انه ليس بلازم أن يتطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

(نقض ١٩٨٤/٤/٨ - الطعن ٨١٧ لسنة ٥٣ ق)

- اعتراف - التمسك بأنه وليد اكراه - مؤدى ذلك :

حيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك - في مرحلتى التقاضى - بأن اعترافه كان وليد اكراه وقع عليه من رجال المباحث . واذ كان يبين من مدونات الحكم الابتدائى

المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أمتد في أدانة الطاعن الى اعترافه وكان الاصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لايعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر أثر اكراه كائنا ما كان قدر هذا الاكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد عول في أدانة الطاعن على هذا الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٦/١٠/١٩٨٤ - الطعن ٦٧٦٩ لسنة ٥٣ ق)

مكرر - حضور رجال من الشرطة يسجلون ما كان يدلى به المسجون بالجلسة لايعد اكراها - مبرر ذلك :

ما اثاره الدفاع من وجود اشخاص من رجال الشرطة يسجلون ما كان يدلى به هذا المسجون بالجلسة لو صح هذا الامر فان هذا الفعل لايشكل اكراها على المتهم خاصة وأن الجلسة علنية وفي اماكن الكافة الرجوع الى محاضر الجلسات والاطلاع عليها .

(نقض ١٣/١١/١٩٨٤ - الطعن ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق)

- ما هية الاعتراف الذي يعول عليه - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه - جوهريته - عدم الرد عليه - قصور لا يعصم الحكم منه مايرده الحكم من ادلة اخرى - علة ذلك :

حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري ، يجب على محكمة الموضوع أن تناقشه وترد عليه مادام أنها قد عولت في حكمها على هذا الاعتراف ، اذ الاصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب

أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - . إذا صدر
لشخص أو اكراه كائنا ما كان قدره ، لما كان ذلك . وكان الثابت من
مطالبة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطالبة تمسك أمام
محكمة الموضوع بأن اعترافها في التحقيقات كان وليد اكراه ، وكلن
البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عول - فيما عول عليه - في
قضائه بإدانة الطالبة ، والمحكوم عليه الثاني على ذلك الاعتراف دون
أن يعرض للدفع ببطلانه لصدوره تحت تأثير الاكراه ، فإن الحكم يكون
معيبا بالقصور الذي لا يعصمه منه ما أورده من أدلة أخرى ، إذ الاحلة
في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون
عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على
الاثر الذى كان له في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، لما كان ما تقدم
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث
سائر توجه الطعن ، وذلك بالنسبة الى الطالبة والى المحكوم عليه
الآخر - وإن لم يقرر بالطعن - وذلك لاتصال الوجه الذى بنى عليه
النقم به ، واعمالا لمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(نقض ١٩٨٤/١٢/٤ - الطعن ٢٥٠٧ لسنة ٥٤ ق)

- الدفع ببطلان الاعتراف - على المحكمة مناقشته والرد عليه
ولو كان وزاد بمذكرة لم يصرح بتقييمها طالما أن الدفاع أشار اليه أمام
محكمة الاستئناف وسواء كن من لبداء التهم المقرر أو غيره من المتهمين
- مناهة ذلك ومطته :

حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة
أن مجلس الطابعة دفع في مرافقته الشفوية أمام محكمة اول درجة
ببطلان اعترافها بمحض الشرطة لصدوره وليد اكراه وقع عليها ، وتقدم
بعد حجز الدعوى للحكم بدفع مكثوب غير مصرح به تمسك فيه بالدفع
للمحكوم الذى عرض له الحكم الابتدائى واطراحه امتقادا الى ما اثبتته

التقرير الطبي الشرعى من عدم وجود اصابات بالطاعنة . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعنة وأن لم يعاود اثاره الدفع ببطلان اعترافها فى موافقته الشفوية أمام محكمة ثانى درجة بجلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١ ، الا انه يبين من محضر تلك الجلسة انه تمسك بجميع ما سبق أنه أبداه من أوجه الدفاع والدفع فى مذكرته آنفة البيان المقدمة لمحكمة أول درجة ومن ثم يكون الدفاع المكتوب فى هذه المذكره تتمه للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أمام محكمة ثانى درجة ولا ينال من ذلك أن المذكرة قدمت لمحكمة أول درجة بغير تصريح منها طالما أن الدفاع المثبت بها أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى أحال اليه محامى الطاعنة أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند ضمن ما استند اليه فى أدانة الطاعنة والمحكوم عليهما الثانية والرابعة الى اعتراف الطاعنة لمحرر محضر الشرطة بما نسب اليها ، وكان الاصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى دفع بالبطلان أو أن يكون أحد المتهمين الآخرين فى الدعوى قد تمسك به مادام الحكم قد عول فى أدانة الطاعن على ذلك الاعتراف ، وكان المدافع عن الطاعنة قد تمسك بأن الاعتراف المعزى اليها بمحضر الشرطة قد صدر وليد اكراه وقع عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى أدانة الطاعنة والمحكوم عليهما الثانية والرابعة على اعتراف الطاعنة دون أن يعرض لدفاعها الجوهري ويقول كلمته فيه ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التمهيب ، ولا يعصمه من هذا العيب أن الحكم الابتدائى قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه طالما أنه لم يعتنق أسباب ذلك الحكم وأنشأ لنفسه أسبابا مبتغلة قائمة بذاتها بالنسبة للطاعنة كما لا يغنى فى ذلك ما أورثته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة

يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٤ - الطعن ٢٤٨٦ لسنة ٥٣ ق)

- الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لايعتبر كذلك « ولو كان صادقا » اذا صدر اثر اكراه مهما كان قدر هذا الاكراه - الدفع ببطلان الاعتراف - دفع جوهرى - اغفال الرد عليه - قصور - لايعصم الحكم منه ان يورد ادلة اخرى - علة ذلك :

حيث انه يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه امام محكمة ثانى درجة أثار فيها أن اعترافه فى الشرطة كان وليد اكراه تمثل فى الاعتداء عليه بالضرب والتعذيب . لما كان ذلك ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه استند فى ادانة الطاعن ضمن ما استند اليه ، الى اعترافه بالشرطة وفى التحقيق الذى أجرته النيابة العامة - واذا كان ذلك ، وكان الاصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لايعتبر كذلك - ولو كان صادقا اذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد وذلك الاكراه من الضؤولة وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، مادام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد عول فى ادانة الطاعن - ضمن ما عول عليه - على هذا الاعتراف بغير أن يرد على ما أثاره الطاعن فى شأنه - على السياق المتقدم برغم جوهريته ، ويقول كلمته فيه ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التهييب والقباض فى الاستدلال ولايعصم الحكم من ذلك ، ما أوردته المحكمة من ادلة اخرى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية ضامم

متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث اذا سقط احدها أو استبقى تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(نقض ٢٠/ض/١٩٨٥ - الطعن ٧٨٩٠ لسنة ٥٤ ق)

- الاعتراف الذى يعول عليه - ماهيته - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه - جوهرى - عدم الرد عليه - قصور يتعين معه نقض الحكم :

حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية الاخيرة أن المدافع عن الطاعن دفع بما مفاده أنه أدلى باعترافه على اثر اعتداء ضابط المباحث عليه بالضرب ، وكان يبين من مدونات الحكم المستأنف - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه امتنع فى إدانة الطاعن الى اعترافه ، وكان الاصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لايعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، كما أن من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وهو الذى أخذ بأسباب الحكم المستأنف - قد عول فى إدانة الطاعن على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما اثاره الطاعن فى أوجه طعنه .

(نقض ٥/٣/١٩٨٥ - الطعن ٥٤٢ لسنة ٥٥ ق)

- الاعتراف - سلطة محكمة الموضوع فى تقديره - مثال لتسبيب
مائن :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد اكراه وتهديد في قوله : « ومن اعتراف المتهم الثاني بالتحقيقات والذي اطمأنت اليه المحكمة إذ جاء اعترافا اختياريا سليما مما يشوبه ومطابقا للحقيقة والواقع ولا ينال من هذا الاطمئنان ما ذهب اليه بجلسة المرافعة من أن هذا الاعتراف كان وليد اكراه وضغط ووعيد ذلك أن هذا القول جاء مرسلا لم يتأيد بدليل من الاوراق فضلا عن أن المجنى عليها نفت وقوع اكراه على المتهم الثاني اثناء اعترافه أمام النيابة العامة وشهدت بأن أحدا من رجال الشرطة لم يكن حاضرا اثناء التحقيق معه » . ومن ثم يكون منعى الطاعن الثاني في هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١٩٨٥/٣/٥ - الطعن ٤/٣٢٧، لسنة ٥٤ ق)

الباب الرابع
الاجراءات الاحتياطية التى
تملكها النيابة فى حق المتهم

الباب الرابع الاجراءات التى تملكها النيابة فى حق المتهم

يتطلب التحقيق اتخاذ بعض الاجراءات الاحتياطية ضد المتهم وقد خول القانون النيابة ولسطات التحقيق بصفة عامة أن تتخذ فى حقه اجراء أو أكثر من الاجراءات الثلاثة الآتية :

أولا : الامر بالحضور

ثانيا : الامر بالقبض أو بالقبض والاحضار

ثالثا : الحبس الاحتياطى

وسوف نتناول الاجراءات الثلاثة بالتفصيل على النحو التالى :

الفصل الاول الامر بالحضور

الامر بالحضور اجراء بمقتضاه يكلف المحقق المتهم بالحضور وهو مجرد دعوة للمتهم بالحضور فى مكان وزمان معينين ولايجوز تنفيذه كرها الا أنه فى حالة ما اذا لم يمثل المتهم للامر بالحضور يمكن للمحقق ان يصدر أمرا جديدا بالقبض عليه واحضاره .

والامر بالحضور جائز فى جميع الجرائم سواء اكانت جنائية أو جنحة أو مخالفة وينبغى أن يشمل على أهم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة اليه وتاريخ الامر وتوقيع من أصدره والختم الرسمى فضلا على وجوب اشتماله على ميعاد معين . ويعلن الامر بالحضور الى المتهم بمعرفة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة وتسلم للمتهم صوره منه ويكون نافذا فى جميع أنحاء الجمهورية .

ويختلف الامر بالحضور عن الحبس الاحتياطى حيث أنه فى الامر بالحضور يكون تنفيذ الامر رهين بارادة المتهم ويصدر فى جميع الجرائم

سواء اكانت جناية او جنحة او مخالفة في حين ان الحبس الاحتياطى يشترط ان تكون الجريمة التى يصدر بشأنها جناية او جنحة ذات عقوبة معينة أحيانا ويترتب على عدم استجابة المتهم التكلفة بالحضور بغير عذر مقبول ان يجوز للمحقق ان يصدر أمرا بالقبض عليه حتى ولو كانت الواقعة مما لايجوز فيها حبس المتهم احتياطيا وينجد أنه في حين ان الامر بالحضور لايمس حرية المتهم بأن قيد بان الحبس الاحتياطى يمس حرية المتهم .

الفصل الثانى

الامر بالقبض او بالقبض والاحضار

في حالة ما اذا كان المتهم حاضرا جاز للمحقق ان يصدر أمرا بالقبض عليه اما اذا كان غائبا فله ان يصدر أمرا بالقبض عليه واحضاره ويجب تحديد الشخص الذى صدر امر القبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا .

والامر بالقبض والاحضار لايجوز ان يصدر الا في احدى الاحوال الآتية :

١ - اذا كان المتهم يجوز حبسه احتياطيا

٢ - اذا لم يحضر بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول

٣ - اذا خيف هربه

٤ - اذا لم يكن له محل اقامة معروف

٥ - اذا كانت الجريمة في حالة تلبس

والامر بالقبض والاحضار لا يختلف في غايته عن الامر بالحضور لانه يهدف مثله الى حضور المتهم الغائب أمام المحقق لانه يشتمل فضلا عنه على تكليف رجال السلطة بالقبض على المتهم واحضاره اذا

رفض الحضور طوعا في الحال (م ٢/١٢٧) وهو يشبه الحبس الاحتياطي في انه مثله اجراء ماسى بحرية المتهم الشخصية والفرق بينهما هو في مده الحجز فحصب لذا فالاصل فيه انه لايجوز الا اذا كانت الجريمة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي واما الاحوال الاربع الاخرى فهي استثناء من هذا الاصل وبعد الامر بالقبض والاحضار في موضع وبط بين الامر بالحضور من جانب والحبس الاحتياطي من جانب آخر في حين انه اكثر من الاول خطوره وتقييدا لحرية المتهم واقل من الثاني (١) .

وهو يجوز في الجنایات والجنح اذا توافرت شروطه ولايجوز في المخالفات ولايجوز تنفيذ الامر بالقبض والاحضار بعد مضي ستة اشهر من تاريخ صدوره مالم يعتمد لمدة اخرى .

ويجب سماع اقوال المتهم المقبوض عليه فورا واذا تعذر ذلك يودع في السجن الى حين سماعها ويجب الا تزيد مدة ايداعه على اربع وعشرين ساعة فاذا مضت وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة العامة وعليها ان تسمع اقواله وبعد ذلك تخلى سبيله او تامر بحبسه احتياطيا في الاحوال التي يجوز فيها ذلك .

وينجد ان القبض على المتهم مما يملكه ايضا مأمور الضبط القضائي عند التلبس بالجنح اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر وفي جنح اخرى وفي الجنایات ولو بغیر تلبس بشرط توافر دلائل كافية على المتهم ويجب على مأمور الضبط القضائي ان يستمع فورا الى اقوال المتهم واذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى اربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة ويجب على هذه الاخيرة ان تسمع اقواله في ظرف اربع وعشرين ساعة ثم تامر بالقبض عليه او باطلاق سراحه .

(١) انظر مرجعنا السابق للاستاذ رعوف عبيد ص ٤٠١ ومابعدها

ومن ثم لاتزيد المدة التى يمكن ان يظلها المتهم مقبوضا عليه بغير امر حبس احتياطى على اربع وعشرين ساعة اذا كان القبض بمعرفة سلطة التحقيق وثمانى واربعين ساعة اذا كان بمعرفة سلطة الاستدلال . اربع وعشرين ساعة فيها لارساله الى النيابة ثم اربع وعشرين ساعة اخرى لمماع اقواله بمعرفة سلطة التحقيق المختصة للبت فى امره .

الفصل الثالث

الحبس الاحتياطى

يجوز القانون حبس المتهم بصفة احتياطية ومؤقتة اذا اقتضت مصلحة التحقيق سبب حريته وابعاده عن المجتمع الخارجى والحبس الاحتياطى بهذا المعنى يعد من اوامر التحقيق التى تستهدف تأمين الادلة سواء من العبث بها او طمسها اذا بقى المتهم حرا او تجنباً لتأثيره على شهود الواقعة او ضمانا لعدم هروبه من تنفيذ الحكم الذى سيصدر عليه بالنظر الى كفاية الادلة ضده .

وستناول موضوع الحبس الاحتياطى من النواحي الآتية :

اولا : الجهات المختصة بالحبس الاحتياطى

ثانيا : شروط الحبس الاحتياطى

ثالثا : مدة الحبس الاحتياطى

رابعا : تنفيذ الحبس الاحتياطى

خامسا : الافراج المؤقت

المبحث الاول

الجهات المختصة بالحبس الاحتياطى

للنيابة العامة عندما تجرى التحقيق بمعرفتها ان تامر بحبس المتهم احتياطيا مادامت قد توافرت له شروطه ويعد استنفاد مدة النيابة

يكون التجديد عن طريق القاضى الجزئى وإذا كان التحقيق يجرى بمعرفة أية جهة أخرى فاللنيابة بوصفها المدعية الوحيدة فى الدعوى الجنائية أن تطلب من تلك الجهة لقاء القبض على المتهم وحبسه احتياطيا أو استمرار حبسه إذا كان محبوسا .

ولقاضى التحقيق اذا كان التحقيق يجرى بمعرفته أن يأمر بحبس المتهم احتياطيا .

ولمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشوره أن تأمر بمد حبس المتهم احتياطيا عندما تمتنع المدد التى يملكها القاضى الجزئى أو تلك التى يملكها قاضى التحقيق .

كما أن لها أن تأمر بالغاء أمر الافراج المؤقت الصادر من القاضى الجزئى اذا استأنفته النيابة فى مواد الجنائيات .

وإذا احيل المتهم الى محكمة الجنائيات فى غير دور الانعقاد ويكون الامر بالحبس الاحتياطى من اختصاص محكمة الجنح المستأنفه ايضا وكذلك فى حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون هى وحدها مختصة به الى أن ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة .

إذا احيلت القضية الى مستشار الاحالة فهو الذى يحيل المتهم محبوسا أو مفرجا عنه الى محكمة الجنائيات أو الى المحكمة الجزئية وإذا احيل المتهم الى محكمة الموضوع يكون الامر بالحبس الاحتياطى من اختصاصها دون غيرها وذلك بإجتناء حالتى الاحالة الى محكمة الجنائيات فى غير دور الانعقاد والحكم بعدم الاختصاص الصادر من أية محكمة .

المبحث الثانى

شروط الحبس الاحتياطى .

بالاضافة الى وجوب صدور الامر بالحبس الاحتياطى من الجهة المختصة به فان القانون لايجيزه الا اذا تحققت له شروط متعددة فهناك عدة شروط موضوعية واخرى شكلية لصحة الحبس الاحتياطى :

اولا

الشروط الموضوعية لصحة الحبس الاحتياطى .

الشروط الموضوعية اللازم توافرها حتى يصدر الحبس الاحتياطى صحيحا تتمثل فى :

- ١ - أن يكون قد تم استجواب المتهم
- ٢ - أن تكون الجريمة مما يجوز فيها الامر بالحبس الاحتياطى
- ٣ - أن تتوافر الدلائل الكافية على الاتهام

- ١ -

ان يكون قد تم استجواب المتهم

القاعدة ان الحبس الاحتياطى لا يكون جائز الا اذا كانت الواقعة جنائية او كانت جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر فلا يجوز الامر بالحبس الاحتياطى اذا كانت الجريمة مخالفة او اذا كانت جنحة عقوبتها الغرامة فحسب او عقوبتها الحبس لمدة ثلاثة اشهر فأقل ولكن الحبس يكون جائزا اذا كانت الجنحة عقوبتها الغرامة او الحبس الذى يزيد على ثلاثة اشهر (١) .

(١) انظر مرجعنا السابق للاستاذ فوزية عبد الستار ص ٣٦٢ .

ويرد على هذه القاعدة عدة استثناءات :

الاستثناء الاول :

لايجوز الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف
الا اذا كانت الجريمة تتضمن اهانة لرئيس الجمهورية او طعنا فى
الاعراض او تحريضا على فساد الاخلاق .

الاستثناء الثانى :

لايجوز الحبس الاحتياطى اذا كان المتهم حدثا لم يتجاوز خمس
عشرة سنة وعله ذلك ان الحدث لاتوقع عليه عقوبة قبل تجاوزه هذا
السن .

الاستثناء الثالث :

يجوز الحبس الاحتياطى ولو كانت الواقعة جنحة معاقب عليها
بالحبس اذا لم يكن للمتهم محل اقامة ثابت معروف فى مصر ولا يمتد
نطاق هذا الاستثناء الى المخالفات او الجنح المعاقب عليها بالغرامة
ويجد هذا الاستثناء سنده فى انه قد يتعذر الوصول الى المتهم عند
المحاكمة .

- ٣ -

ان تتوافر الدلائل الكافية

على الاتهام

يجب ان تكون هناك دلائل كافية على ارتكاب الجريمة وتقدير
كفاية الدلائل امر متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع
اذ يمكن لهذه الاخيرة ان تعتبر الحبس الاحتياطى قد وقع باطلا لانتفاء
الدلائل او لعدم كفايتها وتبطل بالتالى كل دليل مستمد منه فضلا عن
وجوب الافراج فورا عن المتهم .

ثانيا

الشروط الشكلية لصحة

الحبس الاحتياطى

ينبغى أن تتوافر للأمر بالحبس الاحتياطى عدة شروط شكلية هي أن يشتمل على جميع البيانات التى أوجبها القانون فى أوامر سلطات التحقيق .

فنصت المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الاولى على أنه يجب أن يشتمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة اليه وتاريخ الامر واغضاء القاضى والختم الرسمى « ونصت الفقرة الرابعة منها على أنه يشمل «امر الحبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه فى السجن مع بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة » .

فيجب أن يشتمل كل أمر صادر بحبس احتياطى على البيانات الآتية : (١) .

١ - اسم وضع العضو الذى أصدر الامر

٢ - التعريف بشخصية المتهم

ويكون ذلك ببيان ما يلى :

١ - اسم المتهم ولقبه

ب - صناعته

(١) انظر مرجعنا الحبس الاحتياطى للإستاذ معوض عبد التواب ص ١٧١ .

ورسالة دكتوراه فى الحبس الاحتياطى للدكتور حسن المرصفاوى ص ١١٨ .

ح - محل اقامة المتهم

٣ - التهمة المنسوبة الى المتهم

٤ - بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة

٥ - تاريخ الامر

٦ - الختم الرسمى

٧ - تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه فى السجن

المبحث الثالث

مادة الحبس الاحتياطى

تختلف مدة الحبس الاحتياطى باختلاف الجهة التى تصدر الامر به (١) .

ونتناول هنا مدة الحبس الاحتياطى فى حالة صدور الامر به من النيابة العامة وكذا مدة الحبس الاحتياطى فى حالة صدور الامر به من قاضى التحقيق .

أولا

مدة الحبس الاحتياطى فى حالة صدور

الامر به من النيابة العامة

مدة الحبس الاحتياطى التى تملكها النيابة العامة هى أربعة ايام تبدأ من اليوم التالى للقبض على المتهم اذا كان الامر بالقبض قد صدر من النيابة العامة أما اذا كان القبض قد تم بمعرفة مأمور الضبط وسلم المتهم الى النيابة العامة خلال الاربع وعشرين ساعة المقررة لمأمور

(١) أنظر مرجعنا السابق للدكتور فوزية عبد الستار ص ٣٦٤ ومابعدھا

الضبط فإن مدة أربعة الايام تبدأ حسابها من اليوم التالى لتسليم المقبوض عليه الى النيابة العامة .

ولا تملك النيابة العامة اصدار امر جديد بمد الحبس الاحتياطى وانما عليها اذا رأت أن هناك ضرورة لى يظل المتهم محبوسا احتياطيا أن تطلب المد من القاضى الجزئى المختص وهو أن يصدر أمره بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم وللقاضى مد الحبس الاحتياطى لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لاتزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما فإذا لم ينته التحقيق فى خلال هذه الفترة وجب على النيابة عرض الاوراق على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة بمد الحبس مددا متعاقبة لايزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الافراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة .

ومع ذلك يتعين عرض الامر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الاجراءات التى يراها كفيه للانتهاء من التحقيق .

وفى جميع الاحوال لايجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياط على ستة أشهر مالم يكن المتهم قد أعلن باحاليته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة فإذا كانت التهمة المنسوبة اليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ستة أشهر الا بعد الحصول قبل انقضائها على امر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لاتزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد اخرى مماثلة والا وجب الافراج عن المتهم فى جميع الاحوال .

ثانيا

مدة الحبس الاحتياطى فى حالة صدور

الامر به من قاضى التحقيق

يمتد امر الحبس الاحتياطى الصادر من قاضى التحقيق لمدة خمسة

عشر يوما فينتهى حتما بمضيها ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمرا بمد الحبس مدة او مددا اخرى لايزيد مجموعها على خمسة واربعين يوما فمدد الحبس التى يقررها قاضى التحقيق قد تصل الى ستين يوما .

ويلتزم قاضى التحقيق كما هو الشأن بالنسبة للنياية العامة بأن يعرض الامر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة اشهر وذلك لاتخاذ الاجراءات التى يراها كفيه لالانتهاء من التحقيق .

واذا لم ينته التحقيق ورأى قاضى التحقيق مد الحبس الاحتياطى زيادة على ماهو مقرر فى المادة (١/١٤٢) وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر احوالة الاوراق الى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة لتصدر امرها وكذلك يلتزم قاضى التحقيق بالحد الاقصى للحبس الاحتياطى المنصوص عليه فى المادة (١٤٤ / ٣ ح) .

فيما يتعلق بضمم مدة القبض أو الحبس الاحتياطى

أوجب القانون أن تبدأ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الصادر مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى ومدة القبض وإذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التى حبس احتياطيا من أجلها وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها فى اية جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها اثناء الحبس الاحتياطى كما أوجب أن يكون استنزال مدة الحبس الاحتياط عند تعدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الاخف أولا .

واذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بالغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش عن كل يوم من أيام الحبس المذكورة وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التى قضاه

في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

المبحث الرابع

تنفيذ ذالحبس الاحتياطي

ينفذ الحبس الاحتياطي في السجن ويجب عند ايداع المتهم السجن بناء على أمر الحبس أن تسل مصوره من هذا الامر الى مأمور السجن بعد توقيعه على الاصل بالاستلام ولايجوز لمأمور السجن ان يسمح لاحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن الا باذن كتابي من سلطة التحقيق وعليه ان يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الاذن وللمحقق في كل الاحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبالا يزوره أحد وذلك بدون اخلال بحق المتهم في الاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد .

المبحث الخامس

الافراج المؤقت

او انقضاء الحبس الاحتياطي

ونتعرض هنا لحالات الافراج الوجوبى والافراج الجوازى .

اولا

الافراج الوجوبى

يجب الافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا :

إذا توافرت احدى الحالات الآتية :

- ١ - إذا أصدرت سلطة التحقيق قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية مالم يكن المتهم محبوبا لسبب آخر .

٢- اذا تبين لسلطة التحقيق أن الواقعة لايجوز فيها الحبس الاحتياطي .

٣ - اذا انقضت المدة المقررة للحبس الاحتياطي دون تجديدها قبل انقضائها .

٤ - اذا انقضت مدة ثمانية الايام من تاريخ استجواب المتهم في جلسة لايزيد حدها الاقصى عن سنة وكان المتهم له محل اقامة معروفا ولم يكن عائدا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

ثانيا

الافراج الجوازى

يجوز للمحقق في غير حالات الافراج الوجوبى أن يأمر بالافراج المؤقت عن الحبوس احتياطيا وفقا لما يراه من مصلحة التحقيق وسواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم بشرطين :

الاول : أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذى يمكن أن يصدر ضده .

والثانى : أن يعين له محلا في الجهة الكائن بها مركز المحكمة أن لم يكن مقيما فيها (١) .

والافراج الجوازى قد يكون بكفالة او بغير كفالة والكفالة هى مبلغ من المال يودع فى خزانة المحكمة تقدره سلطة التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة حسب الاحوال وللمحقق اذا رأى أن حاله المتهم لاتسمح بتقديم كفالة أن يلزمه بأن يقدم نفسه لمكتب الشرطة فى الاوقات التى يحددها له مع مراعاة ظروفه الخاصة وله أن يطلب

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور فوزية عبد الستار ص ٣٦٩ ومابعدها

منه اختيار مكان للاقامة فيه غير المكان الذى وقعت فيه الجريمة كما له أن يحظر عليه ارتياد مكان معين .

الجهات المختصة بالافراج المؤقت :

وان كانت القاعدة أن الامر بالافراج تختص به السلطة التى أمرت بالحبس طالما كانت لاتزال واطعة يدها على الدعوى ومع ذلك يجوز فى غير هذه الحالة صدوره من جهة أخرى على النحو التالى (١) .

أولاً

بالنسبة للنياية العامة

نجد انه للنياية العامة التى أمرت بحبس المتهم احتياطياً أن تأمر بالافراج عنه طالما كان التحقيق لازال قائماً أمامها وذلك فى أى وقت وبكفالة أو بغير كفالة ويجوز لها ذلك ولو كانت مدة الحبس الاحتياطى قد مدت بناء على طلبها من جهة أخرى .

ثانياً

بالنسبة لقاضى التحقيق

نجد أنه لقاضى التحقيق الذى يجرى التحقيق أن يأمر بالافراج المؤقت عن المتهم بعد سماع أقوال النياية العامة وذلك سواء أكان الامر بالحبس الاحتياطى صادر منه أم من النياية العامة عندما كانت تبشر التحقيق وقبل صدور الامر ببندبه .

ثالثاً

بالنسبة لمستشار الاحالة

نجد انه لمستشار الاحالة الافراج عن المتهم أن كان محبوساً وذلك عند إحالة الجناية اليه للتعرف فيها وبمناسبة هذا التعرف .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتورة فوزية عبد الستار ص ٣٧١ ومابعداها

رابعاً بالنسبة لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة

نجد أن لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة الافراج
عن المتهم افراجاً مؤقتاً في عدة حالات .

١ - عندما تعرض عليها الاوراق في حالة ما اذا لم ينته التحقيق
على الرغم من استنفاد المدد المقرر للقاضي الجزئى أو لقاضى التحقيق

٢ - لها ان تؤيد أمر الافراج الصادر من قاضى التحقيق في جنائية
عندما تستأنفه النيابة العامة أمامها .

٣ - يكون الافراج من اختصاصها في حالة احالة الدعوى الى
محكمة الجنايات في غير دور الانعقاد .

٤- تختص بأمر الافراج في حالة الحكم في الدعوى بعدم
الاختصاص من محكمة الموضوع الى أن ترفع الدعوى الى المحكمة
المختصة .

خامساً محكمة الموضوع عند احالة المتهم اليها

عند احالة المتهم الى محكمة الموضوع يكون الامر بالافراج عن
اختصاص الجهة التى احيل اليها باستثناء حالة الاحالة الى محكمة
الجنايات في غير دور الانعقاد وحالة الحكم لعدم الاختصاص حيث
يكون الامر بالافراج من اختصاص محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في
غرفة المشورة .

اعادة حبس المتهم :

الافراج المؤقت عن المتهم لايمنع من اصدار امر جديد بالقبض عليه
ويحبسه ثانية اذا تحققت في حقه احدى حالات ثلاثة هي :

١ - اذا قويت الادلة ضده

٢ - اذا اخل بالشروط المفروضة عليه

٣ - اذا وجدت ظروف تمتدعى هذا الاجراء

واذا كانت الدعوى قد خرجت من حوزة المحقق كان للجهة التى احيلت اليها الدعوى أن تعيد حبس المتهم احتياطيا من جديد وذلك على النحو التالى :

١ - لمحكمة الموضوع المختصة اذا كانت الدعوى قد احيلت اليها

٢ - محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة فى الاحوال الآتية :

أ - اذا كانت الدعوى قد احيلت الى محكمة الجنايات فى غير ادوار انعقادها .

ب - اذا كانت الدعوى قد احيلت الى محكمة غير مختصة وحكم بعدم الاختصاص فهنا تختص غرفة المشورة بالحبس الاحتياطى بعد الافراج الى أن تحال الدعوى الى المحكمة المختصة .

احكام محكمة النقض

بشأن

الاجراءات الاحتياطية

التي تملكها النيابة

في حق المتهم

- شرط اصدار امر الضبط والاحضار وسلطة محكمة الموضوع في تقديره .

انه وان كان يجب ان يكون امر الضبط والاحضار مبنيًا على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم الا ان تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها اصدار هذا الامر . واذا تفرع عن القبض اجزاء آخر كتفتيش المقبوض عليه ، واتخذ من نتيجة التفتيش دليل اثبات في الدعوى المرفوعة عليه ، فيكون لمحكمة الموضوع مراقبة تقدير الثبابة لكفاية الدلائل التي اصدرت امر الضبط بناء عليها . فاذا تبين لها ان هذه الدلائل لم تكن كافية جاز لها ان تستبعد الدليل المستمد من التفتيش ، ورايها في هذا متعلق بالموضوع ولايجوز الجدل فيه امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٦٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤١/٦/٢)

- الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لايعتبر امرا بالقبض ولا بالاحضار .

انه الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر امرا بالقبض ، ولا بالاحضار ، ولا يصح الاستناد اليه في تبرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١١٩٩ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/١٣)

- عدم اشتراط الكتابة في التكليف بالقبض .

ان القانون لا يستلزم ان يكون التكليف بالقبض مكتوباً .

(طعن رقم ١٢١٣ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٠)

- الامر بالضبط والاحضار - طبيعته - هو في حقيقته امر بالقبض - ولايفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم في سائر الاحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً مهما كان سبب القبض او الغرض منه .

حتى صدر الامر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا ايضا ، لان الامر بالضبط والاحضار هو في حقيقته امر بالقبض ولايفترق عنه الا في مدة الحجز فصعب ، وفي سائر الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونيا على المتهم يجوز للمأمور الضبط القضائي ان يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٨٨٦ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١٢١٧)

- الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر امرا بالقبض ولا بالاحضار .

- ان الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر امرا بالقبض ، ولا بالاحضار ، ولا يصح الاستناد اليه في تبرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/١٣)

- ان حضور المتهم امام المحكمة في الجلسة التي تستوجب الحكم بالحبس ليس بمحتم الا عند الفصل في موضوع التهمة فقط ، فاذا كانت المرافعة قاصرة على دفع فرعية او على حقوق مدنية جاز سماع المرافعة من الوكيل دون ايجاب حضور المتهم الاصيل .

(نقض ١٩٢٣/١٢/٣ المحاماة من ٤ ص ٤٣٠)

- اذا كانت المحكمة قد استجابت لطلب محامي الطاعن في الجلسة الاولى واجلت نظر الدعوى لمرضه ، وكانت قد امتعمت الحق الذي جولته لها المادة ٣٨٠ اجراءات جنائية وامرت بحبس الطاعن احتياطيا فان ذلك منها لا اخلال فيه بحق الدفاع .

(نقض ١٩٥٤/١/١٢ مج ٥ ص ٢٥٠)

– لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل اكمال نظرها باصدار الامر بالقبض عليه وحبسه مادام أن ذلك لا يعدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(نقض ١٩٧٣/١٠/٢٢ مج ٢٤ ص ٨٨٦)

– لاينال من سلامة اجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين احتياطيا على ذمة الدعوى فان ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ اجراءات جنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب التأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود ، اما وهو لم يفعل بصلة غير مقبولة هو أنه أكره على التنازل عن سماعهم فان نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٨/٢/٦ مج ٢٩ ص ١٣٦)

– من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمحكمة الجنايات في جنيح الاحوال ان تأمر بحبس المتهم احتياطيا، ومن ثم فانه لاينال من سلامة اجراءات المحاكمة أن تستعمل المحكمة حقها بحبس المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

(نقض ١٩٧٨/٤/٩ مج ٢٩ ص ٣٨١)

– اذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم لاعلان شاهد ، قد أمرت بالقبض عليه وحبسه فلا يصح ان ينعى عليها أنها بذلك قد كونت رأيها في الدعوى قبل اكمال تحقيقها ، فان القبض الذي أمرت به لا يعدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(نقض ١٩٥١/١٢/١٧ مج ٣ ص ٢٩٨)

– علانية الحكم عملا بالمادة ٣٠٢ اجراءات جنائية قاعدة جوهرية تجب مراعاتها – الا ما استثنى بنص صريح – تحقيقا للغاية التي

توخاها الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان اليه فاذا كان محضر الجلسة والحكم لايمستفاد منها صدوره في جلسة علانية بل ان للواضح منهما انه صدر في جلسة سرية فان الحكم يكون معيبا بالبطلان الذي يستوجب نقضه اخذا بنص المادة ٢٣١ التي ترتب البطلان على عدم مراعاة احكام القانون المتعلقة باى اجراء جوهري .

(نقض ١٩٦٢/٢/٢٧ من ١٣ ص ١٩٥)

— لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسته انه صدر علنا ، وكان في الاجراءات الصحة ولايجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم الا بالطعن بالتزوير فلا يقبل من الطاعن قوله ان الحكم صدر بجلصة غير علانية مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رددته في طعنه في هذا الصدد غير سديد .

(نقض ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ مج فنى جنائى ص ٧٩)

الباب الخامس

حق المتهم في الدفاع

الباب الخامس حق المتهم في الدفاع

وستتناول حق المتهم في الدفاع من الجوانب الآتية :

أولا : إحاطة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه

ثانيا : دعوى محامى المتهم للحضور في الجنايات

ثالثا : السماح للمتهم بالاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب

المبحث الاول احاطه المتهم بالتهمة المنسوبة اليه

أوجب المشرع في المادة ١/١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على المحقق عند حضور المتهم لأول مرة أن يثبت في محضره ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة ويثبت أقواله في المحضر والحكمة من ذلك هي تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه واثبات براءته .

ويعنى احاطه المتهم بالتهمة المنسوبة اليه توجيه الاتهام اليه وسؤاله عن التهمة المنسوبة اليه واثبات أقواله بشأنها دون مناقشة فيها أو مواجهته بالدلة القائمة قبله (١) .

ولا يترتب على مخالفة ذلك البطلان المطلق بل أنه في حالة تمسك المتهم باحاطته علما بالتهمة المسندة اليه ورفض المحقق ذلك فانه في هذه الحالة يكون من حق المتهم الدفع بالبطلان الذى يخضع للقواعد العامة وهو بطلان نسبي يسقط بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا أو إذا كان للمتهم محام ولم يعترض على ذلك ويجب ابداء هذا الدفع أمام

(١) أنظر مرجعنا السابق استجواب المتهم للمستشار عدلى خليل ص ١٧٤ وما بعدها .

محكمة الموضوع كما يمكن تصحيح هذا البطلان بمؤال المتهم عن التهمة المسندة اليه بمعرفة القاضى ولو من تلقاء نفسه .

وضمناته احاطة المتهم بالتهمة المسندة اليه ضمانه قررهما الدستور والقانون فقد نصت المادة ٧١ من الدستور على انه « يبلغ كل من يقبض عليه او يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله قورا ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه وله ولغيره التظلم امام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وجب الافراج حتما »

كما نصت المادة ١/١٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٩٧٢/٣٧ على انه « يبلغ قورا كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطيا بأسباب القبض عليه أو حبسه ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجه اليه » .

المبحث الثانى

دعوى محامى المتهم للحضور فى الجنايات

أوجب المشرع دعوه محامى المتهم لحضور الاستجواب أو المواجهة فى الجنايات ولم يمتثل من ذلك الاحالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وذلك تطمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه وحضور المحامى اثناء الاستجواب فى الجنايات واجب اجرائى وانه وفاء بهذا الواجب يتعين دعوه المحامى للحضور قبل الاستجواب ان وجد وعلى المحقق أن يثبت فى محضره اما حضور محامى المتهم او دعوته للحضور أن وجد أو اثبات عدم وجود محامى للمتهم بعد سؤال المتهم عنه .

ولم يشترط القانون شكلا معينا في دعوه المحامى للحضور وهى
ولجبه حتى ولو تقررته سريه التحقيق اذ ان المتهم ومحاميه يعتبران
شخصا واحدا فلا يجوز للفصل بينهما لاي سبب من الاسباب واذا لم
يكن للمتهم بجناية محام فاللحقق ان يبدا في استجوابه على الفور فهو
ليس مطالب بنحسب محام له ويكفى دعوه المحامى في الوقت المناسب
الذى يمكنه من الحضور دون اشتراط حضوره بالفعل كما وان المحقق
غير ملزم بتأجيل التحقيق الى الموعد الذى يقترحه المحامى اذا رأى
المحقق ان هذا التأجيل قد يضر بسير التحقيق وهذه الضمانه مقرر
لصالح المتهم ومن ثم فانه يجوز له التنازل عنها صراحة او ضمنا واذا
تم الاستجواب دون دعوه محام المتهم فيعتبر اخلايا يحق الدفاع ويترتب
عليه البطلان المتعلق بالنظام العلم كما ولت هذه الضمانه مشروطه بان
يكون المتهم قد اعلن اسم محامين بتقرير في قلم كتاب المحكمه او امام
مامور السجن او ان يكون المحامى نفسه قد تولى هذا الاقرار او
الاعلان .

هل يجوز للمتهم الاستعانة بمحام فى مرحلة جمع الاستدلالات

قضت محكمة النقض المصريه بان مايقوله المتهم بشأن بطلان محضر
جمع الاستدلالات بسبب ان البوليس منع محاميه من الحضور معه
اثناء تحريره لا يستند الى اساس من القانون (١) وينتقد استاذنا الدكتور
المرصفاوى ذلك على اساس انه مادام الحق قد تقرر فى مرحلة التحقيق
الابتدائى بما فيه من ضمانات وجب امتداد حكمه الى مرحلة الاستدلالات
من باب اولى وهذا هو اتجاه الفقه فى مصر .

وينص قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على ان للمحامين دون

(١) نقض ١٩٦١/٥/١ احكام النقض من ١٢ ق ٩٥ ص ٥١٣ .

غيرهم حق الحضور عن ذوى الشأن أمام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة .. وجميع الجهات الاخرى التى تباشر تحقيقا جنائيا أو اداريا أو اجتماعيا ولايجوز تعطيل هذا الحق فى أية صورة أو لاي سبب .

كما أن تعليمات النيابة تنص فى المادة ١١١ من التعليمات العامة للنيابات على أنه يجوز للمحامين الحضور عن ذوى الشأن اثناء اجراءات الاستدلالات ولايجوز منعهم من الحضور فى أية صورة أو لاي سبب .

شروط حضور محامى المتهم عند الاستجواب

شروط حضور محامى المتهم عند الاستجواب تتلخص فيما يلى :

١ - أن تكون الواقعة جنائية . أما اذا كانت جنحة فلا تقوم ضمانه دعوه محامى المتهم للحضور الا انه بطبيعة الحال اذا احضر محامى مع المتهم فى جنحة فلا يصح منعه .

٢ - أن لاتكون الجريمة فى حالة تلبس أو فى حالة من المراقبة تسبب الخوف من ضياع الادلة .

٣ - أن يكون للمتهم محام .

دور المحامى عند حضوره استجواب المتهم

دور المحامى عن حضور استجواب المتهم دور سلبي بحسب الاصل فليس له أن ينوب عن المتهم فى الاجابة أو أن ينبهه الى مواضع الكلام والسكوت أو أن يترافع أمام المحقق ولكن له أن يطلب توجيهه لسئلة معينة أو أن يبدى بعض الملاحظات .

حضور محام عن المتهم أمام محاكم الجنايات

يعد حضور محام مع كل متهم بجناية تنظرها محكمة الجنايات قاعده أساسية في القانون لايجوز مخالفتها أو التجاوز عنها وهذا حق مقرر للمتهم بمقتضى القانون والدستور ولهذا أوجب القانون على مستشار الاحالة ان يعين من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية يصدر امرا باحالته الى محكمة الجنايات اذا لم يكن قد انتخب من يقوم بالدفاع عنه وتعيين محام عن المتهم لايكون وجوبيا الا في جناية تنظرها محكمة الجنايات لا في أية جنحة قد تحال اليها وحق المتهم في اختيار محاميه مقدم على حق المحكمة في تعيين فاذا اختار المتهم محاميا فليس لمحكمة الجنايات أن تفتات على اختياره وتعين له مدافعا آخر الا اذا كان المحامي المختار قد بدأ منه ما يدل على انه يعمل على تعطيل السير في الدعوى وليس هناك ما يمنع أن يتولى محام واحد الدفاع عن جميع المتهمين مادام ظروف الواقعة ومركزها لاتؤدى الى أى تعارض بين مصالحهم ويشترط أن يكون المحامى الذى يحضر مع المتهم أمام محاكم الجنايات من المقبولين للمرافعة أمامها فان لم يكن كذلك فان لجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطله فضلا عن الاخلال بحق الدفاع ولا اثر في سلامة الاجراءات اذا حضر محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات وترافع في الدعوى ودونت المرافعة في محضر الجلسة دون أن يثبت اسم المحامى المترافع وكذا لايؤثر في سلامة الاجراءات وقوع خطأ مادى في اسم المحامى الحاضر مع المتهم .

انتداب محام للمتهم

بجناية قبل المحاكمة

او كل المشرع للنيابة العامة انتداب محام للمتهم بجناية للدفاع عنه ان لم يكن قد وكل محاميا وهذا الواجب مشروط بما يلى :

١ - أن تكون الواقعة جنائية

٢ - أن يكون قد صدر أمر من النيابة العامة بأحالتها الى محكمة
الجنايات .

٣ - الا يكون للمتهم محاميا مختاراً من قبله

ويجب على النيابة العامة عند نذرها للمحامى مراعاة كون المحامى
المنتدب من بين المحامين المقبولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف أو
المحاكم الابتدائية حتى يجوز له المرافعة امام محاكم الجنايات وفي حالة
تعدد المتهمين لايجوز للنياية العامة تعيين محام واحد في حالة ما اذا
كانت مصالحها متعارضة .

غياب المتهم بجناية امام محاكم الجنايات

اذا غاب المتهم بجنحة مقدمة الى محكمة الجنايات اتبعت
الاجراءات المعمول بها امام محكمة الجنح ومن ثم يكون الحكم الصادر
فيها قابلا للمعارضة وكذلك الشأن في نظر الدعوى في غيابه وفي آثار
المعارضة وقواعد الفصل فيها (١) .

ولكن اذا غاب المتهم بجناية محاله الى محكمة الجنايات فانه
الاجراءات التى تتبع تخضع للقواعد الآتية :

يجوز الحكم في غيبته يعد تحقق المحكمة من اعلانه قانونا بأمر
الاحالة وورقه التكليف بالحضور كما يحوز لها أن تؤجل الدعوى وتؤمر
بإعادته تكليفه بالحضور .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور رعوف عبيد ص ٥٦٤ ومابعدها .

وإذا كان المتهم مقيماً خارج البلاد يعلن إليه أمر الاحالة وورقة
التكليف بالحضور بمحل اقامته أن كان مغتوماً وذلك قبل الجلسة
المجددة لنظر الدعوى بشهر على الأقل غير مواعيد المسافة فإذا لم يحضر
بعد اعلانه يجوز الحكم في غيبته .

ولا يجوز لاحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو لينوب عن المتهم
الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو اصهاره ويبدى
عذره في عدم الحضور فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تعين ميعاد
لحضور المتهم أمامها ولا يترتب على غياب المتهم تأخير الحكم في
الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه .

وإذا قضى في غياب المتهم في جنائية من محكمة الجنايات بالادانة
فإن هذا الحكم يعد تهديدياً بحيث أنه لو حضر أو قبض عليه قبل
سقوط العقوبة بمقتضى المدة يبطل الحكم السابق صدوره ويعاد نظر
الدعوى أمام المحكمة أما إذا قضى ببراءة المتهم كان الحكم نهائياً فلا
يبطل ولا تعاد محاكمته عند حضوره .

عدم وجوب حضور محام مع المتهم في الجناح والمخالفات

لم يشترط القانون وجوب حضور محام مع المتهم في الجناح
والمخالفات ومن ثم يجوز للمتهم بجناحة أو مخالفة أن يحضر بنفسه
أمام المحكمة دون الاستعانة بمحام يترافع عنه وإذا استعان المتهم بمحام
للدفاع عنه في الجناح أو المخالفات فإنه على المحكمة أن تستمع الى
مرافعته وأن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته .

حق المتهم الاستعانة بمحام في التحقيق الابتدائي

أجاز المشرع للمتهم الاستعانة بمحام أثناء التحقيق الابتدائي وفي

حالة ما اذا استعان المتهم بمحام في التحقيق الابتدائي فانه لايجوز للمحامى الكلام الا اذا اذن له المحقق فاذا لم يأذن له وجب اثبات ذلك فى المحضر ويجوز للمتهم اثناء التحقيق الاختلاء بمحاميه قبيل التحقيق دون حضور احد من رجال السلطة .

وبعد ضمانه حضور المحامى مع المتهم غير واجبه بالنسبة لتحقيقات جنابات أمن الدولة .

للمتهم ومحاميه كامل الحرية فى الدفاع

للمتهم كامل الحرية فى الدفاع عن نفسه بكافة الصور وابداء ما يعين له من دفع ودفاع وطلبات مادام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ولا مسئولية جنائية فى حالة ما اذا تضمن دفاع المتهم او محامية بعض عبارات القذف او السب المتصلة بموضوع الخصومة والتي تقتضيها ضرورات الدفاع .

المبحث الثالث

السماح للمتهم بالاطلاع على التحقيق

قبل الاستجواب

نصت المادة ١٢٥ المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على انه يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب او المواجهة مالم يقرر القاضى غير ذلك .

وفى جميع الاحوال لايجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه اثناء التحقيق فالمرشح قد كفل للمتهم ضمانه من ضمانات الدفاع قوامها تمكين محامية من الاطلاع على التحقيق قبل اجراء الاستجواب ومن باب اولى تمكين المتهم من ذلك اذا لم يكن له محام .

وقد أجاز المشرع اجراء التحقيق في غيبة المتهم في حالة الضرورة والاستعجال .

كما وان ضمانه اطلاق المحامى قبل الاستجواب غير واجبه في تحقيق جنایات امن الدولة .

احكام محكمة النقض بشأن

حق المتهم في الدفاع

حضور المحامي

- حضور محام لدى محكمة الجناح للدفاع عن متهم بجناية مجنحة

أن حضور محام لدى محكمة الجناح للدفاع عن متهم بجناية احيلت محاكمته عليها عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ليس بواجب وعدمه لا يظعن في سلامة الحكم .

(طعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٣١/٣/٥)

- عدم ذكر من من المحامين الحاضرين عن المتهم هو الذي قام

بالمرافعة بمحضر الجلسة لا أهمية له .

إذا حضر محاميان عن المتهمين وحصلت المرافعة ودونت بمحضر الجلسة ولم يذكر من من المحامين هو الذي قام بالمرافعة فلا أهمية لهذا السهو مادام الدفاع عن المتهمين قد حصل فعلا كما يقضى به القانون .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/٩)

- حق المتهم في اختيار من يشاء للدفاع عنه مقدم على حق القاضي

في اختيار المدافع .

لا نزاع في أن المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع ، فإذا اختار المتهم مدافعا فليس للقاضي أن يفتات عليه في ذلك وأن يعين له مدافعا آخر ، ولكن هذا المبدأ إذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق ادارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى وجب بالبدهاءة اقرار الرئيس في حقه وتخويله الحرية التامة في التصرف ، على شرط واحد هو الا يترك المتهم بلا دفاع . فإذا امتنع محامى المتهم عن المرافعة وانسحب من الجلسة فندبت المحكمة غيره وقام المحامى المندوب بالدفاع عن المتهم وأقبل باب المرافعة ثم فتح هذا الباب ثانية لظرف طرأ ، وفي أثناء نظر الدعوى من بعد طلب المتهم أن يترافع عنه محام آخر ، فرفضت المحكمة طلبه لأنها وجدت هذا الفرض لازما اتقاء لعرقلة سير

القضية ، ولما لاح لها من ظروف الدعوى من أن هذا الطلب الذى رفضته لم يكن مقصود .اية مصلحة حقيقية للدفاع ، فانه يكفى أن يخامر المحكمة مثل هذا الاعتقاد حتى يكون لها الحرية التامة فى رفض مثل ذلك الطلب من غير أن يكون لاحد مطعن عليها او رقابة فى ذلك مادام ثابتا أن هذا والمتهم لم يترك بلا دفاع .

(طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/١/٢٣)

- ندب مدافع عن المتهم امام محكمة الجنايات غير لازم الا اذا كان متهما بجناية .

أن القانون لا يوجب ندب مدافع عن المتهم أمام محاكم الجنايات، الذى لم يعين لنفسه مدافعا عنه ، الا اذا كان متهما بجناية ، اما اذا كان متهما امامها بجنحة فلا وجوب لذلك .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٣/١٢/١١)

- تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

اذا اتهم شخص بالقتل واتهم آخر بانه مع علمه بوقوع هذه الجناية اعان الجانى على الفرار من وجه القضاء باخفاء ادلة الجريمة بأن ساعده فى حمل جثة القتيل بقصد القائها فى البحر واعترف الجانى بأنه هو الذى قتل المجنى عليه ولكن اختلف هو والمتهم الآخر فى تقرير الباعث الحقيقى على اقتراح القتل ثم عولت محكمة الجنايات فيما يتعلق بسبب القتل على ما أوضحه هذا المتهم الآخر فان هذا الاختلاف فيما يتعلق بالباعث على ارتكاب الجريمة يجعل المتهم الآخر فى الواقع شاهد اثبات ضد القاتل مما يستلزم حتما فصل دفاع ع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محلم مستقل لكل منهما ، لان انتداب محام واحد عنهما لايهيه لهذا المحامى الحرية فى تنفيذ ما يقرره أيهما ضد الآخر ومما لانتزاع فيه أن للباعث على ارتكاب الجريمة فى نظر قاضى الموضوع

اثرا فعلا في تقدير العقوبة . واذن فانتداب محام واحد لكلا المتهمين في هذه الصورة يكون فيه اخلال واضح بحق الدفاع مبطل للاجراءات وموجب لنقض الحكم .

(طعن رقم ٥٦ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٤/١١/٦)

- انضمام المحامى الى زميله في الدفاع لا يجيز له التضرر فيما بعد من عدم استيفاء الدفاع عن المتهم .

اذا اكتفى المحامى بان انضم الى زميله ظنا منه ان المحكمة اقتنعت ببراءة موكلهما ثم حكمت المحكمة على الموكل بالعقوبة فليس لهذا المحامى ان يتضرر فيما بعد من عدم استيفاء الدفاع عن المتهم .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/١)

- وجوب تعيين من يساعد المتهم بجناية في المدافعة عنه .

ان ما قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والمادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من ضرورة وجود من يساعد المتهم بجناية في المدافعة عنه هو حق اصيل جوهرى يترتب على اغفاله بطلان جميع الاجراءات والمدافع الذى يندب لهذا الغرض يجب ان يكون دفاعه حقيقيا لاشكليا . ولكن لا يصح مع ذلك ان يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة في الدفاع بل ان له ان يرتب دفاعه طبقا لما يراه هو في مصلحة المتهم ، فاذا وجد ان المتهم معترف اعترافا صحيحا بجريمته . كان له ان ينوب دفاعه على طلب الرقابة فقط دون ان ينسب اليه اى تقصير في ذلك .

(طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/١)

- ليس من المحتم قانونا حضور محام عن المتهم بجنحة .

ليس من المحتم قانونا ان يحضر محام عن المتهم بجنحة بل يكفى ان يدافع المتهم عن نفسه فاذا حضر محام عن متهم بجنحة ثم انصرف

قبل نظر الدعوى بناء على أن المحكمة أخبرته بأن لديها قضية كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها ثم نظرت المحكمة القضية ولم ينبئها المتهم الى أن له محاميا ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه بل ترفع هو بنفسه فليس ذلك اخلال بحق الدفاع . ولايجوز لهذا المتهم أن يتضرر لدى محكمة النقض من عدم تأجيل محكمة الموضوع الدعوى من تلقاء نفسها فانه هو الملزوم بالحرص على مصالحته وهادام هو لم ينبئ المحكمة الى تمسكه بحضور محاميه عنه فعليه أن يتحمل وزر تفريطه .

(طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٠/٢٦ / ١٩٣٦)

- المحامى الذى يحضر رمع المتهم بجناية امام محكمة الجنائيات يجب ان يكون من المقبولين للمرافعة امام المحاكم الابتدائية او الاستئنافية

ان قانون تشكيل محاكم الجنائيات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية امام محكمة الجنائيات محام يتولى الدفاع عنه ، وان يكون هذا المحامى من المقبولين للمرافعة امام المحاكم الابتدائية او الاستئنافية فاما حضر مع المتهم محام مقرر امام المحاكم الجزئية ، دون غيرها ، فيكون هذا المتهم قد حوكم بدون أن يدافع عن نفسه دفاعا مستوفيا . وهذا اخلال يستوجب بطلان الاجراءات وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليها .

(طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٦ ق جلسة ١١/٢ / ١٩٢٦)

- عدم وجوب حضور محام لدى محكمة الجنج للدفاع عن متهم بجناية مجنحة .

ان قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ الذى أجاز لمحاكم الجنج النظر فى بعض الجنائيات المقترنة بظروف خاصة تبرر عقوبة الجنحة قد نص فى المادة الخامسة على أن اجراءات المحاكمة فى الجنائيات امام هذه المحاكم تكون طبقا للاجراءات المتبعة امام محاكم تكون طبقا للاجراءات المتبعة امام محاكم الجنج فلا يجب قانونا فى هذه الاحوال أن يكون مع المتهم بالجناية محام يدافع عنه .

(طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٧ ق جلسة ٣/٨ / ١٩٣٧)

- شرط جواز استمرار محكمة الجنايات في نظر الدعوى في غياب

محامي المتهم .

أن واجب المحامي يقضى عليه بالاستمرار في الوقوف الى جانب موكله حتى انتهاء المحاكمة ، فاذا تغيب المحامي باختياره ، لاي سبب كان ، عن الحضور مع المتهم ، فللمحكمة قانونا أن تستمر في نظر الدعوى في غيابه .

فاذا كانت محكمة الجنايات قد سمعت القضية في جملة جلسات ، ويعد أن ترفع محامي المتهم قررت المحكمة استمرار المرافعة الى وقت آخر فلم يحضر المحامي فاستمرت المحكمة في سماع الدفاع عن باقى المتهمين الذين تختلف مصالحتهم عن مصلحة المتهم ، وقدم أحد المحامين المترافعين ورقة في غير مصلحته أيضا ، ثم حضر المحامي وترافع فيما وجهه باقى المتهمين الى موكله ، ثم استمرت المحكمة في نظر القضية بعد ذلك في غيبة المحامي ، فيكون حكمها صحيحا ، ولا بطلان في اجراءاتها ..

(طعن رقم ٢١٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٧/١٢/٢٧)

- المقصود من حضور محام مع المتهم في جنائية .

ان ما اراده القانون بالنص على أن كل متهم بجنائية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام - موكلا كان او منتدبا - بجانب المتهم اثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع . واذا ما تمت المحاكمة على هذه الصورة ، وكان قد مكن الدفاع من أن يلزم بكل ما جرى في الدعوى من تحقيق ، فلا يصح الاحتجاج على الحكم بدعوى أنه كان للمتهم محام آخر ليعاونه في دفاعه مادام لم يصدر من المحكمة ما من شأنه ان يخول بين المحامي وبين الحضور مع موكله بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى

(طعن رقم ١٦٢ ٢٣ لسنة ٨ ق لجلسة ١٩٢٨/١١/٣١)

ـ عدم جواز استثناء المحكمة الى شيء من اقوال المحامي في ادانة المتهم .

ما دامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحلى وتقديره وحده .
فلا يجوز للمحكمة ان تستند الى شيء من اقواله هو في ادانة المتهم .

(طعن رقم ١١٦ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١/٢٣)

ـ ترتيب الدفاع متروك للمحامي كما يراه في مصلحة المتهم .

ان وجود محام بجانب المتهم في المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى ان يلتزم المحامي خطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه بل للمحامي ان يرتب الدفاع كما يراه هو في مصلحة المتهم . فاذا رأى ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها او من قيام أدلة اخرى كان له ان يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة اليه مكتفيا ببيان الوجه الرافعة التى يطلبها له .

(طعن رقم ١١٦ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١/٢٣)

ـ كفاية حضور محام مع المتهم بجناية سواء كان حضوره بناء على توكيل او نيابة عن المحامي الموكل او منتدبا من المحكمة او من تلقاء نفسه .

مادام الثابت ان المتهم بالجناية قد حضر عنه محام وشهد اجراءات محاكمته وتولى الدفاع عنه من غير ان يبدو من المتهم اى اعتراض ، فانه يستوى ان يكون المحامى قد حضر بناء على توكيل من المتهم او نيابة عن المتهم الموكل او منتدبا من المحكمة او من تلقاء نفسه ، اذ الذى يهم هو ان يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون .

(طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١١/٦)

— ترتيب الدفاع متروك للمحامى كما يراه فى مصلحة المتهم

ان المحامى الذى يوكل اليه الدفاع عن متهم ليس ملزما قانونا بأن يسلك فى القيام بهذه المهمة الا الخطة التى يرى هو بمقتضى شرف مهنة المحاملة وتقليديها ان يرى اتباعها ما يحقق مصلحة من وكل اليه الدفاع عنه . واذن فلا حرج عليه — متى كان مقتنعا من الادلة المقدمة فى الدعوى بثبوت التهمة على موكله — فى أن يطلب اخذه بالرافعة اذا ما رأى فى الظروف ما يبرر طلبه ، أو أن يكتفى بتفويض الامر الى م. اتراه المحكمة فى شأنه دون أن يتقيد فى ذلك بمسلك المتهم أو اقواله فى التحقيقات أو بالجلسة .

(طعن رقم ١٣٩٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٤٢)

مرافعة المحامى وعدم ابدئه انه لم يكن مستعدا للمرافعة لايعتبر
اخلا باحق الدفاع .

ان استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكل الى تقديره على حس بما يميله عليه ضميره وتقاليد المهنة التى ينتمى اليها . فاذا كان الثابت بمحاضر الجلسات ان المحامى المنتدب للدفاع عن المتهم لم يحضر الجلسة ، فندبت المحكمة محاميا آخر حضر جميع اجراءات المحاكمة ، ولم يبد منه اعتراض على سماع الشهود فى يوم نديه . الامر الذى يفيد بذاته انه حين سمع الشهود وترافع فى الدعوى كان واقفا على جميع ظروفها ، فليس فى ذلك اخلا باحق الدفاع من جانب المحكمة . ولا يصح ان ينعى عليها انها ندبت محاميا آخر بدل المحامى المنتدب وسمعت على الفور اقوال الشهود قد قوتت على المتهم التمتع بكامل حقه فى الدفاع بمقولة ان سماع أولئك الشهود كان فى ظرف لم يكن المحامى فيه ملما بدقائق الدعوى ومستعدا لمناقشتهم .

(طعن رقم ٤١٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/١)

— قيام محام واحد بالدفاع عن متهمين بجنة عند تعارض المصلحة
لايعتبر اخلا باحق الدفاع .

ان تولى محام واحد الدفاع عن متهمين بجنحة ، حتى عند اختلاف مصلحة أحدهما عن مصلحة الآخر ، ذلك لايسوغ النعى على المحكمة انها اخلت بحق المتهم فى الدفاع ، فان حضور المحامين للدفاع عن المتهمين فى مواد الجنح والمخالفات ليس لازما بمقتضى القانون ، بل الواجب ان يحضر المتهم أمام المحكمة مستعدا للمرافعة عن نفسه بنفسه او بمن يختاره من المحامين ، وما دام المتهم كان فى مقدوره ان يبدى هو دفاعه ، ولم يدع ان أحدا منعه من ابداء دفاعه ، فلا يكون ثمة من وجه لما يدعيه من الاخلال بحقه فى الدفاع .

(طعن رقم ٩٨٦ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢١)

- طلب التأجيل - أمام محكمة الجنح - رفضه - لا اخلال بحق الدفاع : مادام المتهم قد أعلن بالحضور فى الميعاد القانونى - علة ذلك .

اذا كان الثابت من الاوراق أن الطاعن قد أعلن بالحضور اعلانا صحيحا ، وكانت الجريمة المسندة اليه هى جريمة جنحة مما لايجب القانون حضور محام عن المتهم فيها ، فليس له أن ينعى على الحكم المطعون فيه اخلاله بحقه فى الدفاع اذا ما رأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذى تقدم به محاميه ، اذ يلزمه القانون أن يحضر الجلسة مستعدا للدفاع ، ولأن طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب . اما القول بأن من حقه أن يستأجل الدعوى للاستعداد فى أولى جلسات المعارضة بعد ان قضى استثنائيا فى غيبته بالغاء الحكم الصادر ببراعته فلا سند له من القانون . فاذا ما رفض المحامى الاطلاع على ملف القضية بالجلسة - حين عرضته المحكمة عليه - وانسحب فلا تثريب على المحكمة ان هى طلبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه ، وكان هو آخر من تكلم فى موضوع الدعوى .

(طعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ س ١٣ ص ٦٨١)

- متى حضر محام عن المتهم بجنحة وجب على المحكمة سماعه -
- فاذا لم يحضر - لانتقيد المحكمة بسماعه : ما لم يثبت ان غيابه لعذر قهرى .

الاصل ان حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا انه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة ان تسمعه متى كان حاضرا ، فان لم يحضر فان المحكمة لانتقيد بسماعه ما لم يثبت لها ان غيابيه كان لعذر قهرى . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التى دين بها المتهم « الطاعن » هى جنحة اخفاء اشياء مسروقة ، وكان الثابت بمحضر الجلسة ان محامى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التاجيل للاستعداد فاجيب الى طلبه ، وفى الجلسة التالية طلب محام آخر التاجيل لحضور المحامى الاصلى ولم يذكر ان لدى المحامى الاصلى عذرا منعه من الحضور - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة اذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على انها قدرت - فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى - ان تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها معه ان تمنحه مهلة اخرى للحضور ، وافادت انها لم تطمئن الى السبب الذى بنى عليه طلب التاجيل ، وكان الطاعن لم يدع ان المحكمة منعتة من ابداء دفاعه ، فان نعيه على الحكم المطعون فيه بالاخلاق بحق الدفاع يكون فى غير محله ويتعين رفض الطعن .

- محام - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره -

الاصل ان المتهم حر فى اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه فى ذلك مقدم على حق المحكمة فى تعيين المدافع ، الا انه وقد ثبت من الاوراق ان الطاعن لم يذكر للمحكمة - حين نددت محاميا عنه - انه وكل محاميا آخر للدفاع عنه ولم يطلب منها تاجيل نظر الدعوى لخين حضوره ، فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة بانها - اذ نددت محاميا عنه - قد اخلت بحقه فى الدفاع .

(طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ من ١٦ ص ١٧١)

- دفاع - متهم محبوس - اتصاله بمحاميه •

ان ما يقوله الطاعن من أنه كان محبوسا لايلزم عنه استحالة اتصاله بمحاميه ، اذا كان في وسعه ان يطلب من ادارة السجن اخطار محاميه بتاريخ الجلسة التي أعلن بها ، وهو اذا لم يفعل فليس له أن ينعى على ادارة السجن اهمالا أو تقصيرا في هذا الشأن •

(طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ من ١٦ ص ٣١٤)
- الخصم في الدعوى هو الاصيل فيها - المحامى مجرد نائب عنه - حضور محام مع الخصم لاينفى حق الاخير في ان يتقدم بما يعين له من دفاع او طلبات - على المحكمة ان تستمع اليه ولو تعارض ما يبيديه مع وجهة نظر محاميه وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا •

من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الاصيل فيها ، أما المحامى فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لاينفى حق هذا الاخير في ان يتقدم بما يعين له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة ان تستمع اليه ولو تعارض ما يبيديه الخصم مع وجهة نظر محاميه ، وعليها ان ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا •

(طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٤ من ١٦ ص ٥٧٦)

- سماح المحكمة بحضور محام واحد لمتهمين - رغم تعارض مصالحتهما •

لا محل لما ينعاه الطاعن من بطلان الاجراءات لسماح المحكمة بحضور محام واحد معه وزميله المتهم الثانى رغم تعارض مصالحتهما مادام انها لم تتخذ في حضوره اجراء من اجراءات المحاكمة وأن قض الحريزين والاطلاع عليهما انما كان بعد ذلك في حضور المدافعين الاصليين عنهما •

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ٦٣٢)

ـ مرافعة المحامى وعدم ابدائه أنه لم يكن مستعدا للمرافعة
لايعتبر اخلايا بحق الدفاع .

لرئيس محكمة الجنايات أن يعين محاميا لكل متهم بجناية يحضر
امام المحكمة فى اليوم المعين لنظر دعواه ولا يكون منه ، لاي سبب من
الاسباب ، محام يتولى الدفاع عنه بالجلسة كما هو مقتضى القانون ،
وما دام المحامى الذى ندبه رئيس المحكمة للدفاع عن المتهم قد اطلع على
أوراق الدعوى وحضر سماعها بالجلسة ثم ادلى فعلا بأوجه الدفاع التى
رأى الادلاء بها ، دون أن يبدو منه ما يفيد أنه فى الظروف التى ندب
فيها لم يتم اطلاعه او يكمل استعدادده ، فلا يكون ثمة محل للطعن
على الحكم الذى يصدر على المتهم بحجة أن الفرصة التى اعطيت
المحامى الحاضر عنه للاستعداد كانت قصيرة وأن دفاعه لذلك كان صوريا
وشكليا لاحقيقيا جديا .

(طعن رقم ٢٨٣٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٣٠)

ـ ندب محام للمرافعة عن المتهم لمصادفة وجوده بالجلسة وقبوله
المرافعة ـ لا اخلايا فيه بحق الدفاع .

مادام المحامى الذى حضر عن المتهمين فى الاحالة قد أعلن
استعدادده الدفاع ولم يطب أمهاله للاستعداد ، ومادامت مصلحة المتهمين
الذين ندبته المحكمة للدفاع عنهما غير متعارضة ـ على ما هو مستفاد
من الاوراق ـ وما دام المفروض فى المحامى أنه يبدي أوجه دفاعه عن
المتهم بحسب ما يرتضيه ضميره وما تمليه عليه التقاليد النبيلة للمهنة
التي ينتمى اليها . مما لاتصح معه مناقشته فيما قاله وما لم يقله فى
مصلحة الدفاع ، فلا يصح أن ينعى على المحكمة أنها ندبت هذا المحامى
لمصادفة وجوده بالجلسة ولم تمنحه أجلا يحضر فيه دفاعه فى الدعوى
على الوجه الاكمل .

(طعن رقم ٣٢١٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٩)

- حق المحامي الموكل او المنتدب في ان ينيب عنه غيره من زملائه

للمحامي في الجناية - موكلا كان او منتدبا - اذا لم يستطيع الحضور ان ينيب عنه غيره من زملائه ، كما ان للمحامي أن يقوم بالدفاع بالطريقة التي يراها على مقتضى ما يستخلصه هو من التحقيقات وما توجيه التقاليد النبيلة لمهنته . ومتى كان الامر كذلك فانه اذا كان المتهم لم يتمسك بضرورة حضور المحامي الموكل عند سماع الشهود في الجلسة التالية ولم يتناول ماتم بالجلسة الاولى بحضور المحامي الذي انابه .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ١٩ لسنة ١٩٤٩/٥/٢٣)

- المحامي الذي يحضر مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات يجب ان يكون من المقبولين للمرافعة امام المحاكم الابتدائية او الاستئنافية

ان قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب ان يحضر مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، وان يكون هذا المحامي من المقبولين للمرافعة امام المحاكم الابتدائية . واذن فاذا كان المحامي الذي ندبته المحكمة غير مقبول للمرافعة امام هذه المحاكم فان ذلك يكون فيه اخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب بطلان الاجراءات ، بطلان الحكم المترتب عليها تبعا ونقيض هذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعنين الاخرين الذين ادينوا بالامثراك معه نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة ، الامر الذي يتعين معه ان تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المتهمين فيها جميعا .

(طعن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٠ لسنة ١٩٥٠/١١/٢٠)

- إعادة المحكمة القضية الى المرافعة واجرائها تحقيقا دون حضور محامي المتهم اخلال بحق الدفاع .

اذا كانت محكمة الجنايات بعد ان اتمت تحقيق الدعوى واستمعت

الى دفاع المتهمين اعادتها الى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور محامى المتهمين للذين حضرا التحقيق الاول من مبدئه وترافعا في الدعوى على اساسه فانها تكون قد اخلت بحق المتهمين في الدفاع . اذ القانون يوجب أن يكون للمتهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه ، وهذا الدفاع الذى أوجبه القانون يجب أن يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المدافع ملما بما تجر به المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لنهايتها . واذن فانه ما كان للحكمة أن تكتفى عند اعادة تحقيق الدعوى بحضور محام ثبت في محضر الجلسة انه حصر عن المحامين الاصليين دون أن تبين ما اذا كان هذان المحاميان قد اخطرا ولا كيفية نيابته عنهما وهل كان ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع ، وهل اطلع هذا المحامى على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامين الاصليين أم لم يطلع ، وذلك يعيب حكمها لاخلاله بحق المتهمين في الدفاع .

(طعن رقم ٩٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٢٣)

- ندب محكمة الجنايات محام للدفاع عن المتهم بعد سماع الشهود اخلال بحق الدفاع .

اذا كان المحامى الذى ندبته محكمة الجنايات للدفاع عن المتهم بجناية لم يتتبع اجراءات المحاكمة ولم يحضر سماع الشهود اذ كان ندبه بعد ذلك ، فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة ، ذلك بان الغرض من ايجاب القانون حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من اولها الى آخرها مما يلزم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة أما بنفسه أو بواسطة ممثل له يختاره هو ، هيئة الدفاع .

(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٤)

- فصل المحكمة في الدعوى بعد مرافعة بعض المحامين عن المتهم وتخلف آخر عن الحضور لايعتبر تفوتيا لحق المتهم .

ان قانون الاجراءات الجنائية اذ «وجب في المادة ٣٧٤ اعلان المتهم بالحضور رقبيل الجلسة بثمانية ايام على الاقل قد حدد بذلك المدة الكافية للمتهم للاستعداد وليوكل المحامى الذى يرى توكيله ، فان لم يفعل فللمحكمة ان تكتفى بالمحامى المعين بمعرفة غرفة الاتهام او رئيس المحكمة . فاذا كان الثابت ان الطاعن قد استوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامى الذى اُشار اليه في طعنه والذى طلب التأجيل للاستعداد لانه وكل حديثا ، فانه لا يكون لهذا الطاعن ان ينعى على المحكمة انها اُخلت بحقه في الدفاع .

(طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢١)

- مرافعة المحامى المنتدب بعد رفض المحكمة طلب التأجيل من المحامى الموكل دون اعتراض من المتهم لايعتبر اخلالا بحق الدفاع .

من المقرر ان المحامى الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر ابدى سبب تغيبه ، وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر فلم تستجب له المحكمة ومضت في نظر الدعوى وسمعت مرافعة محام آخر كانت قد ندبته في اليوم السابق للمرافعة في الدعوى ، فان ذلك منها لا بعد اخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبدى أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك امام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محامية الموكل .

(طعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٠)

- عدم وجوب فصل دفاع كل متهم عن الآخر ما دام ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق احدهما لا يؤدي الى تبرئة الآخر .

اذا كان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي الى تبرئة الآخر من التهمة فان ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خالص .

(طعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

== اثارة المتهم ان محاميه الموكل كان محافيا عن المجلئ عليه في قضية اخرى هي السبب المباشر للحادث - هو سبب جديد - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

لا يقبـل لمن المتهم ان يثير لأول مرة امام محكمة النقض ان محافيه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه في قضية جنائية اخرى هي السبب المباشر الحادث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان السبب متعلقا بالنظام العام ، لتعلقه بعنصر واقعي لم يسبق اثارته امام محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ ص ١٢٦١)
- كفاية حضور محام واحد مع المتهم بجناية .

لا يلزم في القانون ان يحضر مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات اكثر من محام واحد .

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ ص ١٢٦١)
- انضمام المحامي الى زميله - دلالة : اقراره بما ورد بمراقبة الاخير واعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها .

انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مزاعة الاخير واعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها ، ومن ثم فاذا كانت اجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين احدهما موكل عن المتهم والاخر ملتدب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي ترافع عنه غير مقيد بجدول المخامين وانضم الاخر اليه ، فان المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(طعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١٢ من ٨ ص ٢٣٥)
- استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سداد الاشتراك - عدم زوال صفته كمحام - توليه الدفاع عن المتهم - لا بطلان - المادتان ٢٠ من قانون المحاماه ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .

أن المشرع بما افصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وقد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يقيم بمسداد الاشتراك في الميعاد النقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يرتب على اجترائه على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم ببطالان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون في غير محله ما دام مقبولا للمراقبة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنايات .

(طعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧٠٠)

- مناط تعارض مصلحة المتهمين المخل بحق الدفاع - أن يكون القضاء بادانة احدهما يترتب عليه القضاء ببراءة الاخر - مثال لايتوافر فيه هذا التعارض .

إذا كان الحكم قد انتهى الى أن الطاعنين ارتكبا فعل القتل معا ، واعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة ، وكان القضاء بادانة احدهما - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الاخر ، وهو مناط التعارض المخل بحق الدفاع ، فإنه لا يعيب الحكم أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، وليس فيما تم تسليم من المحكمة بقيام اتفاق سابق ، كما أن أيهما لا يضر بقيام سبق الاصرار أو انتقائه ، مادام الحكم قد اعتبرهما فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بفعله .

(طعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١١٦)

- لا محل لافتراض تعارض مصلحة المتهمين المخل بحق الدفاع عند عدم تبادلتهما الاتهام والتزامهما جانب الإنكار .
لا محل لافتراض قيام التعارض المخل بحق الدفاع إذا كان

الطاعنان لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الانكار .

(طعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٦)

- كفاية حضور محام موكلا كان أو منتدبا مع المتهم بجناية .

المراد بما اقتضاه القانون من أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه ، يتحقق بحضور محام موكلا كان أو منتدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع .

(طعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ص ٧٧٧)

- جواز تولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة - شرط ذلك ؟ أن لا تؤدي ظروف الواقعة الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم - مثال - مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع أن لا يترتب على القضاء بادانة أحدهما تبرئة الآخر - تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه - أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل متهم أن يبيده من أوجه الدفاع مادام لم يبيده بالفعل .

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . واذ كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أن المتهمين ارتكبا الفعل المسند اليهما واعتبر أولهما (الطاعن) حائزا لجوهر مخدر بقصد الاتجار وثانيهما محرزا لذلك المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وكان القضاء بادانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع وكان المتهمان لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الانكار وكان تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهما

بمحام خاص يتولى الدفاع عنه إمامه الواقع ولا يتبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع ما دام لم يبدئه بالفعل .
فإن مصلحة الطاعن في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة المتهم الآخر ويكون تغاضد على الحكم في هذه الخصوصية غير متدين .

(طعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٩ من ٢٣ ص ٣٠)

- استمرار المتهم هو والمحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل - التفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثل المحامى الحاضر - دون الإفصاح في الحكم عن علة عدم اجابة هذا الطلب - اخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والاحالة بالنسبة للطاعن والطاعنين الآخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

من المقرر ان للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك خلق اصيل مقدم على حق القاضى في تعيين محام له . واذا كان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن اعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل ونضر هو والمحامى الحاضر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميها الاصيل ان يحضر للدفاع عنه ، غير ان المحكمة التفتت عن هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثل المختفى الحاضر ، دون ان تفصح في حكمها عن العلة التى تبرز عدم اجابته وان تشير الى اقتناعها بان الغرض من طاب التأجيل عرقلة سير الدعوى ، فان ذلك منها اخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والاحالة وذلك بالنسبة لهذا الطاعن وللطاعنين الآخرين نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ ص ٧٨٣)

- حرية المتهم في اختيار محاميه - تقدم حقه في ذلك على حق المحكمة في تعيينه بشرط عدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة

على عدم تعطيل سير الدعاوى - طلب التأجيل بقصد عرقلة سير القضية دون مصلحة حقيقية للدفاع - للمحكمة الحرية في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .

أنه وإن كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا ما عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع عنه ، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافحته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى ، فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القضية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع ، ولما كانت المحكمة قد عرضت في حكمها المطعون فيه لطلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ورفضته ، وقررت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامي الموكل لم يكن لعذر قهري لاسيما وأن العذر الذي أبدى للتأجيل ، كان عاريا من دليله ، وكان المحامي الذي يندبته المحكمة قد باشر المهمة التي سبق أن وكلت اليه منذ الجلسة السابقة على الجلسة الأخيرة وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذي يتطلبه القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١١ من ٢٤ ص ٩٣٨)

- طلب التأجيل لحضور المحامي الاصلى - دفاع جوهرى -

• مفاد ذلك •

من المقرر أن المتهم مطلق الحرية في اختيار محاميه الذى يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل ، واذ كان ما تقدم ، وكان يبين أن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يتسنى لمحاميه الاصيل أن يحضر للدفاع عنه ، أو حجز الدعوى للحكم والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات قاطعة في مدنية النزاع ، غير أن المحكمة التفتت عن

هذين الطلبين ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بتأييد الحكم المستأنف مكتفية بقول المحامي الحاضر دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى ، فان ذلك منها اخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ من ٢٦ ص ٢٩٧)

- ندب محام واحد للدفاع عن متهمين لا تعارض بين مصالحهم -
لا عيب - استعداد المدافع امر متروك لتقديره .

لما كان الطاعن لا يدعى بتعارض مصالح الطاعنين الثلاثة الاول وليس في مدونات الحكم ما يشير الى قيام هذا التعارض ، فانه لا يكون ثمة مانع في القانون من الاكتفاء بندب محام واحد للدفاع عنهم جميعا . واذا كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة المرافعة الاخيرة أن المحكمة سلمت هذا المحامي ملف القضية للاطلاع والامتداد ولم تنظر الدعوى الا بعد أن امتعد فيها ، وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم او عدم استعداده امر موكول الى تقديره هو حسبما يميله عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده مهنته ، فانه لا يقبل من الطاعن معناه على الحكم في هذا الخصوص وقوله أن المحامي المنتدب قد ترفع بغير الاطلاع على الملف .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ من ٢٨ ص ٩٧٦)

ما يعتبر اخلالا بحق الدفاع

- ماهية الاخلاال بحق الدفاع .

عدم الرد على الدفاع فى مناحيه المختلفه لايمكن قطعا اعتباره اخلاالا بحق الدفاع ، اذ الاخلاال بهذا الحق هو حرمان المتهم من ابداء اقواله بكامل الحرية ، أو اهمال الفصل فى طلب صريح من طلبات التحقيق أو فى الدفوع الفرعية التى يبيدها ، أو فى دفاع صريح خاص بعذر قانونى من الاعذار المبيحة أو المانعة من العقاب ؛ أما أن يبدى المتهم دفاعا عاديا منصبا على نفى ما أسند اليه من الافعال ومستنتجا مما تم فى القضية من التحقيقات فلا تقره المحكمة عليه ولا تأخذ به فليس فيه أدنى اخلاال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١٠ لسنة ٣ ق جلسة ١٤/١١/١٩٣٢)

- ادانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

إذا دفع المتهم بالتبديد لدى المحكمة بأنه لم يوقع ببصمة اصبعه على محضر الحجز المقول بحصوله وأنه كان غائبا عن البلد وقت توقيع الحجز ، وأن البصمة المنسوبة اليه بذيل محضر الحجز ليست بصمته ، فيجب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه ردا يبين وجهة نظر المحكمة فى عدم الاخذ به . أما اغفاله كلية يخل بحقوق الدفاع اخلاالا يبطل الحكم والسبيل الوحيدة المتعينة لتحقيق هذا التوقيع عند انكاره هى رأى ذوى الفن بقلم تحقيق الشخصية وهى سبيل ميسورة لا يصح العدول عنها الى أية سبيل أخرى .

(طعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢ ق جلسة ٢٣/١/١٩٣٣)

- ادانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذى قد يترتب على ثبوته لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

إذا دفع الحارس المتهم باختلاس محجوز بأن مستاجر الاطيان

التي تقوم عليها الزراعة المجوز ما هو الذي خصدها ونقل المحصول على غير ارادته ورضائه وأنه شكاً هذا الأمر للبوليس ، وطلب إليه ان يسلمه المحصول ليتمكن من تقديمه الى المصارف في اليوم المحدد للبيع ، فلم يجب .

- محكمة الموضوع ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم ان تلتزم نضه وظاهرة به لها ان تستنبط الحقيقة منه ومن باقى عناصر الدعوى بطريق الاستنتاج - مثال :

لما كانت المحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم ان تلتزم نضه وظاهرة ، بل لها ان تستنبط الحقيقة - منه ومن باقى عناصر الدعوى - بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام استنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق ، كما ان تناقض اقوال المتهمين لا يعيب الحكم مادام انه استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصاً سائفاً لاتناقض فيه ، وذلك - هو مقرر من ان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها بعضاً اثبت البعض الآخر ولا يعرف الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث حاصلها ان الطاعن وباقى المحكوم عليهم يكونان عصابة لسرقة الماشية بطريق الاكراه ، وانهم تجمعوا ليلة الحادث واتفقوا على سرقة الماشية التي كان يستخدمها المجنى عليهم في ادارة ساقية يروون بها زراعتهم ، وتنفيذا لهذا الاتفاق انطلقوا من مكان تجمعهم الى موقع الساقية وضرب احدهم المجنى عليه حمدى عبد الفتاح بجمع صلب في جبهته فسقط مغشياً عليه ، واطلق آخر عيارا ناريا على المجنى عليه حمد ينو عبد المجيد فخر صريعاً ، بينما اخذ ثالث يطلق النار صوب المجنى عليه فريد عبد المجيد الذي كان يقف بداخل الزراقة لربها بقصد منه من الاقتراب منهم ، وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على الماشية والفرار بها بحث وكان الحكم اذ ساق الادلة التي امتد منها عقيدته بوقوع الحادث على

هذه الصورة قد أورد اعترافات المتهمين - رياض مخيمر على ، وتوفيق
محمود اسماعيل ، وغازي أحمد جلطة - كاملة ، غير أنه في بيانه
لحاصل الواقعة جزأ هذه الاعترافات فلم يأخذ منها سوى بما اطمأن
اليه من وقوع الحادث على الصورة سائلة البيان • وهو مالا تثريب على
المحكمة فيه ذلك أن من سلطتها تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا فتأخذ
منه بما تطمئن اليه وتطرح ماعداه ، فان مايشيره الطاعن بشأن
تناقض ما نقله الحكم من اعترافات المتهمين يكون على غير اساس •

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٦٢٨٣ لسنة ٥٣ ق)

الباب السادس

زوال صفة المتهم

الجبائى السادس

زوال صفة المتهم

تزال صفة المتهم فى حالة صدور حكم فى الدعوى الجنائية بالبراءة ، أو صدور حكم نهائى فى الدعوى الجنائية بالادانة اذ يعد فى هذه الحالة محكوما عليه ، أو بصدور قرار من سلطة التحقيق بالالوجه لاقامة الدعوى الجنائية ، أو اذا صرفت ملطة التحقيق النظر عن اتهام شخص معين باقامتها الدعوى الجنائية عن وقائعها بالنسبة لغيره من المتهمين ، واذا انقضت الدعوى الجنائية لاي سبب من الاسباب .

كما ان هذه الصفة قد تعود فى حالات قبول طلب اعادة النظر واحالة الدعوى الى محكمة الموضوع ، وفى حالة الغاء القرار الصادر بالالوجه لاقامة الدعوى فى الاحوال وبالشروط التى يحددها القانون .

وسوف نتناول هنا بالبحث بعض حالات زوال وعودة صفة المتهم على النحو التالى :

اولا : الامر بحفظ الأوراق .

ثانيا : الامر بالالوجه لاقامة الدعوى

ثالثا : انقضاء الدعوى الجنائية

رابعا : طلب اعاده النظر

الفصل الاول

الامر بحفظ الأوراق

رأينا ان نتعرض فى هذا الفصل للحديث عن الامر بحفظ الأوراق قبل ان نتناول الامر بالالوجه لاقامة الدعوى وذلك لتوضيح لوجه الاختلاف بينهما .

والامر بالحفظ اجراء ادارى تصدره النيابة العامة بناء على محضر

جمع الاستدلالات بمقتضاه تعدل النيابة عن توجيه الاتهام ورفع الدعوى العمومية نظرا لعدم صلاحيتها للمسير فيها .

وسوف نتناول هنا :

• أولا : طبيعته القانونية

• ثانيا : من يملك إصداره

• ثالثا : اعلانه

• رابعا : أسبابه

• خامسا : آثاره

أولا

الطبيعة القانونية لأمر الحفظ

الأمر بالحفظ إجراء إداري تصدره النيابة العامة بوصفها سلطة استدلال لا سلطة تحقيق لأنه يصدر قبل أن تكون الدعوى الجنائية قد تحركت بأي إجراء من إجراءات التحقيق ولا يؤثر في طبيعته أن تكون النيابة العامة قد باشرت إجراء من إجراءات الاستدلال .

ثانيا

من يصدر الأمر بالحفظ

النيابة العامة هي وحدها التي تملك إصدار أمر الحفظ بناء على محضر جمع الاستدلالات باعتبارها الجهة الوحيدة التي تملك التصرف في محضر جمع الاستدلالات .

ويصدر الأمر من وكيل النيابة أو مساعد النيابة سواء أكانت الواقعة تحمل شبهة جنائية أو الجنحة أو المخالفة كما قد يصدر من رئيس النيابة المختص أو المحامي العام أو النائب العام .

ويجب أن يكون أمر الحفظ صريحا وبالكتابة

ثالثا

اعلانه

أوجب القانون على النيابة العامة أن تعلن أمر الحفظ إلى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية فإذا توفي أحدهما كان الاعلان لورثته جملة في محل اقامته تبسيطا للاجراءات .

رابعا

اسبابه

يستند أمر الحفظ الى اسباب قانونية واسباب موضوعية (١) .
الاسباب القانونية :

١ - عدم انطباق قانون العقوبات على الواقعة لانه الفعل لا يعد جريمة .

٢ - أباحة الفعل في ذاته لمثل الدفاع الشرعى .

ويطلق على الحفظ في الحالتين السابقتين أن الحفظ لعدم الجناية .

٣ - امتناع مسئولية الجانى ويطلق عليه لعدم المسئولية

٤- توافر عذر مخفف للعقاب ويطلق عليها الحفظ لعدم المسئولية

٥ - الحفظ لعدم تقديم الشكوى أو الطلب أو التنازل عنها أو لسقوط الحق فيها .

٦ - الحفظ لانقضاء الدعوى الجنائية بآى سبب من اسباب انقضائها .

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور رعوف عبيد ص ٢٧٤ ومابعدها

الاسباب الموضوعية :

- ١ - لعدم كفاية الاستدلالات .
- ٢ - لعدم معرفة التفاعل .
- ٣ - لعدم الاهمية .

خامسا

اشاره

١ - يجوز العدول عنه في أية لحظة قبل تقادم الدعوى كما يجوز العدول عنه من ذات وكيل النيابة الذي أصدره حتى بدون توافر أسباب جديدة .

٢ - لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية بل يجوز النظام منه لرئيس النيابة أو النائب العام ولهؤلاء الحق في اغائه في أى وقت دون التقيد بمده معينة بشرط ألا تكون الدعوى قد سقطت بمضى المده

٣ - يجوز له لا يحول دون التجنء المضرور الى زفخ الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر .

٤ - لا يقطع التقادم الا اذا اتخذ في مواجهة المتهم أو اخطر به رسميا .

الفصل الثانى

الامر بالاوجه لاقامة الدعوى

الامر بالاوجه لاقامة الدعوى امر قضائى تصدره سلطة التحقيق ويمقتضاه تقرر عدم السير فى الدعوى الجنائية لتوافر سبب من الاسباب التى ينصها القانون .

وسوف نتناوله بالبحث من الجوانب الآتية :

اولا : الجهات المختصة باصداره .

ثانيا : اسبابه .

ثالثا شروطه .

رابعا : الغائه والطعن فيه .

خامسا : حجته .

سادسا : التفرقة بينه وبين الحكم البات .

سابعا : التفرقة بينه وبين أمر الحفظ الصادر من النيابة .

اولا

الجهات المختصة باصداره

يصدر الامر بالاوجه لاقامة الدعوى من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق وتختلف السلطات المخولة قانونا لكلا منهما في اصداره فلقاضى التحقيق اصدار الامر بالاوجه لاقامة الدعوى بعد التحقيق في حالة ما اذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلة على المتهم غير كافية وللنيابة العامة بعد التحقيق أن تصدر أمرا بالاوجه لاقامة الدعوى بناء على أى سبب قانونى أو موضوعى من أسباب الامر بالاوجه بما فيها الامر بالاوجه لعدم الاهمية ألا إذا كان الامر صادر فى جناية فلا يجوز ان يصدره الا المحامى العام أو من يقوم مقامه .

ثانيا

اسبابه

الاسباب التى تستند اليها الامر بالاوجه لاقامة الدعوى 'سببا'

قانونية واسباب موضوعية .

الاسباب القانونية :

عدم الجنائية

٢- امتناع العقاب

٣- انقضاء الدعوى الجنائية أو لعدم جواز رفعها
والاسباب الموضوعية :

١ - الامر بعدم وجود وجه لعدم كافية الادلة

٢- الامر بعدم وجود وجه لعدم الصحة

٣ - الامر بعدم وجود وجه لعدم معرفة الفاعل

٤- الامر بعدم وجود وجه لعدم الاهمية

٥ - الامر بعدم وجود وجه للاكتفاء بالجزاء الادارى

ثالثا

شروطه

يجب ان يكون الامر بالاوجه ثابتا بالكتابة ومؤرخا وموقعا عليه
ممن أصدره وصريحا ، أو يستفاد ضمنا من تصرف المحقق في التحقيق
على نحو يقطع بحكم اللزوم العقلى بصدور هذا الامر كما لو انتهى
المحقق بعد التحقيق في جريمة سرقة باتهام المبلد بالبلاغ الكاذب .

رابعا

الغائه والطعن فيه

يلغى الامر بالاوجه لاقامة الدعوى من سلطة التحقيق أو من
النائب العام أو من الجهة المختصة بنظر الطعن فيه (١) .

١- الغاء الامر بالاوجه لاقامة الدعوى من سلطة التحقيق :

يجوز الغاء الامر بالاوجه لاقامة الدعوى من الجهة التى اصدرته

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور مأمون سلامة ص ٦٧١ ومابعدها .

بناء على علب النيابة العامة وذلك بتوافر شرطين الاول ظهور دلائل جديدة تفيد في ثبوت الواقعة ونسبتها الى المتهم والثانى الا تكون الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم أو لاي سبب آخر من اسباب المقوط .

٢ - الغاء الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة العامة من النائب العام :

للنائب العام الحق في الغاء الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة العامة في خلال الثلاثة أشهر التالية لصدوره دون استلزام توافر دلائل جديدة بالشروط الاتية :

١ - الا يكون قد صدر قرار من محكمة الجنح المستأنفة برفض الاستئناف المرفوع عن هذا الامر من المدعى المدنى .

ب - الا تكون الدعوى الجنائية قد انقضت أو سقطت لاي سبب من اسباب السقوط التى تحول دون السير فيها .

ج - الا يكون النائب العام نفسه هذا الذى اصدر القرار بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية .

٣ - الغاء الامر بالاوجه من الجهات المختصة بنظر الطعن فيه :

الاورامر بالاوجه لاقامة الدعوى يجوز الطعن فيها ايا كانت الجهة التى اصدرتها على النحو التالى :

١ - اذا كان الامر صادرا من النيابة العامة في جريمة غير منسوبة لموظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط وقعت منه اثناء تأدية وظيفته أو بسببها مالم تكن من الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ عقوبات جاز للمدعى المدنى الطعن في الامر في خلال عشرة ايام من تاريخ اعلانه بالامر ويرفع الطعن الى محكمة الجنايات المختصة في مواد الجنايات والى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة

في مواد الجرح والمخالفات . ويجوز للمدعى المدني الطعن بالنقض في الامر الصادر من محكمة الجنايات أو من محكمة الجرح المستأنفة برفض الطعن المرفوع منه عن الامر الصادر من النيابة العامة . كما اجاز المشرع للنائب العام الطعن بالنقض في القرار برفض الطعن المرفوع من المدعى المدني نظرا لان القانون حظر على النائب العام الغاء الامر الصادر من النيابة العامة في هذا الفرض ومن ثم وجب منح النائب العام هذا الحق .

— اذا كان الامر قد صدر من قاضى التحقيق أو من مستشار التحقيق المنتدب فيكون للنائب العامة وللمدعى المدني حق الطعن بطريق الاستئناف امام محكمة الجنايات اذا كانت الواقعة جنائية وامام محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة اذا كانت الواقعة جنحة او مخالفة ويراعى هنا القيد الوارد على حق المدعى المدني في الطعن في الامر بالاوجه والذى يتمثل في ألا تكون الجريمة منسوبة لموظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط وقعت منه اثناء او بسبب تأدية وظيفته مالم تكن من الجرائم المشار اليها في المادة ٢٣ عقوبات .

خامسا

حجته

للامر بالاوجه لاقامة الدعوى حجية مؤقتة مؤدها هو ان الامر طالما قائم فلا يجوز العودة الى التحقيق مرة اخرى لو رفع الدعوى طالما لم يل الامر لاي سبب من الاسباب كما أنه لايجوز رفع الدعوى العمومية التي المنحكمة واذا رفعت تعين عليها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى .

الا ان ذلك مشروط بشرطين اولهما هو ان تكون هناك وجهه في الموضوع يان تكون الواقعة الصادر بشأنها الامر ذاتها المرفوع عنها الدعوى وثانيها هو ان تكون هناك وحده في الخصوم بمعنى ان يكون

من رفعت عليه الدعوى الجنائية هو ذاته المتهم الذى صدر بشأنه قرار
بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية .

سادسا : التفرقة بين الامر بالاوجه لاقامة الدعوى والحكم باليات

يتفقا فى أن كليهما يحول دون الرجوع الى الدعوى متى توافر
شرط وحده الموضوع وشرط واحده الخصوم ويختلفا فيما يلى (١) :

١ - الامر بالاوجه ذو حجية مؤقتة طالما لم تنتهى المدة المقررة
لسقوط الجريمة بالتقادم بينما الحكم البات يحول دائما دون الرجوع
الى الدعوى حتى ولو ظهرت ادلة جديدة قبل انقضاء المدة المقررة
للتقادم المسقط للجريمة الصادر بشأنها الحكم .

٢ - الاول اجراء من اجراءات التحقيق بينما الثانى اجراء من
اجراءات المحاكمة .

٣ - الاول لا يحوز حجية امام القضاء المدنى حتى ولو أصبح نهائيا
لعدم امكان الغائه لتقادم الجريمة بينما الثانى يمكن أن تكون له حجيته
امام القضاء المدنى اذا ما توافرت شروط ذلك .

سابعا : التفرقة بين الامر بالاوجه وامر الحفظ الصادر من النيابة

يتفقا فى أن كليهما يترتب عليه عدم السير فى الدعوى العمومية
ويختلفا فيما يلى :

١ - الامر بالحفظ اجراء تباشرة النيابة العامة بوصفها سلطة جمع

(١) انظر مرجعنا السابق للدكتور مأمون سلامة ص ٦٧٦ ومابعدها

امتدالات بينما الامر بالاوجه تباثره النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام .

٢- الاول يصدر بناء على محضر جمع استدالات ولايمبق باى اجراء من اجراءات التحقيق بينما الثانى لابد وان ي سبق باجراء من اجراءات التحقيق .

٣ - الاول ليس له ادى حجية يجوز الرجوع فيه دائما من الجهة التى اصدرت به دون اى اسباب جديدة بينما الثانى لايتخذ الرجوع فيه الا بناء على ظهور أدلة جديدة .

٤ - الاول لا يصدر الا من النيابة العامة بينما الثانى يمكن ان يصدر من قاضى التحقيق او مستشار الاحالة .

٥ - الاول لا يقبل الطعن فيه باى طريقة من طرق الطعن بينما الثانى نظم له المشرع طرقا للطعن فيه .

الفصل الثالث

انقضاء الدعوى الجنائية

يمكن تقسيم اسباب انقضاء الدعوى الجنائية الى نوعين :

اسباب عامة تسمى على جميع الجرائم ايا كان نوعها وهى :

١ - وفاء المتهم

٢ - مضي المده

٣ - العفو عن الجريمة

٤ - الحكم البات

واسباب خاصة تقتصر على بعض الجنح التى يتطلب القانون

لتحريك الدعوى معها شكوى من المجنى عليه وهذه الجنب تنقض
الدعوى عنها بأحد اسباب ثلاثة :

الاول

ينقض الحق فى الشكوى اذا لم تقدم فى خلال ثلاثة شهور من يوم
علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها مالم ينص القانون على خلاف
ذلك .

والثانى

ينقض الحق فى الشكوى بموت المجنى عليه

والثالث

تنقض الدعوى ايضا بتنازل الشاكى عن شكواه
فى اى وقت الى ان يصدر فيها حكم نهائى

وسوف نتعرض بشئ من التفصيل للاسباب العامة لانقضاء الدعوى

الجنائية على النحو التالى :

اولا : وفاء المتهم

ثانيا : مضى المدة

ثالثا : العفو العام

رابعا : الحكم البات

اولا

وفاء المتهم

وفاء المتهم تستبج انقضاء الدعوى مالم تكن قد انقضت لسبب آخر
قبل مضى المدة او العفو عن الجريمة او الحكم النهائى واذا حدثت
الوفاء قبل رفع الدعوى الجنائية امتنع رفعها اما اذا حدثت اثناء

سيرها وجب ان تحكم المحكمة بانقضائها دون التعرض للموضوع وإذا حدثت بعد صدور حكم ابتدائي في الدعوى وقبل الطعن فيه فلا تستطيع النيابة ولا الورثة سلوك سبيل الطعن .

وإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بتوقيع العقوبة فانه يسقط من تلقاء نفسه بالوفاء ولا يمكن تنفيذه الا اذا كانت العقوبة هي المصادره ولكن لا يصح رفع الدعوى الى المحكمة ضد ميت لطلب الحكم بالمصادره بل يكون لسلطة التحقيق ان تأمر عندئذ بالمصادره كتدبير وقائي .

وإذا حدثت الوفاة بعد التقرير بالطعن في الحكم من المتهم او من النيابة وجب على محكمة الفصل في الطعن ان تحكم بانقضاء الدعوى سواء اكان الطعن للاستئناف ام بالمعارضة ام بالنقض اما اذا حصلت بعد صدور حكم نهائي فتنقض الدعوى بهذا الحكم لا بالوفاء وتكون العقوبة واجبه التنفيذ حتى الوفاة كما تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف من تركته باعتبارها ديونا عليها اذ ان الديون لا تسقط بالوفاء .

وسقوط الدعوى الجنائية بوفاة المتهم لا يؤثر في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها وللمدعى بالحقوق المدنية ان يدخل الورثة ليحصل على حكم بالتعويض في مواجهتهم امام المحكمة الجنائية التي تستمر امامها الدعوى المدنية قائمة كما كانت .

ومن الواضح ان وفاة الفاعل الاصلى لا تاتى لها في الشريك الا في جريمة الزنا .

ثانياً مضى المدة

تقادم الدعوى هو وسيلة للتخلص من آثار الجريمة بتأثير مرور الزمن ونعرض هنا لما يلي :

١ - مدة التقادم .

٢ - قطع التقادم

٣ - وقف التقادم

٤ - آثار التقادم

- ١ -

مدة التقادم

تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات بمضى عشر سنوات من يوم وقوع الجريمة ومدة التقادم فى الجرح هى ثلاث سنوات متن تاريخ وقوع الجريمة ومدة التقادم فى المخالفات هى سنة واحدة من تاريخ وقوع الجريمة وهذا مالم ينص القانون على خلاف ذلك وقد نص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فى فقرة جديدة اضافها الى المادة ٥١ تنضى بانه فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكررا الى ٣٠٩ مكررا (١) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بالتقادم .

- ٢ -

قطع التقادم

يؤدى الانقطاع الى سقوط ما فات من مدة واحتساب مدة جديدة من تاريخ الاجراء الذى يقطع التقادم .

وقد نصت المادة ١٧ لاجراءات على ان تنقضى المدة بصدور حكم بالادانة او باجزاء التحقيق او الاتهام او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائى باجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمى .

واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء .

ويشترط فى الاجراءات القاطعة للتقادم ان يكون الاجراء صادر من جهة خولها المشرع سلطات معينة فى مباشرة واستعمال الدعوى العمومية او الفصل فيها وان يكون الاجراء قد وقع صحيحا واستوفى الشروط الشكلية والموضوعية التى يتطلبها القانون لصحته واذا كان الاجراء باطلا بطلانا لايتعلق بالنظام العام ويتعين الدفع به من قبل الخصوم فان عدم الدفع به يصحح ما وقع فيه الاجراء من بطلان ويترتب على ذلك قطع التقادم .

- ٣ -

وقف التقادم

نص قانون الاجراءات فى المادة ١٦ على انه لايقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان .

- ٤ -

اثار التقادم

فيما يتعلق باثره على الدعوى الجنائية فان القانون يرتب على انقضاء مدة التقادم المقررة للجريمة دون انقطاع سقوط الجريمة ومن ثم فان التقادم يؤدى الى سقوط مسئولية المتهم عن الجريمة المرتكبة ولايجوز مسألتة عنها .

وفيما يتعلق باثره على الدعوى المدنية فان الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة لاتتأثر بهذا التقادم وتخضع الدعوى المدنية لاحكام التقادم المنصوص عليها فى القانون المدنى .

ثالثا العفو العام

وهو اجراء بمقتضاه تعطل الدولة الاثار الجنائية المترتبة على الجريمة ويقتصر اثره على الجرائم الواردة بالقانون دون غيرها فهو مرتبط بالجرائم وليس بمركبتها .

ويترتب على صدور قانون بالعفو العام عن الجريمة سقوط الجريمة ولايحول انقضاء الدعوى الجنائية بالعفو العام دون نظر الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية .

رابعا الحكم البات

ويشترط في الحكم الذى تنقضى به الدعوى الجنائية :

- ١ - ان يكون الحكم قضائيا .
- ٢ - ان يكون الحكم نهائيا .
- ٣ - ان يكون الحكم قطعيا .
- ٤ - ان يكون صادر من محكمة مختصة .
- ٥ - ان يكون قد فصل فى الواقعة فى منطوقه او فى حيثياته الجوهرية .

ويشترط للدفع بقوة الشيء المقضى به وحده موضوع الدعويين ووحده الواقعة فى الدعويين ووحده الخصوم فى الدعويين

الفصل الرابع طلب اعاده النظر

طلب إعادة النظر حق طريق لطعن غير عادى نص عليه المشرع كوسيلة لاثبات براءة المحكوم عليهم .

والاحكام التى يجوز اعادة النظر بشأنها يجب أن تتوافر فيها
الشروط الآتية :

١ - أن يكون الحكم باث

٢ - أن يكون الحكم صادر بالعقوبة

٣ - أن يكون الحكم صادر فى جريمة هى جنائية أو جنحة

والحالات التى يجوز فيها طلب الالتماس هى :

١- اذا حكم على المتهم فى جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا

٢ - اذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على
شخص آخر من أجل اواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث
يستنتج منه براءة المحكوم عليهما .

٣ - اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة
الزور وفقا لاحكام قانون العقوبات أو اذا حكم بتزوير ورقة اثناء نظر
الدعوى وكان للشهادة أو تقدير الخبر أو الورقة تأثير فى الحكم .

٤ - اذا كان مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو احدى
محاكم الاحوال الشخصية واغنى هذا الحكم .

٥ - اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق
لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الاوراق
ثبوت براءة المتهم .

وفيما يتعلق بمن له الحق فى طلب الالتماس فانه فى الحالات الاربع
الاولى يكون لكلا من النائب العام والمحكوم عليه لو من يمثله قانونا
اذا كان عديم الاهلية أو معقودا لاقاربه أو زوجته بعد موته طلب اعادة

النظر وبالنسبة للحالة الخامسة فيتقصر الحق في طلب إعادة النظر على النائب العام وحده سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن .

ونجد انه اذا حكم في الالتماس بقبوله فان الحكم إما ان يكون بالبراءة في حالة البراءة الظاهرة وإما بالاحالة وإما بالفصل في الموضوع اذا رأت المحكمة ذلك أو قامت أسباب قانونية تحول دون الاحالة .

أحكام محكمة النقض

في

الامر بالحفظ

والامر بالالوجه لاقامة الدعوى

انقضاء الدعوى الجنائية

التماس اعادة النظر

أولا
احكام محكمة النقض
في
الامر بالحفظ
والامر بالاجه
لإقامة الدعوى

شكل الامر

- وجوب أن يكون امر الحفظ ثابتا بالكتابة ومؤرخا وموقعا عليه

من الموظف المختص بإصداره .

أن قرار الحفظ الذي تصدره النيابة هو عمل قضائي كالحكم يترتب عليه حقوق . فالواجب أن يكون ثابتا بالكتابة ومؤرخا وموقعا عليه من الموظف المختص بإصداره . ومادام لا يوجد في الدعوى قرار حفظ كتابي بالمعنى المتقدم فلا يقبل الادعاء بأن النيابة قد حفظت الدعوى حفظا ضمنيا اذ القانون لا يعرف الحفظ الضمني ولا يقره .

(جلسة ١٩٣٥/٤/٨ طعن رقم ٤١٦ سنة ٥ ق)

- عدم جواز استنتاج امر الحفظ من امر آخر الا اذا كان هذا الامر

يلزم عنه حصول الحفظ حتما .

أن امر الحفظ الذي تصدره النيابة يجب أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بالنسبة لمن صدر في مصلحته . فلا يصح استنتاج الحفظ من امر آخر الا اذا كان هذا الامر يلزم عنه حصول الحفظ حتما . فاذا كانت النيابة قد عقيبت على تحقيق أجرته بأن متهما هو الذي ارتكب الجريمة وامرت برفع الدعوى عليه دون أن تذكر شيئا عن متهم آخر معه فليس في ذلك ما يلزم عنه وجوبا حفظها بالنسبة للمتهم الآخر . واذن فلا يقبل من هذا المتهم الآخر أن يتمسك بأن النيابة بقصرها رفع الدعوى العمومية على المتهم الذي امرت برفعها عليه تكون قد حفظتها بالنسبة له .

(جلسة ١٩٣٩/٥/٨ طعن رقم ١٠٢٧ سنة ٩ ق)

- التأشير على تحقيق بارفاهه بأوراق أخرى محفوظة لا يصح

اعتباره امرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها .

أن امر الحفظ - كسائر الاوامر القضائية والاحكام - لا يؤخذ فيه

بالاستنتاج أو الظن بل يجب - بحسب الاصل - أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات الفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجها للمير فيها . فالتأشير على تحقيق بارفلقه بأوراق أخرى محفوظة - مادام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى - لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها ولذلك فلا يمتنع على النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الجريمة بغير حاجة إلى الغائه من النائب العمومي أو ظهور أدلة جديدة .

(جلسة ١٦/٢/١٩٤١ طعن رقم ١٦٣١ سنة ١١ ق)

- رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظا للدعوى بالنسبة إلى الآخر .

أن رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظا للدعوى بالنسبة إلى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك مادام أن أمرا صريحا مكتوبا - كالشان في جميع الاوامر القضائية - لم يصدر بالحفظ - ومادام تصرف النيابة برفع الدعوى على متهم دون آخر لا يحمل على أنها أرادت الحفظ حتما لاي وجه من أوجه عدم إقامة الدعوى .

(جلسة ٢٨/٣/١٩٤٩ طعن رقم ٥٣٢ سنة ١٩ ق)

- ندب وكيل النيابة ضابط البوليس لتحقيق بلاغ امتناع المجنى عليه عن ابداء اقواله امام ضابط البوليس - اعادة الاخير الشكوى الى النيابة دون تحقيق - حفظها اداريا بمعرفة وكيل النيابة - جواز الرجوع في امر الحفظ .

امادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في أن امر الحفظ الذي يمنع من العود الى الدعوى الجنائية الا اذا الغاه النائب العام او ظهرت ادلة جديدة انما هو الذي يسبقه تحقيق تجربة النيابة بنفسها او يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . واذن

قمتى كان الثابت أن وكيل النيابة وأن كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع عن ابداء اقواله امامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا ، فان هذا الامر الذى لم يبعثه تحقيق اطلاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ص ٣٤٠)

- المقصود مما اوجبه م ٦٢ اج من اعلان المجنى عليه بأمر الحفظ هو اخطاره بما تم فى شكواه - لم يرتب القانون عليه أى اثر ولم يقيد به بأجل معين .

ما اوجبه المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية من اعلان المجنى عليه بأمر الحفظ هو اجراء قصد به اخطاره بما تم فى شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أى اثر بل لم يقيد به بأجل معين .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٦٣٩) .

- الامر القضائى الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى يعد تحقيق تجريه او تندب اليه هو الذى يمنع من رفع الدعوى ويجوز للمجنى عليه والمدعى المدنى الطعن فيه امام غرفة الاتهام - أمر الحفظ الادارى الصادر بناء على محضر جمع الاستدلالات لا يقيد النيابة ويجوز العدول عنه ولا يقبل تظلما او استئنافا من المجنى عليه والمدعى المدنى الطعن فيه امام غرفة الاتهام - أمر الحفظ الادارى الصادر بناء على محضر جمع الاستدلالات لا يقيد النيابة ويجوز العدول عنه ولا يقبل تظلما او استئنافا من المجنى عليه والمدعى المدنى وانما لهما رفع الدعوى مباشرة .

الامر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء ادارى صدر عنها

بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما يعدها وهو على هذه الصورة لا يقيدھا ويجوز العدول عنه فى اى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل تظلما أو استثناء من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر فى مواد الجرح والمخالفات ، دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه . وهذا الامر الادارى يفترق عن الامر القضائى بالوجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به احد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا ايجز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدنى الطعن فيه امام غرفة الاتهام .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٣٦٩)

- عدم اجراء النيابة تحقيقا فى الدعوى وعدم اصدارها امرا بالا وجه لاقامة الدعوى - حق المدعى بالحق المدنى فى تحريك الدعوى مباشرة امام المحاكم الجنائية .

الامر بالا وجه لاقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها هو الذى يمنع من اقامة الدعوى العمومية الا اذا ظهرت أدلة جديدة لو الغاه النائب العام فى مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره فاذا لم تجر النيابة تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر قرارا بالا وجه لاقامة الدعوى العمومية فان حق المدعى بالحق المدنى يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة امام المحاكم الجنائية .

(الطعن رقم ١١٩٥ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ س ٧ ص ٥٩١)

- الامر الصادر من النيابة بان لا وجه لاقامة الدعوى فى مواد الجنائيات - ذلورة لن يكون صريحا ومدونا - وجود مذكرة برأى

وكيل النيابة المحقق يقترح فيها اصدار الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى
- لا يغنى .

يجب في الامر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في مواد
الجنائيات أن يكون صريحا ومدونا ولا يغنى عنه أن يوجد ضمن أوراق
الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس
النيابة اصدار الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الادارى .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ص ٧)

- اشارة الحكم الى قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير
المتهم - غير لازم .

قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لايعنى المحكمة في
شئ ولا تلزم الاشارة اليه في الحكم وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة في
أقوال شهود الواقعة التى تجرى المحاكمة عنها .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ من ٨ ص ٢٥٧)

- عدم تقيد المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب بأمر
الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها .

لا ينهض أمر الحفظ الذى تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم
معرفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التى ابلغ بها المتهم ، ولذا فانه
لايمنح المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه
التهمة من غير أن تتقيد به ، وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة
امامها حسبما ينتهى اليه تحقيقها .

(الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٩ من ٨ ص ٣٨٧)

- وقف النيابة سير التحقيق الذى لم تكد تبداه نزولا على حكم
القانون واصدارها أمرا بالحفظ - عدم اعتباره أمرا بالا وجه لاقامة
الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق .

متى كانت النيابة قد افهمت الشاكي بالتباعد الطريق الذى رسمه القانون فى شأن ما ادعاه من تزوير وقع فى محاضر جلسات قضية مازالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكاوى بعد ذلك وقفا منها عند هذا الحد الذى اقتضت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه . فان مثل هذا الحفظ ليس الا ايدانا من النيابة انها اوقفت سير التحقيق الذى لم تكد تبداه نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ فى قوته واثره الامر بعدم وجوب وجه لاقامة الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين ادلة الادانة ودلة البراءة وترجح ان القضية بالحالة التى هى عليها ليست صالحة لان تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الامر هو وحده الذى فتح له الشارع باب الطعن .

(الطعن رقم ٢٥٥٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٠ من ٩ ص ٥٧٥)

... سلطة النائب العام الاستثنائية فى الغاء امر الحفظ الصادر من
أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامى العام عليه .

للمحامى العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام فى دائرة محكمة الاستئناف التى يعمل بها وتصرفه فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، اما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التى خص القلنوين بها النائب العام وحده ، كالامر الصادر بالا وجه لاقامة الدعوى ، فيكون شأن المحامى العام فى هذا النوع من الاختصاصات شأن باقى أعضاء النيابة يخضع لاشراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل الناحيتين القضائية والادارية على السواء كما تفصح عنه نصوص القانون والمذكورة الايضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بالغاء امر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتج لاثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامى العام على امر الحفظ .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢٨ من ٩ ص ٩٤٣)

- امر حفظ صادر في غير تحقيق من النيابة ودون مباشرة التحقيق من المأمور المنتدب منها لأجرائه - هو اجراء ادارى لانتلزم به النيابة ولايمنع المضرور من الجريمة من الالتجاء الى رفع الدعوى مباشرة •

الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا الذى لم يسبقه تحقيق قضائى لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية - فاذا كان الثابت أن الضابط الذى افتتح المحضر الاول لم يباشر تحقيقا فيه ، وان المحضر الآخر الذى حرره « ملزم أول » لم يباشره بناء على انتداب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شفى من زوجة المجنى عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابى الذى قدمه المجنى عليه للنيابة والتى نذبت أحد الضباط لتحقيقه - ثم أغيدت الاوراق جميعها الى النيابة فامر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان هذا الامر لا يكون حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة • ويكون من حقه الالتجاء الى رفع الدعوى بالطريق المباشر •

(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق • جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ من ١٠ ص ٦٥١)

- مجرد احالة الاوراق من النيابة الى البوليس لا يعد انتداب منها لاحد رجال الضبط القضائى لاجراء التحقيق - محضه محضر استدلال - صدور امر الحفظ من النيابة في هذه الحالة لايمنعها من رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور امر النائب العام بالقاء امر الحفظ •

يشترط حتى يكون نذب مأمور الضبط القضائى صحيحا منتجا اثره ان يكون النذب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من اعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، والا ينصب على تحقيق قضية برمتها - الا اذا كان النذب صادرا الى معاون النيابة ، وإن يكون ثابتا بالكتابة ، وإن يصدر عن صاحب الحق في اصداره الى أحد مأمورى الضبط القضائى المختصين مكانيا وتوعيا ، أما مجرد احالة الاوراق من النيابة الى البوليس فلا يعد انتدبا منها لاحد رجال الضبط القضائى لاجراء

التحقيق ، فيكون المحضر الذى يحرره مأمور الضبط القضائى عندئذ محضر جمع استدالات - لا محضر تحقيق ، فاذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور امر من النائب العام بالغاء امر الحفظ .

- عدم تقيد النيابة في رفع الدعوى الجنائية بأمر المحفظ الصادر بناء على محضر جمع الاستدالات .

أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الامر الذى يسبقه تحقيق تجربة النيابة بنفسها او يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها - فاذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة « باحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائى » ندبا للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى اداريا بمثابة أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى مادام لم يبلغ قانونا ، وانتهى من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٠/١٩ س ١٠ من

٧٩٧) .

- ندب مأمور الضبط القضائى لاستجواب المتهم لا يعد قانونا من اجراءات التحقيق القضائى الذى يضى قوة على الامر الصادر من النيابة بعد ذلك يحفظ الاوراق .

ندب النيابة العامة معاون البوليس لمؤال المتهمين ، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا من اجراءات التحقيق القضائى الذى يضى قوة على الامر الصادر من النيابة بعد ذلك يحفظ الاوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بان استجواب المتهم - على هذا النحو - هو امر يحظره القانون في المادتين ٧٠ و ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية

المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ من ١٠ ص
١٠٤١) .

- الامر بعدم وجود وجه - وجوب أن يكون صريحا وكتابة -
جواز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء يترتب عليه حتما بطريق
اللزوم العقلي ذلك الامر .

الاصل أن الامر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا
بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا
كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم
العقلي - ذلك الامر . ولما كان الثابت من التحقيقات أن الجريمة
موضوع الدعوى قد ارتكبها شخص واحد قاد السيارة وقت وقوع الحادث
ودار التحقيق الذي أجرته النيابة العامة حول متهم آخر غير الطاعن
وتناول التحقيق استجواب الطاعن وتوجيه التهمة اليه ثم اقامت النيابة
العامة الدعوى الجنائية على ذلك المتهم الآخر وحده . فان هذا التصرف
ينطوي حتما على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية
قبل الطاعن يحول دون ادخاله بعد ذلك متهما في الدعوى . لما كان
ماتقدم - فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول
الدعوى الجنائية قبل الطاعن ويادانته يكون قد خالف القانون واخطأ
في تطبيقه ويتعين نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل
الطاعن .

(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩ من ٢٣ ص
١٢٠٧) .

- الامر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية من قاضي
التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة بداعة - وجوب اشتماله
على الاسباب التي بنى عليها .

البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية في شأن اصدار قاضى التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية والطعن في هذا الامر أمام مستشار الاحالة في مواد الجنائيات وامام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنح والمخالفات والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذاته القانون الواردتين في الفصل الخاص بمستشار الاحالة ، ان القانون وإن استلزم ان يشمل الامر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة او من مستشار الاحالة بداءة على الاسباب التى بنى عليها فانه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة - حسب الاحوال - الامر بتأييد امر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامه الدعوى الجنائية في الطعن المرفوع اليها عنه ، بما مفاده انه اذا أورد مستشار الاحالة أو غرفة المشورة اسبابا للأمر الصادر منه في هذا الصدد فانها تعد اسبابا مكمله للاسباب التى بنى عليها الامر المطعون فيه أمام ايها . لما كان ذلك ، وكان من المتعين الا تناقش الاسباب التى بنى عليها الامر الصادر من النيابة العامة والامر المؤيد له في كل جزئية من جزئياتها على حدة وانما تؤخذ كوحدة لتبين ما اذا كانت تلك الاسباب منتجة فيما انتهى اليه ومؤدية الى ما رتب عليها . وكان مؤدى الطعن في الامر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى أمام غرفة المشورة أما تأييدها له اقتناعها منها بسلامته وأما ان تأمر بالغائه اذا رأت ان الادلة القائمة على المتهم كافية ويسمح بتقديمه الى المحاكمة مع رجحان الحكم بآدانتة ، وكانت غرفة المشورة - في الدعوى المطروحة - قد أيدت في نطاق سلطتها التقديرية الامر المطعون فيه ولم تأمر بالغائه لما أرتاته من عدم كفاية الادلة على المطعون ضدها ، وكان الامر المطعون فيه المؤيد والمكمل للأمر الصادر من النيابة العامة قد أحيط بالدعوى ومحض أدلتها ووازن بينها عن بصر وبصيرة وبخلص في تقرير سائغ له منده من الأوراق الى ان عناصر الاتهام يحيطها الشك والريبة

ولمست كافية لأحالة المطعون ضدها للمحاكمة ، فان ماثيره الطاعن يتحل الى جدل موضوعي في تقدير اندليل مما لايقبل اثارته لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ ق ٠ جلسة ١٩٧٣/١١/٢٦ ص ٢٤ ص ١٠٧٩)

- الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية - جواز استخلاصه من أي تصرف أو اجراء يدل عليه - لايصح افتراضه أو أخذه بالظن - مخالفة ذلك خطأ في القانون .

الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وان جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر يدل عليه ، الا أنه لايصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان كل ما صدر عن النيابة العامة انما هو اتهامها أربعة غير المطعون ضده بارتكاب الجريمة دون من تذكر شيئا شيئا عنه ، سوى انها كانت قد قررت طلبه ثم انبعت تحقيقها دون سؤاله ، فان ذلك لاينطوي حتما وبطريق اللزوم العقلي على أمر ضمنى بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله يحول دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المباشر ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ص ٢٢ ص ١١٢)

- صحة الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة - مشروطة بالاحاطة بالدعوى عن بصر وبصورة - وخطو الامر من عيوب التسبيب .

تحسب مستشار الاحالة ان يرى ان الادلة على المتهم غير كافية لرجحان الحكم - بادانته كي يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله - تطبيقا لنص المادة ١٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية - الا أن ذلك مشروط بأن يكون قد احاط بالدعوى عن بصر وبصورة

الم بأدلتها وخلا أمره من عيوب التسبب . ولما كانت الأوراق - على ما يبين من المفردات المضمومة - خالية مما يفيد أن أحدا برفقة الضابط وقت الضبط ، خلافا لما يفهم من الأمر المطعون فيه من وجود مرافقين له انفرد دونهم بالشهادة أو أن المرشد السرى الذى كلفه الضابط بعقد صفقته وهمية مع المطعون ضده هو مخبر يجهله هذا الأخير - على النحو الذى إوردته الأمر - مع أن جهل المطعون ضده شخصية المرشد ، بفرض صحته ، لا يحول فى العقل دون تعامله معه . وإذا كان البين من المفردات أن الضابط اثبت بمحض الضبط أنه واجه المطعون ضده بالمخدر المضبوط فاقر باحرازه بقصد الاتجار ، وقد التفت الأمر المطعون فيه عن مناقشة دلالة ذلك الإقرار ، فإن ذلك كله لما ينبىء عن أن هذا الأمر انما صدر بغير احاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة ودون المام شامل بأدلتها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ من ٢٧ ص ٦٥٨)

أثر الأمر

- اعتبار شهادة الشهود من الدلائل التى يبيح ظهورها الرجوع الى الدعوى العمومية بعد حفظها .

ان المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات اعتبرت شهادة الشهود من ضمن الدلائل التى يبيح ظهورها الشروع ثانيا فى اتمام اجراءات الدعوى العمومية مادامت المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية ثم تنقضى بعد . فاذا كانت الواقعة هى واقعة نصب قائمة على جريمة تزوير لكل دليل يقدم فى تهمة التزوير - التى كان فى الواقع وبهيلة سهلت جريمة النصب التى هى المقصودة بالذات المتهم - يعتبر دليلا جديدا على صحة تهمة النصب يبيح الرجوع الى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة بعد حفظها .

(جلسة ١٩٣٢/٥/١٦ طعن رقم ١٦٨٠ سنة ٢ ق)

- امر الحفظ الذى تصدره النيابة بعد تحقيق له ما للاحكام من
قوة الامر المفضى .

أن نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات جاء على غير مفرق
فيه بين قرار حفظ وآخر ولم يجعل فيه للأسباب التى يبنى عليها
القرار أثر فى تحديد قيمته القانونية . وكل ما اقتضاه القانون فى قرار
الحفظ كى يكون له ذلك الاثر الذى نصت عليه الفقرة (ب) من المادة
٤٢ هو أن يكون القرار مسبقا بتحقيق instruction استبانته منه النيابة
أن لا وجه لأقامة الدعوى فإذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس فانه
بغض النظر عن الأسباب الخاصة التى بنى عليها يحوز قوة الشيء
المحكوم فيه بحيث فلا يجوز بعده العود الى اقامة الدعوى العمومية
الا فى الحالتين المذكورتين فى الفقرة (ب) من المادة المذكورة . فالقرار
الذى تصدره النيابة بحفظ الاوراق « لعدم الاهمية » يكتسب كغيره من
القرارات قوة الشيء المحكوم فيه متى كان صادرا بعد التحقيق .

(جلسة ١٩٣٥/٢/١٨ طعن رقم ٤١ سنة ٥ ق)

- امر الحفظ الصادر بعد التحقيق بناء على الصلح الذى تم بين
الفريقين يحول دون تحريك الدعوى العمومية او الادعاء بحق مدنى .

إذا كان قرار الحفظ مبنيا على أسباب لا علاقة لها بالدلة القائمة
على التهمة بل كان اساسه الصلح الذى رأى الفريقان المتنازعان حسم
النزاع به وفرض المشاكل على مقتضاه بحسب ما ارنأه كل منهما فى مصلحته
فهو قرار نهائى عملا بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات ومن شأن
نهائية هذه أن يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويقوم حائلا دون تحريك
الدعوى العمومية فى المادة المحفوظة بأية حال . ولا عبرة فى هذا الصدد
بما عساه أن يكون قد ورد بمذكرة رئيس النيابة الملحقة بالتحقيقات
والبلغة للنائب العام لامتصهار موافقته على الحفظ بل العبرة هى
بأسباب الحفظ نفسها المدونة بالتحقيقات كما أن من شأن هذا القرار
النهائى المبنى على الصلح أن يقوم حائلا دون الادعاء بحق مدنى

ناشئ بأية صورة عن موضوع الشكوى المحفوظة .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ طعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٥ ق)

... مجرد احالة الاوراق من النيابة الى البوليس لا يعد انتدابا من النيابة بمنعها من الرجوع في امر الحفظ .

مجرد احالة الاوراق من النيابة الى البوليس لا يعد انتدابا من النيابة لاحد رجل الضبطية القضائية لاجراء التحقيق . فالتحقيق الذي يجريه البوليس في هذه الصورة لايعتبر تحقيقا بالمعنى القانوني وانما هو جمع استدلالات لاتقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ١٩٣٦/٦/١٥ طعن رقم ١٧٦٠ سنة ٦ ق)

- الامر الصادر بناء على محضر جمع استدلالات فقط .

قرار الحفظ الذي يمنح بمقتضى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات من العودة الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا الغاء النائب العام في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره او لا اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى هو القرار الذي يصدر من النيابة على اثر تحقيق تكون قد اجزته بنفسها او اجراه احد ماموري الضبطية القضائية بناء على انتداب تصدره لهذا الغرض خصيصا . لما الحفظ الحاصل على اثر تحقيقات ادارية اجراها البوليس في بلاغ ماسواء من تلقاء نفسه او بعد احالة الاوراق اليه من النيابة فلا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية اذا ارادت دون حاجة الى استصدار امر من النائب العام بالغاء الحفظ .

(جلسة ١٩٣٦/٦/١٥ طعن رقم ١٧٦٠ سنة ٦ ق)

- امر الحفظ لا يمنع من اقامة الدعوى اذا جرى بعد صدوره تحقيق ظهرت منه أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى .

انهم ما تشترطه المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات في اوامر الحفظ التى تنقيد بها النيابة من وجوب صدورها بعد تحقيق محله أن يكون ظهرت أدله جديدة تسوغ رفع الدعوى .

(جلسة ١٩٢٧/٤/٢٦ طعن رقم ٩٠٧ سنة ٧ ق)

- امر الحفظ القائم على أسباب قانونية مانع من العود الى اقامة الدعوى سواء سبقه تحقيق أم لم يسبقه .

أن ما تشترطه المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات في اوامر الحفظ التى تنقيد بها النيابة من وجوب صدورها بعد تحقيق محله أن يكون الحفظ لاسباب موضوعية او لاسباب قانونية ترجع الى تقدير الوقائع ، لان التحقيق الذى تجريه النيابة في هذه الاحوال هو الذى يمكنها من الموازنة بين الدلة وتقديرها . فاذا هى حفظت الدعوى بناء عليه كان ذلك مانعا لها من العود الى اقامتها الا اذا ألغى النائب العام امر الحفظ في مدى ثلاثة الشهود المحددة في المادة المذكورة او اذا - ظهرت ادلة جديدة . اما اذا كان الحفظ مبنيا على سبب قانونى بحت كعدم انطباق المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم على المتهم بالعود لحالة الاشتباه مثلا فلا محل في هذه الصورة لاشتراط اجراء أى تحقيق ، ويكون الامر بالحفظ مانعا من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا الغاه النائب العام ، وذلك في كل الاحوال سواء اسبقه تحقيق من النيابة أم لم يسبقه .

(جلسة ١٩٣٨/١/٢٤ طعن رقم ٣٨٤ سنة ٨ ق)

- الامر الصادر بناء على محضر جمع استدلالات فقط لايفيد النيابة .

أن امر الحفظ الذى تصدره النيابة لايمنعها من العود الى الدعوى العمومية الا اذا كان بناء على تحقيق أجرته هى بنفسها او قام به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها ، وذلك عملا بنص

المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات . واذن فالامر الصادر ببناء على محضر جمع استدلالات فقط لايقيد النيابة في شيء ولا يمنعها من الرجوع فيه .

(جلسة ١٩٤١/٩/٢٣ طعن رقم ١٥٤٥ سنة ١١ ق)

- الاستجواب الذى تقوم به النيابة قبل اصدار امرها بالحفظ لايجيز لها رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك .

ان المادة ٤٢ من قانون الجنايات صريحة في أن امر الحفظ - ايا كان نوعه - الصادر من النيابة العمومية بعد اجراء التحقيق يمنع من عودها الى الدعوى العمومية الا اذا الغاه النائب العام او ظهرت أدلة جديدة . فاذا كان الثابت بأوراق الدعوى أن النيابة العمومية بعد التحقيق الذى اجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألتهم قبل أن تصدر أمرها بالحفظ ، ثم عادت وقدمت المتهم الى المحكمة فقضت عليه بالعقوبة . فان المحكمة اذ اجازت رفع الدعوى من النيابة تكون قد اخطأت ، اذ الاستجواب الذى قامت به النيابة قبل اصدار امرها بالحفظ وهو عمل من اعمال التحقيق فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك .

(جلسة ١٩٤٦/٣/١٢ طعن رقم ٦٤٤ سنة ١٦ ق)

- ندب النيابة الطبيب الشرعى لتشريح جثة متوفى في حادثة قبل صدور امر الحفظ يمنع من إعادة نظر الدعوى .

انه لما كان امر النيابة العمومية بحفظ الدعوى من شأنه متى كان قد صدر بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء على انتداب منها أن يمنع من العودة الى الدعوى العمومية ما لم يلغيه النائب العام أو تظهر أدلة جديدة بحسب ما هو مقرر بالمادة ٤٢ من قانون الجنايات ، ثم لما كان الانتداب الذى يصدر من وكيل النائب العمومى الى الطبيب الشرعى بتشريح جثة متوفى في حادثة وقيام الطبيب باجراء التشريح وتقديم

تقرير منه الى من ندبه بما شاهده وبرأيه في الوفاة واسبابها هو عملا
عن اعمال التحقيق تم بناء على طلب النيابة العمومية . فان يكون
من المتعين على المحكمة متى ثبت لديها حصول هذا الانتداب قبل صدور
امر الحفظ وتبينت في الوقت ذاته توافر سائر ما يجب - بمقتضى
القانون - توافره في امر الحفظ الملزم أن تحكم بعدم جواز نظر
الدعوى .

(جلسة ١٩٤٧/٣/٤ طعن رقم ٧١٨ سنة ١٧ ق)

- امر الحفظ من النيابة بغير اسباب قانونية او موضوعية لايعتبر
صادرا منها بصفتها سلطة تحقيق .

اذا كان وكيل النيابة حين اصدر امرا بحفظ الشكوى المقدمة عن
المدعى بالحقوق المدنية لم يدون لامله اسبابا قانونية ولا موضوعية ،
بل اكتفى بالتأشير على المحضر بقيد الاوراق بدفتر الشكاوى الادارية
وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة . وإشار
بتفهم الشاكى برفع دعوى مدنية والطعن في عقد البيع بالتزوير اذا
شاء ، فمفاد ذلك أن النيابة رأت عدم البت في الشكوى بوصفها سلطة
تحقيق ، بل تركت الامر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى
شاء .

(جلسة ١٩٥٠/٣/١ الطعن رقم ٢٣١٤ سنة ٣٤ ق)

- امر الحفظ الذى تصدره النيابة بعد تكليف اومباشى غير معين
لسؤال شاهد عن معلوماته لا يكون ملزما لها .

ان مقتضى نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هو ان امر
الحفظ المانع من العود الى الدعوى العمومية انما هو الذى يسبقه تحقيق
تجربه النيابة بنفسها ، او يقوم به احد رجال الضبطية القضائية بناء على
انتداب منها . واذن فمتى كان كان الواقع في الدعوى هو أن وكيل
النيابة امر بقيد الاوراق بدفتر الشكاوى الادارية وكلف او مباحيا من

القسم لم يعينه لسؤال شاهد عن معلوماته فقام اومباشى بتنفيذ هذه الاشارة. وبعد الاطلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان هذا الامر لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد او شرط، اذ ان النيابة لم تقم بأى تحقيق فى الشكوى قبل حفظها كما ان انتدابها لاومباشى لاستيفاء بعض التحقيق لايعتبر انتدابا لاحد رجال الضبطية القضائية لان الاومباشى ليس منهم طبقا للمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ١٩٥٩/١/٦ طعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠ ق)

- امر الحفظ الادارى الصادر من النيابة - الامر القضائى الصادر منها بأن لا وجه لاقامة الدعوى - الفرق بينهما - نتائج ذلك .

الامر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لايقيدها ويجوز العدول عنه فى أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولايقبل تظلما او استثناء من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر فى مواد الجرح والمخالفات ، دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه ، وهذا الامر الادارى يفترق عن الامر القضائى بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد ان تجرى تحقيق الواقعة بنفسها او يقوم به احد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى . ولهذا اجيز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدنى الطعن فيه امام غرفة الاتهام .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٣٦٩)

- عدم اجراء النيابة تحقيقا فى الدعوى وعدم اصدارها امر بالا وجه

لإقامة الدعوى - حق المدعى بالحق المدنى فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

الامر بالا وجه لإقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها هو الذى يمنع من إقامة الدعوى العمومية الا اذا ظهرت ادلة جديدة أو الغاء النائب العام فى مدة الثلاثة الانهر التالية لصدوره ، فاذا لم تجر النيابة تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر قرارا بالا وجه لإقامة الدعوى العمومية فان حق المدعى بالحق المدنى يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٧ من ٧ من ٥٩١)

- وقف النيابة سير التحقيق الذى لم تكد تبده نزولا على حكم القانون واصدارها امرا بالحفظ - عدم اعتباره امرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - الطعن فيه - غير جائز .

متى كانت النيابة قد افهمت الشاكي باتباع الطريق الذى رسمه القانون فى شان ما ادعاء من تزوير وقع فى محاضر جلسات قضية مازالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقوفا منها عند هذا الحد الذى اقتصر فى فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فان مثل هذا الحفظ ليس الا ايدانا من النيابة انها اوقفت سير التحقيق الذى لم تكد تبده نزولا على الحكم القانون ، وهو لا يبلغ فى قوته واثره الامر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين أدلة الادانة وأدلة البراءة وترجح ان القضية بالحالة التى هى عليها ليست صالحة لان تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الامر وحده الذى فتح له الشارع باب الطعن .

(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٨/٥/٢٧ من ٩ ص ٥٧٥)

الامر بالا وجه المانع من العود الى إقامة الدعوى الجنائية هو

الامر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة - بنفسها او بمن تندبه من مأمورى الضبط القضائى •

امر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الامر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها او يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها - فاذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة « باحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائى » نديا للتحقيق ، وأعتبر امر النيابة بحفظ الشكوى اداريا بمثابة امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى مادام لم يبلغ قانونا ، وانتهى من ذلك الى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قد خطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه •

(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٩٧)

- الامر بالا وجه لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت ادلة جديدة قوام الدليل الجديد أن يكون مجهولا من المحقق أو استوفى عناصره التى حالت دون تحقيقه •

قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بأن لا وجه لاقامتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير ميسر له من قبل - اما لخفاء الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التى تعجز المحقق عن استيفائه •

(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٢٤)

- حجية الامر بالا وجه لاقامة الدعوى •

دل الشارع بما نص عليه فى المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩٠ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٣/٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الاصل أن الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى له قوة الامر المقضى بما يمتنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ، وهذا الاصل حكمه عام

ينسحب فيه خطاب الشارع الى كافة اطراف الدعوى الجنائية فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الامر المشار اليه على النيابة العامة - مالم تظهر دلائل جديدة - وعلى المدعى بالحقوق المدنية ، كما يمتد بالضرورة ومن باب أولى الى المجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية . وان كان الشارع قد اكتفى بالاشارة فى المواد المتقدمة الى المدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه الذى امتنع منها بالتعديل المدخل على قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فما ذلك الا على اعتبار أن المجنى عليه متى قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية اثناء التحقيق فلا تقوم له صفة الخصم فى الدعوى ويمتنع عليه بالتالى ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الامر الصادر بأن لا وجه لاقامتها . ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الامر من سلطة التحقيق . والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الامر من طرف لم يتخذ لنفسه صفة فى الدعوى وهو ما لا يتفق مع ما هدف اليه الشارع من احاطة الامر بأن لا وجه - متى صار باتا - بسياج من القوقى كفل له الاحترام ، ويمنع من معاودة طرح النزاع ذاته امام القضاء . ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن دفع فى اولى جلسات تلك المحاكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بالا وجه فيها وعدم استئناف ذلك القرار ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لبحث توافر شرائط الدفع فى الواقع يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٩٦٧/١/٣٠ من ٢٨ ص ١١٧)

- اكتساب صدور الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى قوة الامر والمقضى بالنسبة لجميع المتهمين فى الدعوى متى كان مبنيا على أسباب عينية - وعلى العكس لو كان مبنيا على احوال خاصة بأحد المتهمين - علة ذلك .

متى صدر الامر بعدم وجود وجه بناء على اسباب عينية مثل ان الجريمة لم تقع أصلا أو على انها في ذاتها ليست من الافعال التي يعاقب عليها القانون فانه يكتسب - كالحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ويتعدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والاثار العينية للامر وكذلك قوة الاثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، فضلا عن ان شعور العدالة في الجماعة يتاذى حتما من المغيرة بين مصالح المساهمين في جريمة واحدة ومن التناقض الذي يتصور ان يقع في الامر الواحد ، اذا صدر بان لا وجه بالنسبة لاحد المتهمين وبالحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة ، ولا كذلك اذا كان الامر مبنيا على احوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فانه لا يحوز حجية الا في حق من صدر لصالحه .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق. جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٠٥٦)

- الامر بعدم وجود وجه - جحيته -

الاصل ان الامر بعدم وجود وجه المبني على اسباب عينية مثل ان الجريمة لم تقع أصلا أو على انها في ذاتها ليست من الافعال التي يعاقب عليها القانون يكتسب - كاحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك اذا كان مبنيا على احوال خاصة بأخذ المساهمين دون الآخرين فانه لا يحوز حجية الا في حق من صدر لصالحه - لما كان ذلك - وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن امر الاحالة ومن الامر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الادلة قبل ٠٠٠ الموظف بمحكمة دمنهور الابتدائية ان النيابة العامة أجرت تحقيقا أسفر عن اختلاس السند وتزوير سند آخر بدلا من واستعماله مع العلم بتزويره ولم تكشف التحقيقات قبل اقامة الدعوى على الطاعن عن الفاعل الاصلى من بين موظفي محكمة دمنهور الابتدائية كما تبين من الامر الصادر من النيابة العامة اثناء نظر المحكمة

الدعوى ان الدليل لم يكن كافيا لتقديم ... للمحاكمة فانه ليس في تصرف النيابة في الحاليين ما ينفي وقوع الجرائم موضوع الدعوى الماثلة او ان هذه الوقائع غير معاقب عليها - وكان مبنى تصرفها احوالا خاصة بالمساهمين في الجريمة من بين موظفي محكمة دمنهور فان كلا التصرفين لايحوزان حجية في حق الطاعن ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ س ٢٦ ص ٤٣١)

- الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى .

من المقرر ان الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد ان تجرى تحقيق الواقعة بنفسها او يقوم به احد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة تجر تحقيقا في الدعوى او تندب لذلك احد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها امرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأثير وكيل النيابة في بادئ الامر على محضر جمع الاستدلالات بقيدته برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الامر بعدم وجود وجه . اذ لا يترتب على هذه التأثيرة حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الامر . ومن ثم فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ص ٧٩)

الطعن في الامر

- اصدار غرفة الاتهام امرها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قبل
المتهم لم يحضر امامها لعدم كفاية الادلة - استنادها في ذلك الى بطلان
التفتيش - جوازه .

متى كانت غرفة الاتهام قد اصدرت امرها بعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذى لم يحضر امامها - لعدم كفاية
الادلة واستندت في ذلك الى ان تفتيش المتهم قد وقع باطلا قانونا
لصدوره بغير اذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التى يجيز فيها
القانون لأمور الضبط التفتيش ، فلا يصح النعى عليها بانها تجاوزت
في ذلك حدود سلطتها .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٣ من ٩ ص ٦٠٩)

- الطعن بالنقض في امر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى لابتناؤه على اجراء باطل وقصور في التسبيب - غير جائز .

قصرت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات حق الطعن بطريق النقض
في الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لوجه لاقامة الدعوى على
حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تاويلها . ومن ثم فإن
القول ببطلان الامر الصادر من غرفة الاتهام لابتناؤه على اجراء باطل
وقصور تسببيه لاعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تاويلها
وانما هو من صميم الخطأ في الاجراءات الذى لايتسع له مجال الطعن
بحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سالفه الذكر .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٤١)

- ينفتح ميعاد استئناف القرارات الصادرة من قاضى التحقيق في
غيبة الخصوم من تاريخ اعلانهم رسميا بالامر لا من تاريخ العلم بالصدور

نصت المادة ١٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على ان استئناف
الاورام الصادرة من قاضى التحقيق بالا وجه لاقامة الدعوى يحصل

بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الامر ، أو التبليغ ، أو الاعلان حسب الاحوال ، وقد صرحت المذكرة الايضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وجد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الامر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم . أو من تاريخ تبليغه للنيابة العامة ، وأعلانه للخصوم اذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك يتضح ان الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لايسرى في حق الخصم الغائب - سواء كان متهما أو مدعيا بالحقوق المدنية أو مجنيا عليه - لا من تاريخ اعلانه رسميا بالامر ، ولايكفى في سريان هذا الميعاد العلم بالامر الصادر من قاضي التحقيق .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ من ١٠ ص ٥٤٥)

- النزاع على الصفة في استئناف الامر بالا وجه - قضاء غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف لرفعه ممن ليس له الحق في الطعن في الامر بالا وجه ولم يخوله التوكيل الصادر اليه هذا الحق - قضاء صحيح .

تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن لتمحيص مركزه القانوني في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المطعون ضده . وهو النزاع على الصفة التي بموجبها باشر اجراءات الشكوى واستأنف قرار النيابة تحفظيا قولا منه بانه لم يكن وكلا وانما باشر ما باشره عن نفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن - لرفعه من غير ذي صفة - استنادا الى انه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاتهام اعمالا لنص المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما ان التوكيل الصادر اليه لا يخول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله ، هو قضاء اصاب وجه القانون الصحيح .

(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١٩ من ١١ ص

- عدم جواز الطعن بطريق النقض فيما لم يكن استئنافه جائزا -
مثال في القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف الطاعن •

إذا كان القانون لايجيز للطاعن الطعن في امر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام، فان استئناف الامر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الاعتبار وعملا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لايمكن أن ينشئ للطاعن حقا في أن يسلك طريقا استثنائيا بالطعن في الامر الصادر من غرفة الاتهام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز •

(الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق • جلسة ١٩٦٠/٢/٢ من ١١ ص ١٤٢)

- الصفة في الطعن بطريق الاستئناف والنقض في الامر بعدم وجود وجه - اقتصاره على المجنى عليه والمدعى بحقوق مدنية والنائب العام •

يبين من استعراض نصوص المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالاستئناف في الاوامر الصادرة من قاضى التحقيق او من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الطعن بالنقض في اوامر غرفة الاتهام التى تصدر برفض الاستئناف المرفوع اليها عملا بالمادة ٢١٠ من القانون سالف الذكر مقصور عليهما وعلى النائب العام - فاذا كان الثابت أن الطاعنة ليست المجنى عليها في الدعوى ولم تقم بالادعاء بحقوقها المدنية - بوصفها أرملة المجنى عليها طبقا للاوضاع التى نظمها القانون ولم تدع في طعنها أن لها هذه الصفة فيكون ما انتهى اليه أمر غرفة اتهام من عدم قبول استئناف الطاعنة صحيحا في القانون •

(الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق • جلسة ١٩٦٠/٢/٢ من ١١ ص ١٤٢)

- ما يجوز الطعن فيه من أوامر النيابة العامة - الام ريالاً وجه -
مالاً يعتبر كذلك .

لا يجوز الطعن عملاً بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية الا في الامر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الامر هو الذى يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف . فاذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الاعيان المؤجرة الى البلدية - وهو اجراء ادارى - عدل فيه وضع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية ، فان هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرا المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢ ص ٣٠٧)

- المدعى بالحق المدنى - احقيقته فى الطعن فى قرا والنيابة بالا
وجه لاقامة الدعوى .

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الامر الصادر من النيابة العامة بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ س ٢٢ ص ٢٣١)

- لمحكمة النقض نقض الامر المطعون فيه الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين .

لمحكمة النقض نقض الامر المطعون فيه الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجوه لاقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ولما كان الامر متعلقاً ببطلان اصى شاب اتصال قضاء الاحالة بالدعوى الجنائية فانه يتعين القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى وذلك بما

تضمنته من تهم لا وجه لالزام قضاء الاحالة الاجتزاء منها مادامت قد سعت اليه جملة - باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض باجراءات باطلة بطلانا اصليا .

(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٢١ ص ٢٢ (٤٠١) .

- عدم ايراد الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الادلة التى استخلص منها عدم وجود مرتشى حقيقى وان نية المتهم انصرفت الى الاحتفاظ بالرشوة لنفسه .

متى كان الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . المطعون فيه ، لم يورد . مؤدى . الادلة التى استخلص منها عدم وجود مرتشى حقيقى وانصراف نية المطعون ضدهما الى الاحتفاظ بمبلغ الرشوة بنفسيهما ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالامر ، وكان لا يكتفى فى بيان الدليل مجرد القول بان الشاهد قرر فى التحقيق - وفقا لتقديره هو - انه لا يوجد مرتشى حقيقى فى الدعوى وان الجانى كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه . مادام ان القرار المطعون فيه لم يورد مودى هذه الشهادة حتى يبين وجه استدلاله بها على ما انتهى اليه ، فان الامر المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢ ص ٢١ (١٠٥٩)

- عدم جواز استئناف الامر بالا وجه لصدوره فى جريمة وقعت من موظف اثناء تادية وظيفته او بسببها ومن آخر - لا يمنع من جواز استئناف هذا الامر قبل المتهم الاخر - المادة .

متى كان القرار بان لا وجه قد صدر فى تهمة تحصل ضابط المباحث على سند بطريق الاكراه . وكان الطاعن يسلم فى اسباب طعنه بان ما قدم به الضابط قد وقع منه اثناء تادية الوظيفة وبسببها فان القرار المطعون

فيه اذ انتهى الى عدم جواز الاستئناف بالنسبة اليه يكون صحيحا .
(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٥ من ٢٢ ص ٣٤٥)
- طعن المدعى بالحقوق المدنية في الامر بعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى الجنائية - بداية مياعده .

جرى قضاء محكمة النقض على انه متى اوجب القانون الاعلان
لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد . فان أى طريق اخرى لايقوم مقامه - واذا
كان ذلك . وكانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تخول
المدعى بالحقوق المدنية الطعن في الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى
الجنائية في ميعاد عشرة ايام من تاريخ اعلانه ، وكانت الاوراق قد
خلت مما يدل على ان المدعى بالحقوق المدنية قد اعلن بالامر المذكور الى
ان قرر بالطعن فيه ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى طعن
المدعى بالحقوق المدنية في الامر المنوه عنه . قد تم في موعده القانوني ،
يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ ص ٥٥٤)

- مستشار الاحالة - الامر بالا وجه - الطعن عليه بالنقض .

لما كان الطعن امام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار
الاحالة بان لا وجه لاقامة الدعوى لايحوز وفق المادة ١٩٣ من قانون
الاجراءات الجنائية الا للمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه او
للمحامى العام في دائرة اختصاصه عملا بالمادة ٢٥ من قانون السلطة
القضائية - الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - والتي خولته جميع
حقوق واختصاصات النائب العام المنصوص عليها في القوانين - او من
وكيل خاص عن ايهما ، وكان القانون في مادتيه سالفتي الذكر انما زاد
ان يصدر الطعن عن النائب العام او المحامى العام حتى يكون في ذلك
ضمانة للمتهم ، فاذا وكل احدهما ، اُحد اعوانه بالتقرير بالطعن في
قلم الكتاب - وهو عمل مادي تستوى فيه ان يباشره ايهما بنفسه او

يكل أمره الى غيره بتوكيل منه الا أن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن فإذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع ورقتها بما يفيد اقراره اياها اذ أن الأسباب انما هي في الواقع جوهر الطعن واساسه ووضعها من اخص خصائصه اما ايداع ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع في حصوله بتوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . لما كان ذلك . وكانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في صدر فقرتها الثانية على أن « يحصل الطعن وينظر فيه بالالواضع المقررة للطعن بطريق النقض - وكان من المقرر انه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بطريق النقض - بوصفه عملا اجرائيا - شكلا معيننا فانسه يجب أن يستوفى هذا العمل الاجرائى بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه ، واذا كانت الحال في الطعن المائل أن أسبابه لم تعرض على النائب العام أو المحامى العام المختص للموافقة عليها واعتمادها قبل ابداعها قلم الكتاب بواسطة من وكله فان الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع أسبابه .

(الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ ص ٨٧)

- أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة - اجراء ادارى - لها أن تعدل عنه في أى وقت - عدم جواز التظلم فيه من المجنى عليه أو المدعى المدنى - الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية - يجوز الطعن فيه من المدعى المدنى .

من المقرر انه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى اليه مقدمة حتى تتضح مدى اهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها . ولما كان الطاعن لم يبين في أسباب طعنه أوجه الدفاع الجوهرية التى أوردها في مذكرته والتي قصر الحكم في استظهارها فان منعا في هذا الشأن يكون غير ذى وجه .

(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ س ٢٧ ص ٦٦١)

- الامر بالا وجه - ماهيته - اثره .

من المقرر أن الامر بالا وجه - كسائر الاوامر القضائية والاحكام - لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن بل يجب - بحسب الاصل - أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات الفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجها للسير فيها فالتأشير على تحقيق بارفاقه بأوراق شكوى أخرى محفوظة مادام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها - لما كان ذلك ، فان الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر يكون على غير سند ويكون الحكم اذ قضى برفضه قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/١٩ من ٢٩ ص ٧٨٩)

احكام محكمة النقض

في

انقضاء الدعوى الجنائية

انقضاء الدعوى الجنائية

- تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم :

لما كانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان
« تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمدح ذلك من الحكم
بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من
قانون العقوبات اذا حدثت الوفاة اثناء نظر الدعوى » فانه يكون من
المتعين للحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

(نقض ١٩٨١/٦/١٤ - الطعن ٢٣٤ لسنة ٥١ ق)

- احالة جنائية الى محكمة الجنج عملا بالمادة ١٦٠ مكررا من
قانون الاجراءات الجنائية ليس من شأنه تغيير طبيعة الجنائية - اثر
ذلك - انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة المقررة لانقضائها في
مواد الجنائيات لا مواد الجنج :

لما كانت المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية وان
اجازت للنائب العام وللمحامي العام في الاحوال المبينة في الفقرة الاولى
من المادة ١١٨ مكررا (١) من قانون العقوبات ان يحيل بعض الجنائيات
الى محكمة الجنج لتقضى فيها وفقا لاحكام تلك المادة الا ان تلك الاحالة
ليس من شأنها ان تغير من طبيعة الجنائية المحالة بل تظل صفتها قائمة
وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء
الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات ، وكانت الجريمة المنددة الى
المطعون ضده - وكما رفعت بها للدعوى - جنائية مما نص عليه في
الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وقعت من موظف
عام ، ومن ثم تنقضى الدعوى الجنائية فيها بمضى عشر سنين تبدأ من
تاريخ انتهاء خدمة هذا الموظف ما لم يكن التحقيق في الجريمة قد بدأ
قبل ذلك . لما كان ماتقدم ، وكان للحكم المطعون فيه قد اعتبر الجريمة

المرفوعة بها الدعوى جنحة لتجرد أنها أُخيلت إلى محكمة الجنج عدا
بالمادة ١٦٠ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية ، وخلص إلى نقض
الدعوى الجنائية فيها لمضى ثلاث سنين اسند بدايتها الى تاريخ وقوع
الجريمة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب
نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٨ - الطعن ٢٠٥٣ لسنة ٥٢ ق)

- متى يبدأ تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانية
الامانة :

من المقرر ان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة
الامانة يستقل به قاضي الموضوع ولا رقبة عليه في ذلك لمحكمة النقض
وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الامانة لا تبدأ من
تاريخ ايداع الشئ المختلس لدى من أوثمن عليه بل من تاريخ طلبه
والامتناع عن رده او ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قام الدليل على
خلافه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بانقضاء
الدعوى الجنائية بالتقدم في قوله « فانه لما كان من المقرر عملا بالمادة
١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ان الدعوى الجنائية في مواد الجنج
تنقض بمضى ثلاث سنوات بحيث ان المجنى عليه قد قرر ان الواقعة
قد حدثت خلال عام ١٩٧٣ . وحيث ان المتهمان قد اكرأ ما هو مضمون
اليهمنا وتغيا حدوث الواقعة على الاطلاق . وحيث ان الدغيتين بالحق
المسئ قد تقدمتا ببلاغهما الاول الى الشرطة في ١٩٧٥/٢/١٧ وان
المتهمين قد مقدا مثالا امام النيابة العامة في ١٩٧٥/٨/٢٧ و ١٩٧٥/٨/٢٨
١٩٧٥/٢٤/١١ كما تمت اجراءات المغاينة في ١٩٧٦/٢/٢٠ كما تم
سؤال المتهمين بعد ذلك في تواريخ مختلفة كما ان النيابة العامة قد قامت
بتقديم المتهمين للمحاكمة في سنة ١٩٧٧ واعلن المتهمان بجلسة المحاكمة
وهذه الاجراءات قاطعة للتقدم ومن ثم يعة هذا الدفع غير قائم على
اساس صحيح وبالتالي واجب الرفض » ومن ثم فلا تثريب على المحكمة

أن وهي اعتبرت أن تلويح بمطالبة المدعين بالحق الطعن الطاعن بالبقولات وقد انكشفت فيه في تبديد البقولات المسلمة اليه في ذلك التاريخ ثم تعاقبت للتحقيقات والمحاكمة بعد ذلك خلال عام ١٩٧٥ سنة ١٩٧٦ سنة ١٩٧٧. وإذا كان الطاعن لا يمارى في أن لما حصله الحكم عن توالى تلك الاجراءات بما لا تكتمل معه المدة المقررة للتقدم الى اصله الثابت بالاوراق فان الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم يكون قد اصاب صحيح القانون ويضئى منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١٥/٦/١٩٨٢ - الطعن ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق)

من انقضاء ثلاث سنوات على الدعوى الجنائية في مواد الجناح دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة - اثره من انقضاء الدعوى الجنائية - مثال :

حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٩/١٢/٨ باطالة الطاعن بجنحتى عدم الاعلان عن مخزونه وعدم العرض ببيع له وحدات من السلع المخزونة بمخزونه ، فقور الطعن فيه بطريق النقض في ١٩٧٩/٢٢/٢٥ وقدم اسباب طعن في ذات التاريخ . ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اى اجراء من تلويح الطعن الى ان نظرت بجلسة اليوم ١٩٨٢/٢/١ - وإذا كان يبين من ذلك انه وقد اتقفى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل في ١٩٧٩/١٢/٢٥ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجناح دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة ففكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٩٨٢/٢/١ - الطعن ١٨ لسنة ٥٢ ق)

- انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم . لا يمنع من الحكم بالمصادرة .

لما كان يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبائه في المعتقل قد توفي المحكوم عليه المرحوم ككليات من صورة شهادة الوفاة المقدمة من محاميه بجملة اليوم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه تنقضى الدعوى الجنائية ب وفاة المتهم ، ولا يتمتع ذلك من الحكم بالصادرة في الحالة المتصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذ حدثت الوفاة اثناء نظر الدعوى « فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم » .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٥٨٠٨ لسنة ٥٣ ق)

- انقضاء الدعوى الجنائية في موالد الجناح بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة . (مثال) :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بادانة الطاعن في تهديد مجوزات ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض في ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، وقدم اسباب طعنه في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى اجراء من تاريخ تقديم الاستئناف الى ان نظرت بجملة اليوم ٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ولذا كان يبين من ذلك انه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ تقديم الاستئناف الحاصل في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في موالد الجناح دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم للطعن ..

(نقض ١٩٨٤/٦/٤ - الطعن ٣٠٦٩ لسنة ٥٤ ق)

- انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . مثال :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠

لادانة الطاعن بجنحتى ضرب ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢ مارس سنة ١٩٨٠ ، وقدم اسباب طعنه فى ١٩ مارس سنة ١٩٨٠ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اى اجراء من تاريخ الطعن الى ان نظرت بجلسته اليوم ٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين من ذلك من ذلك انه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ تقديم للاسباب الحاصل فى ١٦ مارس سنة ١٩٨٠ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة ، فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٩٨٤/٦/٤ - الطعن ٣٠٧٥ لسنة ٥٤ ق)

- انقضاء الدعوى الجنائية • بالتقادم • مضى ثلاث سنوات •
نص المادة ١٥ اجراءات •

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجنحة اختلاس اشياء محجوزة ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، وقدم اسباب طعنه فى ذات التاريخ ، ورقع اشكالا فى التنفيذ قضى فيه بجلسته ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن ، ثم لم يتخذ فى الدعوى اى اجراء بعد ذلك التاريخ الى ان نظر الطعن بجلسته اليوم - الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ - ومن ثم تكون قد مضت منذ آخر اجراء فى الدعوى - وهو الحكم فى الاشكال - وحتى نظر الطعن مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح ، لم يتخذ خلالها اى اجراء قاطع للمدة ، فيتعين نقض الحكم المطعون فيه ، والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(نقض ١٩٨٤/٦/٥ - الطعن ٤٠٠٨ لسنة ٥٤ ق)

• انقضاء الدعوى الجنائية في مولد الجرح يمضي ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة •

لما كان الحكم المطعون فيه صدر في الرابع من مايو سنة ١٩٧٨ بإدانة الطاعن بجنة تبديد محجوزات فقرر بالطعن فيه بطريق النقض وأودع أسباب طعنه في الحادى والثلاثين من مايو سنة ١٩٧٨ ثم اقام اشكالا في تنفيذ الحكم ففضى في العشرين من يونيو سنة ١٩٧٨ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض • ثم حدد لنظر الطعن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر اجراء من الاجراءات المتخذة في الاشكال وهو الحكم الصادر فيه وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية يمضى لمدة وبراءة المتهم الطاعن ...

(تقضى ١٢/٦/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٦٩ لسنة ٥٤ ق)

• انقضاء الدعوى الجنائية • وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية •

لما كان الحكم المطعون فيه صدر في الحادى والعشرون من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بإدانة الطاعن بجنة تبديد محجوزات فقرر بالطعن فيه بطريق النقض وأودع أسباب طعنه في أول يناير سنة ١٩٧٩ ثم اقام اشكالا في تنفيذ الحكم قضى في السابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض - ثم تحدد لنظر الطعن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر اجراء من الاجراءات المتخذة في الاشكال وهو الحكم الصادر فيه وبين تاريخ نظر الطعن دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة ، وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت

بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بما يتعين
معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بعضى
المدة وبراءة المتهم الطاعن ...

(نقض ١٩٨٤/٦/١٢ - الطعن ٣٣٧٢ لسنة ٥٤ ق)

احكام محكمة النقض

في

اعادة النظر

- حق طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات إنما خول للنائب العمومي وحده دون أصحاب الشأن .

أن ينص قانون الإجراءات الجنائية صريحة وقاطعة في أن حق طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهي حالة ما « اذا قدمت أوراق لم يكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » هذا الحق إنما خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الثار ، فإن رأى له محلا رفعه إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون وتقديره في ذلك نهائى لامعقب عليها ، والطعن في قراره في هذا الخصوص أمام غرفة الاتهام غير جائز قانونا .

(طعن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/١٢ /

- العبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه -

إذا كان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا إلى النائب العام بإعادة النظر وأسماه على الفقرة للخلصة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكان مما استند إليه غيبته الادعاء بتزوير تقريرى خبير البصمات ولما أصدر النائب العام قرارا برفض الطلب طعنا في قراره أمام غرفة الاتهام ثم طعنا في قرار الغرفة أمام محكمة النقض ، وقبل أن تفصل المحكمة في ذلك الطعن عمدا إلى تقديم طلب جديد أسماه على الحالة المتصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استنادا إلى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا في هذه المرة عرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، رغم أن حكما لم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفع هذا الطلب - وهو ما شترطه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ - ومن ثم فإن

الطلب المطروح يكون - في حقيقته - لازال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل ، وهو بهذا الوصف يخرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة مما لا يصح في القانون رفعه الى محكمة النقض الا اذا رأى النائب العام وجها لذلك على أن تكون الاحالة عن طريق الجئة المشار اليها في المادة ٤٤٣ . وهذا الذي أقدم عليه الطالبان لا يعدو أن يكون محاولة لاطهار الطلب في اطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة ، وهي بعد محاولة يراد بها - افتئاتا على الاوضاع المقررة في القانون - أن يعرض الطلب على محكمة النقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوى . واذا كانت المحكمة لاتتصل بمثله عن هذا الطريق فانه يتعين القضاء بعدم قبوله .

(طعن رقم ٤٠٥٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ من ١٢ ص ٦٢)

- حكم جنائي - طلب اعادة النظر - نطاقه .

مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الايضاحية أن الشارع خول حق طلب اعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الاحوال الاربع الاولى من المادة ٤٤١ ، اما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على « النائب العام وحده » ، واذا كنن الشارع قد اُردف ذلك بعبارة « سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » فانه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الاربع الاولى ، وهي حالات تبدو فيها جدية للطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائى أو تاسيسه على حكم الفى ، اما الحالة الخامسة فليس الامر فيها من الوضوح بمثل الحالات الاربع الاولى وانما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الاوراق التي قد تظظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الاربع الاولى والحالة الخامسة فان الشارع لم يخول حق طلب اعادة النظر في الحالة

الاخيرة الا للنائب العام وحده ، وهو لم يكف بهذا القيد بل وضع قيودا آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائيا ، وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجبية الاحكام النهائية وحتى لاتتهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام .

(طعن رقم ١٦٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٧٤)

- حكم جنائي طلب اعادة النظر - قرار النائب العام برفض الطلب - جواز او عدم جواز الطعن عليه .

المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية لا تفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب اعادة النظر ، بل تفيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنيا على الحالة المبينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالف الذكر . ومن ثم فان الامر الذي اصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ١٦٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ ص ١٧٤)

- حالات اعادة النظر - ماهيتها .

يبين من نص المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب اعادة النظر ومما ورد بمذكرتها الايضاحية ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسي المستمدة منه ان الحالات الاربع الاولى التي وردت في المادة المشار اليها ، وهي حالات منضبطة بجمعها معيار محدد اساسه ان الواقعة الجديدة المسوغة لاعادة نظر الدعوى اما ان يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا او بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة احد المحكوم عليهما ، واما ان يبنى عليها انهيار احد الادلة المؤثرة في الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد او الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور

أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو الغاء الاسباس الذى بنى عليه الحكم . والملاحظ ان القانون المصرى كان في حدد تحديد الحالات التى يجوز فيها طلب اعادة النظر اكثر تشددا من القانون الفرنسى ، اذ بينما تنص الفقرة الاولى من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على « وجوب وجود المدعى قتله حيا » لاعتباره وجبا لاعادة النظر . بترخص القانون الفرنسى فيكتفى بظهور اوراق من شأنها ايجاد الامارات الكافية على وجوده حيا . وقد كان النص الفرنسى امام الشارع المصرى وقت وضع قانون الاجراءات الجنائية ومع ذلك فقد اثر احتراما لحجية الاحكام الجنائية الا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا بل اوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد انه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه او سقوط الدليل على ادانته . ولما كان من غير المقبول - على هدى ماتقدم - ان يتشدد الشارع في الحالات الاربع للمادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه في الحالة الخامسة التى تنوعب بعمومها ماتقدمها ، وانما قصد بها في ضوء الامثلة التى ضربتها المذكرة الايضاحية والتى تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه او يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته او عنى تحمله التبعة الجنائية ، وباستصحاب سياسة التشريع والقاعدة العامة التى ارشد الشارع الى عناصرها في الفقرات السابقة عليها - ان تكون نصا احتياطيا ابتغاء ان يتدارك بها ما عساه ان يغفل من صور تتجاوز معها ولا تنفك عنها والتى قد يتعذر فيها اقامة الدليل على الوجه المتطلب قانونا ، كوفاة الشاهد او عتبه او تقادم الدعوى الجنائية قبله او لغير ذلك من حالات تبيها مما لازمه عدم اكتفاء فيها بعدول مجرد لشاهد او متهم عما سبق ان ادلى به لدى محكمة الموضوع دون ان يصاحب عدوله مايحسم بذاته الامر ويقطع بترتيب اثره في ثبوت براءة المحكوم عليه وهو ما يقيم موازنة عادلة لافراط فيها او تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذى يضره المساس من غير سبب جازم بقوة الشيء المقضى فيه جنائيا وهى من حالات النظام العام التى تمنى مصلحة المجتمع والتى تقضى بوضع حد

لنزاع فصل فيه القضاء نهائيا ، وهو ما سجلته المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية حين نصت على أنه لايجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة او ظروف جديدة او بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة ، فاصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هي اقوى من الحقيقة نفسها مما لا يصح معه النيل منها مجرد دعوى غير حاسمة ، كما أنه لايجوز أن تكون محلا للمماومة بين الافراد . والقول بغير ذلك مضيعة لوقت القضاء وهيئته ومجلبة لتناقض احكامه مابقى الامر معلقا بمشئة المحكوم عليهم كلما حلا لهم تجديد النزاع واعادة طرحه على القضاء .

(طعن رقم ١٨٦٨ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣ س ١٧ ص ٥٥٥)

- لايكفى لاعادة النظر الادعاء بأن المحكمة كانت مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الادلة .

الاصل انه لايكفى لاعادة النظر في الدعوى الادعاء بأن المحكمة التى اصدرت الحكم كانت مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الادلة التى كانت مطروحة امامها .

(طعن رقم ١٨٦٨ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣ س ١٧ ص ٥٥٥)

- التماس اعادة النظر - شرط قبوله .

استلزمت المادة ٤٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول طلب اعادة النظر المبني على الاحوال الاربع الاولى من المادة ٤٤١ من القانون بهال الذكر أن يودع الطلب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيها كفالة ما لم يكن قد اعفى من ايداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية . ولما كان الطالب قد استند في الوجه الاول من وجهى التماس الى الحالة الثانية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ دون أن يقوم المساعدة القضائية باغفائه منها ، فإنه يتعين القضاء بعد قبول هذا الوجه .

(طعن رقم ١٨٢١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ص ١٤٢)

- التماس إعادة النظر - الخطأ في تطبيق القانون - حجية الشيء المحكوم فيه .

تشرط الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .. فضلا عن صدور حكمين نهائيين متناقضين عن واقعة واحدة - ان يكون الحكمان صادرين ضد شخصين . اما اذا كان الحكمان صادرين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثمت تناقض في تقدير الوقائع يوفر التماس إعادة النظر . وان شلب الحكم الثاني عندئذ خطأ في تطبيق القانون لاخلاله بحجية الشيء المحكوم فيه جنائيا كان ذلك موجبا للنقض . واذا ما كان الحكمان موضوع دعوى الالتماس المطروحة صادرين في حق الطالب وحده فان التناقض بينهما - بفرض وقوعه - لا يصلح سببا لاعادة النظر .

(طعن رقم ١٨٢١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ص ١٤٢)

- التماس إعادة النظر - ما يشترطه القانون سببا لالتماس إعادة النظر .

اشترط القانون في الوقائع الو الاوراق التي تظهر بعد الحكم وتملح سببا للالتماس ان تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا اiban المحكمة . ولما كان الثابت بالاوراق ان واقعة بطلان اجراءات القبض والتفتيش التي يستند اليها طالب اعادة النظر لم تكن مجهولة منه اثناء محاكمته بجريمتي احراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص فقد دفع في محضر التحقيق - قبل محكمته - ببطلان القبض عليه وتفتيشه ، وطلب محاميه - تحقيقا لهذا الدفع - بهؤال شرطى المرور في ساعة ضبط السيارة التي كان يستقلها المتهم ، ومن ذلك فلم يثر اى منهما ام رفضك البطلان بجلسة المحاكمة المشار اليها ، وقد قرر الشرطى بالبيان صراحة في محضر التحقيق ، انه لايعلم من امر ضبط المتهم وملابساته شيئا ، فاذا عدل عن اقواله امام محكمة الجنايات عند نظر قضية المخدرات ، او جاء زميله بقول مرسل مؤداه عدم مشاهدته

واقعة الضبط - ايان - نوبته ، فان هذه الاقوال - بغرض اعتبارها واقعة واقعة جديدة لم تكن معلومة وقت المحاكمة لاتعدو ان تكون مجرد دليل اجتماعي لا ينهض بذاته وجها لطلب اعادة النظر مادام لم يصبح ما يحسم الامر ويقطع في ترتيب اثره في اصدار الحقيقة التي سجلها الحكم البات وخاصة ان بطلان اجراءات القبض والتفتيش ليس من شأنه ان يؤدي بذاته الى ثبوت براءة المحكوم عليه ولا يلزم عنه في كل الاحوال سقوط الدليل على ادانته .

(طعن رقم ١٨٣٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣١ من ١٨ ص ١٤٢)

- حالة طلب اعادة النظر المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ اجراءات - نطاقها ؟

اذاقت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الى حالات طلب اعادة النظر حالة مستحدثة رؤى بها ان تكون سبباً احتياطياً لتدارك ما عساه ان يفلت من صور تتحاذى مع الحالات الاخرى الجائر اعادة النظر فيها ولا تنفك عنها ، الامر الذي دلت عليه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون الاجراءات الجنائية ، وقد اجيز بمقتضى تلك الفقرة طلب اعادة النظر في الاحكام الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والتجنخ . « اذا حدثت او ظهرت بعد الحكم وقائع او اذا قدمت اوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع او الاوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » .

(طعن رقم ١٩٩١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣١ من ٢٠ ص ٤٠١)

- المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ اجراءات : ان تدل الوقائع والاوراق التي تظهر بعد الحكم نهائياً على براءة المحكوم عليه - لو يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته او تحمله التبعة الجنائية ، مثال في اقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ ج بغير موافقة اللجنة المختصة .

استقر قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية أن تدل الوقائع والاوراق التي تظهر بعد الحكم ، على براءة المحكوم عليه ، أو يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته أو تحميله التبعية الجنائية . واذ كان ماتقدم ، وكان البين من الاطلاع على اوراق التحقيق الادارى الذى أجرى فى تاريخ لاحق على تاريخ صدور الحكم نهائيا فى الدعوى موضوع الطلب . أن معاون التنظيم محرر محضر ضبط الواقعة قد أقر فى ذلك التحقيق بأنه لم يصعد الى الدور الخامس لمعاينته وإنما اكتفى بتسجيل الابعاد والمساحة التى قدرت قيمة المباني على أساسها ، من وجهات الدور الارضى ، بسبب منع زوج الطالبة له من الصعود الى الدور العلوى ، كما اشتمل التحقيق الادارى على معاينة اجراء مهندس التنظيم اثبت فيها أن أعمال البناء قد تمت فى مساحة ١٢٢ مترا مربعا من الدور الخامس العلوى ، قيمتها ١١٨٨ ج وانها لو استكملت لبلغت التكاليف ٢٥٧٤ ج ، وانتهى التحقيق الادارى بمجازاة محرر المحضر ، وكان شرط قيام جريمة اقامة بناء تزيد قيمته على ألف جنيه - قبل موافقة اللجنة المختصة بالتطبيق للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ - أن تكون قيمة الاعمال المطلوب اقامتها تزيد عن آلاف جنيه ، الامر الذى لا يمكن تحقيقه الا بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة ، واذ ثبت أن التحقيقات الادارية وما كشفت عنه من وقائع كانت مجهولة من المحكمة والمتهمة ابان المحاكمة ، اذ لم تحدث ولم تظهر الا بعد الحكم نهائيا فى الدعوى ، وكانت بذاتها حاسمة فى النيل من دليل ادانة الطالبة بالنمبية الى قيمة المباني موضوع التهمة الثالثة ، وما يترتب على ذلك من اثر هو تقدير قيمة ما تلزم بادائه . فان ذلك مما يسوغ قبول الطلب والقضاء بالغاء الحكم موضوع الطلب فيما قضى به فى التهمة الثالثة والاحالة .

(طعن رقم ٦٣٧ سنة ١٩٧٠/٥/٣ جلسة ١٩٧٠/٥/٣ من ١٠ ص ٦٤٦)

- مناط قبول طلب التماس إعادة النظر فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الاخيرة من المادة ٤٤١ اجراءات - ظهور وقائع أو اوراق

جديدة ، لم تكن معلومة عند الحكم تثبت براءة المحكوم عليه - ظهور ظهور دليل عاهة المتهم العقلية - التي كان عليها وقت ارتكاب الجريمة - بعد المحاكمة النهائية - اثره - قبول طلب التماسا اعادة النظر - ولو سبقت الاشارة الى هذه العاهة عرضا على لسان المتهم - مادام هو سقيم العقل - لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يساعله عن افعاله .

لما كان يبين من الاطلاع على الاوراق وما تم في شأن الطلب من تحقيقات انه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ ترد الطالب على العيادة النفسية بمستشفى احمد ماهر وادخل مستشفى الامراض العقلية بالخانكة بعد تشخيص حالته بجنون الصرع ، ثم عاد للتردد على العيادة يوم ٩ مارس سنة ١٩٧١ ودخل دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية في ٢١ مارس ١٩٧١ مصابا باضطراب عقلى الى ان غادرها في ٢٩ ابريل ١٩٧١ . وبتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٧٣ حكمت محكمة القاهرة للحوال الشخصية في القضية رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٩ ب كلى الزيتون بتوقيع الحجر عليه للجنون ومازال محجورا عليه . واذ امر المحامى العام الاول - تحقيقا للطلب المائل - بايداع الطالب دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٧٤ لمدة خمسة عشر يوما لبيان مدى مسؤوليته عن افعاله وقت اقترافه جريمة الشروع في السرقة في ٧ اكتوبر سنة ١٩٧١ اورى التقرير الفنى انه يعاني من الاضطراب العقلى « الفصام » ويعتبر غير مسئول عن تلك الجريمة . لما كان ذلك . وكانت الفترة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التى حددت حالات طلب اعادة النظر قد نصت بصدد بيان الحالة الاخيرة من الحالات التى يجوز فيها طلب اعادة النظر فى الاحكام النهائية الصادرة بالعقوبة من مواد الجنائيات والجنح - على ان ذلك الطلب جاز ما نقصت او ظهرت بعد الحكم وقائع او ظهرت اوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع او الاوراق ثبوت براءة المحكوم عليه وكانت تلك الفترة وان ما جاء نصها علما فلم تقيد الوقائع او الاوراق التى تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين ، الا ان المذكرة الايضاحية للقانون علقت على هذه الفقرة بانه « نص فيها على صورة عامة تنص عليها اغلب القوانين الحديثة ، وهى حالة ما اذا حدثت

أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصابا بالعاة في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان محبوسا في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه أو عثر على اتصال برّد الامانة ، وقد تغيا الشارع من اضافة الفقرة الخامسة الى الفقرات الاربع الاولى من المادة ٤٤١ من القانون في ضوء الامثلة التي ضربتها المذكورة الايضاحية - أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل على ادانته أو على تحمل التبعة الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان ما ظهر من الوقائع والأوراق من أن المحكوم عليه - طالب إعادة النظر - كان مصابا بعاة في العقل وقت ارتكابه جريمة الشروع في السرقة تحول دون عقابه عنها طبقا للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، واذ كانت هذه العلة على ما يبين من ظروف الحال ومن الأوراق ومن محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة الموضوع في درجتى التقاضى - مجهولة من المحكمة والمحكوم عليه معا ابان المحاكمة ولا بغير من جهالة المحكوم عليه بها ما ورد على لسانه عرضا في التحقيقات من اشارة اليها ، فذلك لا ينهض دليلا على علمه اليقيني باصابته بها وقت اقتراف الجريمة خاصة بعد الاذن له بمغادرة دار الاستشفاء قبيل ذلك مما وقر في نفسه براءته من علمه ، فضلا عن أن هذا العلم لا يمكن للاعتداد به ممن كان سقيم العقل لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يساعده عن أفعاله ، وكانت تلك العلة قد ظهرت بعد صدور حكم بات بالعقاب في الدعوى وتشكل واقعة جديدة تصمم بذاتها الامر وتقطع بترتيب اثرها في ثبوت عدم تحمل الطالب التبعة الجنائية للجريمة واعفائه من العقاب ، فان طلب إعادة النظر يكون قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته مما يتعين معه قبوله والقضاء بالغاء الحكم الصادر في الجنبه رقم ٦٤٢٠ سنة ١٩٧١ استئناف وسط القاهرة بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ وبراءة الطالب المحكوم عليه فيها .

(طعن رقم ١٥٢٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٨ من ٢٧ ص ٣٥٣)

الفهرس

رقم الصفحة

تقديم

٩

الباب الاول

تعريف المتهم والقبض عليه

وتفتيشه وتفتيش مسكنه

الفصل الاول

١٥ تعريف المتهم

١٩ الشروط الواجب توافرها في الشخص حتى يعد متهما

١٩ أن يكون انسان حي

٢٠ أن يكون معينا

٢١ أن يكون منسوبا اليه المساهمة في الجريمة

٢١ أن يكون خاضعا للقضاء الوطنى

أن يكون متمتعا بالادراك والشعور وقت تحريك الدعوى

٢٢ الجنائية ومباشرتها

الفصل الثانى

القبض على المتهم

٢٣ تعريف القبض

الاجراءات التحفظية التى يجوز لمأمور الضبط القضائى

٢٥ القيام بها قبل المتهم

٢٦ التفريق بين القبض والاستيقاف

٢٨ التعرض المادى

٢٩ التفريق بين القبض القانونى والتعرض المادى

٢٩ الاجراءات التى تلى القبض على المتهم

٣٠ مايترتب على بطلان القبض

٣١ احكام محكمة النقض فى القبض

الفصل الثالث

التفتيش

رقم الصفحة

المبحث الاول : احكام التفتيش فيما يتعلق بالنيابة العامة	٨١
المطلب الاول : خصائص التفتيش	٨٢
المطلب الثانى : قواعد التفتيش	٨٤
المطلب الثالث : تنفيذ التفتيش	٨٧
المطلب الرابع : بطلان التفتيش	٨٩
المبحث الثانى : احكام التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط	٩٠
القضائى استثناء	٩٤
ماهية التفتيش	٩٤
أوجه الاختلاف بين التفتيش ودخول الاماكن	٩٤
دخول المساكن	٩٤
دخول المحال العامة	٩٦
موضوع التفتيش	٩٧
تفتيش الاماكن	٩٨
تفتيش الاشخاص	١٠٤
الرضا بالتفتيش	١٠٦
الاذن بالتفتيش	١٠٦
الهدف من التفتيش	١١٦
بطلان التفتيش	١١٧
احكام محكمة النقض فى التفتيش	١١٩

الباب الثانى

سلطات مأمور الضبط القضائى على

المتهم فى احوال التلبس

الفصل الاول

تحديد حالات التلبس

مشاهدة الجريمة حال ارتكابها	١٨٠
مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببره يسره	١٨١
تتبع الجانى اثر وقوع الجريمة	١٨١

رقم الصفحة

وجود الجاني عقب وقوعها حاملا لشيء أو به آثار

يستدل منها على أية فاعل أو شريك فيها ١٨٢

الفصل الثاني

شروط صحة التلبس

ان يشاهد مأمور الضبط بنفسه حالة التلبس ١٨٣

ان تتم هذه المشاهدة بطريقة مشروعة ١٨٣

الفصل الثالث

آثار التلبس

سلطات مأمور الضبط القضائي في الاستدلال المترتبة

على توافر التلبس ١٨٤

سلطات في أداء بعض إجراءات التحقيق ١٨٦

احكام النقض في التلبس ١٨٩

الباب الثالث

الاستجواب والاعتراف

الفصل الاول

الاستجواب

المبحث الاول : تعريف الاستجواب ٢٥٥

خصائص الاستجواب ٢٥٦

مضمون الاستجواب ٢٥٧

شكل الاستجواب ٢٥٨

معيار الاستجواب ٢٥٩

مدى وجوب الاستجواب ٢٥٩

طريقة الاستجواب ٢٦٠

التفرقة بين الاستجواب والمواجهة ٢٦١

التفرقة بين الاستجواب والسؤال ٢٦١

استجواب المتهم الاجنبي ٢٦٢

اصابة المتهم بالجنون أو العاهة العقلية أثناء الاستجواب .. ٢٦٢

رقم الصفحة

٢٦٢	استجواب المتهم الاصح الايكم
٢٦٢	خطر الاستجواب امام المحكمة
٢٦٣	الاستجواب في جريمة القذف بطريقة النشر
٢٦٤	المبحث الثاني : ضمانات الاستجواب
٢٦٤	قصره على سلطة التحقيق
٢٦٤	دعوه مدعى المتهم للحضور
٢٦٥	اطلاع المحامي على التحقيق
٢٦٦	عدم التأثير على المتهم
٢٦٦	تعذيب المتهم
٢٦٩	تخدير المتهم
٢٧٠	تنويمه المتهم مغناطيسيا
٢٧١	هجوم الكذب البوليسى على المتهم
٢٧٢	استعمال جهاز كشف الكذب
٢٧٢	ارهاق المتهم باستمرار استجوابه فترة طويلة
٢٧٣	تهديد المتهم
٢٧٣	تحليف المتهم اليمين
٢٧٤	استعمال وسائل الحيلة والخداع
٢٧٥	المبحث الثالث : بطلان الاستجواب
٢٧٧	احكام محكمة النقض في الاستجواب
	الفصل الثاني
	الاعتراف

٢٧٨	الاعتراف
٢٢٥	شروط صحة الاعتراف
٢٢٨	تجزئة الاعتراف
٢٢٩	تقدير الاعتراف
٢٣٠	آثار الاعتراف الصادر بعد الحكم
٢٢٩	العدول عن الاعتراف
٢٣١	آثار الاعتراف على العقوبة
٢٣٥	احكام محكمة النقض في الاعتراف

الباب الرابع

٢٨٣	الاجراءات التي تملكها النيابة
-----	-------------------------------

رقم الصفحة

في مواجهة المتهم

الفصل الأول

٣٨٣ الأمر بالحضور

٣٨٤ الأمر بالقبض أو بالقبض والاحضار

الفصل الثاني

الفصل الثالث

٣٨٦ الحبس الاحتياطي

٣٨٦ المبحث الأول : الجهات المختصة بالحبس الاحتياطي

٣٨٨ المبحث الثاني : شروط الحبس الاحتياطي

٣٩١ المبحث الثالث : مدة الحبس الاحتياطي

٣٩٤ المبحث الرابع : تنفيذ الحبس الاحتياطي

٣٩٤ المبحث الخامس : الإفراج المؤقت

أحكام محكمة النقض بشأن الإجراءات التي تملكها النيابة ..

٣٩٩ في مواجهة المتهم

الباب الخامس

٤٠٧ حق المتهم في الدفاع

٤٠٧ المبحث الأول : احاطة المتهم بالتهمة المنسوبة اليه

٤٠٨ المبحث الثاني : دعوة محامي المتهم للحضور في الجنايات

هل يجوز للمتهم الاستعانة بمحامى في مرحلة جمع ..

٤٠٩ الاستدلالات

٤١٠ شروط حضور محامى المتهم عن الاستجواب

٤١٠ دور المحامى عند حضوره استجواب المتهم

٤١١ حضور محام عن المتهم امام محاكم الجنايات

٤١١ انتداب محام للمتهم بجناية قبل المحاكمة

٤١٢ غياب المتهم بجناية امام محاكم الجنايات

٤١٣ عدم وجود حضور محام مع المتهم في الجناح والمخالفات

٤١٣ حق المتهم بالاستعانة بمحامى في التحقيق الابتدائي

٤١٤ للمتهم ومحاميه كامل الحرية في الدفاع

المبحث الثالث : السماح للمتهم بالاطلاع على التحقيق قبل ..

٤١٤ الاستجواب

٤١٧ أحكام محكمة النقض بشأن حق المتهم في الدفاع

الباب السادس

٤٤٥ زوال صفة المتهم

رقم الصفحة

الفصل الاول

١٤٥	الامر بحفظ الاوراق
١٤٦	طبيعته القانونية
١٤٦	من يملك اصداره
١٤٧	اعلانه
١٤٧	اسبابه
١٤٨	آثاره

الفصل الثانى

١٤٨	الامر بالا وجه لاقامة الدعوى
١٤٩	الجهات المختصة باصداره
١٤٩	اسبابه
١٥٠	شروطه
١٥٠	الغاءه والطعن منه
١٥٢	حجيته
١٥٢	التفرقة بينه وبين الحكم البات
١٥٣	التفرقة بينه وبين أمر الحفظ الصادر من النيابة

الفصل الثالث

١٥٤	انقضاء الدعوى الجنائية
١٥٥	اولا : وفاة المتهم
١٥٦	ثانيا : التصادم أو مضي المدة
١٥٧	مدة التصادم
١٥٧	قطع التصادم
١٥٨	وقف التصادم
١٥٨	آثار التصادم
١٥٩	ثالثا : العفو العام
١٥٩	رابعا : الحكم البات

الفصل الرابع

١٥٩	طلب اعادة النظر
١٦٥	احكام محكمة النقض في الامر بالحفظ والامر بالاوجه لاقامة الدعوى
١٩٩	احكام محكمة النقض في انقضاء الدعوى الجنائية
٥٠٩	احكام محكمة النقض في التماس اعادة النظر

تم بحمد الله

